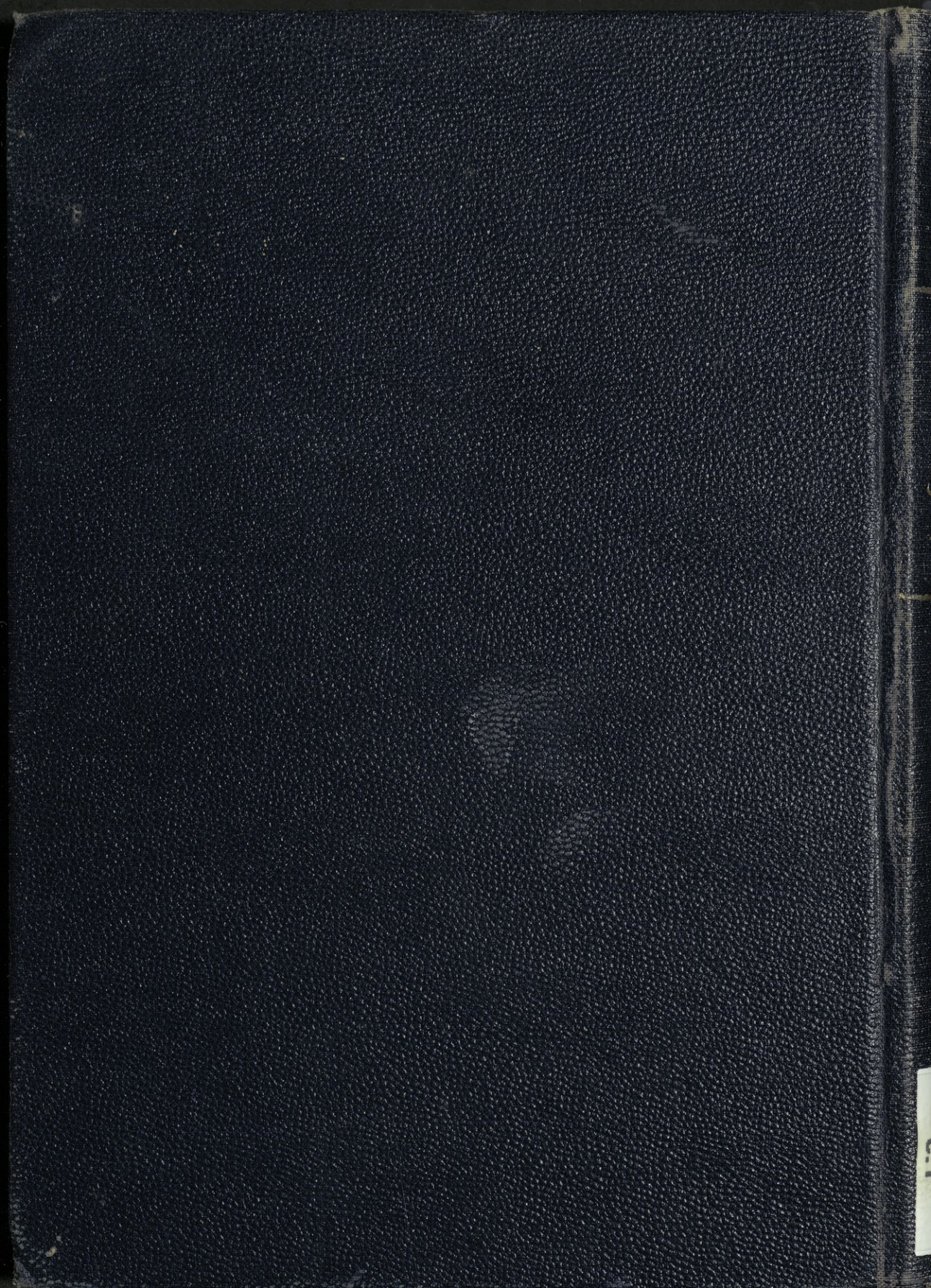
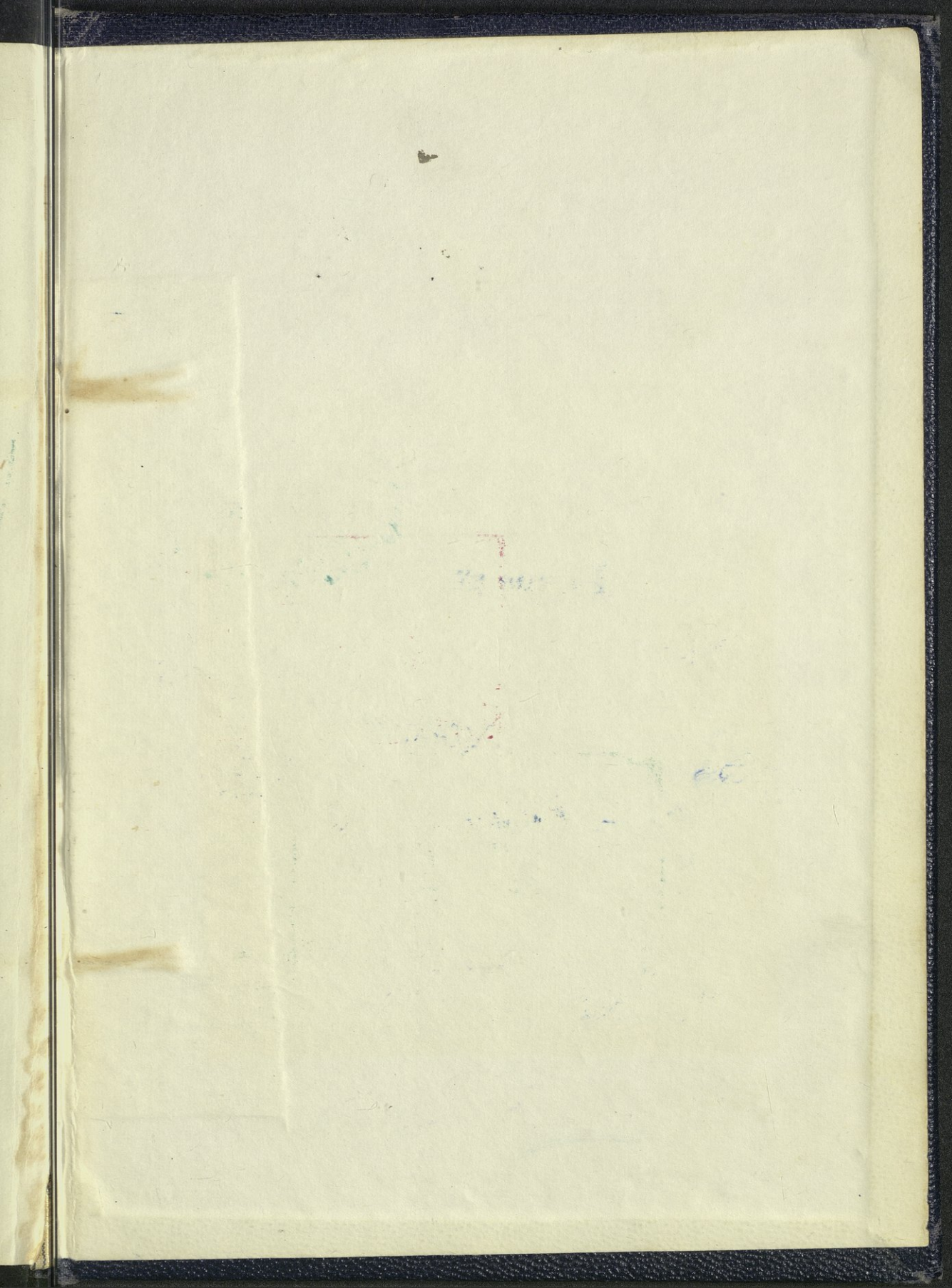
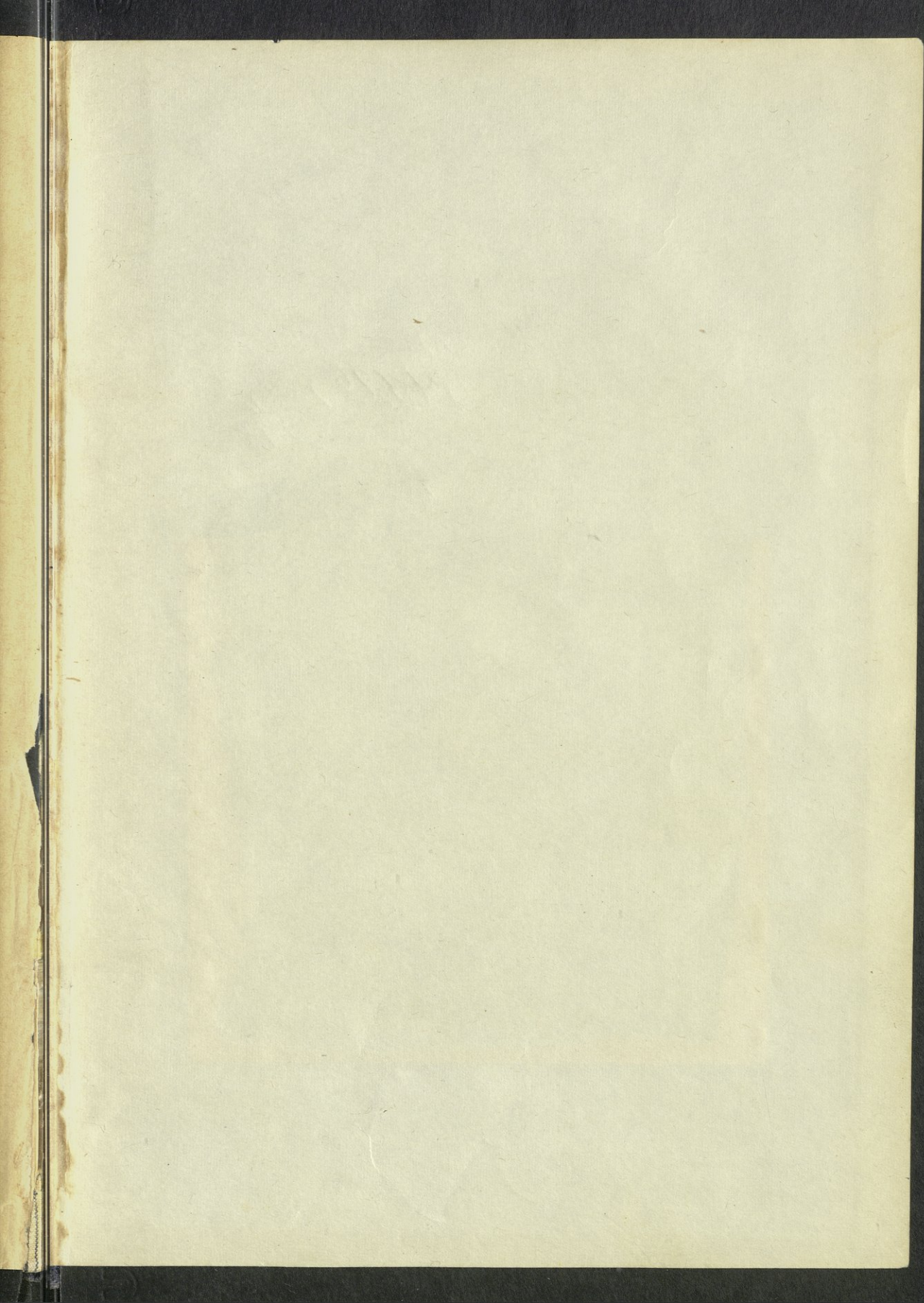










338.2

B227h4A

C.1

دراسات في السياسة الاستعمارية

حرب البترول في الشرف الأوسط

بقلم

دكتور راشد البراوي

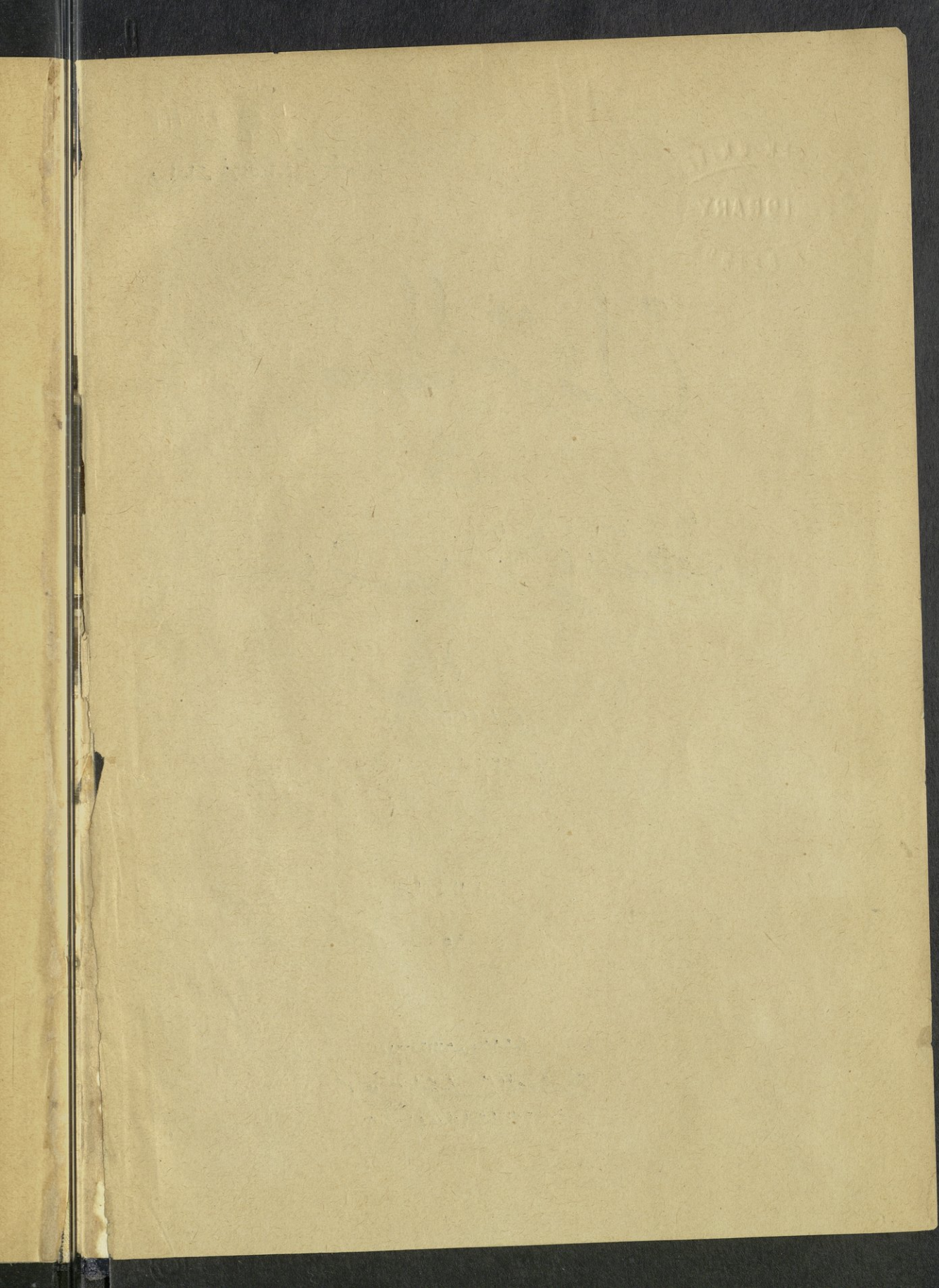
كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول
وعضو المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القوي

الطبعة الرابعة

١٩٥٣

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي بإشاعة القاهرة



UNIVERSITY
LIBRARY
OF THE
MIDDLE EAST

الاهتداء

إلى الجماهير الكادحة ...
التي تئن من الفقر والجهل والمرض،
بسبب الاحتكارات الاستعمارية .

THE LIBRARY

OF THE

UNIVERSITY OF

CHICAGO

أروع ما كتب عن الشرق الأوسط

الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الأوسط

تأليف

أ. بونيه

ترجمة

دكتور راشد البراوي

يشرح تطور الأحوال السياسية والاقتصادية ، ويوضح إمكانيات التقدم الكبيرة أمام بلدان هذا الإقليم ، ويرسم الطريق الذي ينبغي لها السير فيه . إنه برنامج مرسوم مدعم بأدق الإحصائيات وأصدق البيانات .

٤٠٠ صفحة من القطع الكبير

ص
الثن ٤٥

ملاحظة هامة : تباع النسخة الإنجليزية بمبلغ ١٢٥ قرشاً ، وتباع الترجمة العربية الكاملة بما يقرب من ثلث هذا الثمن .

حَقِيقَةُ الْإِنْفِلَابِ الْأَخِيرِ فِي مِصْرَ

تأليف

الدكتور راشد البراوي

نفدت طبعته الأولى في أيام ، وصدرت الثانية فريدة شكلاً وموضوعاً : وترجم
إلى اللغة الإنجليزية ، ورحبت به الصحافة والدوائر العلمية في مصر والخارج .
أول وأدق تحليل علمي لثورة مصر وأهدافها ، مع بيان الكثير مما تحقق
منذ نشوبها .

موضوعات اليوم وكل يوم

يعالجها

الدكتور راشد البراوي

١٠

١٠

٨

١٠

١٠

١ — النقطة الرابعة في الميزان

٢ — مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط

٣ — الكتلة الإسلامية

٤ — آراء حرة

مقدمة الطبعة الرابعة

منذ أصدرنا الطبعة الثالثة من هذا الكتاب حدثت تطورات على أكبر قدر من الخطورة والأهمية ، مما سبق أن دعونا إليه وتوقعناه على وجه التأكيد . فزاد إنتاج منطقة الخليج بصورة واضحة وبسرعة كبيرة نتيجة الكشف المتتابعة ، وامتد أنابيب جديدة ، كما زادت التقديرات الحديثة بشأن احتياطي إقليم الشرق الأوسط . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أقدمت إيران على تأميم الصناعة البترولية وقطعت علاقاتها الدبلوماسية بانجلترا ، وعدلت الامتيازات البترولية لصالح البلاد المنتجة الأخرى في منطقة الخليج .

ومن هنا صار لزاماً علينا أن نتناول هذه الأحداث والتطورات بالشرح والتحليل بحيث تقدم صورة واقعية لعالم البترول اليوم في الشرق الأوسط . وإلى جانب ما أوردناه من آخر الإحصائيات والبيانات ، أضفنا عدداً من الملاحق الواقية في نهاية الكثير من الفصول ، تتناول الشركات والامتيازات والاتفاقيات وبعض الوثائق السياسية الخطيرة .

وترتب على هذه الإضافات الوافرة تضخم واضح في عدد صفحات البحث . وها نحن أولاء نقدم كتابنا الجديد هذا إلى أصدقائنا وقرائنا ، وإن كان الحرص على عدم تغيير الإسم وهو « حرب البترول في الشرق الأوسط » جعلنا نقدمه باسم « الطبعة الرابعة » وإن اختلفت اختلافاً بينا وجوهياً عن مثيلاتها الثلاث السابقة .

١٥ أبريل ١٩٥٣

المؤلف

مقدمة الطبعة الثالثة

حين أخرجنا هذا البحث لأول مرة ، كان هدفنا أن نكشف بصورة وافية نوعا ، عن مصدر من مصادر الثروة الطبيعية في الشرق الأوسط ، وأن نبرز أهميته كعامل له أثره الكبير في مجرى السياسة الدولية وأحداثها بالنسبة إلى هذا الإقليم . وكذلك قصدنا أن نثير الاهتمام بالموضوع ، عسى أن يحفز ذلك الشعوب العربية إلى الالتفات صوب هذه الثروة الضخمة والعمل على استغلالها بنفسها ما وسع الجهد ، أو على الأقل السعى إلى تعديل الامتيازات بما يكفل رعاية مصالح البلدان التي تضم هذه المادة التي يتحدث عنها الكتاب بأنها « الذهب الأسود » .

ولقد استقبل جمهور القراء في مصر والشرق العربي كتابنا استقبالا طيباً ثم عن قوة الوعي من جهة ، وعن الحاجة إلى أمثال هذه الدراسات من جهة أخرى ، حتى أعدنا طبعه ولم يمض على صدور الطبعة الأولى سوى أسابيع قلائل .

واليوم ، عاد الحديث يتردد قويا عن البترول ، فآثرنا أن نخرج هذه الطبعة الثالثة وقد تناولنا البحث فيها بالتعديل في مواضع ، والإضافات الوافرة في مواضع أخرى ، فأسهبنا بقدر ما يسمح الحيز في الحديث عن البترول وإنتاجه في كل قطر على حدة ، ذاكرين أحدث الإحصائيات حتى نهاية النصف الأول من عام ١٩٥٠ . وأوردنا الجداول المفصلة عن أنابيب البترول ومعامل تكريره وطاقاتها ، كما عقدنا فصلا آخر نحلل فيه نواحي الخلاف الذي نشأ في مستهل هذا العام بين الحكومة البريطانية وشركات البترول الأمريكية . . . هذا قليل من الإضافات التي تشهدها هذه الطبعة الجديدة ، وإنا نلجؤ أن نكون قد وفقنا إلى تقديم صورة حلية لمصادر البترول بالشرق الأوسط ، والقاء قدر كاف من الضوء على الصراع الناشب حولها ومن أجلها .

نوفمبر ١٩٥٠

المؤلف

مقدمة الطبعة الأولى

أصبح زيت البترول وبخاصة في السنوات الأخيرة ، ذا أهمية بالغة في السياسات الدولية ، وصار التسابق على امتلاك موارده أو السيطرة عليها طابع العصر . وهو تسابق تستخدم فيه كافة الأسلحة والأساليب النزيهة وغير النزيهة من ضغط سياسي واقتصادي ، وتغلغل باسم التجارة وإجراء البحث العلمي ، ومحاولات تقرب للأمم مالهكة هذا المعدن ، وسعى لنيل الامتيازات ، واقتسام المناطق الغنية تحت ستار الانتداب أو الوصاية أو المشاركة أو معاهدات الصداقة المؤبدة ، وتنافس خفي أو علني بين الدول العظمى التي يعنها الأمر ، بحيث نستطيع القول في ثقة واطمئنان إننا نشاهد منذ بداية القرن الحالي بوجه عام ، وفي العقدين الأخيرين منه بوجه خاص . حرباً عنيفة من أجل زيت البترول . ولا نشك إلا أن الحرب ستشتد في الأعوام القادمة ، وستتميز بطابع القسوة والعنف ، وليس يبعد أن يكون البترول - مضافاً إلى غيره من الظروف - عاملاً من العوامل الحاسمة في وقوع انفجار عالمي ثالث ، وإن كنا لا نخرجنا ريب أن محدثي الانفجار سيلتمسون له أسباباً ليس الجري وراء البترول واحداً منها .

وإذ كان الشرق الأوسط إقليماً عظيم الشأن من حيث إنتاج البترول الحالي واحتياطيه الذي لم يستغل بعد ، لهذا اكتسب أهمية لا معنى للمبالغة في بيانها لأنها واضحة بذاتها . وستزداد هذه الأهمية عاماً بعد آخر ، وسيشتد التنافس على موارد هذه المنطقة ، وسيتغير توازن الدول والهيئات الرأسمالية الاحتكارية .

والغاية التي نرعى إليها من هذا الكتاب أن نقدم للقارئ العربي صورة واضحة لتلك العراك الشديد الذي مازال ناشباً حول بترول بلاده منذ مستهل القرن العشرين ، وهو العراك الذي جر عليه أكبر النكبات منذ انتهاء الحرب الاستعمارية الأولى ، والذي لا يزال يجعلنا مطمئناً للجميع وموضعاً للاستغلال من جانب الدول الاستعمارية ومحلاً للمساومة فيما بينها . ولقد حرصنا أن نبرز مختلف مظاهر هذا العراك وأدواته وأسلحته العلنية والسرية ، وأن نوضح الأخطار التي اكتنفتنا ولا تزال تحيق بنا ،

وأن ننبه إليها عسى أن نكون على بينة مما يحاك من دسائس وأن نبذل غاية جهدنا
متعاونين متساندين ، لا متفرقين متنازعين .

وقد جعلنا غايتنا أن ندعم البحث بالبيانات والإحصائيات الرسمية المفصلة عن كل
ما نعرض له تمشياً مع الروح العلمية في البحث والاستقصاء ، ولهذا أوردنا في حين
معتدل معقول كل ما وقع تحت أيدينا بصدد عقود الامتيازات وشروطها ونصوصها ،
وشركات البترول ورؤوس أموالها وأرباحها والمساهمين فيها ، والاتفاقات والمعاهدات
بين الشركات والحكومات بشأن اقتسام مناطق النفوذ في بلدان الزيت المعدني الذي
صار أعظم شأننا من دم الإنسان الذي يستنبطه من باطن الأرض ، وما أرخص
الإنسان في نظر الاستعمار (!) وقد عقدنا فصولاً على حدة لتحليل سياسات بعض الدول
العظمى كالولايات المتحدة وروسيا الاشتراكية ، وأهدافها وغاياتها إزاء الشرق
الأوسط وثروته السكينة بمعنى أدق وأقرب إلى الواقع حتى نتعرف حقيقة موقف
هذه الأمم وجوهر أعمالها .

وإننا نلتمس أن يجد القارئ العربي فيما تقدمه له حافزاً على العمل والنشاط ،
وأن يكون كتابنا المتواضع هذا فاتحة لسلسلة باللغة العربية في موضوع « أدب
حرب البترول » والله سبحانه وتعالى نسأل أن يلهمنا السداد ويوفقنا إلى النجاة من
شُرور الأطماع الاستعمارية ما دمنّا عاقدى العزم على إدراك هذه الغاية .

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

راشد البراوي

كلية التجارة
جامعة فؤاد الأول

محتويات الكتاب

الصفحة

مقدمات		
الفصل الأول : زيت البترول والشركات الكبرى		٩
» الثاني : بترول الشرق الأوسط		٣٥
» الثالث : الامتيازات البترولية وابتداء الصراع		٦٩
» الرابع : البترول في مصر		٨٥
» الخامس : الموصل بين إنجلترا وفرنسا		١١٨
» السادس : عودة الموصل إلى العراق		١٢٦
» السابع : سيطرة بريطانيا على بترول العراق		١٣٤
» الثامن : إيران والحد من الاحتكار الإنجليزي		١٦٢
» التاسع : الشركات الأمريكية تنزل إلى الميدان		١٨٦
» العاشر : تحليل الامتيازات والإنتاج في منطقة الخليج		١٩٣
» الحادى عشر : إطاراد الزحف الأمريكى		٢٢٤
» الثانى عشر : المحور وبترول الشرق الأوسط		٢٥٠
» الثالث عشر : صراع حول بترول شمال إيران		٢٥٨
» الرابع عشر : الحرب العالمية الثانية وسياسة الروسيا نحو بترول إيران		٢٦٢
» الخامس عشر : خلاف بين بريطانيا وشركات البترول الأمريكية		٢٧٧
» السادس عشر : إيران وتأميم البترول		٢٨٤
الخاتمة : أهداف وواجبات		٣١٠

ملاحق الكتاب

صفحة	الملحق
٤٦	ملحق رقم ١ الشركات العاملة في الشرق الأوسط عام ١٩٥١
٥١	٢ » تاريخ امتيازات البترول في الشرق الأوسط
٩٨	٣ » الشركات العاملة في مصر
١١٤	٤ » محاولة قديمة للحكومة المصرية
١٦١	٥ » المدفوعات إلى الحكومة العراقية
٢١٨	٦ » مقتبسات من اتفاقية الحكومة السعودية
٢٣٩	٧ » اتفاقية النفط
٢٤٤	٨ » اتفاقية البترول الأميركية - البريطانية المعدلة
٣٠٤	٩ » من مصدق إلى السفير البريطاني

الفصل الأول

زيت البترول والشركات الكبرى

١ — مقدمة جغرافية

أصل البترول ومناطقه ومشتقاته :

زيت البترول مادة قابلة للاشتعال مصدرها باطن الأرض ، وتتكون كلمة بترول Petroleum في الأصل من كلمتين لاتينيتين هما Petra أى الصخر ، Oleum ومعناه الزيت ، فكأن هذه المادة ذات الشأن الخطر في السلم والحرب ، عبارة عن زيت يستنبط من الصخر . ويذهب الثقات والخبراء إلى أن أصل البترول اتحاد من عنصرين وهما الأيدروجين والكربون . وتتفاوت الحالة التي يوجد عليها ، فيكون إما صلباً أو سائلاً أو على هيئة الغاز . ولا يتفق العلماء كذلك بصدد نشأته ، ففريق يراه ناجماً من تحلل النبات أو الحيوان ، بينما تعتقد جماعة أخرى أنه وليد عمليات من التفاعل الكيميائي بين ما ينطوى عليه جوف القشرة الأرضية من الماء وكرورات الماء . وقد كشف العلماء عن زيت البترول في الصخور الطباقية ، غير أن الغالب توافره بين طيات الصخور التي ترجع إلى الزمن الرابع الجيولوجي ، وكذلك كل من الزمنين الأول والثاني . ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً غلبة وجود هذه المادة على مقربة من الصخور أو الطبقات التي يتوافر فيها معدن الفحم الحجري . ولكن هناك فارقا نلمسه بين توزيع كل من الفحم والبترول على سطح القشرة الأرضية ، ذلك أن الثاني يكاد يكون متركزاً في مناطق أربع محدودة وهي :

١ — القارة الأمريكية في شمال وجنوب وشرق بحر الأنتيل ، بين كنساس وبيرو ، وهذه أغنى المناطق جميعا ، وأهم الجهات المنتجة للبترول هي الولايات المتحدة وفنزويلا والمكسيك وبيرو والأرجنتين .

٢ — وتليها في الأهمية آسيا الغربية وبلاد العرب وإقليم القوقاز .

٣ — المنطقة الواقعة في جنوب شرق آسيا .

٤ — إقليم الكربات في القارة الأوربية .

وليس كشف منابع البترول من الأمور السهلة الميسورة ، بل إنه عملية شاقة كثيرة النفقات . وقد تقوم شركة ما بأبحاث طويلة ثم يتضح لها أن الإنتاج لن يكون مجزيا . فضلا عن هذا ، لا بد من القيام بدراسات علمية واسعة النطاق ، واستخدام عدد من الأجهزة الدقيقة للغاية ، وإذا ما كشف البترول بدأت عملية خطيرة الشأن وهي نقله إلى مواطن أو معامل التكرير ، وإلى الموانئ التي يتسنى إصداره منها .

وقد وجد من الأرخص والأفضل مد الأنابيب لهذا الغرض . وإن المشتقات المختلفة التي نحصل عليها من زيت البترول تلقي ضوءاً على أهمية هذا المعدن أو هذه القوة وعلى مدى استعمالاته الكثيرة في شتى الأغراض العسكرية والاقتصادية والعمرانية .

وزي إتاما للفائدة أن نورد هنا بيانا بهذه المشتقات وأهميتها في الحياة العملية^(١) .

(١) محمد سيد نصر : جغرافية المعادن والقوى ص ١٢٥ — ١٢٦

١ - غازات أبديروكربونية } غازات سائلة - لقطع المعادن وانطهى
إثير - للمحركات
سناج - للحبر والطلاء
البوتاجاز - للوقود
نفثالين خفيف

٢ - التقطيرات البيضاء } نفثالين
كروسين
زيوت الإضاءة

٣ - التقطيرات الوسطى } زيت الغاز
زيوت الامتصاص

٤ - التقطيرات الثقيلة } الزيوت الثقيلة
الشمع
زيوت التشحيم

٥ - الخلفات } زيوت التشحيم
جلسرين وشحم
مخلفات زيت الوقود
قار وزيوت الطريق
كوك

٢ - العلم والبتروال فى العصر الحديث

بدء استخدام البتروال فى الإضاءة :

ظل العالم لا يدرك أهمية البتروال وإمكاناته حتى إذا كانت سنة ١٨٤٧ قام ينج الإنجليزي بتجارب أراد منها تقطير الزيت من الفحم فكان النتاج حليفه دون أن يدرك الأهمية العملية المترتبة على هذا الكشف العلمى الجديد .

فى هذا الوقت وفق ألمانى من رجال الصناعة ويدعى ستوفاسر Stohwasser إلى صناعة مصباح جديد للإضاءة يمكن أن يستخدم فيه نوع من الزيت أخف وأكثر سيولة من الأنواع المألوفة فى عهده . ما لبث الألمانى أن استحوذ على عمار تجارب ينج النظرية وطبقها . وكان هذا انقلاباً خطيراً فى صناعة البتروال لأول مرة فى التاريخ ، وفتحاً جديداً فى ميدان أثبتت الأيام أهميته ، وبداية العصر البتروالى الجديد . أخذ مصباح « البرافين » (كما كان يعرف إذ ذاك) ينتشر على نطاق واسع فى جهات كثيرة من القارة الأوربية ، واشتد الاهتمام باستنباط زيت البتروال من المواطن القليلة المعروفة . ولكن الاستغلال الكبير مع بساطة الأساليب والأدوات المستعملة هدد بتخظيم الآمال قبل ازدهارها ، وبقتل هذه الصناعة الناشئة قبل أن تثبت دعائمها . وفى هذا الوقت العصيب جاء الإنقاذ من ناحية الولايات المتحدة التى قدر لها فيما بعد أن تكون على رأس أعظم الدول إنتاجاً للبتروال .

استخراج البتروال من البترول :

كان الأمريكيون يعرفون البتروال ويستخدمونه فى أغراض شتى كدواء لشفاء الأمراض ، كما استعمل فى بعض الجهات لتشحيم العجلات ، وقد استعان أحد المتصلين بهذه الصناعة بأحد الأساتذة الجامعيين الذى أثبت إمكان استخراج مواد كثيرة بتكرير الزيت . وقام الأستاذ سيلمان بجامعة ييل Yale بإجراء تحليل فحصل على الغاز والبرافين وزيت التشحيم منه بعمليات بسيطة قليلة السكفة وبدون تبديد جانب له أهميته من المادة الأولية .

هكذا ثبت بالطرق العلمية أن في الإمكان استخدام هذه المادة لأغراض تجارية مجزية ، فأخذ ينتشر بسرعة متزايدة ، وسار التقدم خطوة أخرى حين أقام صمويل كير Samuel Kier أول معمل لتكرير هذا المعدن في مدينة بتسبرج . غير أنه كانت هناك عقبة وهى أن المشتغلين بهذه الصناعة الجديدة إنما اقتصرُوا على استنباط المادة الخام من المنايع الميسورة النال ، أى الطافية على سطح الأرض أو القريبة منه كثيراً ، ومثل هذا الأسلوب لم يكن يبشر بإمكانات واسعة ، ذلك أن المنايع التى من هذا القبيل قليل إنتاجها من جهة ، ومحتوم نقادها السريع من جهة أخرى .

وهنا لعبت الصدفة أو المهارة الإنسانية دوراً حاسماً فكانت النتيجة انقلاباً بعيد المدى ، تأثرت به حياتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى حد لا يقضى للمبالغة ، وبخاصة اليوم . . . حدث أن استرعى نظر جورج ببسل George Bissell وهو مدرس متقاعد ، ما ينطوى عليه هذا السائل من أهمية كمادة للاضاءة فقرر أن ينزل إلى ميدان هذه الصناعة بنفسه ، ولما كان المعروف أن البترول يؤتى به من الأرض لهذا نراه يأمل الحصول على نتائج أوفر عن طريق حفر آبار المناطق المعروفة ، وسرعان ما بعث بمن يدعى الكولونيل دريك Elwin Lawrence Drake إلى بلدة تيتسفيل Tittsville لهذا الغرض . وبالرغم مما أصاب الأخير من نصب وما أنفق من جهود ومالقيه من زملائه من روح اليأس ، فقد واصل العمل إلى أن نجح أخيراً وتفجر الزيت لأول مرة فى ٢٣ أغسطس من عام ١٨٥٩ ، وظلت هذه البئر الأولى تنتج ٤٠٠ لتر يومياً خلال أسابيع عدة ، ومن حسن الطالع وقوع هذا الكشف الرائع فى الوقت الذى أخذ فيه المصباح الألمانى ينتشر فى الولايات المتحدة . ويعده هذا الكشف الذى وفق إليه دريك البداية الفعلية لصناعة زيت البترول الحديثة ، وقد اعترف له مواطنوه بالفضل ، فأقاموا له تمثالا بالبلدة التى كانت موضع تجاربه وميدان نجاحه . . . ولكن ماذا كان مصيره ؟ لقد اضطرت له المنافسة القاتلة من جانب الكثيرين إلى الخروج من الميدان ، وأخيراً مات الرجل عام ١٨٨٤ وهو يشكو من الألم والفقر . . وهذا كان الجزاء فى حياته !!

أخذت أعمال التنقيب تنتقل إلى المناطق المجاورة ، وفي أقل من خمسة وعشرين عاماً وجدت آبار جديدة في غرب بنسلفانيا وغربي فرجينيا وكنتوكي وأهيو وغيرها من الولايات ، وأمكن التأكد من وجود البترول في ولايات كنساس وكاليفورنيا وتكساس وبنديانا وكولورادو وغيرها ، ولكن ظلت بنسلفانيا تشغل المقام الأول .

فطر يهرد صناعة الزيت :

كانت أهمية الزيت حتى ذلك الحين راجعة إلى استخدامه في أغراض الإضاءة ، ولكن نشأ ما هدد هذا الاستعمال وبالتالي كاد يقضى على الصناعة الناشئة ، ذلك أنه في عام ١٨٨١ رأى زأرو معرض باريس اختراعاً عجيماً هو المصباح الكهربائي الذي ابتدعه أديسن ، وأخذ العالم بعد ذلك يقبل على هذا الأسلوب الجديد من أساليب الإضاءة بسبب ما توافر له من قوة وما أمتاز به من نظافة وانتظام لهيب . صار من المتوقع فعلاً أن تحل الكهرباء محل زيت البترول ، وإذن يكون الخراب نصيب الشركات المشتغلة بإنتاجه واستغلاله ؛ ولكن جاءت النجدة حين وفق المهندس الألماني جوتليب Gottlieb إلى اختراع محرك سهل صالح للاستعمال ، وبدور بقوة البنزين . . .

بهذا الاختراع الخطير الشأن ، والذي جاء فاتحة لسلسلة من تجارب يراد من ورائها إدارة العجلات بالقوة الآلية ، نجت صناعة البترول .

٣ — تطور الإنتاج منذ منتصف القرن التاسع عشر

ظلت الولايات المتحدة تشغل المركز الأول بصفة كونها منتجاً ومصدراً لزيت البترول ، ولكن سرعان ما امتدت الأعمال إلى أقاليم أخرى فأمكن إنتاج البترول في رومانيا حوالي عام ١٨٦٠ ، وفي روسيا عام ١٨٦٣ ، وفي بورما عام ١٨٨٩ ، وفي جزر الهند الهولندية عام ١٨٩٣ ، وأخذ الإنتاج العالمي يقفز بخطوات كبيرة وسريعة كما يستدل من البيان التالي :

بداية الحقبة
البترول
والنفط

الإنتاج العالمى حتى سنة ١٩٠٠
(مقدراً بالأطنان المترية)

السنة	المقادير
١٨٥٧ — ١٨٦٠	٧١٠٠٠
١٨٦٥	٣٧٠٠٠٠
١٨٧٠	٧٨٦٠٠٠
١٨٧٥	١٣٦٥٠٠٠
١٨٨٠	٤١٠٤٠٠٠
١٨٨٥	٥٠٥٧٠٠٠
١٨٩٠	١٠٢٦٠٠٠٠
١٨٩٥	١٤٠٦٩٠٠٠
١٩٠٠	١٩٨٥٧٠٠٠

التقدم فى القرن العشرين

كان رقم ١٩٨٥٧٠٠٠ الخاص بسنة ١٩٠٠ قياسياً ، ولكنه يبدو ضئيلاً بالقياس إلى الإنتاج السنوى اليوم كما يتضح من البيان التالى (بالأطنان المترية) .

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
١٩٠٥	٢٩٤٧٣٠٠٠	١٩٤٠	٢٩٤٨٠٠٠٠
١٩١٠	٤٤٩٣٣٠٠٠	١٩٤٥	٣٦٧٨٣٩٠٠٠
١٩١٥	٥٩٥٥٦٠٠٠	١٩٤٦	٣٧٠٧٥١٠٠٠
١٩٢٠	٩٦٩١٠٠٠	١٩٤٧	٤٣٢٢١٠٠٠
١٩٢٥	١٤٨٣٧٠٠٠	١٩٤٨	٤٨٩٤٥٠٠٠
١٩٣٠	١٩٦٤٧٥٠٠	١٩٤٩	٤٨٧٥٥٠٠٠
١٩٣٥	٢٢٦٨٠٠٠	١٩٥٠	٥٣٩٦٠٠٠
١٩٣٨	٢٨٠٥٠٠٠	١٩٥١	٦١٠٠٠٠٠

ومعنى هذا أن الإنتاج العالمى من الزيت الخام زاد أكثر من ثلاثين ضعفاً خلال الفترة (١٩٠٠ - ١٩٥١) أى فى نصف قرن . والواقع أن هذه الفترة شهدت أهم الكشوف البترولية فى مختلف بقاع العالم ، كما يتضح من البيان التالى :

المنطقة	تاريخ الكشف
(أ) العالم الجديد (ماعداء الولايات المتحدة)	
إقليم البحر الكاريبي والمكسيك	١٩٠١
جزيرة ترينيداد	١٩٠٩
فنزويلا	١٩١٣
(ب) الولايات المتحدة الأمريكية	
منطقة الخليج (بدء الإنتاج)	١٩١٠
تكساس الشرقية	١٩٣٠
حقل ولنجتون فى كاليفورنيا	١٩٣٧
(ج) الشرق الأقصى	
القسم البريطانى من جزيرة بورنيو	١٩١٣
(د) الشرق الأوسط	
إيران	١٩٠٩
العراق	١٩٢٧
البحرين	١٩٣٢
الكويت والمملكة العربية السعودية	١٩٣٨
قطر	١٩٤٠
مصر	١٩١٣

وزاد الانتاج فيما بين عامى ١٩٤٠ ، ١٩٥١ ، من ١٧٢٦٥٠٠ إلى ٣٧٢٢٠٠٠ (بألف البراميل) فكان نسبة الزيادة فى هذه الفترة القصيرة بلغت نحواً من ٢١٣ فى المائة .

والأسباب التي يعزى إليها هذا التقدم الهائل خلال النصف الأول من القرن الحالى متعددة .

لقد سبق أن أشرنا إلى الاختراع الذى وفق إليه « جوتليب » الألمانى فأثقف الصناعة البترولية ، ولكن سرعان ما وضحت أمامها إمكانيات وافرة من حيث الازدهار والتوسع ، بفضل تعدد الاستعمالات المختلفة لهذا المعدن بمشتقاته المختلفة كاستخدامه فى الأغراض الحربية بعد أن أصبحت الحرب ذات صبغة آليّة ، وفى الأغراض المدنية مثل الزراعة والصناعة والنقل .

وفىما يختص بالأمر الأخير يكفى أن نضرب مثلاً عن اتساع نطاق صناعة السيارات وعظم استخدام هذه الوسيلة فى النقل والاتصال . فقد كان عدد السيارات فى الولايات المتحدة الأمريكية لا يتعدى ٦٠٠ سيارة فى سنة ١٨٩٩ فإذا به يقفز إلى مليون فى هذا البلد بعد انقضاء سنوات عشر من ذلك التاريخ . والبيان التالى يلقي ضوءاً على هذه الحقيقة بالنسبة إلى العالم بوجه عام^(١) (بآلاف الوحدات) :

نهاية سنة	سيارات الركاب	اللوريات والأوتوبيسات	جميع الأنواع
١٩٤٠	٣٧١٨٤	٨٩٧٤	٤٦١٥٨
١٩٤٨	٤٢٨٤٣	١٥٠٣٨	٥٧٨٨١
١٩٤٩	٤٧٥٨٢	١٦٠٠٢	٦٣٥٨٤
١٩٥٠	٥٢٥٨٨	١٧٠٤٧	٦٩٠٣٥
١٩٥١	٥٦٠٠١	١٨٠١٨	٧٤٠١٩ ^(٢)

والواقع أنه فى العقد الأخير زادت السيارات فى العالم بنسبة ٦٠ فى المائة . أما

(١) راجع مجلة Petroleum Press Service عدد نوفمبر سنة ١٩٥٢ ص ٣٩٣ .

(٢) من هذا الرقم ٥١٩٤٩٠٠٠ سيارة فى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ، والمتوسط ٣٣ سيارة لكل ١٠٠ من السكان (بما فى ذلك ٢٨ سيارة ركوب خاصة) .

سيارات النقل ونقل الركاب فقد تضاعف عددها ، بينما تبلغ الزيادة ٥٠ في المائة في حالة سيارات الركوب الخاصة .

وكذلك ينبغي ألا ننسى الزيادة المطردة السريعة في اعتماد السفن على البترول ومشتقاته كما يتضح من الجدول التالي (النسب المئوية) :

الاعتماد على ...	١٩١٤	١٩٣٠	١٩٣٨	١٩٤٩
الشمع	٨	٢٣	١٤	١
زيت الديزل	٥	١١٦	٢٢٥	٢١٢
زيت الوقود	٢٦	٢٨٥	٢٩٦	٥٧٩
الفحم	٨٨٩	٥٧٦	٤٦٥	٢٠٩
الحمولة بملايين الاطنان	٤٥	٦٥	٦٦	٨٠

أما عن زيادة الانتاج فيما بين عامي ١٩٤٠ ، ١٩٥١ فهناك أسباب كثيرة لهذه الظاهرة منها :

١ — مطالب الحرب العالمية الثانية ثم عظم استخدام البترول في الأغراض المدنية وبخاصة الصناعة .

٢ — التحسين المستمر في وسائل استخراج البترول ، وأساليب الكشف عن الاحتياطي .

٣ — ازدياد إنتاج الشرق الأوسط بنسبة ٥٨١ في المائة خلال هذه الفترة (١) .

٤ — عظم التوسع في الإنتاج في سنة ١٩٥١ بالقياس إلى السنة السابقة لها نظراً لرغبة الدول الغربية في سد المطالب الناشئة عن برامج التسلح الجديدة ، ولتعويض النقص الذي تسبب عن الأزمة بين إيران والشركة البريطانية السابقة

(١) راجع هذه الناحية في الفصل التالي حيث نعالجها بالتفصيل .

وقدره ٦٨٠.٠٠٠ برميل يومياً ؛ ولهذا نلاحظ أن متوسط الإنتاج اليومي في عام ١٩٥١ زاد بمقدار ١٢٠٠.٠٠٠ برميل في اليوم عنه في عام ١٩٥٠ .

ولعل مما يلقي ضوءاً كافياً على ازدياد أهمية البترول أن تقدم النسب المئوية التالية (١) .

أهم موارد الطاقة في العام

١٩٤٩	١٩٣٨	١٩٢٠	
٦	٥	٢	الكهرباء الهيدروليكية
١١	٦	٣	الغاز الطبيعي
٣٢	٢٤	١٢	الزيت الخام
٥١	٦٥	٨٣	الفحم

ولا يسعنا أن نختم هذا القسم دون أن نقدم البيان التالي عن توزيع الإنتاج مقدراً بآلاف الأطنان المترية (في نهاية عام ١٩٥١) (٢) .

(١) هذا الجدول منشور في أحد المطبوعات التي أصدرتها شركة شل ، وعنوانه

A Pictorial Survey of the Petroleum Industry.

(٢) راجع عدد أكتوبر ١٩٥٢ من «الأهرام في خدمة التجارة والصناعة» ، ومصدر

هذه الأرقام « مكتب الاستعلامات عن البترول » في لندن .

الدولة	الإنتاج	الدولة	الإنتاج
الولايات المتحدة	٣٢٤٠٠٠	بورتو	٥٠٠٠
فنزويلا	٩٠٠٠٠	رومانيا	٤٠٠٠ (تقريباً)
الإتحاد السوفيتي وسبخالين	٤٢٠٠٠	الأرجنتين	٣٦٠٠
المملكة العربية السعودية	٣٧٠١٠٠	ترينداد	٣٠٠٠
الكويت	٢٨٨٠٠	قطر	٢٤٠٠
إيران	١٦٤٠٠	مصر	٢٤٠٠
المكسيك	١١٠٠٠	بيرو	٢٢٠٠
العراق	٨٧٠٠	النمسا	٢١٠٠
إندونيسيا	٧٦٠٠	البحرين	١٥٠٠
كندا	٦٤٠٠	ألمانيا الغربية	١٤٠٠
كولمبيا	٥٦٠٠		

البترول والسياسة البترولية:

أشرفنا إلى الأسباب التي أدت إلى تقدم الصناعة البترولية منذ بداية القرن الحالى ولكن لعل أهمها من وجهة نظر الموضوع الذى نعالجه فى هذا البحث أنه أصبحت للبترول أهمية سياسية بسبب الاستعمال الجديد له فى الأغراض العسكرية أولاً والاقتصادية ثانياً. أصبح هم الدول البحرية والصناعية الكبرى أن تتحكم فى منابع البترول التى لا وجود لها فى بلادها وراحت تعمل على نيل الامتيازات فى كل مكان. وكان السباق من جانب الدول التى لا بترول فى أرضها. وهكذا صار البترول عنصراً جديداً هاماً فى السياسة الدولية، وباعثاً جديداً على الخلاف بين الأمم. كل هذه الاحتمالات والنتائج وضحت قليلاً فى السنوات القلائل السابقة للحرب العالمية الأولى، ولكن السباق من أجل موارد البترول اشتركت فيه أولاً الشركات الكبرى ولكنها كانت تلقى التأييد من حكوماتها وممثليها الرسميين. ولكن بمرور الوقت وازدياد أهمية البترول واستعمالاته أخذت الحكومات تستخدم نفوذها فى هذا الصدد وتتفاوض فيما بينها لتقسيم الموارد والأسواق بين شركاتها المختلفة؛ واقتسمت الأراضي ذات الموارد والاحتياطيات الكبيرة من البترول.

٤ — التركيز واحتكارات في صناعة البترول

من الظاهرات البارزة التي يتميز بها العصر الحديث ، ذلك التقدم البالغ الذي حققته الصناعة ، وتلك السرعة الكبيرة التي شارت بها عملية تركيز الإنتاج في المشروعات التي يعظم حجمها باطراد ؛ وهذا التركيز هو الطريق المؤدى إلى الاحتكار الذي يعد بحق الظاهرة البارزة التي يتميز بها النظام الصناعى الحديث ، ولعل هذه الظاهرة أشد وضوحاً في الصناعة البترولية منها في أية صناعة أخرى . وحدث هذا سرعاً حتى أنه في عام ١٩٠٥ ولم يكن الإنتاج العالمى من البترول يبلغ أكثر من ٢٠٠.٠٠٠.٧٢٢ رطل من الأطنان المترية ، كانت السوق العالمية قسمة في الغالب بين مجموعتين ماليتين عظيمتين ، هما : شركة استاندارد أويل التابعة لروكفلر ، وأرباب المصالح المسيطرون على آبار الزيت الروسية وهم روتشيلد ونوبل ، والمجموعتان في تحالف وثيق العرى . حقيقة تلقى عدداً كبيراً من الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وهى ذات طابع محلى أو تمارس عمليات خاصة ، ولكنها جميعاً تسير في فلك المشروعات الضخمة .

والحق إنه من العسير ، إن لم يكن من المستحيل ، منافسة هذه الأخيرة ، والمثال التالى الذى نوردته مصداق لهذه الحقيقة . أشرنا إلى المجموعتين السالفتي الذكر ، ولكن احتكارهما ظل معرضاً خلال سنوات عدة للتهديد من جانب أعداء خمسة :

- ١ — خطر نفاد آبار الزيت الأمريكية .
- ٢ — منافسة شركة مانتاشوف يا كو .
- ٣ — آبار الزيت بالنمسا .
- ٤ — الآبار الروسية .
- ٥ — آبار الزيت فيما وراء البحار ، وبخاصة في المستعمرات الهولندية (وهى شركات صمويل وشل والتي لها اتصال برأس المال البريطانى) . وللجماعات الثلاث الأخيرة اتصال بالمصارف الألمانية وفي مقدمتها البنك الألمانى ...

وقد سعت هذه المصارف بطريقة منتظمة ومستقلة عن غيرها إلى تنمية صناعة الزيت برومانيا حتى تملك موضعاً لها فيها ، وقد بلغ رأس المال المستثمر في صناعة الزيت الرومانية ١٨٥٠٠٠٠٠ فرنك في سنة ١٩٠٧ منها ٧٧ مليوناً من ألمانيا .
ويعلق لينين على هذه الحقائق بأن العالم شهد بعد ذلك صراعاً عنيفاً بين المصالح البترولية في سبيل اقتسام العالم ، فمن جهة كونت شركة روكفلر شركة تابعة لها في هولنده ذاتها واشترت آباراً في الهند الهولندية . ومن جهة أخرى سعى البنك الألماني ومعه المصارف الألمانية الأخرى نحو « الاحتفاظ » برومانيا لرأس المال الألماني ، وإلى الاتحاد مع روسيا ضد روكفلر . ولما كان الأخير أغنى مورداً وأفضل أسلوباً في النقل والنزيع انتهت المعركة سنة ١٩٠٧ بهزيمة البنك الألماني الذي وجد نفسه حيال أحد أمرين : تصفية نشاطه في صناعة الزيت وخسارة الملايين ، أو الرضوخ لخصمه ، واختار الحل الأخير ، وعقد اتفاقاً — ليس في صالحه — مع اتحاد الشركات الأمريكية الموحدة ، تعهد فيه بالامتناع عما فيه الإضرار بالمصالح الأمريكية ، وشمل الاتفاق تحفظاً يقضى بالغائه حالة قيام احتكار حكومي في الصناعة البترولية بألمانيا .

المستثمر
المصالح
ص ٤٠ - ٤١

وحاول البنك الألماني بطريق غير مباشر استئناف المعركة ، وأخذت الصحافة تدعو إلى هذا الاحتكار الحكومي . ووافق البرلمان على أن يطلب من الحكومة الألمانية تقديم مشروع كهذا ، ولكن الأخيرة لم تفعل إذ خشيت مغبة النزاع مع روكفلر إذ كان من الشكوك فيه ضمان الحصول على الزيت من مصادر أخرى (١) .
وما من شك أن هذا المثال الذي ذكرناه إنما يدل دلالة واضحة على عظم سطوة الاحتكارات البترولية الضخمة ، حتى أن الحكومات ذاتها تخشاه وتعمل لها حساباً .

قلنا إن الطابع الاحتكاري أوضح في صناعة البترول منه في غيرها ، وفضلاً عن الاعتبارات العامة التي تفسر قيام النظام الاحتكاري ، فإن هناك أسباباً وظروفاً خاصة بهذه الصناعة ، وقد لخصتها مجلة Statist في ملحق عددها الصادر بتاريخ ٢٢ أبريل

(١) الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية : صفحة ٧٤ — ٧٥ .

سنة ١٩٥٢^(١) ، وزى لزاماً علينا أن نشير إليها وفاء للبحث والدراسة .

وأول سبب لتعليق الظاهرة مستمد من طبيعة المواد الأساسية ذاتها التي يتكون منها البترول ، الأمر الذي يتطلب مواصلة العمليات دون توقف . وكلما زادت الطاقة لاحدى الوسائل المستخدمة ، أدى ذلك إلى خفض في نفقات الوحدة الواحدة . وصناعة البترول تتطلب درجة عالية من التنسيق في كل من الميدانين الفني والتجاري حتى يتسنى إمداد الأسواق بالمنتجات المختلفة وبالمقادير التي تتفق مع المطالب ، وهذا التنسيق الدقيق إنما يساعد عليه هذا التركيز أو هذا الارتباط بين المشروعات .

وثمت عامل آخر وهو الطابع الدولي فالمعروف أن زيت البترول موزع بين أقطار الأرض توزيعاً لا يتسم بالتساوى ، وإذا استثنينا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ألفينا أن باقى الإنتاج العالمى من البترول مكانه أقاليم متأخرة أو متخلفة وإذن فالدول التي تستطيع توفير المال اللازم والخبرة الفنية الضرورية إنما هي الدول التي بلغت شأواً بعيداً في التقدم الصناعى والتجميع الرأسمالى .

ولما كانت السوق التي تمتص الإنتاج سوقاً عالمية واسعة ، تعين العمل على أن يتمشى ما تخرجه الأقاليم المنتجة مع مطالب البلدان المستوردة والمستهلكة .

وهذا الطابع الدولي يزيد من الأخطار ومن المطالب على رأس المال ، فلا بد للشركة التي تعتزم استغلالاً في منطقة معينة أن تدخل في مفاوضات مع البلد الذي سيصبح ميداناً لنشاطها للاتفاق على شروط الامتياز من حيث مدته والحصص التي من نصيب هذا البلد ، كما يتعين عليها إحضار الفنيين والآلات من الخارج فضلاً عن أنها - وبخاصة في المناطق المتأخرة اقتصادياً - تقوم بتعبير الطرق وإنشاء معامل التكرير والخطوط الحديدية والجوية ومد الانابيب وتوفير الموانئ الصالحة وأماكن السكنى

لرجالها من الفنيين والإداريين والعمال وهذه مسائل لا بد منها ولكنها كثيرة الكلفة مما يستدعى رؤوس أموال ضخمة.

وعملية التنقيب والحفر ذاتها محفوفة بالمخاطر وتنطوي على نفقات باهظة ، فقد تستغرق زمناً طويلاً ، وقد لا تسفر عن إنتاج بل مرة أو إنتاج تافه القدر ، وربما يكون أيضاً كثير النفقات مما يجعل من الصعب تشويقه بالأسعار العالمية ، وقد ينقضي وقت طويل قبل أن يتمكن المشروع من دفع ربح للمساهمين .

فشركة دارسى قضت أربع سنوات في إيران تبحث عن البترول دون الوصول إلى نتيجة وانتهى الأمر بأن باعت امتيازها إلى شركة بورما التي ظلت تواصل العمل ثلاث سنوات قبل أن تعثر على الزيت . وانقضت فترة قدرها أربعة عشر عاماً قبل أن يظهر البترول في إندونيسيا .

وقد ذكرت المجلة التي أسلفنا الإشارة إليها أن إحدى الشركات العاملة في فنزويلا أنفقت فيما بين عامي ١٩٢٠ ، ١٩٣٠ مبلغاً قدره إثني عشر مليوناً من الجنيهات قبل أن تتمكن من تسويق الإنتاج ، كما أنفقت شركة أخرى أربعة عشر مليوناً من الجنيهات خلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٦ حتى عام ١٩٣٩ قبل أن تحصل على ربح .

وفي سنة ١٩٥١ أنفقت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا أكثر من ١١٣ مليون دولاراً للتنقيب عن البترول في العالم كله . ويلاحظ أن الوسائل الفنية ، مهما كانت دقتها ، لا تؤدي إلى النجاح دائماً ، وقد زادت نسبة التنقيب غير المشعر على ٣٠٪ سنة ١٩٤٥ ، ٣٩٪ سنة ١٩٥١ . وذكر رئيس شركة بترول الباكستان بصدد عمليات الحفر أنه إذا كلف حفر البئر الواحدة في الولايات المتحدة ما بين ١٠٠.٠٠٠ ، ٢٠٠.٠٠٠ دولار ، فإن المبلغ يتراوح بين نصف مليون ومليون دولار في الباكستان . وقد يزيد عن هذه الأرقام في إندونيسيا والمناطق الصحراوية (١) .

(١) الأهرام في خدمة التجارة والصناعة ، عدد أكتوبر ١٩٥٢ ص ٢١

وإذا كنا قد عرضنا لهذا الميل إلى التركيز ، وأشرنا إلى دوافعه ، وضربنا أمثلة عنه من فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ، فإن في الأرقام التالية ما يوضح الأمر توضيحاً كافياً بالنسبة إلى الوقت الحاضر ، ويبين لنا ضخامة الأموال المستثمرة في هذه الصناعة (١) :

١ — بلغت الاستثمارات الأمريكية في صناعة البترول بكافة البلاد الأجنبية بما في ذلك بيع الناقلات ، ٤٥٥ مليوناً من الدولارات عام ١٩٤٧ ، وهذا يعادل ٧٠٪ من الاستثمارات الأمريكية المباشرة بالخارج في تلك السنة .

٢ — بلغت استثمارات الشركات البترولية التي يسيطر عليها رأس المال البريطاني ٧٣ مليوناً من الجنيهات (١٩٤٧) و ٩٢ مليوناً (١٩٤٨) و ١١٥ مليوناً (١٩٤٩) ويقدر المستثمر منها فيما وراء البحار بالمبالغ التالية ٦٦ و ٨٣ و ٩١ على التوالي . وتبلغ الاستثمارات في الشرق الأوسط الآن ١٩٠٠ مليون دولار مثلاً .

٣ — كانت تكاليف إنشاء أنبوبة تمتد من الخليج الفارسي إلى ساحل البحر المتوسط تقدر بنحو خمسين مليوناً من الجنيهات (وذلك قبل تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني في ١٩ سبتمبر ١٩٤٩) . وقد تكلف إنشاء خط الأنابيب من كيركوك إلى بانياس ٤٣ مليوناً من الجنيهات . وتذكر المصادر أن إنشاء معامل للتكرير بدلا من معامل عبادان يكلف ٣٢٠ مليون جنيا ، ويقدر مبلغ ٣٧٥ مليوناً لمصفاة فولي Fowley بإنجلترا . ولا يسعنا أن نختم هذا القسم دون الإشارة إلى بعض الشركات العالمية .

٢ — شركة شل الهولندية الملكية *Royal Dutch Shell*

تأسست شركة الزيت الهولندية الملكية^(١) بلاهاى فى ١٦ يونيه من عام ١٨٩٠ برأس مال قدره ١٣٠٠.٠٠٠ فلورين لاستثمار البترول فى جزر الهند الهولندية حيث منحتها حكومة هولنده الكثير من الامتيازات ، ثم زيد رأس المال إلى ١٧٠٠.٠٠٠ فلورين حتى يتسنى إنشاء معمل تكرير فى بئاقيا . وبعد صعوبات عدة أمكن التغلب عليها سارت الشركة فى طريق النجاح ، ووزعت ربحا قدره ٨ ٪ سنة ١٨٩٤ ، ثم ٤٤ ٪ فى العام التالى مع أن رأس المال لم يزد عن ٢٣٠٠.٠٠٠ فلورين ، وزيد الأخير مرة أخرى إلى ٥ ملايين ووزعت الشركة ربحا قدره ٥٢ ٪ سنة ١٨٩٧ .

وإزاء هذا التقدم الرائع بدأت شركة ستاندارد أويل تستخدم أساليبها المألوفة لسحق هذا المنافس الخطير ، فأخذت تبيع البترول فى غرب أوربا بأقل من نفقة إنتاجه فى الولايات المتحدة ذاتها ، ولكن المنافس ظل صامداً للهجوم العنيف حتى اضطرت مجموعة روكفلر إلى التسليم بالواقع بعد عامين من ابتداء تلك الحرب .

ولعل فى مقدمة أسباب ثبات مركز الشركة الهولندية ارتباطها بالكثير من أرباب المصالح فى أوربا وعلى رأسهم آل روتشيلد . وتمت عامل آخر يعزى إليه نجاحها ، ذلك ما امتاز به مديرها هنرى ديتردنج *Henry Deterding*^(٢) من عبقرية ذهنية وكفاية فى المسائل المالية ، والذي ولى منصبه هذا عام ١٩٠١ ، وكان من الأعمال الهامة التى قام بها ، الاتفاق مع « شركة شل للنقل والتجارة »^(٣)

-
- (١) كان اسمها الشركة الهولندية الملكية لاستغلال آبار البترول بجزر الهند الشرقية الهولندية ، وألقب « الملكية » ، منحه لها الملك وليم الثالث كرمز تأييده الأبدى للشركة .
 (٢) عين سنة ١٩٠١ فى وظيفة العضو المنتدب بمجلس الإدارة ، وقد خدم الشركة مدة ٣٥ عاماً حيث اعتزل سنة ١٩٣٦ .
 (٣) كانت حينذاك تشتغل بإنتاج الزيت فى جزر الهند الشرقية ولكن كان معظم نشاطها فى النقل البحرى .

الزيت
الزيت
الزيت

سيدة
الزيت

الزيت

المحيط الهندي ويرأسها ماركوس صمويل أحد رجال الأعمال بلندن . وبمقتضى هذا الاتفاق (١٩٠٢) أنشئت شركة بيع البترول الآسيوية لتتولى نقل وبيع إنتاج الجميع ، وقسم رأس المال إلى ثلاثة أقسام بين رويال دتش وشل وآل روتشيلد . وأخيراً اندمجت الشركتان الأساسيتان عام ١٩٠٧ وصار اسميهما « رويال دتش وشل » Royal Dutch & Shell وكذلك تكونت فى العام نفسه شركتان تابعتان وذلك حسب نظام القبض المعروف ، وهما شركة البترول الانجلو سكسونية وشركة بنافيا .

ولقد أقدم دتردينج على عمل امتاز بالجرأة والحكمة ، ذلك أنه اشترى عام ١٩١٢ عدداً من آبار الزيت فى أمريكا الغربية ، وأنشأ شركة جديدة باسم « شركة آبار زيوت كاليفورنيا المحدودة » California Oilfields Ltd. وأعقبها شركات أخرى فى أمريكا مثل روكسانا ، شل بكاليفورنيا ، ثم نالت الشركة امتيازات فى المكسيك وفنزويلا وترينيداد ، إلا أنها أقدمت على عمل بالغ الأهمية والدلالة ؛ ففي عام ١٩١٦ عرض مديرها ٧٥٠.٠٠٠ سهم فى سوق نيويورك وترتب على هذا العمل نتيجتان : أولاهما أنه حصل على أربعة ملايين من الجنيهات زاد بها رأس مال الشركة ، وثانيهما أنه ضمن تأييد الأمريكيين واهتمامهم بأعمال الشركة ما يكفل له مركزاً ثابتاً إزاء شركة ستاندارد أويل .

ومما تجدر الإشارة أن رأس المال الإنجليزى يساهم بدرجة كبيرة فى هذه الشركة ، وزاد إشراف البريطانيين وتدخلهم إلى حد كبير بابتداء الحرب العالمية الأولى حيث اعتمدت عليها الحكومة البريطانية اعتماداً واضحاً بصدد الحصول على حاجتها من البترول .

ومما يدل على تقدم أعمال الشركة أن القيمة الاسمية لرأس مالها الحر بلغت أكثر من ٩٠٠ مليون فلورين ، وكانت أرباحها الصافية ١٠/٢٦١٠.٠٩٠ ر. ٨٣.٠ فلورين عام ١٩٣٨ ، ٩٨/٩٥٦.٦٤٣ ر. ٨٢ سنة ١٩٤٩ ، ووزعت ربحاً قدره ٩.٠٪ على

الأسهم العادية التي تبلغ قيمتها ٩٠٨٥٣٣٠٠٠ فلورين . وارتفع إنتاج الشركة إلى ٥٢٣ مليون طن سنة ١٩٤٩ بزيادة قدرها ٨٪ بالقياس إلى عام ١٩٤٨ (١) .

٤ — شركة بورما للزيت :

تأسست سنة ١٩٠٢ لاستثمار آبار الزيت في كل من بورما وآسام . وأنشأت لها معملًا للتكرير في رانجون كما كان لها عدد من ناقلات البترول . ولكن لامرأه أنها كانت دون الشركاتين سالفتي الذكر من حيث الموارد والإنتاج ونسب العمليات .

٥ — أهمية البترول في الحياة الحديثة

عرف الأقدمون البترول ، فقد تحدث بلوتارك عن وجوده في بلاد فارس ، وذكر لنا هيرودوت منبعاً في جزيرة زانقي ، وأشار إليه الجغرافيون والرحالة العرب في العصور الوسطى ، إلا أن معرفة العالم في العصرين القديم والوسيط لم تكن ذات قيمة من الوجهة العملية ، وظل الناس حتى أوائل القرن الماضي ينظرون إليه على أنه ظاهرة طبيعية غريبة يحارون في تعليلها وإدراك أهميتها ، ولذلك كان أهل فارس يدخلونه في تقاليدهم الدينية ، كما اعتقد البعض في أوروبا أن له فائدة طبية . وكان لا بد أن ينتظر ذلك الزيت المعدني عهد التقدم الصناعي الحديث ليرز فيتخذ مقامه الكبير في حياتنا ، وفي أكثر من ناحية .

أثر البترول في الحياة الاقتصادية :

لعل أوسع منتجات البترول انتشاراً « السكروسين » الذي يستخدمه فربق كبير من الناس ، وبخاصة في آسيا وإفريقية ، في الأغراض المنزلية والاستعمالات اليومية . ولكن تقدمنا الآن سادى مدين إلى البترول بقدر بالغ ، ففي الصناعة نراه يستخدم في إدارة الآلات بالمصانع ، وزيت التشحيم ضرورة لازمة لختلف أجزاء الآلات ،

(١) من التقرير الرسمي للشركة عن أعمالها خلال سنة ١٩٤٩ ، ثم راجع أيضاً العدد الخامس عن هولندا وصناعاتها ، والذي أصدرته الاهرام في خدمة التجارة والصناعة في ديسمبر ١٩٥٢ .

وهناك زيوت خاصة تستغل في صناعة المنسوجات لتشحيمها وإكسابها قدراً من النعومة ، كما يستعمل سواها في صناعة الأحذية لتحل محل الزيوت الطبيعية التي تفقد أثناء عملية دبغ الجلود .

وإذا انتقل إلى وسائل النقل نلقى الأثر بارزاً في القاطرات الحديدية والسيارات والطائرات . وقد أصبحت الأخيرة تلعب دوراً خطيراً في ربط مختلف أجزاء البلدان والممالك والقارات . وأكثر من هذا فمادة الأسفلت ، وهي من مشتقات البترول ، لا غنى عنها عند إنشاء الطرق وإقامة المطارات .

ولا يقل أثر البترول في الزراعة أهمية عنه في نواحي النشاط الاقتصادي الأخرى . فاستخدامه في إدارة الآلات الزراعية ساعد على أن تتحول الزراعة إلى عملية ميكانيكية مما نلقاه واضحاً في كثير من الأقاليم وبخاصة تلك التي لا تتوفر بها الأيدي العاملة الكافية ، وهذا كله يترتب عليه بلا ريب ازدياد الإنتاج الزراعي لأغراض الاستهلاك الذاتي أو للصناعة . وأكثر من هذا فمن البترول نستخلص المواد التي تستخدم في التبخير وعمل الخصبات ومبيدات الحشرات ، وكل هذا يزيد من غلة الأرض من جهة ومقدار الإنتاج من جهة أخرى . وليس أدل على عظم هذا الدور الذي يلعبه البترول في تنمية الاقتصاد الزراعي من هذا البيان عن عدد الجرارات في مختلف بقاع العالم ، وهي مظهر الطابع الميكانيكي للزراعة الحديثة :

الإقليم	١٩٣٩/١٩٣٨	١٩٤٩/١٩٤٨
(مقدراً بآلاف الوحدات)		
أمريكا الشمالية	١٥٨٧	٣٧٠٠
المملكة المتحدة	٦٠	٢٨٨
أوروبا (عدا المملكة المتحدة)	٢٩٥	٥٠١
أمريكا اللاتينية	٣٥	٧٠
الشرق الأدنى	٥	١٣
الشرق الأقصى	٣	١٣
إفريقية	١٧	٢٠
الآسيوية	٥٣	١٠١
الاتحاد السوفيتي	٥٢٣	٥٠٠

ولا يقف الأمر عند هذا الحد فقد استطاعت المعامل البترولية بأمريكا اللاتينية عامة والبرازيل خاصة ، أن تخرج طائفة من المشتقات منها ما يقلل من قيمة المدة اللازمة لتأمين أنواع من الحيوان بمقدار النصف ، ومنها ما يقضى على العيوب التي تسببها الحشرات في جلود الحيوانات حتى يتسنى بيعها في حالة جيدة ، وهذا فضلاً عن إبادة الحشرات والآفات التي تفتك بالماشية ، وخاصة صغارها . ولقد نجم عن هذا كله ازدياد الثروة الحيوانية وزيادة دخول الزراعة وارتفاع مستوى المعيشة ؛ وهذه الكشفوف التي ثبت نجاحها عملياً يمكن استخدامها في مناطق أخرى لتحقيق نتائج مماثلة .

البترول والحرب الحديثة :

في ٢١ نوفمبر من عام ١٩١٨ أقامت الحكومة الإنجليزية حفل عشاء لأعضاء « هيئة البترول المتحالفة » في قصر لانكستر هاوس ، وألقى اللورد كرزون خطاباً ذا دلالة بالغة تقتطف منه ما يأتي :

« كان الزيت حتى قبل الحرب معتبراً من أهم الصناعات والموارد القومية ، وتزايد استعماله في الأغراض الاقتصادية والنقل ، ولكن بابتداء الحرب أصبح الزيت ومستخرجاته في مصاف العوامل الرئيسية التي يتسنى بواسطتها مواصلة الحرب وكسبها . كيف كان في استطاعتهم بدون الزيت أن يحققوا سرعة انتقال الأسطول وحركته ونقل الجند أو صناعة المفرقات . . . لقد لعبت كافة مستخرجات الزيت والغاز وبنزول الطائرات وسيارات النقل الح دوراً متساوياً من حيث أهميته في الحرب ، وفي الحقيقة يجوز لنا القول بأن الحلفاء قد طافوا على موجة من الزيت نحو النصر .

لقد كان معينا على الحكومة أن تنظم موارد إمداده في مختلف أنحاء العالم وأن

محتفظ بمقادير منه ، وأن تعمل على توزيعها بالعدل وأن تتخذ التنظيمات التي تكفل نقله وخزنه في مراكب الزيت وأنابيبه » .

وإذا كانت هذه العبارات الى أدلى بها اللورد كرزون تلتى الضوء على أهمية البترول في إحراز النصر خلال الحرب العالمية الأولى . فإن هذه المادة أصبحت تلعب دوراً حيويًا في الحرب الثانية كما يدل على ذلك قول المستر ه . س . ويس H.C. Weiss رئيس إحدى شركات البترول والتكرير بالولايات المتحدة : « إننا بحاجة إلى الزيت ليكون وقوداً للسفن والطائرات والدبابات والجرارات التي تنقل الإمدادات وتحمل القنابل ، والتي تهبط تلك القوة التي لا بد منها للحرب الحديثة ، وكذلك يستخدم الزيت لإنتاج التولين للمفرقات ، ومادة أولية للمطاط الصناعي والكيميائيات ، وغير ذلك كثير من الأغراض الأخرى » .

وإذا رجعنا إلى الحرب العالمية الأولى ألفينا ألمانيا تحتل رومانيا سنة ١٩١٦ كي تستفيد من آبارها وحقوقها البترولية ولكن لم يمض وقت قصير حتى تمكن الحلفاء من تدمير أغلبية الآبار والأنابيب ومعامل التكرير ، وحالوا دون انتفاع القيصرية الألمانية بتلك الموارد . ولقد حذر المارشال جوفر Joffre قائلاً إن الحلفاء سيفقدون الحرب إن لم تحافظ الولايات المتحدة على إنتاجها في مستوى عال ، ولم يحل عام ١٩١٨ حتى اعترفت الولايات المتحدة بأهمية هذه المادة ففي يناير عين الرئيس ولسون المستر مارك ل . روك رئيساً لقسم البترول في وزارة الوقود . وصرح المارشال لودندورف الألماني أن عدم كفاية الموارد البترولية أرغم القيادة العليا على طلب الهدنة في نوفمبر من عام ١٩١٨ ، إذ بينما استطاعت ناقلات الزيت الأمريكية إمداد الحلفاء بحاجتهم من البترول لم يتمكن الألمان من الحصول على شيء من الخارج ، وفي الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ازدادت أهمية البترول في الأغراض العسكرية بعد أن أخذ الطابع الميكانيكي يغلب تدريجاً على أساليب القتال وأدواته .

البحرية الأمريكية بلغ ٩٠.٠٠٠ طن في اليوم الواحد ، وخلال الغارات التي شنها السلاح الجوي البريطاني على ولفسهامpton ودسلفورف في نوفمبر سنة ١٩٤٣ استهلك ذلك السلاح ما يقرب من ١٧.٠٠٠ طن خلال أربع وعشرين ساعة .

وتمت ناحية أخرى توضع لنا القيمة الحيوية للبتروول ، ذلك أن اليابان غزت مناطق مختلفة بالشرق الأقصى يبلغ إنتاجها من المطاط الطبيعي أكثر من ٩٠٪ من الإنتاج العالمي ، وتعين على الحلفاء أن يجدوا بديلا لهذه المادة الأخيرة ، وهنا ساهم البتروول بالدور الأكبر في إنتاج المطاط الصناعي حتى بلغ ما كانت تنتجه أمريكا أكثر من ٩٠.٠٠٠ طن سنويا في أواخر الحرب .

الفصل الثاني

بتروال الشرق الأوسط

دولة داخل دولة

الشرق الأوسط هو المنطقة الثانية في العالم من حيث الأهمية في إنتاج البترول والأول من حيث الاحتياطي الثابت . إنه الإقليم الذي جاهدت وتجاهد فيه مختلف الشركات . سواء بمجهودها الذاتية أو بتأييد من حكوماتها ، في سبيل نيل الامتيازات . وعلى حسابها تمت وتم الاتفاقات العلنية والسرية بين الدول والهيئات التي يعينها الأمر . وإذا اقتربت من مدينة بترولية شعرت كأنك موضع الارتباب والمراقبة وتحس كأنك في وسط غريب وبيئة غير مألوفة . وهو نقطة الخطر في محيط السياسات والأطباع الدولية ، وموضع المنافسات والخلافات ومعمل البارود الذي قد يتفجر يوما من الأيام ، فإذا بالعالم وقد انغمر في حرب ثالثة لا يستطيع التكهن بأخطارها ونكباتها ، وأخيراً فهو الشرق الأوسط العريق بمدنياته ، والغنى بإيمان أهله وقوميتهم وحماهم ، وهي كلها عوامل نرجو أن يعرف هؤلاء كيف يستغلونها لصالحهم ولتحقيق استقلالهم وتحرير بلدانهم من السيطرة مها كان اللون الذي تبدو به ، أو الثوب الذي ترتديه ، أو الدولة التي تتمثل فيها هذه النزعة .

كانت للشرق الأوسط ولا تزال أهمية عسكرية كبرى لأنه الطريق بين أوروبا وآسيا ، وهو على طريق مواصلات إنجلترا إلى امبراطوريتها وأملاكها الآسيوية . ولهذا حاربت هذه الدولة أطماع روسيا القيصرية في تركيا وإيران وأفغانستان ، وحاربت أطماع ألمانيا الإمبراطورية في تركيا ومشروعاتها المختلفة في الشرق الأدنى ، ولكن فتح مجال جديد للراشمالية الأوروبية والأمريكية بفضل اكتشاف موارد البترول .

وقد أدى وجود البترول إلى شبكة من خطوط الأنابيب تمتد عبر قارات بأكملها وإلى إقامة معامل تكرير تبدو كأنها قلاع المستقبل . ولا يمكن عقد الموازنة بين الأنابيب وامتيازات الخطوط الحديدية التي كانت تمنح في الأيام الماضية ، فالأنابيب تمثل طريقة من التغلغل والتوغل ذات طابع أقل سلمية منه في حالة السكك الحديدية ولا ريب أن السكك الحديدية كانت هي الأخرى موضع الحماية ، كما كان موظفوها من الأجانب ولكن الخطوط الحديدية كانت هناك ليستخدمها كل إنسان ، وللاتراك والسوريين وأهل بلاد الجزيرة أن يسافروا بواسطتها ولكن من جهة أخرى يجرى الزيت في الأنابيب من أجل الدول العظمى فقط — فمن الموصل إلى طرابلس وحيفا للانجليز والفرنسيين والأمريكيين للعراقيين أو السوريين ، ومن الأهواز إلى عبادان من أجل الإمبريالية البريطانية لإيران ، ومن البحرين إلى سترا للأمريكيين للعرب — إن كل من يختلط بالسوريين ليدهشه أن يجد اسم شركة البترول العراقية على ألسن الجميع في محادثاتهم وأقوالهم ، سواء تكلموا بالفرنسية أو العربية أو الإنجليزية (١) .

لقد أصبحت دولة داخل دولة وهي متشابكة بالدول الأخرى وإن كانت منفصلة عنها ، إذ لها إرادتها الخاصة بها ، وأسطولها الجوي . وجيشها الصغير . إننا لا نجد لها ذكراً كدولة في كتاب الأمم ولكنها حقيقة لها وجود كيان ، وترسل بعثاتها إلى الأراضي غير المعروفة أو المطروقة ، وبالمثل نجد أن شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية (السابقة) هي الأخرى دولة صغيرة لها أموالها ومستشفياتها وسينماتها ومحال بيع الطباق (٢) .

(١) كتبت المؤلف هذا الكلام منذ سنوات ، وقد أخذت الأحوال أخيراً في التحسن من ناحية حصص حكومات البلدان المنتجة وزادت نسبتها كثيراً عما كانت عليه ، مما سنوضحه فيما بعد (الطبعة الرابعة) .

(٢) Margret Boveri , Minaret and Pipe - Line p.p. 185—187. (٢)

تطور الإنتاج من البترول الخام

الزيادة السريعة المطردة :

شهد عالم البترول في السنوات الأخيرة ظاهرة بالغة الدلالة ، وهى ازدياد أهمية الشرق الأوسط كأحد الأقاليم الرئيسية المنتجة لهذا المعدن في العالم ؛ كما يتضح من البيانات التالية :

١ - إنتاج البترول (١٩٢٨ - ١٩٥٠) ^(١)

« بألوف الأطنان المترية »

البلد	١٩٢٨	١٩٣٨	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
البحرين	—	١٠١٣٨	١٠٤٩٦	١٠٥٠٨	١٠٥١٢	١٠٥٠٠
مصر	٢٦٨	٢٢٦	١٠٨٨٦	٢٠٢٤٥	٢٠٢٤٠	٢٠٢٤٠
إيران	١٠٠٣٥٩	١٠٠٣٥٩	٢٥٠٢٧٠	٢٧٠٢٣٧	٢٧٠٢٣٧	٣٢٢٥٩
العراق	٩٤	٤٢٩٨	٣٤٢٧	٤٣٢٦	٦٠٠	٨٢٥٧
الكويت	—	—	٦٤٠٠	١٢٣٧٨	١٧٢٨٠	٢٨٢٢٦
المملكة العربية السعودية	—	٦٧	١٩٢٦٠	٢٣٢٦١	٢٦٩٠٥	٣٦٩١٢
قطر	—	—	—	١٠٦٠٠	١٠٦٠٠	٢٣٦٢

الزيادة
الاستراتيجية

أما عن سنة ١٩٥٢ فلم تعلن الأرقام النهائية بها حتى كتابة هذه السطور ^(٢) ،

(١) Review of Economic Conditions in the Middle East (A United Nations Publication) p. 60.

أما الأرقام الخاصة بسنة ١٩٥١ فأخوذة من « الأهرام في خدمة التجارة والصناعة » عدد أكتوبر سنة ١٩٥٢

(٢) سنضيف ملحقاً في ختام الكتاب بأخر الأرقام ، وذلك حين وقت الفراغ من طبعه .

ولكننا نعلم أن الإنتاج الذي كان يزيد قليلاً عن ٥١ مليوناً من الأطنان (يناير - يونيو) قد ارتفع خلال النصف الثاني من السنة بحيث تقدر الدوائر البترولية الإنتاج السنوي من الزيت الخام بملايقل عن ١١٠ مليون طن . فالمملكة العربية السعودية من المتوقع أن يصل إنتاجها إلى ٥٠ مليوناً بفضل الآبار الجديدة في « عين دار » ، « العثمانية » ، كما قفز إنتاج الكويت إلى ١٨٧ مليوناً خلال المدة من يناير إلى آخر يونيو .

ومن أبرز المعالم في الإقليم كله ازدياد الإنتاج في العراق إذ بلغ ١٤٠٠٠٠٠ رطلاناً في المدة من يناير حتى أكتوبر^(١) وكان أعلى رقم في شهر سبتمبر إذ وصل إلى ١٩١٦٠٠٠ طن وبهذا يمكن القول أن الإنتاج العراقي لن يقل عن ١٧ مليوناً في نهاية العام . ولذلك أسباب عدة ففي إبريل الماضي افتتح خط الأنابيب الممتد من كركوك إلى بانياس . وبدأ الإنتاج من حقل « الزبير » الذي افتتح في أواخر سنة ١٩٥١ ويربو على مليوني طن ومن المنتظر أن يصل إلى ثمانية ملايين في نهاية سنة ١٩٥٣ .

وخلال النصف الأول من سنة ١٩٥٢ أُنْتِجَ بئر « نفط خانة » بالعراق ٢٣٠٠٠٠ رطل ، ويبلغ إنتاج قطر ثلاث ملايين طن ، ولم يحدث تغيير حالة مصر والبحرين ، أما إنتاج إيران (يناير - يونيو ١٩٥٢) فلم يتعد ٧٠٠٠٠٠ رطل للاستهلاك المحلي

ومن الجدول سالف الذكر نستطيع أن نتبين عظم الزيادة في إنتاج البترول بوجه عام وبخاصة منذ عام ١٩٣٨ ، كما نلاحظ أن الزيادة التي تلفت النظر بشكل واضح إنما نلقاها في حالة كل من الكويت والمملكة العربية السعودية وإيران ثم العراق أخيراً ، غير أن النقص الذي أصاب الإنتاج الإيراني ابتداء من منتصف

(١) راجع مجلة Petroleum Press Service ، عدد يناير ١٩٥٣ .

سنة ١٩٥١ فراجع إلى الأزمة التي نشأت إثر تأمين تلك الصناعة هناك .

والجدول التالي يلقي ضوءاً واضحاً على حدة وسرعة التقدم في الإنتاج بالنسبة إلى أقاليم العالم الأخرى : (١)

الإقليم	الإنتاج بآلاف البراميل	نسبة الزيادة	
	سنة ١٩٤٠	سنة ١٩٥١	في المائة
الشرق الأوسط	١٠٣٠٠٠	٧٠٢٠٠٠	٥٨١
كندا	٨٦٠٠	٤٧٠٠٠	٤٤٧
قنزويلا	١٨٦٠٠٠	٦٢٢٠٠٠	٢٣٥
الولايات المتحدة	١٣٥٣٠٠٠	٢٢٤٤٠٠٠	٦٥
إندونيسيا	٦٢٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	(نقص قدره ١١
بقية الشرق الأقصى	٢٤٠٠٠	٥٢٠٠٠	١١٦

ومن هذا نرى أن أعظم الزيادة كانت في حالة الشرق الأوسط فهي ٥٨١٪ ، وقد تزيد عن ذلك إذا ما أعلنت الأرقام الخاصة بالإنتاج في عام ١٩٥٢ . ولقد ترتب على ذلك التقدم أن زادت نسبة إنتاج الأقليم إلى الإنتاج العالمي ، فبعد أن كانت ٣٦٪ سنة ١٩٢٨ ارتفعت إلى ٦٤٪ سنة ١٩٣٨ ثم ١٨٣٪ سنة ١٩٥٠ . ولكنها هبطت إلى ١٧٧٪ سنة ١٩٥١ بسبب التوقف في استغلال الآبار الكبرى في إيران .

أسباب الزيادة :

ويرجع هذا التقدم إلى عوامل متباينة . ففي خلال الحرب العالمية الثانية تم إنشاء التسهيلات اللازمة في عبادان (إيران) ، كما أقيم معمل تكرير في «راس تنورا» (المملكة العربية السعودية) .

(١) راجع عدد أكتوبر ١٩٥٢ من مجلة World Petroleum ص ٤٨ .

وفي السنوات التالية للحرب قامت المصالح البترولية بإنشاء مجموعة من أنابيب نقل البترول من أهمها الخط الممتد من كركوك إلى بانياس لصالح البترول العراقي ، وخط التابلاين لخدمة البترول السعودي ، وذلك فضلا عما سبق لشركة العراق أن مدته من كركوك إلى طرابلس سنة ١٩٣٤ .

وتوسعت الشركات في التنقيب عن البترول ، فكشف آبار جديدة في المملكة العربية السعودية والكويت والعراق ومصر ، ومن الأمثلة على ذلك في السنوات الأخيرة إنه في سنة ١٩٥٠ زادت المساحة الثابت وجود المعدن فيها بمقدار ٦٠٠٧٠٠ فدان في المملكة العربية السعودية ، وبمقدار ١٨٠٠٠ في إيران ، وحدث الأمر نفسه بالنسبة إلى مصر والعراق والكويت . وبدأ استغلال آبار جديدة عام ١٩٥٢ مثل عين دار والعثمانية بالمملكة العربية السعودية ، والزير في العراق ، كما أدت عمليات التنقيب التي قامت بها الحكومات المختصة خلال النصف الثاني من عام ١٩٥٢ إلى كشف حقول جديدة على مقربة من «قسم» (إيران) ، وفي «جزيران» (تركيا الشرقية) . وفي سنة ١٩٥٠ زيد عدد الآبار بمقدار ١٩ (المملكة السعودية) ١٨ بالعراق ، ١٣ في الكويت ، ٦ في إيران (١) .

ازدياد اعتماد العالم على الإقليم :

وثبت عامل له أهميته في إحداث هذا التوسع الكبير ، ونقصه بذلك ازدياد اعتماد العالم على بترول الشرق الأوسط . ففي عام ١٩٣٨ كانت أوروبا تستورد ٧٩٧٪ من حاجياتها البترولية من العالم الأمريكي مقابل ٢٣٪ من الشرق الأوسط ، ولكن النسب تغيرت سنة ١٩٥١ فأصبحت ١٨٪ ، ٧٢٪ (أو ما يزيد على ذلك قليلا) على التوالي (٢) . وفي سنة ١٩٥٠ حل الشرق الأوسط محل إقليم البحر الكاريبي

Summary of Recent Economic Developments in the Middle (١)

East p. 18 (وهو ملحق التقرير الاقتصادي عن العالم لعام ١٩٥٠/٥١ والصادر من هيئة

الأمم المتحدة)

(٢) من مقال للأستاذ فؤاد صروف في العدد الرابع الصادر في ١٩٥٢/٥/١ من Middle

East Weekly Review

كالمصدر الأول للبترول الخام والسكر . ولم يقف الأمر عند حد أوروبا الغربية ، بل تعداه إلى الولايات المتحدة وكندا والارجنتين والشرق الأقصى . ويرجع تزايد الإصدار إلى أن ضعف الاستهلاك بالنسبة إلى الفرد الواحد بالشرق الأوسط يجعل هناك فائضاً كبيراً .

والواقع أن الفائض المعد للإصدار يتزايد من سنة إلى أخرى كما يتضح من البيانات التالية :

١ — ارتفع رقم الفائض من حوالى ٢٦ مليون طنّاً سنة ١٩٤٦ إلى حوالى ٧٣ مليوناً عام ١٩٥٠ .

٢ — زادت صادرات الزيت الخام إلى أوروبا ٥٠ ٪ سنة ١٩٥٠ بالقياس إلى سنة ١٩٤٩ وارتفعت نسبة ١٩٥١ إلى السنة التى قبلها مباشرة بمقدار ٤٠ ٪ . ويلاحظ أن الزيادة واضحة أكثر من غيرها فى حالة الزيت الخام بسبب تقدم صناعة السكرير فى أوروبا .

وأعظم الدول إصداراً للزيت الخام سنة ١٩٥٠ هى الكويت والمملكة العربية السعودية وإيران والعراق وقطر . أما الصادرات من المنتجات المكررة فزادت من حوالى ٢٧٥ مليون طنّاً سنة ١٩٤٩ إلى ٢٨٥ مليوناً فى السنة التالية وكانت إيران على رأس الدول المصدرة للنوع الأخير وذلك قبل توقف العمل فى عبادان . والبيان التالى يوضح مركز الدول من حيث استيرادها من الشرق الأوسط :

(بملايين الأطنان المترية)

١٩٤٩	١٩٥٠	
١٠	١٢٧	فرنسا
٥٢	١٠٨	المملكة المتحدة
٦٣	٥١	إيطاليا
٥٧	٥١	الأراضى الواطئة
١٢	١٦	السويد
٥٢	٦٣	الولايات المتحدة
٢٧ (منتجات الوقود)	٢٨	الهند
٤٢	٤٦	أستراليا

مقدمة ظروف الاستغلال :

وظروف الاستغلال البترولى فى إقليم الشرق الأوسط أفضل منها فى سواء .
فى كل جهة نجد كل شركة واحدة تتولى هذه العملية ، ونظراً لانعدام المنافسين
لها فإنها لا تتعرض للاخطار والنفقات التى تترتب على التنافس بين مشروعات عدة
فى المنطقة الواحدة . كذلك يلاحظ أن كل شركة تعالج الحقل الذى تستغله على أنه
وحدة قائمة بذاتها ومتصلة الحلقات ، مما يؤدى إلى القصد فى النفقات المتعلقة بعمليات
التنقيب والحفر والاستخراج . وفضلاً عن هذا فحقول البترول هذه فى أصلح المواضع
للاستغلال بصورة تنتنى معها المصروفات التى لا داعى إليها . فإذا أضفنا إلى هذه
العوامل غيرها من حيث انخفاض أجور العمال الوطنيين نسبياً ، وضآلة الحصص
التي كانت تؤديها الشركات إلى الحكومات فى البلدان المنتجة ، بدأ أمر على جانب
كبير من الأهمية ، ونقصد به انخفاض نفقات استنباط البترول فى الشرق الأوسط .
وفى هذا يقول التقرير الذى أصدرته هيئة الأمم المتحدة عن « عرض للاحوال
الاقتصادية فى الشرق الأوسط » (ص ٢٦ - ٢٧) :

« وهناك دلائل على أن نفقات إنتاج البترول الخام فى الشرق الأوسط منخفضة
إنخفاضاً بالغاً عنها فى الإقليم الأخرى الرئيسية المنتجة ، وذلك بالرغم من الأموال
الكبيرة التى يتعين استثمارها فى الاستنباط والنقل .. وسرعة الإنتاج فى الآبار
التي بلغ عددها الإجمالى ٣٩٦ فى نهاية ١٩٤٩ عالية ، ومتوسطها اليومى كان حوالى
٣٧٢٨ برميلاً (متوسط البئر الواحدة) مقابل ١١ برميلاً فى حالة ٤٥٠.٠٠٠ بئراً
فى الولايات المتحدة ، ٢١ برميلاً فى العالم ... وتراوحت الحصص وغيرها من المدفوعات
عن البرميل الواحد فى سنة ١٩٤٨ ما بين ١٣، ٣٥ سنتاً أمريكياً بينما المتوسط فى فنزويلا
بالنسبة إلى ١٢ من الشركات الكبرى ٨٦ سنتاً للبرميل . ولقد رفعت الحصص أخيراً ومع ذلك
فمستواها ما زال أقل منه فى فنزويلا .. وفى ختام عام ١٩٤٧ قدرت نفقة إنتاج البرميل
الواحد من الزيت الخام فى المملكة العربية السعودية بمبلغ ٢٤ سنتاً ... بخلاف الحصة
للحكومة وتعادل ٢١ سنتاً ، كما أن نفقة النقل إلى معمل التكسير ٢٥ سنتاً ... وفى

فبراير سنة ١٩٤٨ كان متوسط نفقة إنتاج البرميل ، في حالة الشركات الإثني عشر الكبرى ، ٦٨ سنتاً بخلاف الضرائب والخصص التي تدفع للحكومة .

وبالرغم من الزيادات التي تقررت أخيراً (مما سنشير إليه بعد قليل) بشأن الخصص التي تؤديها الشركات للحكومات في الشرق الأوسط ، فإن تكاليف الإنتاج ما زالت منخفضة ، فهي مثلاً تعادل نصف أو ثلث مثيلتها في إندونيسيا (١) .

ولاريب أن النفقات عامل يؤدي إلى زيادة الأرباح التي تحصل عليها الشركات ، بينما تشعر الحكومات أن المبالغ التي تحصل عليها أقل مما ينبغي أداؤه إليها . ولهذا الاعتبار أهدمت إيران على تأميم صناعة البترول في بلادها ، كما ترفع الدعوات في بلاد الشرق الأوسط المنتجة الأخرى مطالبة بزيادة نصيبها من الأرباح .

نسبة الاحتياطي الثابت

ولا تقف أهمية الشرق الأوسط عند هذا الحد من الزيادة المطردة والسريعة في الإنتاج ، وإنما تتمدها إلى الاحتياطيات الضخمة التي ينطوى عليها باطن الأرض . فطبقاً للتقديرات التي عملت في أوائل عام ١٩٥١ يقدر الاحتياطي بحوالى ٤٨٢٠٠ مليون برميل (أى مايقرب من ٦٥٠٠ مليون طن متري) مقابل ٢٨٤٠٠ مليون برميلاً (٣٨٠٠ مليون طن) سنة ١٩٤٦ أى أن التقدير بالنسبة إلى الاحتياطي العالمى ارتفع من ٣٧٢٪ إلى ٥٠٪ خلال هذه السنوات القلائل (٢) .

وتمدنا مجلة « بترول العالم » (عدد فبراير ١٩٥٢ ص ٣٥) بالبيانات التالية عن احتياطيات البترول في مختلف مناطق العالم .

(١) راجع عدداً أكتوبر سنة ١٩٥٥ من مجلة World Petroleum ص ٤٨ .
(٢) تقرير هيئة الأمم (الملحق المشار إليه قبلاً) ص ١٨ . وبالرغم من أن الاستاذ قواد صروف (مصدر سابق) يقدر الاحتياطي بنحو ٤٣ بليوناً من البراميل إلا أنه يعطينا النسبة المثوية نفسها .

النسبة المئوية	المنطقة
١٠٠	العالم أجمع
٢٧٥	الولايات المتحدة الأمريكية
٣٢	بقية أمريكا الشمالية
٩٢	قنزويلا
١٢	بقية أمريكا الجنوبية
٥٠٥	الشرق الأوسط
٦٨	الإمبراطورية الروسية
١٢٦	الشرق الأقصى

الدخيل
المستقبل

ومعنى هذا أن الشرق الأوسط ، بالنسبة إلى المستقبل ، يقف على رأس الأقاليم البترولية ومن هنا نلقى هذا الاهتمام به من جانب الدول الكبرى بصفة خاصة .

مناطق الانتاج الرئيسية

في هذه الفقرة نعرض لمناطق إنتاج البترول بصورة إجمالية على أن نعود إلى العرض المفصل حين نعالج كل دولة من دول الشرق الأوسط على حدة . فإذا بدأنا من الشرق وجدنا إيران حيث تتركز الحقول الكبيرة الرئيسية عند سفوح جبال زاغروس على هيئة قوس قطره ١٨٠ ميلا من جزيرة عبادان حيث يصب شط العرب في الخليج الفارسي ، ويتولى استغلال هذه المنايع « شركة البترول الانجليزية الإيرانية » السابقة . وفي الطرف الشمالي الغربي من الخليج الفارسي تتولى الأمر شركة الكويت وتنقسم رأسمالها شركة البترول الانجليزية — الإيرانية وشركة الخليج الأمريكية . وإلى الجنوب من مشيخة الكويت تقع حقول الزيت بالمملكة العربية السعودية وهي امتياز « شركة الزيت العربية الأمريكية » المعروفة اختصاراً باسم « أرامكو » ، والآبار الرئيسية القائمة بالانتاج فعلا الآن تقع بجوار الخليج الفارسي وهناك كذلك شركة البحرين ، وهاتان الشركتان الأخيرتان انشأتهما مجموعة كالتكس Caltex

(المكونة من شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وشركة تكساس) ، ومنذ عامين
اشتركت في عملية الاستغلال شركتا ستاندارد أويل (نيوچرسى) وسوكونى فاكوم ،
ومعنى هذا أن شركة أرامكو فرع تابع للشركات الأمريكية الأربع الكبرى التى
تزاوّل نشاطها خارج الولايات المتحدة .

أما العراق فتتولى استثمار موارده شركة البترول العراقية التى تمثل رأس المال
البريطانى والأمريكى والهولندى والفرنسى بصورة غالبية ، وهوى أيدى الشركة الإيرانية
الإنجليزية ، رويال دتش شل ، الشركة الفرنسية للبترول ، وهى تنمية الشرق الأدنى
وهذه الأخيرة شركة تابعة كونتها شركتا ستاندارد أويل أوف نيوجرسى وسوكونى
فاكوم . أمامصر فأعظم الامتيازات فى أيدى شركة آبار الزيوت المصرية الإنجليزية
ولكل من شل وشركة البترول الإيرانية الإنجليزية والحكومة المصرية مصالح فيها .
وإلى جانب هذه المشروعات الرئيسية نجد شركات تابعة أو متفرعة عنها ، تزاوّل
أعمالها فى قطر وشرق الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان ، والجدول التالى فيه ذكر
لأهم الإمتيازات والشركات القائمة باستغلالها .

الشركات العاملة في الشرق الأوسط

عام ١٩٥١

(ملحق رقم ١)

١ - شركة نفط العراق المحدودة :

ومدة امتيازها ٧٥ سنة تبدأ من ١٤ مارس ١٩٢٥ . ويشمل امتيازها
ثواء بغداد ولواء الموصل إلى الشرق من نهر دجلة (باستثناء امتياز خاقيين) ،
ومساحة الامتياز تقرب من ٣٢٠٠٠ ميل مربع . وبذلك ينتهي الامتياز
عام ٢٠٠٠ .

وأسهم الشركة مملوكة على النحو الآتي:

٠/٠٢٣٧٥

شركة النفط الأنجلو - سكسونية المحدودة

(من توابع مجموعة شل)

٠/٠٢٣٧٥

شركة دارسي للتنقيب

(من توابع الأنجلو - إرانيان)

٠/٠٢٣٧٥

الشركة الفرنسية للبترول (حكومة فرنسية)

٠/٠٢٣٧٥

شركة التنمية بالشرق الأدنى

(١) ستاندارد أويل أوف نيوجرسي ٠/٠٥٠

(ب) سوكوني فاكوم ٠/٠٥٠

٠/٠٥

شركة الاشتراكات والاستثمارات المحدودة

(جلبنكيان)

٠/٠١٠٠

المجموع

٢ — شركة نفط البصرة المحدودة :

ويبدأ امتيازها من ٣٠ نوفمبر ١٩٣٨ لمدة ٧٥ عاماً ، ويشمل جميع أراضي العراق غير الداخلة في امتياز شركتي خانيقين والموصل وكذلك شركة النفط العراقية وينتهي الامتياز في عام ٢٠١٣ . وملكية أسهم الشركة مثلها في حالة شرق العراق .

٣ — شركة نفط الموصل المحدودة:

ومدة الامتياز ٧٥ سنة من ٢٥ مايو ١٩٣٢ ، وتعمل في جميع الأراضي العراقية الواقعة غربي نهر دجلة وخط طول ٣٣° ، والمساحة التقريبية ٤٠.٠٠٠ ميل مربع ، وينتهي سنة ٢٠٠٧ . والملكية للاسهم مثل شركة نفط العراق .

٤ — شركة نفط الأردن المحدودة : (١)

وهي من توابع « امتيازات النفط المحدودة » ومدة الامتياز ٧٥ عاماً ابتداء من ١٠ مايو ١٩٤٩ .

٥ — امتيازات النفط المحدودة:

حصر موت وعدن ولها رخصة بالكشف فقط .

٦ — شركة استثمار النفط المحدودة بعمان Oman :

وهي من توابع شركة « امتيازات النفط المحدودة .

٧ — شركة استثمار النفط في قطر :

ومدة امتيازها خمسة وسبعون عاماً ابتداء من ١٧ مايو ١٩٣٥ ، ويشمل كل

(١) ألغى امتيازها في عام ١٩٥٢ ، وسنعرض لذلك في موضعه المناسب .

قطر (٤١٠٠ ميل مربع تقريباً) وينتهى سنة ٢٠١٠ وهى من توابع « شركة امتيازات النفط المحدودة » .

ويلاحظ أن الشركات الأربع الأخيرة (٤ و ٥ و ٦ و ٧) تملكها شركة نفط العراق المحدودة .

٨ — شركة النفط الإنجليزية الايرانية (أنجلو - إيرانيان)^(١) :

ومدة الامتياز ٦٠ عاماً ابتداء من ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ ، والمساحة التى يشملها الامتياز ١٠٠.٠٠٠ ميل مربع .

وملكية أسم الشركة موزعة كالتالى :

٠.٥٦	الحكومة البريطانية
٠.٢٢	شركة بورما للنفط
٠.٢٢	آخرون (أفراد)

٩ — شركة نفط خانقين :

وتملكها شركة الأنجلو - إيرانيان .

١٠ — شركة نفط سنكلير :

ويشمل امتيازها أثيوبيا كلها وهى ملك لهيئة سنكلير للزيت .

١١ — شركة الزيت العربية الأمريكية :

ومدة الامتياز الأصلية ٦٦ عاماً ابتداء من ١٥ يولييه سنة ١٩٣٣ ، والمدة الإضافية لمدة ٦٦ سنة ابتداء من ٢١ يولييه ١٩٣٩ . ومساحة الامتياز الكلية ٣٤٠.٠٠٠ ميل مربع . وينتهى الامتياز سنة ١٩٩٩ .

(١) ألغت الحكومة الايرانية امتيازها (انظر الفصل الخاص بذلك فيما بعد)

وملكية الأسهم كالاتى:

٣٠ .٪	ستاندارد أوف كاليفورنيا
٣٠ .٪	شركة تكساس
٣٠ .٪	ستاندارد أوف نيوجرسى
١٠ .٪	موكونى فاكوم
١٠٠ .٪	

١٢ — شركة نفط البحرين المحدودة :

ومدة الامتياز ٥٥ عاماً ابتداء من ١٩ يونيه ١٩٤٠ : والمساحة عبارة عن
البحرين كلها إلى جانب المياه الإقليمية .

وملكية الأسهم كالاتى :

٥٠ .٪	ستاندارد أوف كاليفورنيا
٥٠ .٪	شركة تكساس
١٠٠ .٪	

١٣ — شركة نفط الكويت المحدودة :

ومدة الامتياز ٧٥ سنة ابتداء من ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ والمساحة تشمل الكويت
كلها (تقريبا ٦٥٠٠ ميل مربع) وينتهى فى سنة ٢٠٠٩ .
والملكىة موزعة كالاتى :

٥٠ .٪	شركة دارسى للتنقيب
	(من توابع الأنجلو - إيرانيان)
٥٠ .٪	شركة التنقيب بالخليج
	(من توابع هيئة نفط الخليج)
١٠٠ .٪	

١٤ — شركة النفط الامريكية المستقلة :

والامتياز يبدأ من ٢٨ يونيه ١٩٤٨ لمدة ٦٠ عاما ، ويشمل مالمشيخة الكويت من المنطقة المحايدة بما ذلك الجزر والمياه الإقليمية ، وكذلك الجزء من المنطقة التابع للمملكة العربية السعودية . ومساحة الامتياز ١٩٥٠ ميلا مربعا .

والأسهم يملكها :

ج . س . ابركرومي

شركة اشلانل للزيت والتكرير

والف ل . دافيز

شركة الزيت الصخرى

شركة هانكوك للزيت

شركة نفط فيلبس

شركة سيجنال للزيت والغاز .

شركة سنراى للزيت

١٥ — شركة نفط الباسفيك الغربى :

ومدة الامتياز ٦٠ عاما ابتداء من ٢٠ فبراير ١٩٤٩ ويشمل الجزء التابع للمملكة العربية السعودية من المنطقة المحايدة بما فى ذلك الجزر والمياه الإقليمية .

والأسهم ملك لمصالح ج . بول جتى J. Paul Getty

١٦ — شركة النفط البحرية الدولية المحدودة :

والامتياز يشمل المناطق الخارجة عن الشاطئ حول شبه جزيرة قطر .

والأسهم مملوكة على الوضع الآتى :

٪٥٠

شركة سويرير أوف كاليفورنيا

٪٥٠

الشركة المركزية للتعدين والاستثمار

٪١٠٠

تاريخ امتيازات البترول

في الشرق الأوسط

ملحق (٢)

وفي هذا القسم تقدم بيانا تاريخياً لتطور امتيازات البترول في إقليم الشرق الأوسط .

أور : الفترة ١٩٠٥ — ١٩١٥

(١) ٢٨ مايو ١٩٠١ : امتياز دارسى ويشمل إيران كلها ماعدا المقاطعات الشمالية الشمالية الخمس (أذربيجان ، جيلان ، مازانداران ، أستراباد ، خراسان) .

(٢) ٥ مارس ١٩٠٣ شركة سكة حديد الأناضول العثمانية . إيجار حقوق التعدين لمدة ٩٩ سنة ، ويشمل مسافة على جانبي السكة الحديدية المقترحة (٢٠ كيلو مترا على كل من الجانبين) .

(٣) ١٩٠٥ امتياز لشركة Algemeene Exploratie Maatschappij لمدة ٦٠ سنة في وسط وشمال غرب إيران (الحدود المضبوطة غير معروفة) وتم التنازل عن الامتياز سنة ١٩٤٤ .

(٤) ١٤ أبريل ١٩٠٩ شركة الزيت الانجليزية — الفارسية (انتقل إليها امتياز دارسى)

(٥) ١٩١٠ الهيئة الموحدة لبترول قبرص

(تمت تصفيتها سنة ١٩٣٠)

(٦) ١٩١٤ شركة البترول التركية

ولها امتيازها في ولايتي الموصل وبغداد

(٧) ١٩١٤ شركة بترول ستاندارد أوف نيويورك

وامتيازها في فلسطين ، ولكنها تركته نتيجة للحرب العالمية الأولى .

ثانيا : الفترة ١٩١٥ — ١٩٢٥

الامتيازات المستمرة :

(الإنجليزية الفارسية ، التركية ، الجبلين ، قبرص ، سوكوني فاكوم)

١٩١٥ امتياز باغدا ساريان Baghdassarian في أنيوليا لشركة الزيت الإنجليزية

الأمريكية (من توابغ شركة ستاندارد أوف نيوجرسي)

٩ مارس ١٩١٦ كشتاريا

لمدة ٧٠ سنة في فارس (جيلان ، مازانداران ، استراباد)

١٩٢٣ النقابة الشرقية والوسطى المحدودة

إقليم الحسا (المملكة العربية السعودية) والنطقة المحايدة وقد

أضيفت سنة ١٩٢٤

٢٩ أبريل ١٩٢٣ شركة الاستثمار العثمانية الأمريكية .

(امتياز شستر) لمدة ٩٩ سنة ، حقوق التعدين لمسافة ١٢٥ ميلا على

كل من جانبي الخط الحديدي الممتد من سيواس إلى وان ، ومن هاربوت

إلى يورمور تاليك ، ومن خط « سيواس — وان » إلى السلجمانية

بطريق الموصل وكر كوك

٢٠ ديسمبر ١٩٢٣ شركة سنكلير للتنقيب

لمدة ٥٠ سنة في فارس (اذربيجان ، خراسان ، استراباد ، مازانداران)

وعلى الشركة خلال ٨ سنوات أن تختار مساحات تقل عن ١٥٪ من

الولايات المذكورة (انتهى الامتياز لعدم تنفيذه)

ثانيا : الفترة ١٩٢٥ - ١٩٣٥

الامتيازات السارية :

(الجمين ، سنكلير ، الانجليزية الفارسية)

١٤ مارس ١٩٢٥ شركة البترول العراقية

وامتيازها لمدة ٧٥ سنة في جميع العراق عدا لواء البصرة

٣٠ أغسطس ١٩٢٥ شركة نفط خاتمين

٢ ديسمبر ١٩٢٥ النقابة الشرقية والوسطى المحدودة

وامتد امتيازها إلى البحرين

١٤ مارس ١٩٢٧ الشركة الصناعية للأسفلت والبترول في اللاذقية وامتيازها

في شمال شرقي سوريا واللاذقية (وانتقل إلى شركة نفط سوريا في

(١٩٣٦/١٢/١٦)

٣٠ نوفمبر ١٩٢٧ امتياز البحرين

ونقلته النقابة الشرقية والعامية إلى شركة الخليج الشرق

٢٨ ديسمبر ١٩٢٨ امتياز البحرين

خصص لشركة ستاندارد أوف كاليفورينا

١٩٣٠ الشركة الفرنسية الإيرانية للأبحاث

في مازانداران وسمنان (ثم هجرته بعد ذلك)

٢٤ مارس ١٩٣١ شركة النفط التركية

أعيد النظر في الإمتياز ، والمساحة الجديدة في ٣٢٠٠٠ ميل مربع

في ولايتي الموصل وبغداد (الجانب الشرقي من دجله ، وتركيا وفارس

ما عدا مساحة منحت لشركة النفط الإنجليزية الفارسية سنة ١٩٢٥

» نفط في خانة الأصل بایران والآن في العراق بعد تعديل الحدود » .

- ٢٥ مايو ١٩٣٢ شركة استثمار البترول البريطانية
٧٥ سنة في العراق ، ويشمل الأراضي الواقعة غرب الدجلة وشمال خط
عرض ٣٣° (حوالي ٢٠ ميلا جنوب بغداد) .
٢٩ مايو ١٩٣٣ شركة النفط الانجليزية - الايرانية
أعيد النظر في الإمتياز وصار ٢٠٠.٠٠٠ ميل مربع ، على أن تصبح
المساحة ١٠٠.٠٠٠ ميل مربع في ١٢/٣١/١٩٣٨
٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ : شركة نفط الكويت
لمدة ٧٥ سنة في الكويت كلها .
١٥ يوليو ١٩٣٣ : شركة ستاندارد أوف كاليفورنيا
٦٦ سنة في شرق المملكة العربية السعودية

رابعاً - الفترة ١٩٣٥ - ١٩٤٥

الإمتيازات السارية :

(البحرين ، البحرين ، شركة البترول العراقية ، الشركة الصناعية ، شركة
الإنجلوايرانية ، شركة الاستثمار البريطانية (الموصل في ديسمبر ١٩٤٢) ،
الكويت .

١٩٣٥ شركة الإستثمار والتنقيب الإفريقية .
(من توابع شركة ستاندارد - فاكوم) ولمدة ٧٥ سنة في شرق
إثيوبيا (تنازلت عنه سنة ١٩٣٥) .

١٧ مايو ١٩٣٥ : شركة الأنجلو - إيرانية .
٧٥ سنة في قطر (٤١٠٠ ميل مربع) والإمتياز مخصص لشركة استثمار
النفط بقطر في ١٩٣٧/٢/٥ (والمالك شركة نفط العراق) .

٣٠ يوليو ١٩٣٦ : استثمار النفط (في غرب المملكة العربية السعودية) والمالك
شركة نفط العراق والإمتياز لمدة ٦٠ سنة في مساحة قدرها ٥٠.٠٠٠

ميل مربع (وتركته الشركة في ٢٠ مارس ١٩٤١) .

٢٢ مايو ١٩٣٧ شركة استثمار نفط (ساحل المشيخات العربية) والإمتياز لمدة ٧٥ سنة ، وتواريخ الإمتياز تقع فيما بين ١٩٣٧/٥/٢٢ ، ١٩٤٥/٦/٢١ .

٣ يناير ١٩٣٧ شركة أميرانيان المحدودة .
(وتنازلات عنه سنة ١٩٣٨)

٢٤ يونية ١٩٣٧ شركة استثمار النفط في عمان .
والامتياز يشمل عمان Oman كلها لمدة ٧٥ سنة .

١٢ يناير ١٩٣٨ شركة امتيازات النفط المحدودة .
لمدة ٤ سنوات (ويجدد الإمتياز كل عامين في محمية عدن وحضرموت .
٣٠ نوفمبر ١٩٣٨ شركة نفط البصرة .

(وتملكها شركة النفط العراقية) والإمتياز لمدة ٧٥ سنة ويشمل أراضي العراق الخارجة عن امتيازات الشركة العراقية ، وشركة الموصل والشركة الأنجلو - إيرانية .

٢١ يولية ١٩٣٩ شركة كاليفورنيا ستاندارد العربية .
٦٦ سنة في المملكة العربية السعودية ويشمل المناطق المحايدة الكويتية والعراقية والمياه الإقليمية .

١٩٣٨ - ١٩٣٩ استثمار النفط :

في لبنان ولها رخصة بالتنقيب فقط ويبدأ في ٧ مارس ١٩٣٨ ويجدد كل أربع سنوات وزال الإمتياز ثم تجدد في ١٩٤٨/٤/٢٩ (كل أربع سنوات) وفي فلسطين ١٩٣٩/٢/٢٤ ، ١٩٣٩/٩/٢١ ويجدد كل ٤ سنوات ، وفي قبرص ١٩٣٨/٤/٢٣ ويجدد كل أربع سنوات ثم سنويا بعد سنة ١٩٤٢ .

خامساً — الفترة ١٩٤٥ — ١٩٥١ :

الإمتيازات السارية :

وتشمل شركات البحرين ، العراق ، سوريا ، الإنجلو - إيرانية ،
خاقين ، الموصل ، الكويت ، قطر ، أرامكو ، لبنان ، فلسطين ،
وساحل المشيخات العربية ، وعممان وظفر ، إمتيازات البترول ،
وقبرص .

١٩٤٥ شركة نفط سنكلير :

والمساحة المخصصة لها في إثيوبيا

٢٦ مارس ١٩٤٦ شركة نفط سوريا :

ومدة الإمتياز ٧٥ سنة في المنطقة الواقعة شمالي دمشق .

١٠ مايو ١٩٤٧ شركة نفط الأردن :

لمدة ٧٥ عاماً في الأردن كلها .

٢٨ يونيه ١٩٤٨ شركة النفط الأمريكية المستقلة :

في القسم الكويتي من المنطقة المحايدة .

أول أكتوبر ١٩٤٨ شركة النفط العربية الأمريكية :

تأكيد الحقوق بالتنقيب في المملكة العربية السعودية مع التنازل عن

مثلها في المنطقة المحايدة التابعة للكويت .

٢٠ فبراير ١٩٤٩ شركة نفط الباسفيك الغربي :

في الجزء السعودي من المنطقة المحايدة .

٧ أغسطس ١٩٤٥ شركة النفط البحرية الدولية .

حول شبه جزيرة قطر وتملكها شركة سويير أوف كاليفورنيا وشركة

التعدين والاستثمار المركزية المحدودة .

معامل التكرير :

تقدمت عملية التكرير البترولى فى الشرق الأوسط خلال السنوات العشر الأخيرة بسبب توسيع نطاق مصافى عبادان وحيفا والبحرين والسويس ، وإنشاء أخرى فى راس تنورا وطرابلس والكويت . وفى نهاية سنة ١٩٤٨ كان بالإقليم اثنى عشر معملًا طاقتها اليومية ٩٤٠.٠٠٠ برميل مقابل ٨٣٠.٠٠٠ فى سنة ١٩٤٧ ، وهذا الرقم الأخير ضعف مثيله قبل نشوب الحرب العالمية الأخيرة . وفى سنة ١٩٤٩ أنشئت مصفاة فى ميناء الأحمدى بالكويت ، واتسع نطاق العمل فى معمل التكرير الحكومى بالسويس فى مصر ، كما تم فى أواخر سنة ١٩٥٢ إنشاء معمل بايجى الذى تملكه الحكومة العراقية . وهناك مشروعات لإنشاء مصافى مماثلة فى سوريا وشرق الأردن لتكرير المقادير التى تسلم إلى حكومات هذين البلدين بقصد الإستهلاك المحلى . وقد ذكرت وكالة الأنباء العربية بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٥٣ أنه قد بدأ فعلا فى المشروع الخاص بإنشاء مصفاة فى شبه جزيرة عدن وذلك لتكرير خمسة ملايين طن من الزيت الخام فى السنة . وتتولى شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية الإشراف على تنفيذ المشروع الذى تقدر تكاليفه بخمسين مليوناً من الجنيهات.

وبالرغم من هذا التوسع للطرد فإن الإقليم يقصر عن تكرير المقادير الكبيرة التى ينتجها ، ولهذا يرسل الباقي ، الذى يربو على طاقة مصافيه ، إلى أوروبا والولايات المتحدة لتكريرها . ولقد تقدمت فعلا صناعة التكرير فى أوروبا الغربية لأن هذا يتطلب على وفر له قيمته ، ويؤدى إلى تنشيط صناعة لها أهميتها .

والجدول التالى يوضح حالة التكرير فى نهاية سنة ١٩٤٩ وماينتظر أن تكون عليه عام ١٩٥٣ .

الطاقة اليومية بالبراميل
عام ١٩٥٣

الشركة القائمة باستغلاله

موقع العمل

إيران

١٥٩٥٠٠٠
٢٣٣٠٠
٤٨٠٠٠٠
٢٣٣٠٠
شركة الزيت الإنجليزية - الإيرانية (السابقة)
شركة كرمشاه للزيت (فرع من الأولى)

عبادان

كرمشاه

العراق

كر كوك

علوان

الكيلو - ٣

الحادثة

ياجي

المملكة العربية السعودية

شركة النفط العراقية

شركة خاتقين

الحكومة العراقية

أرامكو

شركة وسترن باسفيك

رأس تنورا

(لم يعرف السكان بعد)

١٤٥٠٠٠٠
—

١٢٠٠٠

(١) هذا التقدير كان من مشروعات الشركة قبل إلغاء إمتيازها .

البحرين			
العوالي	١٥٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠	شركة نفط البحرين
إسرائيل			
حيفا	١٥٥ر٠٠٠	٩٠ر٠٠٠	شركة معامل السكر والتجارة
مصر			
السويس	٣٨ر٠٠٠	٣٦ر٠٠٠	شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية
السويس	٦ر٠٠٠	١٩٠٠	الحكومة المصرية
الكويت			
غاجيل	٥٠ر٠٠٠	—	شركة نفط الكويت
سوريا			
لم يتقرر المكان بعد	٥ر٠٠٠	—	

أنابيب البترول

وعمدت المصالح البترولية إلى مد الأنابيب من مراكز الانتاج إلى موانئ الإصدار وذلك توفيراً للنفقات ، كما يؤدي ذلك إلى زيادة التوسع في استنباط الزيت . وأهم الموانئ التي يصدر منها الزيت ، أى التي تعد نهاية خطوط الأنابيب هى حيفا (معطلة الآن بسبب حالة الحرب بين العرب وإسرائيل) وصيدا وطرابلس (لبنان) وعبادان وبندر مشهور (إيران) ، وتوقف العمل فيهما بسبب الأزمة التي أشرنا إليها (وراس تنورا) (المملكة العربية السعودية) ، وميناء الأحمدى (الكويت) ، وأم سعيد (قطر) والبحرين .

والجدول التالى يبين أهم خطوط الأنابيب ، على أن نعود إلى تفصيل أمرها فى الفصول القادمة .

الطول بالميل	نصف القطر بالبوصة	الطاقة اليومية بالبرميل	إلى	من	العدد	المالك
(١) في إيران						
٧٦٤٠٠٠	١٢ - ٨	١٠٢٢	عبدان ويندر مشهور	الآبار	٢	شركة الانجلو-إيرانيان
٥٣٥٠٠٠	٣٦ - ٣٤	٧٧٠	ساحل سوريا	آبار إيران والكويت	٢	شركة أنابيب الشرق الأوسط
(٢) في العراق						
٤٣٧٥٠	١٢ $\frac{3}{4}$	٦٢٠	حيفا (متوقف)	كر كوك	١	شركة البترول العراقية
٤٣٧٥٠	١٢ $\frac{3}{4}$	٥٣٠	طرابلس	كر كوك	١	
٨٧٥٠٠	١٦	٣٥٠	طرابلس	كر كوك	١	
٨٧٥٠٠	١٦	٦٢٠	حيفا (لم يتم)	كر كوك	١	
٣٠٠٠٠	٣٢ - ٣٠	٥٥٦	بانياس	كر كوك	١	
٥٠٠٠٠	١٢ $\frac{3}{4}$	٧٢	فاو	الزير	١	شركة بترول البصرة
(٣) المملكة العربية السعودية						
٧٩١٠٠٠	٢٢ - ١٠	٢٣٣	راس تنورا	الآبار	٦	شركة الأرامكو
٣٣٠٠٠٠	٣١ - ٣٠	١٠٦٨	صيدا	الآبار	١	شركة التابلاين

(يتم سنة ١٩٥٣)

رأس المال :

وقد زاد مقدار رأس المال المستثمر في عمليات البترول في الشرق الأوسط كما يتضح من البيان التالي في نهاية عام ١٩٥١ (مقدراً بالدولارات قبل الخفض).

السنوات	المبالغ (بالملايين)
١٩١٥	٢٠
١٩٢٥	١٠٠
١٩٣٥	٣٥٠
١٩٤٥	١٢٠٠٠
١٩٥١	١٩٠٠

١. لا مدرجة في المستثمر

وبما يوضح اطراف الزيادة السريعة أن نوازن بين رقم كل من عامي ١٩٤٥ ، ١٩٥١ فهي تبلغ في ست سنوات ٩٠ ٪ . ولا ريب أن اتساع نطاق عمليات البترول من إنتاج وغيره في المستقبل سيتلوه بطبيعة الحال توسع كبير في مقادير رأس المال .

مشروع أنابيب الغاز الطبيعي

عند ما يزداد العمق عند استنباط البترول ستنشأ مشكلة لها أهميتها وهي الخاصة بالغاز الطبيعي الذي يصحب الزيت الخام . إن كمية هذا الغاز الآن صغيرة نسبياً بالشرق الأوسط ، ولكن سيجيء الوقت الذي يصبح فيه ١٥ ٪ من وزن السائل المستخرج عبارة عن غاز طبيعي ، ومن الممكن أن يصل إنتاج الأخير إلى ٥٠٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم الواحد .

ونظراً لعدم وجود أسواق بالإقليم تستطيع استهلاك هذا المقدار ، فإن البعض يرى إمكان تحويل الغاز إلى سائل على مقربة من الساحل ثم ينقل إلى العالم الخارجي

في ناقلات خاصة . ولكن هناك اقتراحاً آخر بنقله على صورته الأصلية إلى أوروبا حيث الطلب عليه شديد مما يؤدي إلى خفض ثمنه كثيراً بها .

وقد تحدث الشيخ الديمقراطي الأمريكي روبرتسون A. Willis Robertson أمام المؤتمر البرلماني المنعقد في برن (١٩٥٢) فقال إن من الممكن عملياً إنشاء أنبوب طوله ٢٥٠٠ ميل لنقل الغاز الطبيعي ، بحيث يبدأ من كركوك أو الموصل في العراق ويخترق سوريا وتركيا واليونان ويوغوسلافيا وتريستا وشمال إيطاليا والنمسا وألمانيا ومن ثم إلى باريس . وكذلك يمكن مد أنبوب آخر (أوبدلا عن الأول) من أبيق في المملكة العربية السعودية ويسير عبر شمال إفريقية ومنها إلى أسبانيا ثم ينتهي إلى باريس .

ولا ريب أن هذا المشروع الضخم ينطوي على نفقات باهظة ، ويقترن تنفيذه بالمزايا الاقتصادية التي تنجم منه ، كما أنه يتوقف على الحالة التي يتزايد فيها مقدار الغاز الطبيعي في حقول بترول الشرق الأوسط .

رفع أنصبة البلدان المنتجة من الأرباح

كان من أثر ارتفاع أثمان البترول في السنوات التالية لانهاء الحرب ، إلى جانب انخفاض نفقات الإنتاج ، أن تدفقت الأرباح الوفيرة على خزائن الشركات ، ومن هنا أخذت الحكومات في البلاد المنتجة للبترول تطالب بزيادة المبالغ التي تحصل عليها لقاء مامتحة من امتيازات الاستغلال ، وكذلك كان لإقدام الحكومة الإيرانية على تأمين صناعة البترول رد فعل واضح ، قوى الأثر ، في بلاد الشرق الأوسط .

المملكة العربية السعودية :

في ٢٠ فبراير من عام ١٩٤٩ عقدت حكومة المملكة العربية السعودية اتفاقاً مع شركة البانسفيك الغربية التي نبط بها الاستغلال في القسم السعودي من منطقة

الحياذ ، تضمن نصوصاً بشأن الحصص واقتسام الأرباح بحيث يكون نصيب الحكومة ضعف ماجرت الشركات الأخرى على منحه في بقية بلاد الإقليم .

وبعد ذلك دارت مفاوضات مع شركة الأرامكو وانتهت إلى اتفاق في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وبمقتضاه تحصل الحكومة السعودية (على هيئة حصص واشترك في الأرباح) على مبلغ يعادل ٥٠٪ من صافي الإيرادات العاملة (أى بعد خصم نفقات التشغيل والاستهلاك ونفقات التنقيب والاستخراج وضرائب الحكومات الأجنبية بما في ذلك ضرائب الدخل التي تدفع لحكومة الولايات المتحدة) ؛ وينبغي ألا تقل مدفوعات الشركة عما كانت تؤيه حتى ذلك الحين من الحصص والضرائب . وهناك نص آخر ويقضى بأن العمليات النقدية بين الطرفين تجري على أساس سعر القطع العام ، وأن تدفع الشركة المبالغ المستحقة للحكومة بأية عملة تحصل عليها الأولى . وطبقاً لهذا الاتفاق يقال إن الحكومة ستحصل على ٥٥ سنتاً عن البرميل الواحد ، ولهذا قدرت أنصبتها في عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ بمبلغ ١١٠ مليون دولار ، ١٥٥ مليوناً على التوالي (وحسب الاتفاق القديم لم تكن هذه الحكومة لتصيب سوى ٥٥ مليون دولاراً في عام ١٩٥١) .

العراق

حتى ١٩٥٠ كانت الحكومة العراقية تحصل من شركة البترول العراقية على حصة قدرها أربعة شلنات ذهباً عن كل طن يصدر إلى الخارج ، وبذلك بلغت الحصة ٢٢ سنتاً للبرميل . وعقد اتفاق في أغسطس من عام ١٩٥٠ وبمقتضاه زيدت النسبة إلى ست شلنات ذهباً (أى ٣٣ سنتاً للبرميل . وفي ١٣ أغسطس ١٩٥١ أعلن نبأ توقيع اتفاق جديد ، وينص على نوع من اقتسام الربح قبل دفع الضرائب الأجنبية ، ويقدر الربح بعد أن تخصم من قيمة البترول الخام عند الحدود العراقية مصروفات الإنتاج والنقل إلى الحدود وما إليها ، بحيث لا يقل ما تحصل عليه الحكومة العراقية عن قيمة ريع الزيت الخام الذي تتولى إنتاجه ونقله شركتنا

العراق والموصل عند موانئ شرق البحر المتوسط ، ثلث الزيت الخام الذي تنتجه وتنقله شركة البصرة عند ميناء فاو الواقع على الخليج الفارسي ، وللا حكومة العراقية أن تحصل علينا على ١٢ر٥ ٪ من البترول الخام طبقاً لأسعار مقررة ؛ وبهذا تحصل على مبلغ ٦٦ سنتاً عن البرميل الواحد (١) . ومعنى هذا أن إيرادات العراق البالغة ٨٧ مليون دولاراً سنة ١٩٤٩ ، حوالى ٢٠ مليون فى السنة التالية ، أصبحت تقدر بمبلغ ٤٠ مليون دولاراً لسنة ١٩٥١ وستظل الزيادة مطردة حتى يصل الإيراد فى عام ١٩٥٥ إلى ١٦٥ مليوناً (١) .

الكويت :

ظلت الكويت حتى عام ١٩٥١ تحصل على أقل حصة بالقياس إلى بلاد الشرق الأوسط الأخرى ، وفى ٣ ديسمبر من تلك السنة وقع اتفاق جديد لزيادة إيرادات المشيخة وذلك بأن تفرض على أرباحها ضريبة دخل قبل اقتطاع الضرائب الأجنبية بحيث يودى ذلك إلى أن تكون الأرباح مناصفة بين الفريقين ، وبهذا تصل حصة الكويت إلى ٤٩ - ٥٠ سنتاً عن البرميل الواحد طبقاً لتكاليف وأسعار سنة ١٩٥١ . ومعنى هذا أن دخلها السنوى تزايد بدرجة كبيرة حتى أنه يقدر بمبلغ ١٤٠ مليون دولاراً (يساوى ٤٩ مليوناً من الجنيهات الإنجليزية) فى عام ١٩٥٢ مقابل ٣٠ مليون دولاراً (١٩٥١) ، ٣٩ مليوناً (١٩٥٠) ، ٢٨ (١٩٤٩) . إلا أنه ينبغي أن نأخذ فى الحسبان أن إنتاج تلك المنطقة من الزيت الخام قد زاد من ١٣٣٧٨٠٠٠ طناً سنة ١٩٤٩ إلى ٢٨٢٢٦٠٠٠ طناً سنة ١٩٥١ ، كما أنه - على ما أشرنا من قبل - وصل إلى ١٨٧ مليون طناً خلال النصف الأول من عام ١٩٥٢ ، وهذا يفسر الارتفاع الكبير فى الدخل .

(١) سنتحدث عن بقية عناصر تلك الاتفاقات فى موضع آخر .

البحرين

في سنة ١٩٥٠ زيد ما تدفعه الشركة صاحبة الامتياز إلى حوالي ٢٩ سقنا عن البرميل الواحد على أن تسرى الزيادة ابتداء من يناير ، وفي سنة ١٩٥١ عقد اتفاق جديد ينص على زيادة أخرى جديدة . وقد ارتفعت إيرادات البحرين من ١٢٦ مليون دولار سنة ١٩٤٨ إلى ٣٢٢ مليوناً سنة ١٩٥٠ .

ويقدر الأستاذ « فؤاد صروف » أن ما مستحصل عليه الدول المنتجة للبترول من الأموال سنة ١٩٥٦ لن يقل عن ٥٠٠ مليون ريال ، مما يعاون في تنمية أحوالها الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى المعيشة فيها .

أثر البترول في اقتصاديات الشرق الاوسط وسياسته

هذه الثروة الضخمة ، من حيث الإنتاج في الحاضر والمستقبل ، والتي ينطوي عليها باطن الأرض في الشرق الأوسط لها أثر واضح قوى في حياة الإقليم الاقتصادية والسياسية . فإذا استثنينا مصر فإن الصناعة البترولية تمثل عنصراً هاماً من عناصر الدخل القومي . وعملت شركات البترول على القيام بكثير من المشروعات العمرانية المتصلة بإنشاء الطرق وتوفير وسائل النقل كما تفعل مثلاً شركة الأرامكو بالملكة العربية السعودية . والأموال التي تحصل عليها البلدان المنتجة تعاون على تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما نلقى في العراق .

وفضلاً عن هذا فإن « شركات البترول تلعب دوراً هاماً في ميزان المدفوعات لبلاد الشرق الأوسط المنتجة للبترول ، ذلك أنها تقدم موارد طيبة من العملات الأجنبية إلى الاقتصاد القومي على هيئة مدفوعات مباشرة للحكومات ، والاتفاق

(١) مصدر سابق ، وهذه البلاد هي المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والبحرين وقطر .

المحلى على الانتاج والإنشاءات ، والقروض التى تقدمها إلى الحكومات بضمان الدخل الذى تحصل عليه الأخيرة فيما بعد^(١) .

وأكثر من هذا فالمعروف أن الشرق الأوسط أخذ فى التقدم الاقتصادى ممثلاً فى الصناعة والنقل بصفة خاصة ، وهنا تستطيع أن تحصل من الإنتاج على المقادير اللازمة من الوقود بثمان يقل عن السعر السائد ، وإن الكثير من عقود الامتياز والاتفاقات اللاحقة تنص على إمداد البلاد بحاجياتها من الزيت .

ولكننا نلاحظ من جهة أخرى أنه بالرغم من الزيادات التى حصلت عليها الحكومات أخيراً فإن نصيب الأخيرة مازال قليلاً بالقياس إلى ما يجرى عليه فى المناطق البترولية الأخرى مثل فنزويلا .

وكذلك نلقى الشركات حرة فى التصرف فيما تحصل عليه من أرباح بالعملات الأجنبية ، ولذلك فإن ما تحصل عليه الشركات من العملات الأجنبية لقاء المقادير التى تتولى إصدارها ليس تحت رقابة الحكومات ، وإن جزءاً بالغ القدر من أرباح شركات البترول لا يعود إلى البلاد المنتجة إلا على صورة استثمارات^(٢) .

غير أن الناحية السياسية أعظم أهمية ، فإن الدول التى تقوم شركاتها باستغلال موارد الإقليم البترولية تحاول أن تفرض عليه سياستها أو سلطانها ؛ فاحتلال البريطانى للعراق مثلاً يستهدف حماية منابع البترول .

ونظراً لأهمية البترول فى الحروب الحديثة ، نستطيع أن نقول إن من العوامل الكامنة وراء مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط إقامة نظام يكفل حماية منابع البترول وأتابيب نقله ومعامل تكريره ، أى إقليم الشرق الأوسط بأسره . وفى هذا المعنى يتحدث أولاف كارو فى كتاب « ينابيع القوة » وفيه عالج المؤلف موضوع الموارد البترولية الرئيسية فى منطقة الخليج الفارسى وهى موارد تسيطر

Review of Economic Conditions In The Middle East, opt. (١)
cit . p. 28

(٢) شرحه ص ٢٩ .

عليها بدرجات متفاوتة دول الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا هولنده ، وأشار إلى الضرورة التي تحتم على هذه الدول حماية المنابع البترولية عن طريق نظام دفاعي ، ولكنه يرى أن هذا النظام يجب أن يشمل كذلك الأنايب التي تنقل البترول إلى ساحل البحر المتوسط الشرقي وكذلك الشريان المائي الذي يستخدم لهذا الغرض . أي البحر الأحمر وقناة السويس .

ولقد تحدث الكثيرون عن مشكلة فلسطين وتقسيم ذلك البلد وأوردوا أسبابا متباينة الصبغة والطابع ، ولكن البعض يشتم من وراء تلك السياسة رائحة البترول ، ذلك أن حيفا التي دخلت في نطاق دولة إسرائيل هي نهاية أحد خطوط الأنايب الممتدة من العراق كما أنها تحتوى على مصفاة كبيرة تملكها المصالح الأجنبية .

ويرى هذا الفريق من الكتاب والباحثين أن الصلة الوثيقة بين الصهيونية والاحتكارات المالية تفسر إلى حد ذلك الحماس الذي لقيه مشروع إنشاء دولة إسرائيل .

وأكثر من هذا ، وإن لم تتوافر الأدلة الرسمية الحاسمة ، يعتقد البعض أن بعض الانقلابات السورية في العهد الأخير والتي بدأت بحركة حسنى الزعيم ، تخفى وراءها المناورات المتصلة بمشروع الثابلاين والذي تراوح الساسة السوريون في موقفهم منه ، ما بين محبذ ومعارض ، سواء من ناحية المبدأ أو من حيث التفاصيل .

وعلاوة على ذلك فإننا نجد البترول وراء أحداث أخرى بالإقليم ، فإن التوتر بين إيران وانجلترا والذي أدى إلى قطع العلاقات السياسية بينهما راجع إلى سياسة الحكومة الإيرانية من حيث تأميم الصناعة البترولية والإصرار عليها .

وفي المدة التي سبقت الاضطرابات التي وقعت بالعراق في النصف الثاني من نوفمبر ١٩٥٢ كنناجذ حملة قوية ضد شركة البترول العراقية .

الفصل الثالث

الامتيازات البترولية وابتداء الصراع

(أولا) القبض على إيران

أهمية البترول الإيراني :

كانت إيران في ختام ١٩٥٠ أي قبل صدور قانون التأميم ، تعد رابع دول العالم وأولى دول الشرق الأوسط في إنتاج البترول الخام كما يتضح من البيان التالي الخاص بسنة ١٩٤٩ :

الإنتاج بالأطنان المترية

الدولة

٢٦٩٤٤٠.٠٠٠

الولايات المتحدة

٦٩٩٦٠.٠٠٠

فرنزولا

٣٤٩١٠.٠٠٠ (بما فيه جزيرة سخالين)

٢٧٣٤٠.٠٠٠

إيران

٢٣٣١٠.٠٠٠

المملكة العربية السعودية

ويزداد الأمر وضوحا إذا ذكرنا أن ذلك البلد كانت تتمثل فيه أكبر المصالح البترولية البريطانية ، ومنه مدت شركة البترول الإيرانية الانجليزية سلطانها لتسيطر أو تشترك في السيطرة على موارد البترول في مناطق أخرى من الشرق الأوسط . وتعظم الأهمية إذا علمنا أن الحكومة البريطانية مشتركة بما لها في الشركة وبالتالي في توابعها ، ومن هنا تسندها بكل ما تملك من قوة ، وهذا علاوة على أن الحقول الإيرانية عظيمة الأهمية بالنسبة إلى مطالب إنجلترا وبحريتها وأسواقها . وأكثر من

هذا، فلو طرحنا جانبها خطر المركز الجغرافي لإيران ، فإن لبتروها أهميته الاستراتيجية ، فأنجلترا وأحلافها في حرص شديد عليه . وما من شك أنه موضع الرغبة من جانب الاتحاد السوفيتي الذي لا يربو إنتاجه عنه في إيران إلا قليلا . فضلا عن الانتاج الحالى الذى يعظم باطراد سنة بعد أخرى ، فهناك ما يضمه باطن الأرض من احتياطي ، سواء في منطقة الامتياز البريطاني ، أو في القسم الشمالى من البلاد حيث يقال بوجود مقادير وافرة تنتظر التنقيب والاستغلال .

دولة البترول :

ولكنك لا تستطيع أن تحكم على عظمة دولة البترول داخل الدولة الإيرانية إلا إذا اتصلت بها عن كثب فقبل قيام الصناعة البترولية لم تزد عبادان عن كونها جزيرة رسوبية مستوية لا شأن لها بكثيرات غيرها مما يتوافر وجوده عند شط العرب وعلى رأس الخليج الفارسي ، ثم أقامت شركة البترول مصنعا للتكرير فإذا بالقرية تنقلب إلى مدينة ضخمة تضم نحواً من ١٤٠.٠٠٠ نسمة . وكنت إذا اقتربت من المدينة ليلاً رأيت احمراراً وتوهجاً في الأفق كما لو أن ناراً هائلة قد انعكست عليه ؛ أما أثناء النهار فيطفئ على النار ضوء شمس إقليم الخليج ، القوى التوهج ، ويعلو الدخان في الجو سحبا كثيفة من مائة وخمسين مدخنة . وفيما بين المداخل تشهد أشكالاً من الصلب ذات أنابيب ملتوية براقية وفي وسطها جميعاً مكاتب الإدارة والخطوط الحديدية الإضافية ورافعات الأتقال . وعند حافة المدينة تمتد صفوف لأعد لها من الصهاريج التي تلمع تحت أشعة الشمس . ويقع الحى الوطنى بينها وبين ابنية المعمل العالية ، ولكن في الجهة الشمالية حيث تقل الأبنية والدخان ترى الحدائق والبيوت والأندية والملاعب والمسكن المعدة لإقامة المديرين والمهندسين والموظفين الانجليز .

في هذه المدينة كنت ترى السيطرة البترولية في أتم صورها ، وتلجس بما لا يحتمل الشك أنك في دولة مستقلة لها مواردها وميزانياتها وشعبها ونظمها وجيشها وأسطولها وجهازها الفنى والإدارى . هنا ترى الصورة المادية المجسمة للبحرى

وراء البترول ، أو الذهب الأسود وهو أضمن وأعظم من قيمة من الذهب الأصفر ،
والتحكم في موارده .

ولعل بعض الأرقام والحقائق كفيل أن يلقى بعض الضوء على قوة دولة البترول ،
فأحدث الإحصائيات (قبل التأميم) تحدثنا أن شركة « البترول الإيرانية - الانجليزية »
كانت تستخدم ٦٦.٠٠٠ شخصا منهم ٦٠.٠٠٠ من الإيرانيين ، وتدفع أجوراً
ورواتب قدرها مليون جنيه في الشهر الواحد وذلك علاوة على ٢٠.٠٠٠ من
الاييرانيين يستخدمهم المقاولون الذين يعملون من أجل الشركة خاصة في عبادان .
ويقدر البعض أن ما أنفقته الشركة على المساكن وغيرها من التسهيلات لموظفيها
يعادل تقريبا ما استثمرته في الآبار والمعدات الصناعية .

إيران وبترونها :

غير أن للبترول بالرغم من هذه الصورة أثره في الحياة الداخلية لإيران ،
فالمعروف أن موارد ذلك البلد من الفحم ضئيلة القدر الأمر الذي يعرقل أية محاولة
لتصنيع البلاد .

ومن هنا تبدو أهمية ذلك الزيت الذي يهيء جزءاً من القوة المحركة التي تساهم
في النهضة الصناعية ، وكانت الشركة تدفع حصصاً سنوية للحكومة الإيرانية تدخل
في باب الإيرادات العامة . ويرى البعض أن الحرص على عدم انفراد دولة واحدة
البترول الإيراني ، إنتاجه واحتياطيه ، في البلاد بأسرها من العوامل التي كان لها
الأثر - إلى جانب أسباب أخرى - في احتفاظ البلاد باستقلالها السياسي .

والآن فلنرجع إلى الوراء ، إلى بداية القرن الحالي . لنرى كيف بدأت الامتيازات
الأولى في الشرق الأوسط تسعى نحو هذه المادة الثمينة .

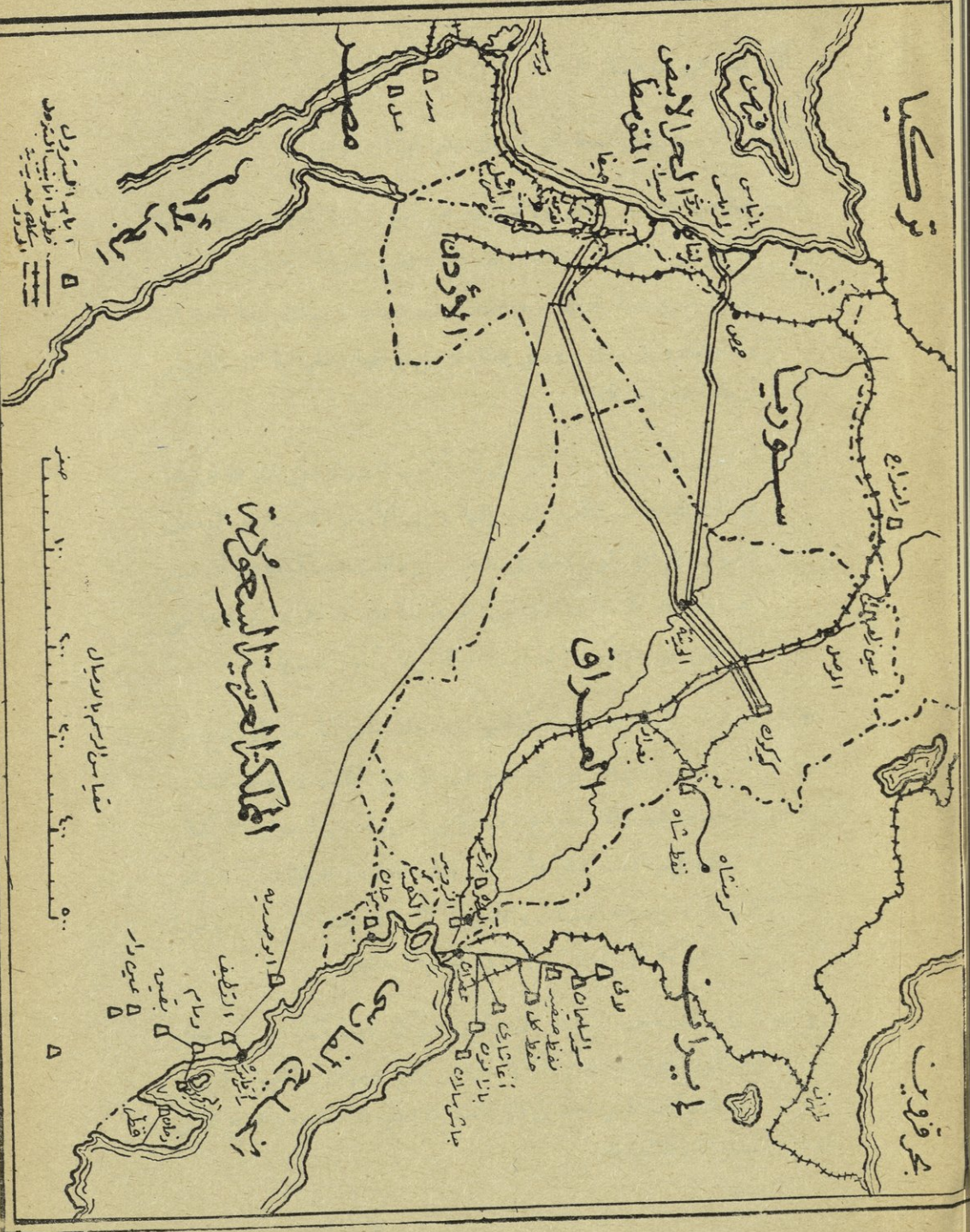
الامتياز الأول في بلاد فارس (إيران الآن) :

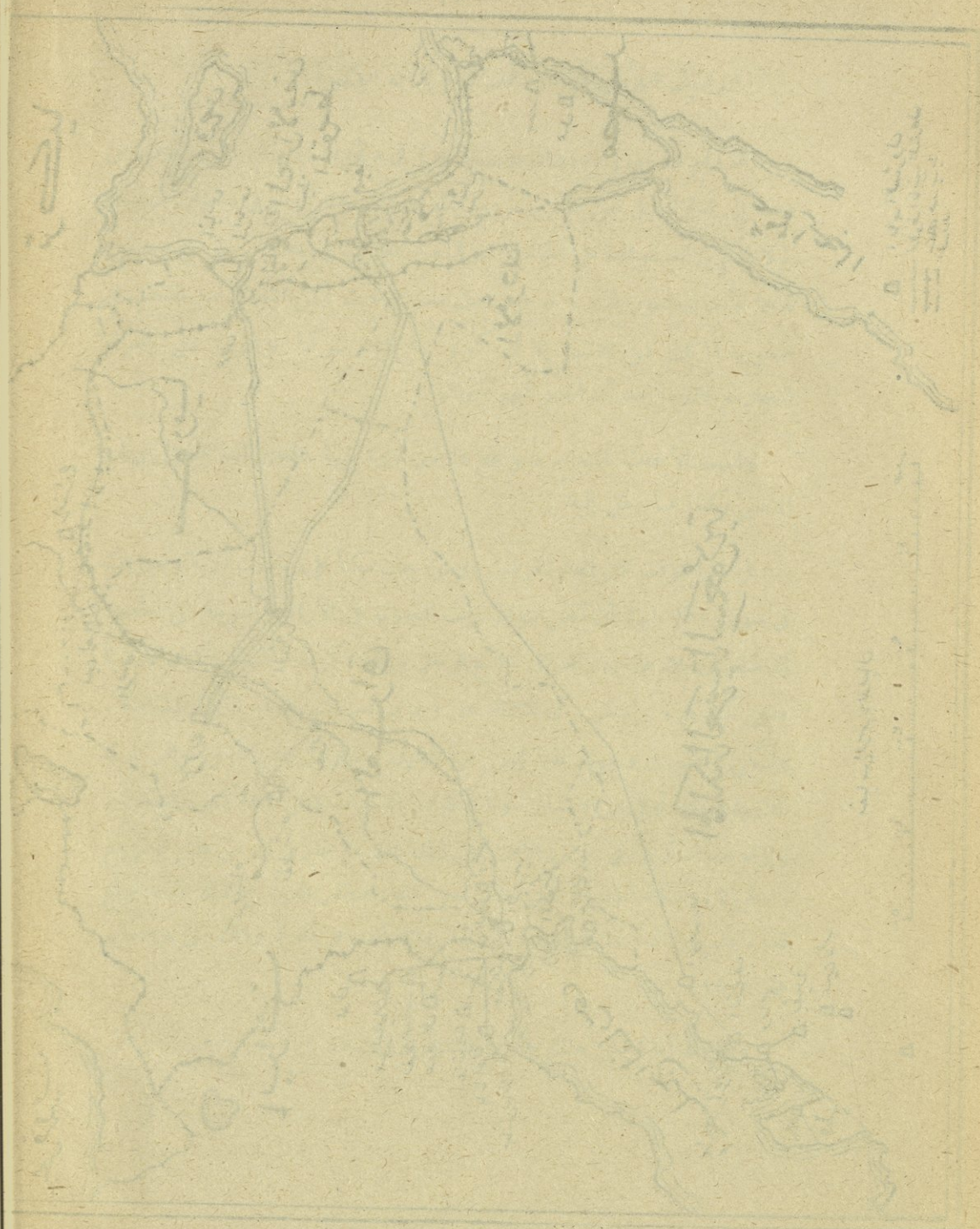
ولد وليم دارسى (William D'Arcy) في ديهونشير بإنجلترا ثم رحل عن وطنه إلى استراليا في سن مبكرة ، وما لبث أن ذاع صيته كمحام في مدينة ركهيمبتن بولاية كوينزلند الواقعة على الجانب الشرقى من القارة . وحدث أن علم من صديقين له هما الأخوان مورجان ، بوجود جبل منعزل حيث يمكن البحث عن الذهب في صحوره فمما كان من ثلاثتهم إلا أن كونوا ما يشبه شركة توافرت على إجراء التجارب اللازمة بعد أن انضم إليهم آخرون .

وانتهت الأبحاث بالنجاح . وجمع دارسى ثروة طيبة ، فعاد استراليا إلى وطنه الأصلي مكتفياً بما وفق إليه .

في هذا الوقت كان العالم الفرنسى دى مورجان مكباً على دراسات أثرية وحفريات في سوس ، فلم يلبث أن أيقن بتوافر زيت البترول في الأراضى القريبة من الحدود الفاصلة بين بلاد فارس والعراق . فاتح الرجل موطنه كوت وأشرك الأثنان فارسياً يدعى كيتابكى ، واستقر رأى الثلاثة على وجوب استغلال هذه الثروة السكامنة . ولكن وقفت في وجههم عقبة ليس من السهل اجتيازها وهى عدم توافر المال اللازم ليحصلوا أولاً على الامتياز ، وثانياً للبدء بالعمليات وهى شاقة كثيرة النفقات . وإزاء هذا ففكروا فى عرض الأمر على ذلك الغنى الإنجليزى دارسى فلقى المشروع منه قبولا وأمكنه الحصول على امتياز من الشاه مظفر الدين إذ ذاك لقاء مبلغ قدره عشرون ألفاً من الجنيهات (ويقال مائتا ألف فرنك) وذلك فى ٢٨ مايو عام ١٩٠١ .

ويلاحظ أنه لم يكن هناك حكومة دستورية فى البلاد .





أهم نصوص الامتياز :

نذكر هنا النصوص الرئيسية التي اشتمل عليها امتياز دارسى .

١ — لصاحب الامتياز الحق في التنقيب عن البترول واستغلاله وجعله صالحا للأغراض التجارية في كافة أرجاء البلاد لفترة قدرها ٦٠ عاما ، غير أن المادة السادسة استثنت مقاطعات أذربيجان وجيلان ومازانداران واستراباد وخراسان . ومعنى هذا أنه من الوجهة الجغرافية شمل الامتياز أربعة أخماس البلاد .

٢ — لصاحب الامتياز وحده الحق في مد أنابيب البترول من بلاد فارس بما في ذلك المقاطعات الخمس المشار إليها ، إلى الأنهار الجنوبية أو الساحل الجنوبي على أن يكون ذلك على عاتقه . ووافقت الحكومة على أن تضع تحت تصرفه بلا مقابل الأراضي الحكومية المجدة اللازمة وغيرها من الأراضي التي تملكها الحكومة أو الأفراد بأجور معتدلة .

٣ — تعهدت الحكومة بإعفاء أراضي ومنتجات الشركة من أى نوع من الضرائب أو غيرها من الرسوم ، وأن تعفى آلات ومهمات التنقيب والاستكشاف والاستخراج ومد أنابيب الزيت من الرسوم الجمركية . وكذلك فإنها تتخذ كافة وأى الاجراءات اللازمة لضمان تنفيذ نصوص الامتياز ، وصيانة المنشآت والأجهزة التي تقام لهذا الغرض ، وحماية ممثلى الشركة التي يزعم انشاؤها ووكلائها وخدمها .

٤ — السماح لصاحب الإمتياز أن يكون شركة أو أكثر على أن تخطر الحكومة الفارسية عن قانونها ورأس مالها وموطن مكاتبها ، ويخول لهذه الشركات نفس الحقوق التي كانت لصاحب الامتياز ، وتخضع لنفس المسؤولية والالتزامات .

٥ — يكون عمال الشركة أو الشركات ، باستثناء الفنيين منهم ، من رعايا الدولة الفارسية .

٦ — للحكومة الحق في القيام بأي تفتيش تراه لازماً للمحافظة على حقوقها في موطن الامتياز .

٧ — تصبح كل ملكية الشركة للحكومة الفارسية عند انقضاء مدة الامتياز .

٨ — وتنص المادة ١٧ من العقد على أنه في حالة نشوء أى خلاف أو اختلاف بين الحكومة والشركات بشأن تفسير العقد أو بشأن حقوق أو مسئوليات أى من الطرفين المتعاقدين ، يحال الأمر على حكمين بطهران يختار كل طرف واحداً منهما ؛ ويعين هذان الحكمان ثالثاً لهما قبل البدء في التحكيم ، ويكون حكم الرجلين أو العضو الثالث في حالة اختلافهما نهائياً .

٩ — ومقابل هذا كله تحصل الحكومة على حصة سنوية قدرها ١٦٪ من صافي أرباح أية شركة أو شركات قد تتكون بقصد تنفيذ شروط هذا الامتياز (المادتان ٩ ، ١٠) .

ولسنا نرتاب لحظة أن نظرة واحدة سريعة إلى هذه النصوص التي أوردناها كافية أن تبين لنا بجلاء مبلغ الغبن الذي وقع على الدولة الفارسية من هذا الإمتياز المحجف الذي يذكرنا بمثيل له في القرن الماضي ونقصد به امتياز حفر قناة السويس الذي منحه والى مصر إذا ذاك محمد سعيد إلى صديقه الفرنسي فرديناند دلسبس . والحق ، إن غرابة نصوص امتياز دارسى حملت كاتباً محاييداً هو « أنطون موهر » على أن يصفه بأنه أغرب امتياز من نوعه في تاريخ الأزمنة الحديثة .

لقد أقدم الشاه المطلق السلطان ، لقاء مبلغ تافه ، على أن يمنح احتكاراً كاملاً شاملاً لشركة أو شركات أجنبية لعهد طويل الأمد ، وبدا شل يد الدولة في المستقبل عن استغلال مثل هذا المورد الضخم ، بل إنه حال دون الاستفادة من عامل المنافسة

بين الهيئات المشتغلة باستنباط النفط . ولا عبرة باستثناء المقاطعات الشمالية الخمس لأن استبعادها راجع إلى وجودها على مقربة من الدولة الروسية القيصرية .

وليس من شك أيضا أن ذلك الاحتكار الضخم جعل للدولة البريطانية مصلحة اقتصادية وعسكرية كبيرة في فارس ووضع ذلك البلد تحت وصاية أجنبية من الوجهة العملية . ومهد الطريق لاتفاق عام ١٩٠٧ الذي قسمت به فارس إلى منطقتي نفوذ بين بريطانيا وروسيا .

لقد أقر الاتفاق الأخير جعل جنوب البلاد منطقة نفوذ لبريطانيا وهي المنطقة التي كان المعتقد توافر البترول فيها . وهكذا نجد أن مصالح إنجلترا لم تعد مقصورة على ما لساحل الخليج الفارسي من أهمية عسكرية بالنسبة إلى الأسطول البريطاني وسيادته في المحيط الهندي وتحكمه في الطريق إلى الهند ، بل دخل في الأمر عنصر آخر له أهميته وهو البترول .

وهناك مسألة نود الإشارة إليها ، ذلك أن أهمية آبار البترول الفارسية لم تسكن لتقتصر في المستقبل على إمداد البحرية البريطانية بما يلزمها ، بل إن للأمر وجهها آخر لا يقل عن ذلك خطراً . لقد كانت إنجلترا تحرص دائماً في سبيل ضمان سيطرتها على البحار ، على إنشاء قواعد لتكوين أسطولها بالقحم وذلك في النقاط ذات الأهمية الاستراتيجية مثل مالطة وعدن ومدينة الرأس وغيرها ، فلما بدا فيما بعد إمكان استخدام المازوت في السفن صار من المتعين على إنجلترا أن تجد قواعد لتكوين أسطولها وذلك على الطريق الموصل إلى الهند وأستراليا عن طريق البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي .

ومن هنا أصبح لساحل الخليج الفارسي قيمة جديدة ألا وهي إمكان إنشاء قواعد على شواطئه لتكوين سفن الأسطول بحاجتها من هذا الوقود السائل .

ومن ثم كان للامتياز الذي حصل عليه دارسي والذي ستشارك فيه إمارة البحر البريطانية فيما بعد أهمية كبيرة من هذه الناحية .



تكوين شركة الزيت الإنجليزية الفارسية:

بدأت أعمال التنقيب في موضع على مقربة من قصر شيرين عند الحدود التركية . وقد كان هذا الاختيار غير موفق بسبب الصعاب الكثيرة من طبيعية وغيرها . فمن الضروري دفع رسوم جمركية للسلطات التركية ، وكان نقل المعدات والآلات اللازمة للعمل يتكلف نفقات باهظة ، ومن الصعب في هذه المنطقة الجبلية الوعرة مد أنبوبة طولها ٣٠٠ ميل حتى شاطئ الخليج الفارسي وهو عمل تعجز عنه موارد الجماعة المحدودة . وفضلاً عن هذا لم يكن مشروع سكة حديد بغداد قد خرج إلى حيز التنفيذ وبذا يمكن نقل الزيت بواسطتها . والجو في منطقة العمل قارى متطرف والحرارة شديدة تكاد لا تطاق وبخاصة في فصل الصيف . وكذلك كان سكان المنطقة وهم من القبائل الرحل لا ينفكون عن النهب والاعتداء وينظرون إلى أولئك الأجانب بعين الحذر والارتياب بل والعداء .

وأخيراً أمكن الوصول إلى الزيت ، ولكن بلغ ما أنفق في هذه الأعمال التمهيدية ٣٠٠.٠٠٠ جنيه وهو مبلغ كبير بالنسبة إلى شركة بدأت برأس مال قدره ٦٠٠.٠٠٠ جنيه فقط . . . بدا كأن مواصلة العمل في غير مستطاع دارسى ، وهنا اتصل الرجل بشركة بورما للزيت وجعل لها نصيباً في المشروع ، وتكونت نقابة جديدة بادرت إلى العمل في إقليم قبائل البختيارى في الموضع المعروف باسم ميدان أو سهل النفط .

مر وقت دون أن يصاحب الشركة نجاح كاف حتى اتجه التفكير إلى الإقلاع عن المغامرة ولكن شاءت الأقدار خلاف ذلك . ففي ٢٨ يونية سنة ١٩٠٨ تفجر الزيت من باطن الأرض بمقادير كبيرة ، وفي ربيع العام التالى تألفت شركة لاستثمار هذا المورد (١٤ إبريل سنة ١٩٠٩) باسم شركة الزيت الإنجليزية الفارسية Anglo-Persian Oil Company برأس مال قدره مليونان من الجنيهات ، وبدأ الإنتاج التجارى عام ١٩١١ .

ولا عبء بكلمة فارسية فهمي في نظرنا دليل على مجال نشاط رؤوس الأموال الإنجليزية .

وقد قال السيرج . ت . كارجيل - مدير شركة بورما للزيت في ذلك الوقت - في جلسة الافتتاح للشركة الإنجليزية الفارسية إن هذا العمل « لا يقتصر على استجواز شركة بورما للزيت على ما يبدو أنه من أغنى آبار الزيت في العالم ، بل إنه ضمن للامبراطورية البريطانية مورداً طبيعياً يشعرون أن الأيام ستثبت أنه ذو أهمية عظمى للشعب ، وفي الوقت نفسه حال هذا العمل دون وقوع هذا المنبع الطبيعي للثروة في أيدي أجنبية غير بريطانية » .

وقد برهنت الحوادث فيما بعد على أن ظن رجال الشركة لم يجب لأن الآبار غنية بالفعل وتزايد إنتاجها باطراد ، فضلاً عن هذا كله فإن البترول الفارسي كان من نوع ممتاز إذ بلغت نسبة البنزين في بعض الآبار ٥٥ ٪ . وأخيراً فالآبار في موقع طيب وأجور العمال الوطنيين رخيصة مما يترتب عليه خفض في نفقات الإنتاج والنقل . وكان رأس مال الشركة عند ابتدائها مليونين من الجنيهات الإنجليزية ، ونصف الأسهم من الأسهم العادية ، والنصف الآخر من الممتازة .

استثمار الحكومة البريطانية في الشركة :

كان الضابط فيشر قد تنبأ في عام ١٨٨٢ أن زيت البترول ستكون له أهمية عسكرية كبرى بالنسبة إلى الأساطيل . وفي أكتوبر سنة ١٩٠٤ عين رئيساً للاميرالية . وفي نوفمبر تألفت لجنة للنظر في التوصيات اللازمة بشأن حصول البحرية البريطانية على حاجتها من الزيت . ومما تدين به إنجلترا من الفضل للجنة أن هذه الأخيرة حالت دون قيام دارسى ببيع الامتياز الذي سبق له الحصول عليه إلى شركة أجنبية سنة ١٩٠٦ ، واستطاع المسترا . ج . بريتمان Pretymen رئيس اللجنة أن يحمل اللورد ستراشكونا على أن يأخذ الامتياز بصفة مؤقتة . ولكن

على أثر وصول الأحرار إلى الحكم في سنة ١٩٠٦ عمدت الحكومة إلى حل اللجنة ، الأمر الذى أثار غضب فيشر واستياءه إذ رأى السلطات لا تقدر دعوته حق قدرها . والواقع أن الظروف لم تكن مهيأة لنجاح الفكرة التى دعا إليها أمير البحر البريطانى إذ لم يثبت عملياً إمكان الاستغناء عن الفحم والاعتماد على هذا النوع الجديد من القوة المحركة فى السفن ، كما أن إنجلترا لم تكن تملك فى بلادها شيئاً منه ، وإنتاج الإمبراطورية ضئيل إلى حد لا تجوز معه المجازفة بالإقدام على تغيير نظام بناء السفن الحربية .

وأكثر من هذا فإن أصحاب صناعة الفحم ساورهم القلق بشأن مستقبل سلعتهم ومصدر أرباحهم إذا قضي لرأى فيشر الانتصار وحل البترول فى السفن الحربية وقوداً بدلاً من الفحم ، ولذا نراهم يقاومون الدعوة ويحيطونها بسيج من الشك من حيث جدواها وإمكان تنفيذها عملياً . ولكن مالبث الظروف أن أثبتت أنها أقوى من هذه الاعتبارات ، ذلك أن ألمانيا (سنة ١٩٠٩) بدأت فى تنفيذ برنامجها البحرى وأخذت تبنى المدرعات الضخمة والطرادات الكبيرة ، فأوجست إنجلترا خيفة وخيل إليها أن ألمانيا تسعى لانتزاع سيادة البحار من يدها ، ورأت من المتعين عليها أن تبادر إلى إنشاء سفن أكبر وأسرع مما بنت عدوتها أو منافستها . وهنا تنهت إلى الفوائد العظيمة التى تعود عليها من استخدام زيت البترول وقوداً بدلاً من الفحم إذ لو تسنى لها ذلك لزادت قوة الأسطول البريطانى بما يعادل ٥٠ ٪ .

وفى هذه اللحظة نلمس منظرًا عجيباً ، ذلك أن فيشر الغاضب على المسئولين فى بلاده والذى يقضى إجازة على مقربة من نابلى بإيطاليا يفاجئ بزيارة من رئيس الوزارة أسكويث ووزير البحرية ونستن تشرشل . تحدث معه الرجلان عن اقتناعهما بسداد رأيه ، وطالبا إليه العودة إلى العمل كي يشرف على تنفيذ أهدافه وتحقيق نبوءته ، وناشداه باسم الوطنية وصالح الإمبراطورية . كانت الزيارة ترضية ولا شك ، وتغلب الشعور الداتى بالأهمية وانتصرت العاطفة الوطنية على استياء الرجل وكرهه لحكومة الأحرار ، فقبل الإشراف على العمل كما يتم تنفيذ السياسة الجديدة .

وفي ٣٠ يولييه سنة ١٩١٤ تألفت The Royal Commission on Oil and Oil Engine وكان هذا العمل نقطة ابتداء لها أهميتها . وبناء على توصيات اللجنة وضع تصميم السفينة الحربية المسلحة إليزابيث بحيث تستخدم الزيت بدلا من الفحم ، وكان فيشر يتمنى لو أوصت اللجنة باستعمال آلة الاحتراق الداخلي .

إذن ثبت صدق نبوءة فيشر ، وإذن اعتزمت الأمبريالية البريطانية التحول إلى البترول وقوداً لأساطيلها ، ولكن من أين يمكن الحصول عليه ؟ ... إن موارد الإمبراطورية منه ضئيلة إلى حد لا يصح الاعتماد عليه فهو عبارة عن ٢٪ من الإنتاج العالمى ومعظم هذا المقدار التافه تنتجه شركة واحدة هى شركة بورما للزيت .

وتقع الآبار التى تستغلها فى بورما وآسام . وأكثر من ٩٥٪ من واردات الإمبراطورية يرد من الولايات المتحدة أى من شركة ستاندارد أوويل بهبارة أخرى . ولا ريب أنه لا يجوز للبحرية البريطانية أن تظل تحت رحمة هذه الشركة فقد تنشأ ظروف تحول دون إمدادها البحرية بكافة ما يلزمها ، كما أن الحصول على الزيت منها معناه دفع ثمن أعلى لهذه المادة الحيوية . وإزاء هذه الظروف يجب الاعتماد إلى أكبر حد ممكن على البترول الموجود فى بلاد يكون لانتاجها فيها مصالح قوية ولها فيها اليد العليا الغالبة .

وحدث فى سنة ١٩١٤ أن طلبت الحكومة من الشركة أن تعدها بمقادير كبيرة من الزيت ، وهنا اقترح سير كارجيل زيادة رأس المال . ولم يكن تنفيذ هذا الأمر ميسوراً لأن المؤسسة حديثة العهد ولم يتعد إنتاجها (سنة ١٩١٣) مائة ألف طن ، فضلا عن أن المستقبل لم يكن فيه ما يشجع كثيراً بسبب اضطراب الأحوال السياسية فى البلاد ونفور الروح الوطنية من الأجانب بعد ما عملته دولتنا الروسية وبريطانيا من تقسيم البلاد إلى منطقتى نفوذ أو احتلال بمعنى أصبح . إزاء هذه الصعاب أشير باشتراك الحكومة البريطانية نفسها فى الامر . وهو عمل قوبل بالمعارضة من نواح عدة ، فاعترض البعض على اشتراك الدولة فى مثل هذه الأعمال التجارية . وقيل كذلك إن اشتراك الحكومة معناه تقيدها بالحصول على حاجياتها من البترول من مورد

واحد يقرب أن يكون احتكاراً وبذلك لا تستطيع الاستفادة من عامل المنافسة بين شركات البترول في السوق الحرة .

غير أن الضرورات العسكرية والاعتبارات السياسية كانت أعظم قيمة من هذه الاعتراضات . وأخيراً أقر البرلمان الاقتراح المعروض بأغلبية ٢٥٤ صوتاً ضد ١٨ صوتاً وهكذا أصبح للحكومة البريطانية نصف أسهم الشركة ^(١) . ولم تمض أسابيع قلائل حتى عقدت الأميرالية اتفاقاً مع الشركة على أن تمدّها بمقدار معين من الزيت لمدة ٣٠ عاماً . وقد كان العمل مصدر خير للطرفين إذ ضمن حاجة البحرية من جهة كما أن الشركة أصبحت وثيقة الصلة بالحكومة البريطانية وتعتمد على تأييدها ومعونتها في كافة الحالات ، الأمر الذي كفّل لها اطراد التقدم في أعمالها وساعدها على زيادة إنتاجها . لم تتدخل الحكومة الفارسية في الأمر ، وإنه لمن الغريب أن تدور مثل هذه المفاوضات الخطيرة من وراء ظهر حكومة البلاد الشرعية . قد يقول البعض إن هذه صفقة تجارية ، وهذا كلام ظاهري يخفي أمراً خطيراً ذلك أن امتلاك الحكومة البريطانية هذا القدر الكبير من الأسهم في شركة مجال نشاطها بلاد هي موضع الاطماع معناه أن هذا الإمتياز الإحتكاري أصبح انجليزياً حكومياً فعلاً وصار أي خلاف أو اختلاف بين الشركة والحكومة الفارسية يبدو نزاعاً بين الأخيرة

(١) لبيان مركز الحكومة البريطانية نورد البيان التالي عن رأس مال الشركة في عام ١٩٣٥

النوع	مقدار ما تملكه الحكومة	مقدار ما يملكه الغير	المجموع
اسهم الامتياز الأولى	١٠٠٠	٧٢٣١٨٣٨	٧٢٣٢٨٣٨
اسهم الامتياز الثانية	—	٥٧٤٣٠٤١٤	٥٧٤٣٠٤١٤
الاسهم العادية	٧٥٠٠٠٠٠٠	٥٩٢٥٠٠٠	١٣٠٤٢٠٠٠٠

ويدل عل مدى نشاط أعمال الشركة ونجاحها الأرقام الآتية عن أرباحها الصافية (مقدرة بالجنهيات الآتية) .

السنوات	المبلغ
١٩٣١	٢١٣٨٧١٧
١٩٣٢	٢٣٧٩٦٧٥
١٩٣٣	٢٦٤٣٩٧٨

والدولة الانجليزية تتدخل فيه بطريقة سافرة وتستخدم كافة قواتها الدبلوماسية وغيرها على سبيل الضغط كما سيحدث في المستقبل وسنرى منه أمثلة وفيرة . فكان انجلترا حصلت فعلا على السيطرة الاقتصادية على منطقة الامتياز وهذه خطوة قوية بعد اتفاق سنة ١٩٠٧ والذي كان مقدمة لتجزئة بلاد فارس نهائياً ، ولولا الثورة الروسية الكبرى عام ١٩١٧ وسقوط الحكومة القيصرية لما نجح هذا القطر الشرقي من هذا المصير ، ولأصبحت إيران المستقلة في ذمة التاريخ وحدناً من أحداث الماضي .

وإلى جانب زيادة رأس المال من حين إلى آخر ، نجد أن الشركة أقدمت على إنشاء عدد من الشركات التابعة ، وكلها تتميز بغلبة المصالح المالية البريطانية فيها لأن عقودها تنص على ذلك صراحة . وأقدم الشركات التابعة هي شركة بختيارى للزيت المؤسسة سنة ١٩٠٩ لاستغلال آبار الزيت الواقعة في الحقول البعيدة في وسط مناطق الزيت الجنوبية . وقد خصت هذه الشركة زعماء البختيارى بما مقداره ٣٪ من الأسهم حتى تضمن ولاءهم وحسن جيرتهم ، أما بقية الأسهم فملك لشركة الزيت الإنجليزية الفارسية .

وفي سنة ١٩١٥ تكونت « شركة الناقلات البريطانية المحدودة » The British Tanker Company Limited وهي شركة ملاحية تقوم بنقل الزيت في سفنها إلى أوروبا . وقد نشطت أعمالها بالإستيلاء على عدد كبير من سفن الأعداء خلال الحرب العالمية الأولى بحيث بلغت حمولة سفنها ٢٠٠.٠٠٠ طن في ختام عام ١٩١٧ . وكذلك كان من نتائج الحرب مع ألمانيا أن نقلت إلى شركة الزيت الإنجليزية الفارسية ملكية معظم الأسهم التي سيطر عليها المليون الألمان في شركة The British Homelight Oil company وشركة البترول ، وكلاهما مؤسستان لبيع الزيت في أوروبا وبريطانيا العظمى .

(ثانيا) الزحف على الشرق الأدنى

نزاع بين فارس وتركيا :

كان للكشف عن البترول في المناطق الواقعة على الحدود الفاصلة بين الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية ، أن ثار بينهما الخلاف إذ ادعت الحكومة الأخيرة ملكية هذه المنطقة ، وأخيراً تقرر تعيين لجنة للنظر في الأمر ، وأصدرت قرارها في نوفمبر سنة ١٩١٣ وهو يقضى بالتنازل لتركيا عن جزء من الأرض التي هي موضع النزاع .

شركة البترول التركية :

ولما رأى السلطان عبد الحميد الثاني أعمال التنقيب في بلاد فارس والامتياز الممنوح للانجليز ، أراد أن يستغل هذا المورد في بلاده وحاول منذ سنة ١٩٠٢ أن ينقل ملكية مناطقه إلى أملاكه الخاصة ، ثم أعطى ما كان منها في شمالي أرض الجزيرة إلى الشركة الألمانية صاحبة امتياز مدسكة حديد بغداد ، ثم حاول بعد ذلك استغلال البترول الذي في القسم الجنوبي من هذا الإقليم بتأسيس شركة بترول تركية ولكن بنك تركيا أبي الاشتراك في الموضوع بسبب عدم توافر المال اللازم لديه ، وهنا لجأ السلطان إلى رجال المال في لندن وقام سير أرنست كاسل الذي رأى في الإقتراح السلطاني فرصة لتعزيز العلاقات بين الدولتين البريطانية والألمانية فرصة لتوثيق عرى الصداقة بين الدولتين الإنجليزية سير إرنست كاسل في الأمر وكان الأخير ألماني الأصل وتجنس بالجنسية الإنجليزية والألمانية عن طريق الصلات الاقتصادية ، ولذا نراه يبلغ السلطان ضرورة اشتراك رؤوس الأموال الألمانية في المشروع المزمع القيام به وذلك بمقدار النصف على الأقل .

إزاء هذا اتجه السلطان إلى البنك الألماني Deutsche Bank وهو من أعظم المؤسسات المالية بألمانيا إذ ذاك . فقابلت هذه المؤسسة الفكرة بالارتياح ، لأنها بذلك تضمن لبلادها الاشتراك في استثمار موارد البترول بالشرق الأدنى ، وتدعم

تقوذهافي هذا الإقليم ، فضلا عن أن المشروع فرصة طيبة للتخلص من سيطرة شركة ستاندارد أويل الأمريكية الجبارة .

غير أن الوطنيين الأتراك إذ دروا بالأمر ثارت ثائرتهم ، واشتد بهم الحنق ، واتهموا حكومة السلطان الاستبدادية بالتمكين للنفوذ الأجنبي من السيطرة على موارد البترول . كانت العاصفة قوية وشديدة مما أرغم السلطان على الرضوخ ، وجعله يلجأ إلى بنك تركيا الوطنى الذى قبل الاشتراك هذه المرة . وبهذه الطريقة تكونت شركة البترول التركية Turkish Petroleum Company في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٢ ، وكان توزيع الأسهم فيها حسب النظام الآتى :

- ١ - ٢٥٪ للبنك الألماني نيابة عن شركة حديد بغداد الألمانية .
- ٢ - ٢٢ر٥٪ لشركة البترول الأنجلوسكسونية ، وتمثل شركتى رويال دتش وشل .
- ٣ - ٤٧ر٥٪ لبنك تركيا الوطنى ، وهنا تجب الإشارة إلى أن هذا المصرف مؤسسة إنجليزية .
- ٤ - ٥٪ للمستتر جليبنكيان C.S. Guibenkian وهو مالى دولى لعب دوراً هاماً فى المشروع .

سيطرة رأس المال البريطانى فى الشركة :

ولكن مقادير البترول التى أمكن استخراجها كانت صغيرة ، ونفقات نقلها كبيرة بسبب بعد مواطنها عن البحر . هذه العوامل جعلت الأتراك يشعرون بخيبة الأمل ودفعهم هذا الشعور إلى التفكير فى التخلص مما لهم من أسهم ، وفى ١٩ مارس سنة ١٩١٤ نقل بنك تركيا الوطنى بإيعاز من الحكومة البريطانية ماله من مصالح فى شركة البترول التركية إلى الشركة الإنجليزية الفارسية ومالبت شركة البترول التركية أن حصلت من الحكومة العثمانية على وعد كتابى بامتياز يشمل منطقى الموصل وبغداد .

بهذه الوسائل اقتسمت الدول الأوربية الكبرى وشركات البترول مناطق المعدن ذى الأهمية داخل الدولة العثمانية .

ولكن الواقع أن الحكومة الإنجليزية هي التي أصبحت ذات النفوذ الأعلى ،
والمصلحة الغالبة في هذا الميدان الملى ، بالاحتمالات البعيدة في المستقبل ، وضمنت بذلك
موارد جديدة لبحريتها إلى جانب ما سبق لها السيطرة عليه في الامبراطورية الفارسية .
ومنذ ذلك الوقت عظمتم أهمية الشرق الأدنى بالنسبة إلى انجلترا بسبب ما تضمه أرضه
من البترول ، فضلا عن أهميته العسكرية إذ يقع على أقرب الطرق إلى الهند وغيرها ،
كما أنه مجال واسع لاستثمار رؤوس الأموال الإنجليزية في شتى النواحي . وقد تهيأت
لانجلترا الفرصة بنشوب الحرب العالمية الأولى لكي تطرد منافستها القوية ألمانيا من
الميدان ثم تبسط سلطانها الفعلى على ممتلكات الدولة العثمانية تحت ستار الانتداب
أو المعاهدات الدائمة ولو بالاشتراك مؤقتاً مع فرنسا إلى أن يحين موعد إبعادها
عنه نهائياً .

الفصل الرابع

البترول في مصر

توافرت في خليج السويس ظروف جعلت في الإمكان الاحتفاظ بالبترول ، واكتشفت على شواطئه الآبار المنتجة . والمعتقد أن بترول المنطقة يرجع إلى رواسب عضوية من العصر الميوسيني ، وتحولت عند ما هبط الأخدود الأوسط . وترتب على النقل الهائل للطبقات العليا أن دفع البترول الحام إلى الطبقات الأكثر قدماً والموجودة على جوانب الأخدود حيث استقرت في « جيوب » أي مستودعات طبيعية.

وبدأ التنقيب عن الزيت في مصر عام ١٨٦٨ ، وكان مقصوراً في أول الأمر « على المساحات الجيولوجية والطوبوغرافية على الشاطئ الغربي لخليج السويس والبحر الأحمر وفي شبه جزيرة سيناء ، حيث كانت دلائل وجود البترول ظاهرة على سطح الأرض . ثم تدرجت طرق البحث إلى استعمال أحدث الطرق الجيوفيزيكية وأدق الآلات الهندسية بواسطة بعثات مجهزة بكل الوسائل الفنية للتغلب على مصاعب البحث ، والسير والإقامة في الصحراء (١) .

ونجحت الجهود المبذولة قبيل الحرب العالمية الأولى ، فاكتشف منبع خمسة وأعقب ذلك كشف منبع الغردقة وأخذ الإنتاج يتزايد باطراد على ما سنوضح بعد منذ ختام الحرب العالمية الأولى . وتقع الغردقة في الصحراء الشرقية على الساحل الغربي لخليج السويس على بعد ٤٣٠ كيلو متراً جنوبي السويس ولا يتعدى الإنتاج اليومي لهذا الحقل ٢٠٠ متر مكعب من الزيت الحام في الوقت الحاضر ، وبلغ عدد الآبار التي حضرت فيه ١٣٩ بئراً حتى نهاية سنة ١٩٥١ ، وهناك أمل في كشف امتداد لهذا الحقل .

(١) تقرير لجنة الصناعات ص ٤٦٧ (أصدرته وزارة التجارة والصناعة المصرية عام ١٩٤٨) .

وفي سنة ١٩٢١ أكتشف حقل « أبو دربة » إلا أنه لم يكن ذا أهمية من الناحية التجارية إذا لم يزد إنتاجه عن ١٢٥٢ طنا سنة ١٩٢٧ ولم يكن قد تعدى من العمر ثمانى سنوات .

وخلال عام ١٩٣٧/١٩٣٨ حدث كشف هام للغاية ، ذلك هو حقل رأس غارب الذى أمد البلاد بالزيت خلال الحرب العالمية الثانية والى يعتبر من أغنى الحقول المصرية ، وبلغ عدد الآبار التى حضرت ١٣٧ منها ١٣٣ بئرا منتجة ، أنتجت حتى اليوم ١٠٦ مليون من البراميل. وأخيرا حدث كشف حقل صدر وعسل وليان الأهمية النسبية للآبار نورد الجدول الآتى (بالأطنان المترية):

حتى نهاية ١٩٥١	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٢	الحقل
١٨٣٣٢	—	—	—	جسنة
٥٤٨٠٠١٤	٤١٤٧٩	٣٧٧١٩	٤٨٧٠٦	الفرقة
٧٣٠١٠	—	—	—	أبو دربة
١٤٦٥١٥٤٣	١٥٣٣٤٠	١٠١٦٠٩٣٦	١٠١٩٧٩٤٥	رأس غارب
٣٢٤٧٩٤٨٥	٥٤٣٠٢٥	٦١٧٧١٩	٧٩٢٤٩٠	مسدر
١٢٤٢٤٩١١	٦٢٠٥٥٩	٥٦١١٦٦	٣٤٣١٨٦	عسل
٢٤١٢٧٢٩٥	٢٣٥٨٤٠٣	٢٣٧٧٥٣٠	٢٢٩٢٣٢٧	المجموع السكى

— > —

وفما يلى بيان عن إنتاج الآبار المصرية فى عام ١٩٥٢ (١) .

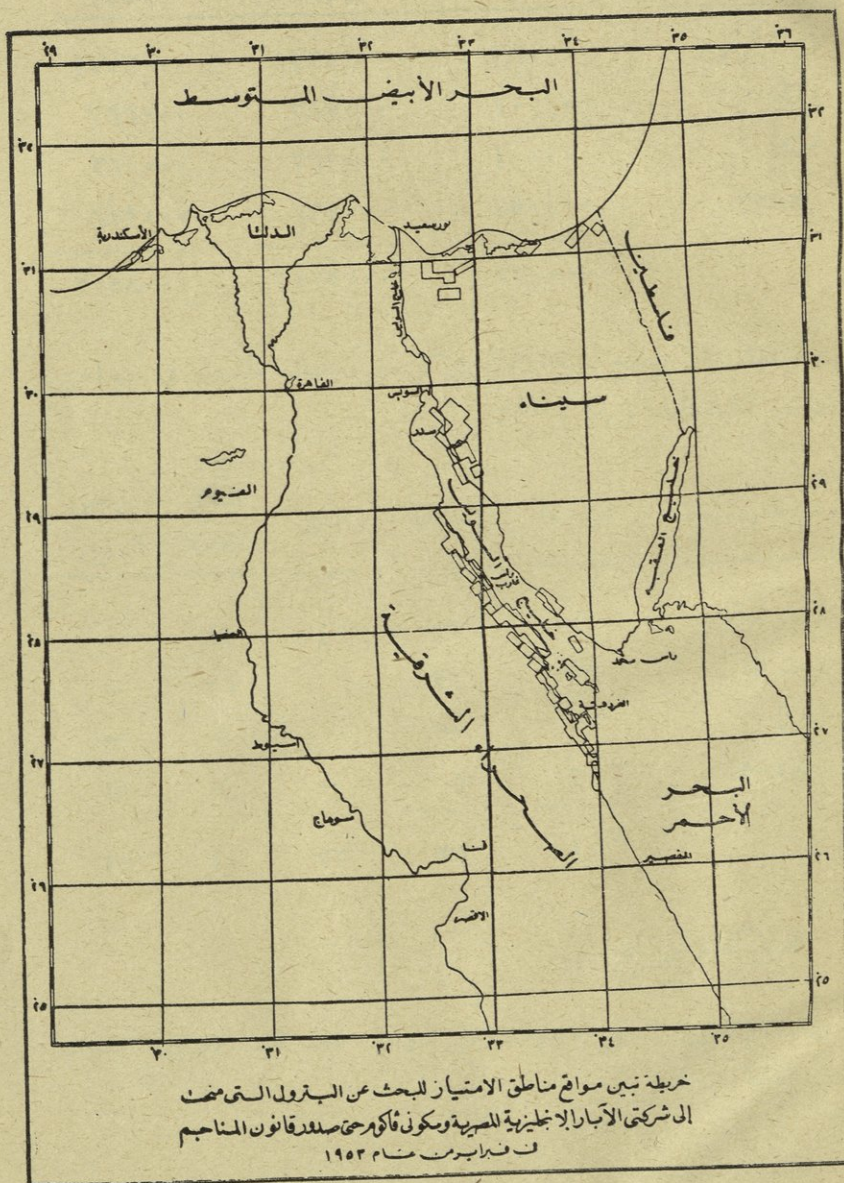
الشهر	الغردقة	رأس غارب	عسل	سدر
يناير	٣٤٠٠	٩٨٥٠٠	٦٥٩٠٠	٤١٣٠٠
فبراير	٣٠٠٠	٩١٥٠٠	٦٣٢٠٠	٣٥٤٠٠
مارس	٣٥٠٠	٩٩٠٠٠	٦٤٤٠٠	٣٧٢٠٠
إبريل	٣٤٠٠	٩٧١٠٠	٦٢٠٠٠	٣٠٣٠٠
مايو	٣٥٠٠	١٠٣٦٠٠	٦٨٣٠٠	٢٢٦٠٠
يونية	٣٤٠٠	١٠٠٨٠٠	٦٦٣٠٠	٢٢٩٠٠
يولية	٣٥٠٠	١٠٢٩٠٠	٦٥٠٠٠	٢٣٠٠٠
أغسطس	٣٢٠٠	١٠٤٢٠٠	٦٣١٠٠	٢٥٦٠٠
سبتمبر	٣٠٠٠	٩٥٤٠٠	٦١١٠٠	٢٥٠٠٠
أكتوبر	٣٣٠٠	١٠٤٦٠٠	٧٠٨٠٠	٢٦٥٠٠
نوفمبر	٣١٠٠	١٠٠٤٠٠	٧٢٢٠٠	٢٤٣٠٠
ديسمبر	٣٦٠٠	١٠٢٠٠٠	٧٤٣٠٠	٢٥٧٠٠

ازدياد أهمية البترول بمصر:

زاد استخدام البترول فى مصر بصورة مطردة وواضحة خلال السنوات الأخيرة بحيث يمكن القول أن ٨٧ ٪ من القوة التى يعتمد عليها الاقتصاد المصرى مصدرها البترول فى أشكاله المختلفة ، كما يبدو من البيانات التالية: (٢)

(١) حصلنا على هذه الأرقام من قسم الإحصاء بشركة شل فى القاهرة ، فله منا جزيل الشكر ، ونخت أن نوجه النظر الى هذه الحقيقة وهى أننا نورد الأرقام بحيث يكون كل من رقم الآحاد والمئات هو الصغر .

(٢) G.R Taitt ; The Economic Significance of Petroleum in Egypt (Cairo 1953) p.4 .



أنواع المشتقات	المقدار التقريبي للاستهلاك (بالأطنان) في سنوات	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٤١
زيت الوقود	١٧٧٣٠٠٠	١٧٣٧٠٠٠	٣٨٠٠٠٠	
ديزل	٣٦٦٠٠٠	٣٨٧٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	
بنزين	٢٦٠٠٠٠	٢٦٤٠٠٠	١٠٠٠٠٠	
كيروسين	٦٥٩٠٠٠	٦٣٤٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	
	٣٠٥٨٠٠٠	٣٠٢٢٠٠٠	٩٣٠٠٠٠	

والجدول التالي يوضح نسبة الاعتماد على كل من مشتقات البترول في النواحي المختلفة من الحياة العامة (%) (١) :

أنواع المشتقات	الزراعة	الصناعة	النقل	المنافع العامة	الأغراض المنزلية
زيت الوقود	٣	٣٦	٤١	١٢	—
زيت الديزل	٣٣	٢٢	٦	٢٦	—
بنزين	—	—	١٠٠	—	—
كيروسين	٢١	٥	—	—	٦٨
	١٠	٢٥	٣٣	١٠	١٤

عدم كفاية الإنتاج :

والإنتاج المصرى لا يكفي للاستهلاك المحلى ، ولهذا تعتمد البلاد إلى استيراد المقادير الباقية اللازمة .

(١) المصدر السابق ص ٥٠ .

الإنتاج والاستهلاك

النوع	السنة	الإنتاج المحلي	الاستهلاك المحلي (بالأطنان المترية)
الخام			
	١٩٣٨	١٢٥٧٣٦	
	١٩٤٥	١٣٤٩٤٧٣	
	١٩٤٩	٢٣٨٢٣٢٧	
	١٩٥١	٢٣٥٨٤٠٣	
بنزين			
	١٩٣٨	٦٨٠٠٠	٨٥٠٠٠
	١٩٤٥	١٧٧٠٠٠	١٣٠٠٠٠
	١٩٤٩	٢١٦٥٦٩	٢٢٧٧٣٨
	١٩٥١	٢٠٨٠٠٠	٢٥٨٠٠٠
كبروسين			
	١٩٣٨	٧٠٠٠	٣١١٠٠٠
	١٩٤٥	٦٧٠٠٠	٣٥٨٠٠٠
	١٩٤٩	١١٨٩٨٨	٥٢٤٢٠٧
	١٩٥١	٢١٠٠٠٠	٦٥٢٠٠٠
سولار وديزل			
	١٩٣٨	٢٠٠٠٠	٢٢٣٠٠٠
	١٩٤٥	١٩٠٠٠	٣٠٤٠٠٠
	١٩٤٩	١١٠٩٠١	٣٢١٧١٥
	١٩٥١	١١٦٠٠٠	٤٠٣٠٠٠
مازوت			
	١٩٣٨	٧٧٠٠٠	٤٥٠٠٠
	١٩٤٥	٦٥١٠٠٠	١٠٨٦٠٠٠
	١٩٤٩	١٥١١٦٠٦	١٥٣٤١٧٦
	١٩٥١	١٥٨٠٠٠٠	١٧٨٠٠٠

القيمة السنوية للاستهلاك المحلي (١)

(بالجنيهات المصرية)

١٩٥٢	١٩٥١	
٧١٢٣٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	زيت الوقود
٥٤٢٤٠٠٠	٥١٠٠٠٠٠	زيت الديزل
١١٢١٠٠٠	١٠٨٠٠٠٠٠	البنزين
١١٥٣٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	الكيروسين
٣٥٢٧٧٠٠٠	٣٣٤٠٠٠٠٠	

قيمة المستورد (٣)

(بالجنيهات المصرية)

نسبة المستورد (٢)

(بالأطنان المترية)

١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	
٦٦٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	٩٦٠٠٠	١٧٥٠٠٠	زيت الوقود
٣٢٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٢٥٧٠٠٠	٢٦٢٠٠٠	زيت الديزل
١٢٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	٧٩٠٠٠	٧٢٠٠٠	البنزين
٦٩٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	٤٦٧٠٠٠	٤١٠٠٠٠	الكيروسين
١٢١٥٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠	٨٩٩٠٠٠	٩١٩٠٠٠	

والواقع أن إنتاج البلاد من البترول لا يسد الآن سوى ٦٨ ٪ من حاجياتها التي سترداد باطراد في السنوات القادمة نتيجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي . فلو أمكن التوسع في الإنتاج ، عن طريق كشف حقول جديدة ، بحيث يكفي الطلب

الداخل على الزيت بمشتقاته لكان معنى هذا (على أساس الأسعار الحالية) أن توفر البلاد سنوياً ما يقرب من ١٥٠٥ مليون جنيه .

صناعة التكرير :

في مصر اليوم معملان للتكرير أحدهما ملك لشركة آبار الزيوت وطاقته السنوية حوالي مليون طن ، والآخر حكومي وكفايته ٣٣٠.٠٠٠ طن في السنة . ولقد كررت البلاد في سنة ١٩٥٠ حوالي ٢٣٦٥.٠٠٠ طن من الخام المصري منها ٢ مليون في معمل الشركة ، والباقي في معمل تكرير البترول الأميري . أما في سنة ١٩٥١ فقد كررت حوالي ٢١٣٧.٠٠٠ طن منها ١٩٠٩.٠٠٠ طن في معمل الشركة ، ٢٢٨.٠٠٠ في المعمل الأميري .

وتهدف الحكومة المصرية إلى توسيع طاقة معملها إلى ١٣٠.٠٠٠ طن سنوياً وسيتم ذلك في نهاية سنة ١٩٥٣ . فإذا ما تحقق هذا كله أمكن توفية جميع حاجيات البلاد من المواد البترولية السكررة من إنتاج معامل التكرير المحلية . ولما كانت إتاحة الحكومة هي حوالي ٣٠٠.٠٠٠ طن الآن فإنها نجحت في إبرام عقد مع شركة كالتكس على توريد ما يلزم معمل التكرير الأميري من الخام الأجنبي في حدود مقادير لا تزيد على مليون طن سنوياً بسعر خاص كان نتيجة مباحثات بين الشركة والمصلحة منذ سنة ١٩٤٦ .

وقد ذكر « المهندس محمود أبو زيد » مدير المصلحة سالفه الذكر في المحاضرة التي ألقاها^(١) أن برنامج الحكومة يشتمل على إنشاء :

١ - معمل تكرير بالقاهرة ، وهي الموقع الاقتصادي للتوزيع في جميع بلاد القطر .

٢ - معمل آخر في الإسكندرية .

(١) فضل الدكتور محمود أبو زيد باعطائنا نسخة من تلك المحاضرة القيمة فله منا جزيل الشكر .

ونعتقد أنه إذا ما أقيم الأخير فيمكن إمداده من الزيت الخام السعودي أو العراقي من مصبات الأنابيب في صيدا وبانياس .

والحقيقة أن سياسة مصر البترولية ينبغي أن تهدف ، إلى جانب أمور أخرى ، إلى تعزيز صناعة التكرير لما ينطوي عليه هذا الأمر من وفر في النفقات وذلك في حالة استيراد الخام . وننقل هنا البيانات التالية التي أوردها الدكتور أبو زيد في المحاضرة التي أشرنا إليها ، وهو يتحدث عن حالة عملية التكرير في سنة ١٩٥١ : « بلغت الكميات التي تم تكريرها من الخام العربي ٦٠٤٥٠٤ برميلا أي ما يعادل حوالي ٨١١١٣ طن وتقدر قيمتها بمبلغ ٣٦٩٦٤٥ جنيه مصري بواقع ٦١١ مليا للبرميل تسليم رأس تنورا ومبلغ ٥٣٧٢٩١ جنبا مصري بواقع ٨٨٩ مليا للبرميل تسليم معمل التكرير بالسويس . وفيما يلي بيان كميات المنتجات المستخرجة من تكرير هذا الخام وقيمتها بالتقريب على أسعار الجملة المستعملة في حالة البيع لشركات التوزيع :

مازوت	سولار	كبروسين	بنزين	النوع
٢١٣٤٠٠	١١٢٨٠٩	١١٩٢٨٦	٢٠٦١٨٢	الكيمياء بالبرازيل
٣١٨٥٩	١٦٥٨٩	١٥٠١٤	١٢٠٤١	الكيمياء بالطن النرويجي
دولار للبرميل				

نت

١٧٥

٨٢٥

٨٥٣٦

١٠

{
سور الجولف للجبالون
الأمريكي

جنيه
مليم

جنيه
مليم

جنيه
مليم

جنيه
مليم

٤ ١٧٩

٩ ٧٨

٩ ٩٠٧

١٢ ٧٢٧

٢ ٨٩

٢ ٨٩

٢ ٨٩

٢ ٨٩

{
سور الجولف للطن النرويجي
مصاريف النقل والتأمين
للطن النرويجي

٦ ٢٦٨

١١ ١٦٧

١١ ٩٩٦

١٤ ٨١٦

{
سور الطن النرويجي بالنقل
والتأمين

ري

١٩٩٦٩٢

١٨٥٢٤١

١٨٠٢٢٨

١٧٨٣٩٩

النتيجة الإجمالية للنتيجة

وبذلك تكون القيمة الإجمالية لكل المنتجات المستخرجة من الخام العربي لعام ١٩٥١ م ٧٤٣٥٦٨ جنيه . وبما أن تكاليف تكرير البرميل الواحد من هذا الخام م ٣٥ سنناً للبرميل فتكون جملة تكاليف تكرير هذا الخام م :

$$٧٣٩٣٠ - ٣٩٩٣٣ \times ٣٥ \times ٦٠٤٥٠٣$$

فإذا أضيفت تكاليف التكرير السالفة الذكر إلى قيمة الخام تسليم معمل التكرير .

فتكون جملة الثمن والتكاليف م : ٦١١٢٢١ جنيه مصري

∴ الربح الناتج من العملية بعد استبعاد

أجرة التكرير هو : ١٣٢٢٤٨ جنيه مصري

وبما تقدم يتضح أنه من الصالح شراء البترول الخام وتكريره في مصر ، وذلك في عدم كفاية الإنتاج المحلي . ونحن لا ريب نؤيد هذا الاتجاه ، وها هي الكثير من دول أوربا قد عمدت إلى تنمية صناعة التكرير في بلادها في المدة الأخيرة ، ومن أمثلة ذلك فرنسا وإيطاليا .

تطور الإنتاج :

يرجع الكشف عن أول مورد بترولي له أهمية تجارية إلى سنة ١٩٠٨ حين أمكن العثور على المعدن بالقرب من رأس جمسة ، وبعد سنوات كان الاستنباط يجري بانتظام^(١) ، وهنا قامت الشركة صاحبة الامتياز بأبحاث أدت إلى الكشف عن البترول في منطقة الغردقة الواقعة في مدخل خليج السويس ، وحفرت الآبار الأولى سنة ١٩١٣ ، وبذلك قفز إنتاج البلاد من البترول من ٢٧٩٣ طناً ١٩١١ إلى ٩٩٦٨٠ طناً سنة ١٩١٤ ، وأخذ يزايد في السنوات التالية لانتها الحرب العالمية الأولى ، إلا أنه ظل في المتوسط دون ٢٠٠.٠٠٠ طن في السنة .

(١) نصب معين الإنتاج في هذا الحقل .

ولاحظ الجيولوجيون ما يتميز به سطح منطقة رأس غارب من ظاهرات ودلائل تبشر بالنجاح ، فبدىء بحفر بئرين دون الوصول إلى نتيجة لأنهما لم يخترقا الصخور (الميوسينية) بالرغم من أن إحداها حفرت على عمق ٣٧٤٥ مترآ . إلا أنه بفضل استخدام وسائل جديدة وفق القائمون بعملية التنقيب إلى كشف البترول في هذه المنطقة التي لم يبدأ إنتاجها إلا سنة ١٩٣٨ . وبهذا بدأت المرحلة الثانية في التاريخ البترولي في مصر ، وأخذ الإنتاج يقفز بسرعة حتى وصل إلى ١٣٨ ر ١٣٢٦ طناً سنة ١٩٤٧ . ولقد كان لهذا الحقل أكبر الأثر في سد جانب طيب من مطالب البلاد خلال الحرب العالمية الثانية .

ويعتبر حقل رأس غارب من أعظم الحقول المصرية وأغناها وأوفرها إنتاجاً حتى اليوم ^(١) . وقد علق رئيس مجلس إدارة شركة آبار الزيوت المصرية الإنجليزية على هذا الكشف بقوله في اجتماع الجمعية العمومية في ١٩ أغسطس سنة ١٩٤١ « وفيما يتعلق بالتأج المالية عن السنة الحالية ، فإن الحسابات تدل على زيادة طيبة في أعمالنا ، نتيجة للإنتاج الذي حصلنا عليه من حقل رأس غارب . إن كشف هذا الحقل الذي لم يتم إلا بعد نفقات كبيرة قد نجمت منه زيادة طيبة في دخلنا وأرباحنا ... وقد استطعنا المحافظة على إنتاجنا منذ بداية السنة في مستوى يدعو إلى الرضاء وقتنا بعض آبار إضافية » .

غير أن أهم مراحل الكشف البترولية كان في شبه جزيرة سيناء . وقد تحدثنا عن إخفاق المحاولة التي جرت في حقل « أبو دربه » ؛ غير أنه بعد الحرب العالمية الثانية قامت شركات آبار الزيت الإنجليزية المصرية ، ستاندارد أويل ، سوكوني فاكوم بعمليات واسعة للتنقيب عن البترول ، إلا أن الشركة الثانية أخفقت في جهودها ، كما عدلت الأخيرة عن مواصلة العمل في منطقة العريش .

وأخيراً وفقّت الشركة الأولى إلى كشف هام في « رأس سدر » على بعد ٣٢ ميلاً إلى الجنوب من السويس ، حيث تم الكشف عن البترول على عمق ١٥٠٠-٣٠٠٠

(١) من بين الآبار التي حفرت منذ سنة ١٩٣٦ وعددها ١٤٣ بلغ عدد الآبار المنتجة ١٣٧ بئراً

قدم تحت سطح البحر . وفي عام ١٩٤٨ اكتشف حقل جديد في « عسل » على مسافة عشرة أميال من الحقل السابق ؛ ويبلغ متوسط إنتاج الحقلين الآن ما يقرب من ٢٠٠٠٠ برميل في اليوم الواحد . وفي نفس السنة ، وفي منتصف الطريق بين رأس سدر وعسل ، أمكن كشف البترول في « رأس مطارمة » ؛ ونما يلاحظ أن شركتي آبار الزيوت الإنجليزية المصرية وسوكوني ثا كوم قامتتا سويا باستنباط البترول من حقول شبه سيناء .

والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج البترولي في القطر المصري (مقدراً بالأطنان المترية) (١) :

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
١٩١١	٢٧٩٣	١٩٢٥	١٧٩٦٥١	١٩٣٩	٦٦٦٤١٩
١٩١٢	٢٧٩٦٢	١٩٢٦	١٧٢٩٥٢	١٩٤٠	٩٢٨٩٥٧
١٩١٣	٢٢٧٨٦	١٩٢٧	١٨٤٥٥٦	١٩٤١	١٢٢٠٠٦٤
١٩١٤	٩٩٦٨٠	١٩٢٨	٢٦٨٣٢٣	١٩٤٢	١١٨١٨١٠
١٩١٥	٣٠٠٥٤	١٩٢٩	٢٧٢١١٤	١٩٤٣	١٢٨٤٩٦٦
١٩١٦	٥٧٧٤٣	١٩٣٠	٢٨٥٠٨٨	١٩٤٤	١٣٥٢٩٤٣
١٩١٧	١٣٦٨٤٥	١٩٣١	٢٨٩٤١٩	١٩٤٥	١٣٥٠٤٦٨
١٩١٨	٢٨١٦٨٥	١٩٣٢	٢٧٠٧٩٢	١٩٤٦	١٢٧٨٦٥٣
١٩١٩	٢٢٤٣٠٠	١٩٣٣	٢٣٧٧٢٦	١٩٤٧	١٣٢٦١٣٨
١٩٢٠	١٤٧٩٥٠	١٩٣٤	٢٢١٠٢٨	١٩٤٨	١٩٠٠٠٠٠
١٩٢١	١٨٢٦٦٨	١٩٣٥	١٨٢٠٠٣	١٩٤٩	٢٢٩٢٣٢٧
١٩٢٢	١٧٢٨٧٤	١٩٣٦	١٨٢٥٢١	١٩٥٠	٢٣٧٧٥٣٠
١٩٢٣	١٥٣٤٠٢	١٩٣٧	١٧٠٨٦٠	١٩٥١	٢٣٥٨٤٠٣
١٩٢٤	١٦٣٣٤١	١٩٣٨	٢٢٥٧٣٦		

(١) تقرير لجنة وزارة التجارة والصناعة ٤٧٢ (لغاية عام ١٩٤٥) ومجلة المهندسين في العدد الخامس بمؤتمر البترول (لغاي ١٩٤٦، ١٩٤٧) وتقرير شركة رويال دتش شل (لغاي ١٩٤٨، ١٩٤٩) والأهرام أكتوبر ١٩٥٢

الشركات العاملة في مصر

(١) شركات الانتاج

١ — شركة آبار الزيت البريطانية المصرية :

قبل الحرب العالمية الأولى حصلت شركات ثلاث^(١) على تصريح بالبحث عن البترول في منطقة جمسة ، ثم اندمجت هذه الشركات الثلاث في شركة آبار الزيت الإنجليزية المصرية . وفي ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٣ عقد اتفاق بين الحكومة المصرية والشركة ، صار للأخيرة بمقتضاه القيام بأبحاثها في مناطق أخرى ، وحددت إتاوة الحكومة بما مبلغه ٥٪ من الإنتاج ، كما صار لها ١٠٠.٠٠٠ سهم من الأسهم الرموز لها بحرف (ج) ، وفي سنة ١٩٣٧ تم اتفاق آخر يجيز للشركة حق الحصول على رخص لكشف البترول لا يتعدى مجموعها أربعين رخصة في مساحات لا تتجاوز الواحدة منها مائة من الكيلو مترات المربعة حسب اختيار الشركة على أن تحصل الحكومة لقاء ذلك على حصة قدرها ١٤٪ .

وفي مايو من عام ١٩٤٨ أُحيل إلى مجلس النواب الرسوم بمشروع قانون يرخص للحكومة في التعاقد مع الشركة بشأن استغلال البترول الذي تم كشفه في منطقة سدر . وقد صدر الرسوم ونص في المادة الثانية منه على ألا تتجاوز مدة الاستغلال ٣٠ عاما من تاريخ الالتزام بتحدد لمدة ١٥ عاما وذلك طبقا للشروط التي تكون سارية بمقتضى الأحكام المعموم بها في شأن التجديد .

وتدفع الشركة إتاوة قدرها ١٥٪ من قيمة البترول المستخرج عينا أو نقداً ، كما يكون للحكومة الأولوية في شراء ٢٠٪ من الخام بالمنطقة أو مستخرجاته ،

The Red Sea Oilfields Ltd, Africa Prospecting Syndicate (١)
Ltd., Egyptian Oil Trust Ltd .

على أن يكون نصفها بسعر المثل في السوق العالمية ، مخصوصا منه ١٠٪ والآخر بدون خصم .

ومن النصوص الهامة أنه لا يمكن تأويل أى نص في العقد بما يفيد تمليك المستأجر لأى جزء من الأرض موضوع عقد الإيجار ، أو منحه أية حقوق أخرى عدا ما ورد بشأنه نص صريح ، كما أن ذلك لا يمنع الحكومة من التصرف فى الأرض على الوجه الذى تراه .

ونص البند العاشر من العقد على أنه فى حالات الطوارئ لأسباب قومية أو بسبب الحرب (وللحكومة وحدها حق تقرير قيام حالات الطوارئ) يكون للحكومة حق الاستيلاء على جميع البترول الناتج بمقتضى العقد (ومشتقاته) ، كما يتعين على المستأجر أن يبذل قصارى جهده فى زيادة الإنتاج لسد مطالب الحكومة ، ويلتزم المستأجر بالتوسع فى الاستثمار إلى أقصى حد غير متأثر بصوالحه الأخرى . فإذا مارأت الحكومة تهاونا فى تحديد هذا الشرط فلها الحق فى إخطار المستأجر وتقرير ما ترى اتخاذه من إجراءات لتحقيق القصد من النص . وكل نزاع أو خلاف قضائى بين الحكومة والمستأجر يكون من اختصاص المحاكم المصرية طبقا للقوانين المعمول بها فى المملكة المصرية .

ولقد أصبح المركز الرئيسى للشركة الآن فى القاهرة وكان الغرض من القرار الذى اتخذته فى هذا الشأن تلاقى خضوعها للضرائب الأجنبية . وتملك بعض شركات البترول البريطانية والهولندية الجانب الأكبر من رأس مال هذه الشركة ؛ أما الأفراد (ويقوم عدد منهم فى مصر) ومعهم الحكومة المصرية فى حوزتهم حوالى ٢٨٪ من الأسهم . وبيان الأهمية النسبية للشركة نذكر أنها تنتج من حقولها حوالى ٤٤٪ من الاستهلاك المحلى .

ونرى من الضرورى ان نورد طائفة من البيانات التى توضح تطورات رأس مال شركة آبار الزيوت الانجليزية فهى قد بدأت عملها برأس مال قدره ٣٠٠٠٠ جنيه

انجليزى ممثلا فى أسهم عادية قيمة كل منها جنيه انجليزى واحد ، ثم أخذ يتزايد باطراد كما يتضح من البيان التالى :

السنوات	القيمة المدفوعة		المجموع
	أسهم عادية	أسهم ممتازة	
١٩١١	٣٠٠.٠٠٧	—	٣٠٠.٠٠٧
١٩١٢	١٠٠٠.٠٠٠	—	١٠٠٠.٠٠٠
١٩١٣	١٠٠٠.٠٠٠	١٥٦.٢٥٠	١١٥٦.٢٥٠
١٩١٤	١١٠٠.٠٠٠	١٨٧.٥٠٠	١٢٨٧.٥٠٠
١٩١٥	١١٠٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	١٣٥٠.٠٠٠
١٩٢٠-١٩٢٢	١٨٠.٨٠٠	—	١٨٠.٨٠٠

ويتشكون رأس المال من الآتى :

(١) ١٧٠.٨٠٠.٠٠٠ سهم عادى حرف «ب» (منها ٣٠.٦٧٨.٠٠٠ لحامله ، ١٤٠.١٢٢.٠٠٠ أسهم إسمية) ، وقيمة السهم الواحد جنيهه انجليزى مدفوع بالكامل .

(ب) ١٠٠.٠٠٠ سهم عادى أى حرف «ج» (نصيب الحكومة المصرية) ، وقيمة كل منها جنيهه انجليزى ، مدفوع بالكامل .

ويتم توزيع الأرباح الصافية السنوية وفقاً للنظام الآتى :

(١) ٧٨.٥٠٠ جنيهه لحامل أسهم حرف «ب» .

(ب) ٥٠٠ جنيهه على حملة الأسهم «ج» .

(ج) يوزع الباقي بنسبة ٩٠٪/ لحملة الأسهم حرف «ب» ، ١٠٪/ للأسهم حرف «ج» .

٢ — شركة سوكونى فاكوم :

وتشارك مع الشركة السابقة في الآبار الجديدة فقط ، كما أنها تقوم بتكرير الخام الذى تحصل عليه في العمل التابع لشركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية .

٣ — شركة استانارد الأمريكية :

أخذت عدة رخص في شبه جزيرة سيناء ووجدت في إحداها بترولاً بمنطقة وادى فيران ، ثم انسحبت عام ١٩٥٠ من أعمال التنقيب والاستغلال في مصر .

٤ — شركة جنوب المتوسط الأمريكية : South Mediterranean

حصلت على رخص بالبحث في منطقة الخطاطبة ، ولكنها لم توفق في أبحاثها فانسحبت بعد أن أنفقت في هذا السبيل نحو نصف مليون جنيه .

٥ — الشركة العمومية للبترول الفرنسى :

وهى شركة مساهمة فرنسية مقرها باريس ، وقد حصلت على أول امتياز في ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، ثم نالت الامتياز الثانى فى يولييه سنة ١٩٥٠ بعد أن كانت جميع المشروعات بقانون قد ألغيت في بداية السنة الأخيرة ، ومن بينها امتياز هذه الشركة . وترتب على الإمتياز الجديد أن استعدت الشركة للعمل وبدأت تزاول نشاطها بمقتضى رخص البحث الممنوحة لها وعددها ٥٢ رخصة موزعة في مناطق رأس محمد والعريش وشمال الإسماعيلية ولكنها لم تجد شيئاً الآن .

٦ — الشركة الأهلية المصرية للبترول (مصرية) :

وأخذت رخصاً في منطقة شبه جزيرة سيناء ولم تبدأ في العمل بعد .

٦ — الجمعية التعاونية للبترول (مصرية) ^(١) :

طلبت المناطق السبع عشرة الأخيرة التي كانت ممنوحة لشركة ستاندارد والتي وجد البترول في إحدى مناطقها وهي وادي فيران . وقد حصلت الجمعية على ١٦ رخصة من هذا العدد وسعت من أجل الحصول على الأخيرة وهي المنطقة التي عثر فيها على البترول .

وتأسست هذه الجمعية في ١٨ مارس سنة ١٩٣٤ برأس مال صغير قدره ٩٣٢ جنيا موزعة على ٢٣٣ سهما ، قيمة كل سهم منها أربعة جنيهات . وبدأت في إنشاء مستودعاتها العمومية بالمكس (من ضواحي الإسكندرية) في أوائل مايو سنة ١٩٣٥ ولما كان يعوزها المال اقترضت ٨٠٠٠ جنيه من بنك التسليف الزراعي ، واستطاعت بناء مستودعاتها في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٦ .

وفي ١٩ أبريل سنة ١٩٣٦ تعاقدت الجمعية مع شركة البراهوفا الرومانية على أن تورد لها المواد البترولية من غاز أبيض وبنزين وغاز أسود ، وكان التعاقد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وتبدأ من أول مايو سنة ١٩٣٦ . وتملك الجمعية الآن ٣١ مستودعا ، ٢٠ محطة بنزين ، ٢٨ طلمبة لتوزيع البنزين في الأقاليم .

وبلغ رأس مال الجمعية حوالي ربع مليون جنيه في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وهو غير محدود . أما الاحتياطي الظاهر فيعادل رأس المال تقريبا .

وتنطوي سياسة الجمعية البترولية على الأغراض الآتية :

١ — مساعدة الحكومة في تصريف إنتاج معمل التكرير الأميري بالسويس .

٢ — إرسال بعوث للخارج وبخاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حتى يتوافر

(١) تفضل حضرة محمد محمود فهمي مدير عام الجمعيات علينا بهذه البيانات فله منا جزيل الشكر .

العدد الكافي من الإخصائين في هندسة البترول وإدارة المستودعات والزيوت المعدنية .

٣ — الاشتراك في المؤسسات التعاونية الدولية مثل الجمعية التعاونية الدولية للبترول ومركزها نيويورك ، والاتحاد التعاوني الدولي بلندن .

٤ — اقتطاع جزء من الأرباح السنوية لتكوين مال خاص من أجل القيام بعمليات البحث .

(ب) شركات التوزيع .

١ — شركة شل تأخذ انتاج شركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية من معمل السويس كما تستورد من الخارج ولها نحو ٤٣٪ حصة في التوزيع تقريباً عدا المازوت فانها توزع أغلبه أى ٩٠٪ منه .

٢ — شركة فاكوم (أمريكية) تأخذ حصة من الانجوا اچيشيان أويلفيلدز من معمل السويس كما تقدم كما تستورد من الخارج فقط ولها كلها نحو ٢٠٪ حصة في التوزيع تقريباً .

٣ — شركة كالتكس (أمريكية) ومعها شركة الغاز المصرية (مصرية) والشركة الأهلية (مصرية) وتستورد من الخارج فقط ولها كلها نحو ١٨٪ حصة في التوزيع تقريباً .

٤ — شركة أسو (استاندارد الأمريكية) ومعها مانتشوف (أمريكية الآن) وتستورد من الخارج ولها كلها نحو ١٢٪ حصة في التوزيع تقريباً

٥ — الجمعية التعاونية للبترول (مصرية) تأخذ الفائض من إنتاج المعمل الأمري وتشتري من شل في حدود حصة تقدر بنحو ٥٪ في التوزيع تقريباً

٦ — الشركة المستقلة المصرية للبترول (مصرية) وتشتري من شل في حدود حصة تقدر بنحو ٢٪ في التوزيع تقريباً .

الحياة الاجتماعية في مناطق البترول

ولا يسعنا أن نختم هذا القسم دون أن نشير في إيجاز إلى طابع الحياة الاجتماعية في مناطق انتاج البترول بمصر ، وسنقتصر الحديث على منطقة رأس غارب على سبيل التمثيل ، كما أنه أتيت لنا فرصة زيارتها ومشاهدة معالم الحياة فيها ، فضلاً عن كونها أوفر البلاد إنتاجاً للبترول الخام .

ويبلغ عدد السكان حوالي خمسة آلاف من الموظفين والعمال وذويهم ، إلى جانب موظفي الحكومة والتجار وأسرانهم ، ويؤتى إلى المنطقة بالماء العذب من السويس في بواخر خاصة . ومراتب الموظفين وأجور العمال مرتفعة كما يتضح من البيان التالي عن الأجور في الشهر :-

أعزب أو متزوج بدون أولاد	متزوج وله ولد أو ولدان	متزوج وله ثلاثة أو أولاد فأكثر
مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه
١٧ ٥٠٠	١٨ ٥٠٠	٢١ ٠٠٠
١٨ ٣٥٠	١٩ ٥٠٠	٢٢ ٠٠٠
٣٨ ٨٠٠	٣٩ ٩٠٠	٤٢ ٧٥٠

غير أن من الظواهر المعاكسة أن هذا الارتفاع في الدخل صحبه ازدياد درجة الإخصاب الطبيعي في صفوف العمال لأكثر من سبب ، وهى المشكلة التي مازالت تعانيها مصر ، مما يجعل عدد سكانها يتزايدون بكثرة وبسرعة كبيرة .

وأقامت الشركة بيوتاً لسكنى الموظفين والعمال^(١) وكلها مزودة بالتيار الكهربائي كما أن منازل الموظفين (من مصريين وغيرهم) مجهزة بالكثير من قطع الأثاث والثلاجات الكهربائية ووسائل التدفئة الصناعية وأدوات الطهي بالقوة الآلية .

(١) يبلغ عدد مساكن العمال ٧٨٣ .

وهناك ناديان أحدهما للموظفين والآخر للعمال وبكل منهما مكتبة وملاعب وحمام سباحة . وأقيم مطعم مزود بآلات حديثة ويقدم للعمال المشتركين فيه (ويمثلون ٩٠٪ من مجموع العمال) وجبة غذاء بثمن قدره خمسة عشر ملياً . ومن أهم المنشآت الاجتماعية المستشفى الذي يشرف عليه ثلاثة أطباء وأربع حكيمات ، والعلاج والدواء للعمال وأسراهم وغيرهم من أهل المنطقة بدون مقابل (١) . ومما يلفت النظر انعدام الأمراض الطفيلية المعروفة في الريف المصرى . وكذلك تكونت جمعية تعاونية اشترك في تأسيسها معظم العمال . وفي منطقة كهذه تبدو مشكلة أوقات الفراغ وضرورة شغلها بصورة انتاجية ، وقد أمكن التغلب على ذلك بإنشاء مراكز خاصة لتدريب العمال وأسراهم على حرف تدر عليهم دخلاً وهى صناعتا الجلود والسجاد . وافتتحت الشركة بالتعاون مع وزارة المعارف فصولاً لمسكافة الأمية بين العمال وغيرهم وذلك منذ عام ١٩٤٧ بحيث هبط عدد الأميين إلى ٤٢ عاملاً في نهاية سنة ١٩٥٢ ، وكذلك أنشأت الشركة المباني اللازمة لمدارس التعليم الإبتدائى والثانوى حتى السنة الثالثة الثانوية . وتقوم وزارة المعارف بإدارتها وتوفير المدرسين والأثاث ؛ وهناك منح سنوية للتلاميذ الأربعة الأوائل من أبناء العمال وممن يرغبون فى استكمال دراستهم الثانوية فى جهات أخرى . ولما كانت صناعة البترول (وإن كان الأمر ينطبق على الصناعات الأخرى) فى حاجة مستمرة إلى العمل الفنى أو الحاذق ، افتتح فى السويس قسم للتدريب المهنى حيث يلتحق به أبناء العمال ، ومدة الدراسة فيه خمس سنوات . ولكن منطقة رأس غارب ، كغيرها من مناطق إنتاج البترول بالشرق الأوسط لها مشكلتها الكبرى الناشئة من هذه الزيادة السريعة المطردة فى صفوف العمال عن طريق التكاثر الطبيعى ، مما يجعل الأيدى العاملة الجديدة تزيد عن حاجة العمل من جهة ، ويؤدى إلى ازدهام المساكن من جهة أخرى ، كما أنه تنشأ مشكلة أخرى بسبب عدم توافر مساكن لأولئك الذين يتزوجون حديثاً . غير أن هذه المشكلات ليست مقصورة على هذه الجهات ، ولكنها تتصل بالحياة الاجتماعية لا فى مصر وحدها فحسب ، بل وفى الشرق الأوسط بوجه عام .

(١) به ٢٤ سريراً للعمال ، ١٠ لأسراهم . وغرفة عمليات ، وعيادة خارجية وقسم للأشعة وآخر للولادة وصيدلية .

الخلاف بين شركات البترول والحكومة المصرية

قانون الشركات المساهمة :

• في ٢٠ يولية من عام ١٩٤٧ صدر القانون رقم ١٣٨ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ، وذلك لسد نقص في التشريع المصرى ، ومواجهة إمكانيات النوسع الاقتصادى ، ورعاية مصلحة رأس المال الوطنى الآخذ فى الازدياد والنمو ، دون إغلاق الباب فى وجه رؤوس الأموال الأجنبية ، وتمشيا مع هذه الأهداف تضمن القانون الأحكام التالية :

(مادة ٤) يجب أن يكون ٤٠٪ على الأقل من أعضاء مجلس إدارة شركة مساهمة من المصريين ، وإلا بطلت جميع قراراته ، فضلا عن جواز الحكم على الشركة بغرامة لا تزيد على ألف جنيه . ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يتجاوز عن هذا الشرط فيما يتعلق بالشركات التى يكون نشاطها موجها بصفة خاصة إلى الاشتغال المالى فى مؤسسات أغلبها فى الخارج^(١).

(مادة ٥) يجب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين فى الشركات المساهمة عن ٧٥٪ من مجموع المستخدمين ، ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥٪ من مجموع الأجور والمرتبات التى تدفعها الشركة .

كذلك لا يجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠٪ من مجموع العمال ، ولا أن يقل مجموع ما يتقاضونه من أجر عن ٨٠٪ من مجموع أجور العمال التى تدفعها الشركة .

(١) جاء فى تقرير اللجنة المالية بمجلس الشيوخ أن من مصلحة الشركات المساهمة أن يكون بين أعضاء مجالس إدارتها مصريون يعرفون حاجات البلاد ومقتضيات العمل فيها ، هذا إلى أن البلاد الأخرى قد أخذت بذلك .

(مادة ٦) يجب تخصيص ٥١٪ على الأقل من أسهم الشركة المساهمة للمصريين سواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس المال . ولا يدخل في حساب هذه النسبة الأسهم التي تكتتب بها الأشخاص المعنوية ولا تسرى على الشركات التي تأسست قبل صدور هذا القانون إلى أن تنتهي مدتها على أن تراعى في حالة تجديدها

قانونه المناجم والمحاجر :

أشرنا إلى ماورد من أحكام جديدة في القانون الخاص باستغلال الآبار الجديدة والممنوح لشركة أويل فيلدز ، وفي عام ١٩٤٨ صدر القانون رقم ١٣٦ بشأن وضع القواعد والأحكام المتعلقة باستغلال المناجم والمحاجر^(١) ، وفيما يلي أهم الأحكام .

(مادة ٤) يحظر البحث عن المعادن بأنواعها سواء أكان ذلك في أملاك الحكومة العامة أو الخاصة أم في أملاك الأفراد أم في المياه الإقليمية إلا بترخيص خاص . ويعطى الترخيص بقانون وإلى زمن محدود .

(مادة ٥ فقره ج و د) أما إذا ثبت وجود المعدن بكميات تسمح باستغلاله ، وجب الإعلان عن منطقة الاستغلال في الجريدة الرسمية وطرحها في مزيدة عامة ، ويعطى الترخيص باستغلالها بقانون وإلى زمن محدود .

(مادة ١٠) لا يرم عقد الاستغلال مالم يثبت وجود المعدن بكميات تسمح باستغلاله ، ولا تزيد مدة العقد على ثلاثين عاماً قابلة للتجديد مرة واحدة لا تزيد على ١٥ عاماً .

(مادة ١٥) للحكومة حق شراء ما لا يزيد على ٢٠٪ من خام البترول الناتج من المنطقة المرخص باستغلالها أو منتجاتها المكررة بثمن يقل بمقدار ١٠٪ عن سعر المثل في سوق عالمية معترف بها .

(١) الوقائع المصرية العدد ١١٣ بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٤٨ .

(مادة ١٦) للحكومة في حالات الطوارئ الناشئة عن قيام أو توقع قيام الحرب أو الناشئة عن أسباب داخلية ، الاستيلاء على بعض أو كل منتجات المنجم الحام أو المكررة ومطالبة صاحبه بزيادة الانتاج إلى أقصى حد مستطاع ، والاستيلاء على المنجم عند الاقتضاء .

وللحكومة كل ذلك في غير حالات الطوارئ المشار إليها إذا أوقف صاحب المنجم العمل ، أو حد من إنتاجه ، وترتب على ذلك عجز في تموين البلاد ، أو كان بقصد التحكيم في الأسواق .

• أسباب الخلل :

وقد أثار القانون اعتراضاً من جانب الشركات العاملة في الصناعة البترولية . ففما يخص بقانون الشركات المساهمة انصب الاعتراض على نص المادة السادسة إذ اعتبرت عائقاً في سبيل اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية نحو عمليات استنباط البترول التي تتطلب نفقات ضخمة وتنطوي على مخاطرة ، وقيل في هذا الصدد أن رؤوس الأموال الوطنية ليست بالقدر الكافي لأداء هذا العمل ، فضلاً عن أنها تنأى عن المخاطرة على هذا النحو .

أما قانون المناجم والمحاجر فقد اشتمل على أحكام كانت موضع النقد من جانب الشركات ، ومن ذلك :

أولاً : رأت الشركات أن يجعل مدة الاستغلال ثلاثين عاماً (وإن جاز تجديدها مرة واحدة لمدة لا تزيد على ١٥) غير كافية ، وقد تنقضى سنوات عدة قبل أن تتمكن الشركة من استغلال البترول بطريقة تجارية .

ثانياً : واعتترضت الشركات أيضاً على نص المادتين ٤ ، ٥ من القانون ، فالأولى جعلت الترخيص بالبحث بقانون ، فإذا ما ثبت وجود المعدن نصت المادة الأخرى على وجوب الإعلان عن منطقة الاستغلال وطرحها في مزايمة عامة . ووجهة نظر الشركات أنها قد تتحمل نفقات وجهوداً في التنقيب فإذا ما وفقت إلى كشف الزيت فرمما يصبح الاستغلال من نصيب طرف آخر ما دام الأمر في نطاق المزايدة العامة . وردت الدوائر الرسمية على ذلك بقولها إن المشرع قد استدرك الأمر فقال في الفقرة الأخيرة

من المادة الخامسة إن المزايدة العامة تمتنع ، فيما إذا آل حكم الاستغلال لصاحب رخصة البحث بما له من حق الأولوية في ذلك بحكم القانون .
ثالثاً : ومن مصادر الشكوى أيضاً النص القائل بأن التصريح باستغلال الكشف لا يجوز منحه إلا للشركة المصرية كما عرفها قانون الشركات ؛ وهذا الأمر عطل أوقف عمليات التنقيب لمدة طويلة .

ومن عوامل الخلاف أيضاً بين الطرفين ما أقدمت عليه الحكومة الحالية من إلغاء اتفاق الأسعار الذى سبق للشركات أن عقدته عام ١٩٥١ مع الحكومة الوفدية . والسبب في نقض الاتفاق أن مجلس الدولة أفتى بأنه ينطوى على تعديل للاتفاق الأصل المعقود سنة ١٩١٣ والذى لا يمكن أن يتم بمقتضى قرار من مجلس الوزراء ، ونزلت حكومة القواء محمد نجيب على حكم هذا الرأى من جانب مجلس الدولة . وكانت شركتا الآبار وسوكونى فاكوم قد تقدمتا بطلب ٦١ رخصة بحث واعتبرتا أن لهما الأولوية ، فجاء مجلس الدولة وقررا أن الشركتين ليس لهما هذا الحق . وأخيراً هناك مشكلة الخلاف على الأسعار .

محو تسوية الخلاف :

لم يكده ينقض أسابيع قلائل على الانقلاب الذى وقع في البلاد فى يوليو سنة ١٩٥٢ حتى بادرت حكومة على ماهر إلى تعديل المادة (٦) من قانون الشركات بحيث يجوز لأصحاب الأموال الأجانب امتلاك ٥١٪ من رأس مال الشركة المساهمة كما يستطيعون الاكتتاب بالنسبة الباقية ، وهى ٤٩٪ إذا لم يعطيها أصحاب رؤوس الأموال الوطنيون خلال مدة معينة . غير أن التعديل يشتمل على نص يحجز تغيير تلك النسب في حالة الصناعات ذات الصفة القومية الخاصة أو الجوهريّة مثل الملاحة والأسلحة والمنافع العامة ... الخ .

وكذلك ألغى قانون المناجم لسنة ١٩٤٨ وصدر آخر في فبراير ١٩٥٣ فأزال الكثير من مصادر الشكوى وبذلك حلت مشكلة ثانية ظلت قائمة منذ سنوات . أما المشاكل الباقية فهى تنحصر في موضوع الرخص التى كانت الشركتان قد قدمتتا الطلبات بشأنها وأفتى مجلس الدولة بعدم قيامها ، كما لا يزال الخلاف مستمراً حول موضوع الأسعار . إلا أنه من المتوقع أن يتمكن الطرفان من الوصول إلى اتفاق في هذا الشأن

الامكانيات البترولية:

حقيقة تدل الأرقام التي نشرتها هيئة الأمم عام ١٩٤٩ على ضآلة الاحتياطي الثابت من البترول في مصر . إلا أن هناك أموراً ينبغي أن تكون موضع التفكير ومنها :

أولاً : أن أعمال التنقيب في حقل رأس غارب ومنطقة سيناء لم تستنفذ بعد .
ثانياً : احتمال وجود البترول على مقربة من السواحل المجاورة لمناطق الحقول البترولية ، أي تحت سطح البحر .
ثالثاً : لقد عملت أبحاث في منطقة الصحراء الغربية ولكنها توقفت دون الوصول إلى نتيجة . والمعروف أنه أمكن الكشف عن وجود البترول في تونس ومن هنا يرى الكثيرون عدم استبعاد الصحراء الغربية في مصر من الأقاليم التي يحتمل وجود هذا المعدن فيها ، وهذا يتطلب القيام بأبحاث على نطاق واسع .

ولقد ألقى الدكتور رشدي سعيد محاضرة في كلية العلوم بجامعة فؤاد (١٩٥٣/٣١١) قال فيها إنه بالرغم من أن الاحتياطي الثابت يبلغ ٧٥ مليون برميلا إلا أن الدراسات التي قام بها تجعله يعتقد أن الاحتياطي المحتمل يبلغ ٦٠٠ مليون برميل ، أما عن الصحراء الغربية فالاحتمال خاص بوجود مقادير متوسطة .

ضرورة تنمية الصناعات البترولية

ان الإجماع منعقد على ضرورة تنمية الصناعة البترولية بمختلف نواحيها في مصر لأسباب اقتصادية متنوعة سنشير إليها ، فضلاً عن الاعتبارات الاستراتيجية ولها أهميتها الكبرى .

ازدياد الاستهلاك

وهذا أمر ينبغي أن يكون موضع الاهتمام إذا ذكرنا كيف ارتفع الاستهلاك من ٩٣٠٠٠ طن سنة ١٩٤١ إلى ٣٠٦٨٠٠٠ طن سنة ١٩٥٢ .

البترول والاقتصاد القومي

ومن الجدول الذى أوردناه (ص ٨٩) يتضح لنا عظم تقدم الاعتماد على مختلف مشتقات البترول مما يقتضى العمل على توفير المقادير الكافية ، وهذه الظاهرة ستزداد بروزاً وأهمية كلما سارت البلاد قدماً فى طريق التقدم الصناعى والتطور الآلى :

الناحية المالية:

وهذه ذات شطرين أولهما المال الذى تحصل عليه الخزنة والذى يستفيد منه المصريون العاملون فى الصناعة ، وثانيهما الوفرة الذى يمكن أن تحققه البلاد بصدد العملات الأجنبية كلما تقدمت عمليات الاستنباط والتكرير .

والأرقام التالية توضح ما تحصل عليه الخزنة (وهى تقديرات خاصة بهام ١٩٥٢):

المصدر	القيمة بالجنيهات المصرية
الائتاءة	١٥٠٠.٠٠٠
الرسوم الجمرية عن المهنات المستوردة	١٥٠.٠٠٠
ضريبة الدخل	٤٥٠.٠٠٠
رسوم متنوعة	١٥٠.٠٠٠
الجملة	٢٢٥٠.٠٠٠

وتذكر شركات البترول الكبرى العاملة بمصر أنها تستخدم من الموظفين والعمال ٥١٥٠ تبلغ مرتباتهم وأجورهم السنوية ٢٣٠٠.٠٠٠ جنيه . أما الوفرة فى العملات الأجنبية فإننا نستطيع أن نقدره بمراجعة الأرقام التالية عن قيمة ما تستهلكه البلاد سنوياً من مشتقات البترول وقيمة تلك المقادير التى تستوردها إلى جانب الإنتاج المحلى (١).

القيمة السنوية (بالجنيهات المصرية)

١٩٥٢	١٩٥١	
٧١٢٣.٠٠٠	٧٥٠٠.٠٠٠	زيت الوقود
٥٤٢٤.٠٠٠	٥١٠٠.٠٠٠	وقود الديزل
١١٢١٠.٠٠٠	١٠٨٠٠.٠٠٠	بنزين
١١٥٣.٠٠٠	١٠.٠٠٠.٠٠٠	كيروسين
٣٥٢٨٧.٠٠٠	٣٣٤٠٠.٠٠٠	

(١) نعيد هنا نشر الجداول التى سبق ايرادها فى صحيفة ٩١ .

نسبة الواردات
(بالأطنان المترية)

قيمة الواردات
(بالجنيهات المصرية)

١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	
٦٦٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	٩٦٠٠٠	١٧٥٠٠٠	زيت الوقود
٣٢٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٢٥٧٠٠٠	٢٦٢٠٠٠	وقود الديزل
١٢٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	٧٩٠٠٠	٧٢٠٠٠	بنزين
٦٩٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	٤٦٧٠٠٠	٤١٠٠٠٠	كيروسين
١٢١٥٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠	٨٩٩٠٠٠	٩١٩٠٠٠	

وسائل تنمية الصناعة :

والوسائل التي ينبغي الالتجاء إليها لتنمية الصناعة البترولية على ضوء الاعتبارات التي أسلفنا الإشارة إليها تنحصر فيما يلي :

(١) زيادة الإنتاج :

العمل المتواصل في التنقيب عن البترول في المناطق التي يحتمل توافره فيها مثل رأس غارب وسيناء وتحت سطح البحر عند الشواطئ المجاورة وفي الصحراء الغربية ولو أمكن للبلاد أن تنتج حاجتها السنوية والتي ستزداد باطراد في المستقبل لكان معنى ذلك دعم التقدم الاقتصادي من جهة ، وتوفير ثمن ما نشتره من الخارج من جهة أخرى . ومن المنتظر إذا ما بدأ استغلال وادي فيران ورأس مطارمة قريبا (ونكتب هذا في أوائل مارس ١٩٥٣) أن يزداد الإنتاج المحلي لينجو نصف مليون طن سنويا . ومن الممكن الكشف عن موارد جديدة في مناطق الرخص التي كانت قد طلبتها الشركات ، وكذلك في الصحراء الغربية .

(٢) توسيع نطاق التكسير :

وذلك بتنفيذ المشروعات الخاصة بمعمل الحكومة في السويس حتى يصل إلى أقصى الطاقة المقدرة له وهي ١٣٠٠٠٠٠ طن في السنة ، مما أشرنا إليه في موضع سابق . وكذلك يجب في السنوات الخمس القادمة انشاء معمل تكسير بالقاهرة كفاءته مليون طن في السنة .

(٣) النقل والتخزين:

ومن المشكلات التي تواجه البلاد عدم توافر الوسائل السريعة والرخيصة نسبياً لنقل البترول ، إذ مازال الأمر مقصوراً على الصهاريج والسكة الحديدية والصنادل . وأكثر من هذا فالبلاد تفتقر إلى المستودعات الكبيرة في القاهرة والإسكندرية وغيرها من المدن في داخلية البلاد ، حتى يتسنى تخزين مقادير كبيرة وهو أمر تزداد أهميته خلال أيام الحرب بصفة خاصة وحالات الطوارئ .

ولقد اشترت الحكومة المصرية من الجيش البريطاني خط أنابيب من السويس إلى القاهرة وينقل يومياً (١٢٠٠ طن) من البنزين أو الكيروسين ، إلا أن طاقته محدودة وحالته ليست بالجودة التي ينبغي أن يكون عليها . ويرى المعنيون بهذه الأمور أنه يجب إنشاء خطوط الأنابيب الآتية (١) :

١ — خط من السويس إلى القاهرة لايقل قطره عن ١٢ بوصة لنقل المازوت ، ويتكلف هذا المشروع نحو مليونين ونصف مليون جنيه .

٢ — خط آخر من السويس إلى القاهرة قطر ٨ بوصات لنقل الزيوت الخفيفة وتكليفه حوالي ١٢٥ مليون جنيه .

٣ — خط أنابيب بين القاهرة والإسكندرية ، وستبدو أهمية هذا إذا ما نفذ مشروع إنشاء معمل التكسير بمدينة الإسكندرية .

ولا بد كذلك من إنشاء عدد كبير من مستودعات التخزين لسهولة التوزيع على مختلف مناطق القطر ، فضلا عن أن هذا يدعو إلى الأمان والاطمئنان وهذا المشروع يتكلف حوالي مليون جنيه ويمكن تنفيذه في مدى خمس سنوات بمعدل ٢٠٠.٠٠٠ جنيه في السنة .

(١) أوصت لجنة التعدين والبترول والتوسع الصناعي في المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي بضرورة مد الخطين (١) ، (٢) .

ملحق رقم (٤)

محاولة قديمة للحكومة المصرية :

عنيت الحكومة المصرية بالمشروع الأمريكي الخاص بمد أنابيب من المملكة العربية السعودية حيث تملك الشركات الأمريكية امتياز استخراج البترول ، إلى ساحل البحر المتوسط لتيسير نقله (وهو الذى يعرف الآن باسم خط أنابيب التابلاين) . وقد بحثت وزارة التجارة والصناعة المصرية الأمر من مختلف الوجوه فرأت أن من صالح البلاد الإقتصادى أن يمتد أحد خطوط الأنابيب المراد مدها إلى أحد الموانئ المصرية وإنا نورد هنا نص المذكرة التى رفعها وزير التجارة سابا حبشى إلى مجلس الوزراء فى ذلك الحين :

تملك بعض الشركات الأمريكية عقود استغلال لمنابع غزيرة للبترول بالمملكة السعودية ، وتعمل تلك الشركات على مد أنابيب لنقل جزء كبير من إنتاج البترول من هذه المنابع إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط ، حيث تقام معامل لتكريره وتوزيعه على مختلف أقطار العالم .

وقد بحثت الوزارة الفوائد التى تعود على مصر لو امتدت خطوط الأنابيب المشار إليها إلى أحد الموانئ المصرية ، وهى تتلخص فى الآتى :

١ — يستهلك القطر فى الوقت الحاضر زيادة على ما يستخلص من المنابع المصرية حوالى ٩٠٠.٠٠٠ طن من منتجات البترول المكررة ... الكيروسين والسولار والديزل والمازوت ، تستوردها الشركات من إيران والبحرين وفلسطين .

وعلى أساس الأسعار الحالية تقدر ما تتكلفه الشركات فى شراء هذه الكمية بما لا يقل عن مليون جنيه ، زيادة على ما كانت تتكلفه فى شراء

نفس السكينة من منتجات مكررة محليا من خام أجنبي منقول إلى القطر بواسطة خطوط الأنابيب .

ولا شك في أن مد خطوط أنابيب البترول العربي إلى أحد موانئ القطر المصري ، وإقامة معامل بها لتكرير البترول المنقول ، سيوفر على المستهلك هذه المبالغ .

٢ - اعتماداً على غزارة منابع البترول في شبه جزيرة العرب ، وعلى المدة الباقية في عقود الاستغلال تقدر أن ما ستنتقله خطوط الأنابيب من تلك المنابع سيتجاوز ستة ملايين طن سنوياً . وعلى فرض أنه سيتفرع من تلك الخطوط خط يمتد إلى أحد الموانئ المصرية حيث يقام معمل للتكرير ، وإذا قدرنا أن ما ينقله ذلك الفرع حوالى أربعة ملايين سنوياً فسوف يعود على البلاد من نقل وتكرير تلك السكينة الفوائد الآتية :

(أ) تشغيل عدد كبير من العمال والموظفين في مد خطوط الأنابيب وصيانتها وإدارتها في دخل الحدود المصرية .

(ب) الاستفادة بحوالى مليون جنيه سنوياً أجور عمال ومرتبات فقط على أساس تكاليف التكرير في الوقف الحاضر أو بحوالى نصف مليون جنيه سنوياً على أساس تكاليف التكرير في الأوقات العادية ، وفي ذلك أكبر مساعد على حل مشاكل البطالة وإيجاد عمل للكثير من خريجي المدارس الفنية والصناعية في معامل التكرير .

(ج) زيادة الإيرادات الحكومية من جراء استيراد معدات التكرير وما لا يمكن صنعه محليا من المواد والأدوات المستعملة في التكرير ومن جراء تصدير حوالى ثلاثة ملايين طن من المنتجات البترولية المكررة الفائضة عن حاجة البلاد .

(د) انتعاش الصناعات المحلية المتصلة بتكرير البترول .

(هـ) ضمان تموين البلاد بجميع حاجاتها من منتجات البترول بأسعار

معتدلة وتشجيع إنشاء صناعات محلية ومحطات القوى بما قد تكون
ندرة الوقود أو غلو أسعاره سبباً في عدم الشروع فيها .

٣ - تستورد شركات البترول في الوقت الحاضر المواد البترولية من إيران
والبحرين ومن حيفا كما تنتج محلياً جزءاً من هذه المواد ، ويقضى نظام
التسعير الجبرى بأن يدفع الجمهور سعراً لهذه المنتجات أساسه المتوسط
الحقيقى لتكاليف المستورد من مختلف الأقطار والمنتج محلياً . كما يقضى
أيضاً نظام التسعير الجبرى بتعويض الشركات المستوردة عن خسارتها
من جراء بيع منتجاتها بهذا المتوسط الذى هو أقل من تكاليف
الاستيراد .

أما فى الأوقات العادية أو بعد انتهاء نظام التسعير الجبرى فستعود الحال إلى
المنافسة بين شركات تشتري منتجاتها من مواطن بعيدة كإيران وأمريكا وتدفع فى
شرائها أسعاراً عالية ؛ وأخرى تتمتع بميزة الإنتاج المحلى أو الشراء من مواطن قريبة
كحيفا مثلاً وبذلك تكون تكاليف منتجاتها معتدلة ، وهذه حالة لا تستقيم معها
المنافسة المشروعة وقد تؤدي إلى إرغام الشركات التى تشتري منتجاتها من المواطن
البعيدة إلى الخروج من السوق وهو مالا صالح للجمهور فيه .

أما إذا تم مشروع مد فرع من خطوط أنابيب البترول العربى إلى أحد الموانئ
المصرية فإن جميع الشركات يمكنها شراء كل ما يلزم لها من منتجات بأسعار متقاربة
وبذلك تستمر المنافسة المشروعة مع ما يتبعها من فوائد للشركات وللجمهور .

ولهذه الفوائد الجمة تقترح الوزارة :

أولاً : أن تقوم الحكومة المصرية من جانبها بالسعى بالطرق الدبلوماسية لدى
المملكة العربية السعودية فى ترخيصها بهذه الأنابيب أن تمتد خطوطها
إلى أحد الموانئ المصرية وأن يقترن بهذا مسعى آخر لدى الحكومة
الأمريكية عن طريق المفوضية المصرية فى واشنطن .

ثانياً : أن تسهل الحكومة المصرية الإجراءات اللازمة لإعطاء حق مرور

الأنابيب بالأراضي المصرية وإجراءات لترخيص إقامة معامل التكرير المتصلة بها .

ثالثاً : أن تسهل الحكومة المصرية إجراءات الاستيراد إلى القطر للمهمات والعدد والآلات التي تلزم لمخطوط الأنابيب ولتكرير البترول .

رابعاً : أن تسهل الحكومة المصرية إجراءات الإقامة للفنيين الأمريكيين الذين يقضى العمل استفادهم لتنفيذ المشروع .

ذلك ما سبق للحكومة المصرية أن فكرت فيه ، ولكن المسألة لم تخرج عن هذا النطاق ولم تؤد إلى نتيجة عملية ، وانتهى الحال بأن أصبح خط الأنابيب ينتهي في لبنان ، على ما سنوضح بعد .

الفصل الخامس

الموصل بين إنجلترا وفرنسا

الأطماع الاستعمارية

الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) :

في صيف عام ١٩١٤ وقعت الكارثة الكبرى التي تنبأ بها واستعد لها الساسة والقادة ، وزلزلت الأرض تحت أقدام البشرية ، فنشبت الحرب بين دول الوسط^(١) من جهة ودول الوفاق الثلاثي^(٢) من جهة أخرى ، ذلك لأن التنافس الاستعماري كان قد وصل إلى غايته ، وآن للأطماع المكبوتة أن تنفجر ، وأن يكون لانفجارها ذلك الدوى البالغ القوة .

بدأ الصراع الشنيع الذي ما لبث أن اكتسب الطابع العالمي لأول مرة في تاريخ المجتمع الإنساني ، وفي تلك الحرب استخدمت أحدث الأساليب المعروفة في القتال والتدمير والفتك ، من بوارج وطرادات ومدمرات تسبح فوق سطح البحر والمحيط ، وغواصات تشق سبيلها تحت سطح الماء لتسطاد فرائسها ، وطائرات تعلق في طبقات الجو العليا ثم تنقض على أهدافها في بلاد العدو وتنشر الموت وتشيع الخراب ، ودبابات تزحف إلى الأمام متغلبة على العقبات وخطوط الدفاع ، وسيارات تنقل الجنود والمؤن وعتاد الحرب إلى ميادين القتال ، ومدافع تدك الحصون وتحصد الأرواح — هذه الأدوات المدمرة كانت تسير بقوة البترول ومستخرجاته ، وتتغطل

(١) ألمانيا ودولة النمسا والمجر .

(٢) فرنسا وإنجلترا وروسيا القيصرية .

عن أداء مهمتها إذا لم تتوافر لها حاجتها منه ، ولهذا عظمت أهمية هذه المادة إلى حد بالغ ، واشتد التسابق بين الخصوم ، يحاول كل طرف أن يضع يده على مواردها وأن يحرم الآخر منها حتى يجبره على الخضوع والاستسلام ويعجل بهزيمته ، ولهذا وجه القواد الألمان والنمسيويون عملياتهم الحربية صوب غاليسيا وآبار رومانيا ، واقتض الأتراك العثمانيون على إقليم القوقاز ذى الأهمية الحيوية لروسيا ، وعمل الإنجليز على حماية حقول البترول ومعامل تكريره وأنايب نقله في بلاد فارس من اعتداء قد تقوم به الجيوش العثمانية ، ووجهوا الحملات إلى بلاد العراق حتى يتسلطوا على منابع الموصل الغنية ، على ما قدر الفينيون والخبراء . وهكذا كان البترول أحد مظاهر العمليات الحربية . وفي خلال الحرب وبسبب التقدم في فنونها على ما أوضحنا ، اتسع نطاق استخدام هذه القوة الكبيرة القاهرة .

فمثلا زاد عدد السفن التي تسير بالزيت بحيث أنه في ختام الحرب كان نحو ٤٨٪ من سفن البحرية البريطانية تستخدم هذه القوة ، وبلغ ما خص البحرية البريطانية من واردات إنجلترا من البترول ما يقرب من ٩١٪ ، وعظم اعتماد الجيوش البرية على الزيت المعدني هذا بحيث قدر ما كانت الجيوش الانجليزية والفرنسية تستهلكه في الشهر الواحد بما يبلغه ٥٨٠٠٠ من الأطنان . هكذا أثبتت دعائم إمبراطورية البترول وسيادته في الأغراض العسكرية . وأصبح من المسائل التي تعنى بها الحكومات المختلفة بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، إما لأغراض الصناعة والنقل في السلم ، وإما استعداداً لحرب كان لا بد من أن يستعر أوارها بعد عهد قصير أو طويل .

انجلترا وزيت البترول :

لكي ينسق الحلفاء جهودهم بشأن ضمان موارد البترول اتخذوا إجراءات مختلفة ، منها إنشاء هيئة البترول المتحالفة (١) .

ومما يدل على هذا الاتجاه استبقاء الحكومة البريطانية لسكثير من الهيئات ذات الاتصال بالبتروول والتي كانت قد أنشأتها خلال الحرب . فمثلا انتقل إلى الأميرالية لورد لونج ، وكان رئيس المجلس التنفيذي للبتروول أثناء الحرب ، وأصبح كادمان مديراً في منشأة جديدة تدعى « لجنة سياسة البتروول الامبراطورية » : (Petroleum Imperial Policy Committe) . وكانت شركة رويال دتش شل في أوائل سنة ١٩١٥ ترى أنها لا تلقى الحماية الكافية من الحكومة الهولندية ، فها كان من مديرها ديتردنج إلا أن نقل مركزه الرئيسى إلى لندن وأقام بانجلترا ووضع الشركة ومواردها تحت تصرف هذه الدولة التي عملت بدورها على السيطرة عليها تدريجاً ، وأخيراً استولت على عدد كبير من أسهمها فيما بين عامى ١٩٢٠ ، ١٩٢١ وهذه الشركة تكاد تعد اليوم مؤسسة بريطانية ، نظراً لغلبة المصالح ورؤوس الأموال البريطانية فيها .

الاتفاقات السرية بصدد الشرق الأوسط

في الوقت الذى أعلنت فيه انجلترا أنها تحارب ألمانيا دفاعاً عن المواثيق والمعاهدات ، وأذاع الحلفاء على الملأ أنهم يدافعون عن الديمقراطية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، ووعد الإنجليز فيه العرب بمساعدتهم على الخلاص من الحكم العثماني — تقول في ذلك الوقت عقد الحلفاء اتفاقات سرية يرمون من ورائها إلى تقسام بلاد الشرق الأوسط وضمها إلى ممتلكاتهم ولو كره أهلها ، ولو خالفوا تصريحاتهم ودعوتهم ومواثيقهم . وتحقيقاً لهذه الغاية دارت بينهم مباحثات سرية أسفرت عن الاتفاقات التالية :

(١) اتفاق فرنسا وروسيا (مارس سنة ١٩١٥) وبمقتضاه تعطى الآستانة للروسيا .

(٢) معاهدة « سوزانوف - باليولوج » Sezanov—Paleologue (إبريل ١٩١٦) وخطت الحدود بين نصيب كل من روسيا وفرنسا في آسيا الغربية .

(٣) اتفاق « سيكس-بيكو » Sykes—Picot (مايو ١٩١٦) بين انجلترا وفرنسا

(٤) معاهدة لندن (أبريل ١٩١٥) بشأن إعطاء إقليم أضايا لإيطاليا .

(٥) اتفاق « سان جان دي مورين » St. Jean de Maurienne (أغسطس ١٩١٨) وفيه نالت إيطاليا وعداً بالحصول على أزمير وبقية الأراضي حسب الخريطة المرفقة بالاتفاق .

(٦) تفاهم كليمنصو ولويد جورج (ديسمبر ١٩١٨) على نقل الموصل إلى إنجلترا ، ولكنه خلف نزاعاً من حيث أن تكون الحدود إلى الشرق أو الغرب من نهر دجلة .

الاتفاق الإنجليزي الفرنسي :

كان اتفاق « سيكس — بيكو » عبارة عن مذكرات تبادلتها الدول الثلاث (إنجلترا وفرنسا وروسيا) وفيها اعتراف متبادل بنصيب كل طرف في أملاك الإمبراطورية العثمانية بعد تمزيق أوصالها إذا ما انتهت الحرب في صالح الحلفاء . وقد تبودلت المذكرات الخاصة بفرنسا وإنجلترا في لندن في ١٦ و ٩ مايو بين سير إدوارد جراي وزير الخارجية البريطانية والسيو بول كامبون السفير الفرنسي وفيما يلي أهم ما نص عليه الاتفاق بين الطرفين :

أولاً: تحتفظ فرنسا بالجزء الأكبر من سوريا وجانب كبير من جنوب الأناضول ، ومنطقة الموصل في العراق .

ثانياً: يتكون نصيب إنجلترا من مساحة تمتد من أقصى جنوب سوريا ثم إلى العراق حيث تنتشر على شكل مروحة لتشمل بغداد والبصرة وكل المنطقة الواقعة بين الخليج الفارسي والمنطقة المخصصة لفرنسا . ويشمل النصيب كذلك ثغرى حيفا وعكا .

ثالثاً: وهناك جزء آخر يشمل جانباً من فلسطين الحالية احتفظ به لإقامة نظام دولي خاص به .

ومما له مغزى بالنسبة إلى المستقبل النص على عدم جواز تنازل أى من الطرفين عن حقوقه في المنطقة المخصصة له لأى طرف ثالث بغير موافقة الطرف الآخر (١) .

وهنا أمر يستوقف النظر في هذا الاتفاق ، ونقصد به إدخال الموصل الغنية بآبار البترول في دائرة النفوذ الفرنسى ، ولعل تعليل ذلك أن إنجلترا بعد الهزيمة التى منى بها جيشها عند كوت العمارة بالعراق أرادت إغراء فرنسا على بذل مجهود صادق في الشرق الأدنى فوعدها بمنطقة واسعة منه ، ولكن هذا الأمل لم يتحقق بسبب تخرج موقف الفرنسيين في الميدان الأوروبى وحاجتهم إلى تركيز جهودهم فيه لإيقاف الزحف الألماني . وعلى هذا وقع في الحقيقة عبء الحرب في الميدان الآسيوى على عاتق إنجلترا التى أدركت بعد أن لاحت طلائع الانتصار أن استبقاء الموصل في منطقة انتدابها أمر لا بد منه .

وبرغم التفاهم مع كليمنصو شجر النزاع بين الدولتين بشأن تخطيط الحدود الشرقية لبلاد سوريا التى تقرر أن تكون انتدابا لفرنسا . وهنا لجأت إنجلترا إلى أساليب الضغط فسحبت قواتها من سوريا آملة أن تنشب الفوضى ويعم الاضطراب فيزداد موقف فرنسا سوءاً .

وفي ٨ مارس سنة ١٩٢٠ اجتمع المؤتمر السورى العام بدمشق ونادى باستقلال سوريا كدولة مستقلة ذات سيادة يحكمها « فيصل » بصفته ملك دستورى ، وهو عمل اعتقدت فرنسا أنه تم بإيعاز من جارتها الغريسة . ولم تقف متاعب

(١) فيما يلى النص الإنجليزى :

It is understood that the French Government will at no time initiate any negotiations for the cession of their rights and will not cede their prospective rights in the Blue Area to any third power other than the Arab State or Confederation of Arab States, without the previous consent of His Majesty's Government who , on their part , give the French Government a similar undertaking in respect of the Red Area .

الفرنسيين عند هذا الحد ، إذ اشتبكوا في الحرب مع السكاليين ، الذين أبوا الاعتراف بالانتداب الفرنسي على كيليكييا ، وزحفت جموعهم على شمالى الشام .

هكذا تخرج موقف الفرنسيين في الشرق الأدنى ، ولكن ما لبثت الأحوال أن تبدلت لصالحهم ، فأرسلوا القوات والنجادات ، وأخذوا ثورات القبائل في سوريا . وأتاح تردد حكومة دمشق في إعلان الحرب الفرصة للفرنسيين ، حتى إذا ما استتب لهم الأمر قليلا بادر الجنرال جورو إلى إرسال إنذار نهائى في ١٤ يولييه سنة ١٩٢٠ ، يتضمن مطالب لتنفيذها في ظرف أربعة أيام ، وأهم ما فيها قبول الانتداب الفرنسى . وبرغم أن فيصل قبل الانذار فإن الفرنسيين زحفوا على دمشق ودخلوها بعد أن ارتكبوا فيها الكثير من أعمال القسوة والعنف .

وفي ٢٧ يولييه طلبوا إلى فيصل مغادرة البلاد ففعل ، وتوجه إلى حيفا ، ومن هناك أقلع إلى إيطاليا حيث أقام لغاية شهر ديسمبر . ثم سافر إلى لندن بدعوة من الحكومة البريطانية . وهذا العمل الأخير زاد الفرنسيين اقتناعا بسوء نية وتدبير حلفائهم السابقين .

مناورة الفرنسيين :

ظلت الحرب قائمة بين فرنسا وتركيا . ولكن الشعب الفرنسى كان قد مل القتال ، وطالب بإنهاء النزاع والاهتمام بأعمال الإنشاء والتعمير . وإذا رأى جورو الاتجاه في صفوف الرأى العام بيلاده عول على أن ينهي الحرب ، ولكنه كان مصمما أن يثأر من الإنجليز الذين عدّهم مسئولين عما لقيت فرنسا من متاعب في منطقة انتدابها . ولهذا نراه يتساهل مع الأتراك بشأن كيليكييا ، ويسير خطوة انتقامية أخرى ، فيعرض عليهم الاستيلاء العاجل على منطقة البترول التى كانت موضع الخلاف بين دولتى الانتداب . إزاء هذه العروض وضعت الحرب أوزارها في مارس سنة ١٩٢١ .

ويلاحظ أن الفرنسيين كانوا يأملون بعملهم هذا أن ينالوا من تركيا امتيازاً

باستغلال الزيت في تلك المنطقة اعتماداً على أن جماعة مالية فرنسية سبق أن قدمت للدولة العثمانية قرضاً قدره تسعون مليوناً من الفرنسكات في صيف عام ١٩١٤ ، مقابل امتيازات معينة بشأن استثمار المعادن ، ومد الخطوط الحديدية في تركيا الآسيوية :

استياء إنجلترا من السياسة الفرنسية:

كالت المادة (٧) من اتفاق سان ريمو تنص على السماح لفرنسا باقتناء ٢٥ ٪ من بترول الجزيرة بسعر الإنتاج ، مقابل ترخيص فرنسا بمرور أنبوبة للزيت إلى أحد موانئ البحر المتوسط ، مع إعفائها ومصانعها التابعة لها وطلعاتها من فرض أى رسوم عليها .

فلما تم التفاهم الفرنسي سالف الذكر مع تركيا حقن الإنجليز وهددوا بإلغاء ذلك الاتفاق بشأن الزيت إذا تمكنوا من نيل الامتيازات البترولية من تركيا ، وحجتهم في ذلك أن فرنسا قد فقدت حقها بمجرد تنازلها عن المنطقة للأتراك بمحض إرادتها . ولما أسرع الكاليون إلى إحتلال المنطقة إعتبر الإنجليز هذا العمل خرقاً لنصوص هدنة مدروس (١) .

ولم يقف الإنجليز عند حد التمسك بالنصوص القانونية ، بل أثاروا اليونان التي أنزلت جنودها إلى بر آسيا الصغرى . غير أن معركة سقاريا وما تلاها حطمت قوى الجيش اليوناني ، وطارده الكاليون حتى أزمير ، وألقوا به في البحر ، وبهذا انتهت السياسة الإنجليزية . وعيلاً حاول لويد جورج أن يستثير الهمم والحماس ، فأمرى كما قد امتلأت نفسها ارتياباً من حلفائها الذين بدؤوا في ثوبهم الحقيقي ، وفرنسا حائرة لما بدر من الإنجليز . وروسيا السوفيتية على علاقات طيبة مع تركيا ، والشعب الإنجليزي قد سئم القتال بعد طول ما عاناه .

(١) وهي الهدنة التي بمقتضاها سمحت تركيا العثمانية للحلفاء (٣٠ أكتوبر ١٩١٨) .

إزاء هذا الفشل الذي أصيب به ذلك السياسي الاستعماري نراه يرفع استقالته ،
وتخلفه وزاره جديدة برياسة بونارلوه .

الأساليب الدبلوماسية :

وإذ أيقنت إنجلترا إخفاق القوة والوعيد لجأت إلى الأساليب الدبلوماسية . فبعد
أن نودي بفيصل ملكا على العراق قام العراقيون يطالبون بمنطقة الموصل بأكملها
لأنها كانت على مدى العصور جزءا من وطنهم ، ثم دخلت قواتهم المنطقة التي هي
موضع النزاع ووضعت اليد عليها ، وفي ظل هذه الأحوال بدأت مفاوضات الصلح
مع الأتراك ، وانتهت بتوقيع معاهدة لوزان في ٢٤ يولييه من سنة ١٩٢٣ .

الفصل السادس

عودة الموصل الى العراق

مؤتمر لوزان (نوفمبر ١٩٢٢ — أبريل ١٩٢٣) :

في ٢٠ نوفمبر من عام ١٩٢٢ بدأت المفاوضات لعقد معاهدة صلح جديدة مع تركيا السكالية الحديثة التي استردت استقلالها بعد السيف ، وبقوة عزيمة أبنائها ومضاء إرادتهم على طرد المستعمر الغاصب . ووقف الوفدان ، التركي برئاسة عصمت باشا والبريطاني برئاسة الاستعماري المنتظر اللورد كرزون ، أحدهما يمثل القومية المطالبة بحقوقها في الحياة الحرة الكريمة ، وتانيهما رمز الاستعمار البغيض إلى النفوس . واجه كل من الوفدين الآخر لا يريد أن يتزحزح عن موقفه الذي ارتضاه لنفسه ، وتبادل اللورد كرزون وعصمت باشا المذكرات المطولة التي حاول كل منهما فيها أن يدعم وجهة نظره بالأسانيد القانونية والاقتصادية والسياسية وما إليها .

أعلن الأتراك أن المسألة تتعلق بولاية الموصل ، وأن هدنة مدروس وضعت خطأ معينا ، غير أن القوات البريطانية بغير مسوغ قانوني نقضت شروط الهدنة لأنها تجاوزت ذلك الخط . وأخيرا اقترح الوفد التركي كوسيلة سلمية لحل النزاع ، القيام بإجراء استفتاء في المنطقة التي هي موضع الخلاف ، وبذلك يتسنى معرفة وجهة نظر الأهليين ، وهم أصحاب الشأن الفعلي في الموضوع .

واعترض اللورد كيرزن بحجة أن المسألة لا تخرج عن كونها تعييناً للحدود بين العراق وتركيا لا أكثر ولا أقل وبناء على هذا تفتني الحاجة إلى عمل الاستفتاء ثم هاجم هذا الاقتراح وندد به ووصفه بأنه إجراء بعيد عن الطابع العملي لأن الجهل فاش في صفوف الأهليين ، مما يجعل من الصعب تعرف وجهة نظرهم ، كما أنهم ظلوا طويلا

تحت تأثير الدعاية التي روجها الأتراك . وأكثر من هذا فالاستفتاء قين أن
يشير العداوات بين مختلف العناصر التي تسكن المنطقة ، وقد يؤدي إلى
إراقة الدماء .

ثم أشار اللورد كرزون بعد ذلك إلى الوعود التي سبق لـإنجلترا أن قدمتها
للـعرب بصدد عدم رجوعهم إلى الحكم التركي ، ولهذا فهي لا تستطيع أن
تسكت بوعدها وتسلم بوجهة نظر الأتراك إذ يتكون أهل الموصل من عنصر
عربي كبير .

وأخيراً ذكر الأتراك بالالتزامات للـمقا على عاتق إنجلترا وفق نظام الانتداب
وهي لا تستطيع مخالفة هذه الالتزامات الدولية .

ولكن الأتراك لم يعيروا مسألة الانتداب أهمية ، فهم لا يعلمون أن العصبة
انتدبت بريطانيا العظمى ، كما أن الانتداب نفسه عمل غير قانوني لأن العراق
— من الوجهة القانونية — لازال ضمن نطاق الدولة العثمانية مادام الأتراك لم يوقعوا
راضين على معاهدة صلح تفصله عن بلادهم .

أما معاهدة سيقر فلا وجود لها لأنهم أنكروها وأبوا الاعتراف بها ، ومن جهة
خرى لا يجوز التمسك بمعهد عصبة الأمم لأن المادة (٢٢) منه قد انتهكت فعلاً إذ أن
الانتداب البريطاني المزعوم ثم دون استشارة الأهليين وأخذ رأيهم .

إزاء هذه الحجج لجأ رئيس الوفد البريطاني إلى اتجاه آخر ؛ فاستند إلى حق
الغزو وقال إن إنجلترا مضى عليها أربعة أعوام وهي تحتل بلاد العراق . هاجم
الأتراك « حق الغزو » هذا لأنه لا يتفق مع أوضاع القرن العشرين وعقليته ،
ولهذا لا يصح مطلقاً الاستناد إلى أمثال هذه الدعاوى البالية التي انقضى عهدها
وزال أوانها^(١) ، وإزاء هذا يجب مراعاة رغبات الأهليين . وقد نشب الخلاف

(١) للأسف ما تزال هذه العقلية مهيمنة على الدول الاستعمارية حتى اليوم وبعد نكبات
الحرب الثانية ، بحيث يخيل إلينا كأنما العالم مازال في حاجة إلى حروب أكثر تدميراً وثورات =

أيضاً حول تقدير عدد العناصر التي يتكون منها سكان الإقليم كما يتضح من
البيان التالي :

تقدير كرزون	تقدير عصمت باشا	
٦٦٠.٠٠٠	١٤٦.٩٦٠	أتراك
٤٥٥.٠٠٠	٢٦٣.٨٣٠	أكراد
١٨٦.٠٠٠	٤٣.٢١٠	عرب
—	١٨.٠٠٠	يزيدون
٦٢.٠٠٠	—	مسيحيون
—	٣١.٠٠٠	غير مسلمين
١٧.٠٠٠	—	يهود
٧٨٦.٠٠٠	٥٠٣.٠٠٠	الجملة

ونستطيع أن نتبين التفاوت بين التقديرين من حيث المجموع الكلى ومن
حيث نسبة الأتراك إلى الأكراد . وأكثر من هذا فقد ادعى اللورد كرزون أن
الفريق التركي المقيم بولاية الموصل لا ينتمى حقيقة إلى الأتراك العثمانيين . ولقد أخذ
كل من الطرفين المتنازعين يحاول أن يثبت أن الأرقام التي يشملها تقديره تعبر
عن واقع الحال في المنطقة .

هذا الموقف العنيد من جانب عصمت كان له ما يبرره إلى حد كبير ، فالمسيو
بوانسكاريه مستاء جد الاستياء من الموقف غير الودى الذي اتخذته الصحافة
البريطانية إزاء إقدام الفرنسيين على احتلال إقليم الروهر ، ولذا نجد أنه لما سلم
اللورد كرزون صورة معاهدة الصلح إلى الأتراك في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٣ على

== أشد عنفاً حتى يتعلم أن الخير كل الخير في الحياة السامية القائمة على أسس الديمقراطية الدولية
واحترام رغبات الشعوب .

أن يقبلوها في خلال خمسة أيام ، تقابل المندوب الفرنسي المسمى م . رومبار M . Rompard مع عصمت وأفهمه أن الحكومة الفرنسية لا تمنع في إدخال تعديلات في صيغة الإنذار . فلما انقضت المهلة المحدودة أعلن عصمت رفض حكومته لمعاهدة الصلح .

أما فيما يختص بمسألة الموصل فقد طلب رئيس الوفد البريطاني تحكيم عصبة الأمم وحث تركيا على القبول قائلاً أن ليس لديها ما تحشاه إذ ستكون ممثلة في الاجتماع ولا بد أن يصدر القرار بالإجماع ، وإذا مارفض الأتراك هذا الاقتراح فإن حكومته ستطلب تطبيق المادة (١١)^(١) من عهد عصبة الأمم . وقد حشد ممثلو اليابان وفرنسا وإيطاليا هذا الرأي ولكن عصمت أصبر على الرفض .

وأخيراً أعلن كروزون في ٣١ يناير سنة ١٩٢٣ أن مسألة الحدود بين تركيا والعراق قد رفعتها الحكومة البريطانية إلى مجلس عصبة الأمم لبحثها وإصدار قرار فيها ، وهي تعتمد في هذا على التأييد الكامل من جانب حلفائها ، وعلى موافقة الرأي العام الإجماعية في العالم .

ولا نزاع أن إنجلترا ما كانت لتنهج هذا السبيل لولا وثوقها مقدماً من قرار المجلس لأن الظروف موالية لها . ففرنسا برغم موقفها سالف الذكر في حاجة إلى عون إنجلترا السياسي بصدد المشاكل الأوربية بل وفي الشرق الأدنى نفسه ، واليابان وإيطاليا لن يقفا من السياسة البريطانية في ذاك الوقت موقف العداء لأن لهما مشاكليهما وأطماعهما ، وتركيا — وهي الطرف الثاني في الخصومة — ليست عضواً

(١) حسب هذه المادة للعصبة أن تتخذ الإجراءات التي تراها كفيلة بحماية سلام الشعوب كما أن لكل عضو الحق في لفت نظر المجلس أو الجمعية العمومية إلى أى ظرف يؤثر في العلاقات الدولية مما يهدد باضطراب حيل السلام الدولي . وإذا نشب الخلاف بين دولتين ليستا في العصبة فلائى عضو أن يوجه نظرها إليه ، والمجلس أن يجتمع كي يقرر ما يجب اتخاذه من الوسائل لحماية السلام بغض النظر عما إذا كان الخلاف حرباً أو تهديداً بها ، أو ليس الأعضاء أو لايمسهم .

في العصبة . وما كان أحد يتوقع خلاف الذي نراه وإن العصبة منذ نشأتها حتى زوالها كانت أداة طيعة في أيدي الدول الكبرى ، كما يبدو على خليفاتها هيئة الأمم المتحدة أو المختلفة . بهارة قد تكون أدنى إلى الحقيقة والواقع .

انفرد عقد المؤتمرين وعاد عصمت إلى بلاده في الرابع من شهر فبراير ، ولكن ما لبثت المفاوضات أن استؤنفت في ٢٣ فبراير وستكمل بالنجاح هذه المرة من بعض النواحي .

وفي أثناء الفترة بين انقضاء المؤتمر واجتماعه من جديد دخل إلى المسرح ممثل جديد وهو أرباب المصالح المالية الأمريكية ، ففي مارس هبط على تركيا الأميرال شستر الأمريكي ممثلاً لهؤلاء المالين ودارت بينه وبين الحكومة التركية مفاوضات بشأن امتياز بالحق في إنشاء عدد من الخطوط الحديدية والتلغرافية بالولايات الشرقية من تركيا بما في ذلك ولاية الموصل . فضلاً عن هذا صار للشركة وحدها الحق في استغلال كافة الموارد الطبيعية في نطاق شريط عرضه عشرون كيلو متراً على كل من جانبي الخط الحديدي المزمع مده .

وفي ١٠ أبريل قبلت الجمعية الوطنية التركية طلباً جديداً بشأن امتياز شستر على أن يشمل مساحة تزيد عنها في حالة الامتياز الأصلي ثلاث مرات ، لأن الطلب الجديد ينص على إنشاء خط حديدي في قلب ولاية الموصل مع حق استغلال البترول في مساحة قدرها عشرون كيلو متراً على جانبي الخط .

وقد تكلم أحد المسؤولين بالولايات المتحدة قائلاً إن حكومته لم تحصل على الامتياز أو تسامو عليه ، ولكن السياسة الأمريكية بسيطة إذ تنحصر في المطالبة بتطبيق سياسة الباب المفتوح ؛ وبالمعاملة العادلة للرعايا الأمريكيين .

وهكذا نالت تركيا التأييد الأدبي من جانب الولايات المتحدة ؛ الأمر الذي ساعد الأتراك على نيل معاهدة لوزان ، وقد عدلت بعض النصوص التي سبق عرضها عليهم .

أما عن الموصل فإننا نجد عصمت يصرح عند اجتماع المؤتمر باستعداد حكومته لحل مشكلتها بطريق المفاوضات أولاً ثم التحكيم ثانياً . ولهذا جاء في المادة الثالثة (ققرة ٢) من معاهدة لوزان النص الآتي :

« سيتم تخطيط الحدود بين تركيا والعراق بواسطة اتصالات ودية بين تركيا وبريطانيا العظمى في ظرف تسعة شهور ، وفي حالة عدم وصول الحكومتين إلى اتفاق في ظرف الوقت المذكور يحال النزاع على مجلس عصبة الأمم » .

تأليف لجنة التحقيق :

دارت المباحثات دون الوصول إلى نتيجة بسبب تشبث كل من الطرفين بموقفه وأخيراً تقرر رفع الأمر إلى مجلس العصبة الذي قرر في جلسته الثالثة عشرة التي افتتحت في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٤ تأليف لجنة للتحقيق . وكان أعضاؤها هم الكونت تيليكي Teleki وهو جغرافي ممتاز وينتمي إلى دولة المجر الصديقة لتركيا ، والمسيو دي فرسن Wirsén وزير السويد المفوض لدى رومانيا وهو من دولة محايدة ، والسكولونيل باوليس Paulis وهو ضابط بلجيكي متقاعد ودولته صديقة لانجلترا .

وقرر المجلس مقدماً خط حدود مؤقتاً عرف باسم خط بروكسل ، يراعيه الطرفان إلى أن تتم التسوية النهائية .

وقد درست اللجنة الآراء والحجج المختلفة . وأخيراً قدمت تقريرها وفيه أشارت إلى أن مصالح الأهلين تقتضى عدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها ، ثم قالت بأن المصالح الاقتصادية وطبيعة الأحوال الجغرافية تجعل من الأفضل انضمام المنطقة إلى العراق بشرط بقاء الإقليم تحت انتداب عصبة الأمم لمدة ٢٥ سنة ، وأن تراعى رغبات السكان الأكراد من حيث تولى أفراد منهم الإدارة وولاية القضاء والتعليم .

وفي خلاف هذه الحالات يكون من الأصلح بقاء المنطقة تحت السيادة التركية

لأن أحوال تركيا الداخلية إلى جانب مركزها السياسي الخارجى أكثر استقراراً منها في العراق .

القرار النهائي لصالح العراق

رفع التقرير إلى المجلس في ٢٥ يولية سنة ١٩٢٥ فاعترض ممثل تركيا في اجتماع سبتمبر لأن المجلس ليس له الحق في منح الموصل للعراق بشرط امتداد الانتداب ٢٥ عاماً لأن تركيا لم تعترف مطلقاً بالانتداب . وهنا طلب المجلس من محكمة العدل الدولية أن تبدي رأيها القانوني في المسائل التالية :

١ — هل يكون لقرار المجلس صفة حكم تحكيم ، أو توصية ، أو توسط بسيط ؟

٢ — هل يجب أن يكون القرار بالإجماع أو بالأغلبية فقط ، وهل يجوز لممثلي الطرفين المتنازعين الاشتراك في التصويت ؟

وفي ٢١ نوفمبر جاء رأى المحكمة ينص على ما يأتي :

١ — يكون القرار ملزماً للطرفين ، ويعتبر تعييننا نهائياً للحدود بين تركيا والعراق ،

٢ — يجب أن يكون القرار بالإجماع ويشترك ممثلو الطرفين في التصويت . ولكن لا تعد أصواتهم للتأكيد من وجود الإجماع .

وهنا قرر المجلس بالإجماع (مع عدم حضور ممثل تركيا) إعطاء الموصل للعراق وأن تقدم إنجلترا للعصبة معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار الانتداب مدة ٢٥ سنة ، وقد صدر القرار في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وعلقت عليه صحيفة جمهوريت التركية بقولها « مرة أخرى تثبت العصبة أنها خادمة الأقوى ، أى بريطانيا العظمى ، إننا لا نلتقي مثل هذه القرارات الظالمة والاستبدادية إلا في العصور الوسطى » .

انتهى الأمر عند هذا الحد وصارت ولاية الموصل جزءاً من الوطن العراقي ، ولم تستطع تركيا أن تعمل شيئاً ، وما كان في طاقتها أن تترجم بالطرق المادية عن

اعتراضها على ذلك القرار الذى عدته فى غير مصلحتها . وحق للعراق أن يبتهج إذا استرد هذا الجزء الغنى والذى كان قطعة منه على الدوام .

لقد واصلت انجلترا فضلا طويلا ، لأنه إذا كان على انجلترا أن تظل سيدة البحار فلا بد لها أن تملك إمبراطورية جديدة هى « إمبراطورية البترول » والموصل قسم عظيم من هذه الإمبراطورية العظيمة الأهمية . وأكثر من هذا فالمنطقة كلها ذات أهمية عسكرية بالنسبة إلى مواصلات انجلترا مع إمبراطوريتها فى الشرق .

الفصل السابع

سيطرة بريطانيا على بترول العراق

أولا - تطور الإنتاج

لابد أن القارىء قد أدرك بما لا يحتمل اللبس مدى المساعي الكبيرة التي بذلتها إنجلترا لمنع الموصل من الوقوع في يد فرنسا أو تركيا ، ولابد كذلك أنه تبين الأغراض الحقيقية التي حاولت إخفاءها تحت ستار الحجج والأسانيد القانونية والسياسية . والواضح مما فصلناه أن مصير الموصل كان قد تقرر منذ أحيل الأمر إلى عصبة الأمم وذلك قبل أن تصدر هذه الهيئة قرارها النهائي بزم .

مركز العراق

في عامي ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، أي قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية ، كان العراق يشغل المركز الثاني بالنسبة إلى البلاد المنتجة للبترول في إقليم الشرق الأوسط ، ولـسـكـنا إذا نظرنا إلى الأرقام في فترة ما بعد الحرب ، وفي سنة ١٩٥٢ بصفة خاصة ، نجد أن العراق قد هبط إلى المركز الرابع ، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة التي شهدتها الإنتاج في البلاد الأخرى كالمملكة العربية السعودية وإيران والكويت .

وأهم من هذا أنه خلال هذه الفترة هبطت نسبة البترول العراقي إلى انتاج الشرق الأوسط ، فبعد أن كانت تقرب من ٢٥٪ سنة ١٩٣٨ هبطت إلى ٩٪ في عام ١٩٥٠ .

أما بالنسبة إلى البلدان الرئيسية المنتجة للبتروول في العالم ، فإن العراق يشغل المرتبة الثامنة كما يتضح من البيان التالي عن سنة ١٩٥١^(١) (بآلاف الأطنان المترية):

الولايات المتحدة	٣٢٤٠٠٠	الكويت	٢٨٨٠٠
فنزويلا	٩٠٠٠٠	إيران	١٦٤٠٠
روسيا السوفيتية وجزيرة سخالين	٤٢٠٠٠	المكسيك	١١٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٣٧١٠٠	العراق	٨٧٠٠

تطور الإنتاج (١٩٣٨-١٩٥٢)

وليبيان إنتاج البتروول في العراق خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٣٨ نورد الأرقام التالية (بآلاف الأطنان المترية)^(٢):

١٩٣٨	٤٢٩٨	١٩٤٥	٤٦٠٧
١٩٣٩	٣٩٦٣	١٩٤٦	٤٦٨٠
١٩٤٠	٢٥١٤	١٩٤٧	٤٧٠٢
١٩٤١	١٥٦٦	١٩٤٨	٣٤٢٧
١٩٤٢	٢٥٩٥	١٩٤٩	٤٠٦٧
١٩٤٣	٣٥٧٢	١٩٥٠	٦٤٧٩
١٩٤٤	٤١٤٦	١٩٥١	٨٣٥١

ومن هذا يتضح أن الإنتاج العراقي هبط بشدة خلال الحرب العالمية الثانية وكان أعظم الهبوط في عام ١٩٤١ حيث لم يتعد الإنتاج ١٥٦٦٠٠٠ طنا مقابل ٤٩٦٣٠٠٠ طنا سنة ١٩٣٨ ، وبعد ذلك اطردت الزيادة الا أن البلاد لم تصل إلى مستوى ما قبل الحرب إلا سنة ١٩٤٥ ، ولكن سنة ١٩٤٨ شهدت نقصا واضحا بسبب اضطراب الأمور في فلسطين مما انتهى بنشوب القتال في ١٥ مايو بين الدول

(١) الاهرام في خدمة التجارة والصناعة (مصدر سابق)

(٢) Review of Economic Conditions, opt. cit, ومصادر أخرى

العربية وإسرائيل ، وهذا كله حال بطبيعة الحال دون انسياب البترول العراقي إلى معامل التكرير بحيفا ، فضلاً عن أن الخط الثاني الممتد من كركوك إلى هذا الميناء لم يتم . وبابتداء سنة ١٩٥٠ أخذت مقادير الإنتاج ترتفع بشكل ملحوظ حتى وصلت إلى ٨٢٥٤٠٠٠ طناً في نهاية ١٩٥١ . وتعتبر سنة ١٩٥٢ بداية مستقبل جديد ففي ١٠ يناير بدأ استغلال حقل الزبير في جنوب شرقي البلاد (وكان التنقيب قد بدأ عام ١٩٤٨) ؛ وهذا الحقل يبشر بأن يصبح من أعظم الحقول البترولية في العام حتى الآن تم فتح ١٣ بئراً لم يكن من بينها بئر جافة ؛ وكانت خطة الشركة تقوم على إنتاج ٢٢٢ مليون طن سنة ١٩٥٢ (بمعدل ٤٥٠٠٠ برميل يومياً) ثم يزداد الإنتاج سنة بعد أخرى حتى يصل إلى ٨ ملايين طن سنة ١٩٥٦ أي بمعدل ١٦٠٠٠٠ برميل يومياً .

وفي السنة ذاتها تم إنشاء خط الأنابيب الجديد ويمتد من كركوك إلى بانياس ، كذلك يمد أنبوب جديد طوله ٧٥ ميلاً إلى ميناء « الفاو » قرب مصب شط العرب كما أنشئت ثمانية صهاريج في البلدة الأخيرة ، سعة كل منها ١٣٥٠٠٠ من البراميل ، ولهذه الأسباب مجتمعة وغيرها وصل الإنتاج من البترول العراقي إلى (١) أكثر من ١٨ مليون طناً في سنة ١٩٥٢ ، وفيما يلي الأرقام الشهرية في هذه السنة (بالآلاف الأطنان المترية) :

١١٧٠	يوليه	٧٤٤	يناير
١٧٨٣	أغسطس	٨٤٥	فبراير
١٩١٦	سبتمبر	١٠٧٣	مارس
٢١٤١	أكتوبر	١١٧٦	أبريل
١٩١٠	نوفمبر	١٦٣٢	مايو
٢٠٩٤	ديسمبر	١٦٤٤	يونيه

أنابيب البترول ومعامل التكرير:

مد خط أنابيب (قطر ١٢ بوصة) على مقربة من كركوك ويعبر نهر دجلة عند «بايجي»، والفرات عند «الحديثة»، ثم يتفرع إلى شعبتين إحداهما تسير عبر شرق الأردن إلى حيفا، والأخرى تخترق سوريا إلى ميناء طرابلس. ووصلت أول رسالة إلى حيفا في ١٤ أكتوبر ١٩٣٤ وإلى طرابلس في ١٤ يولية سنة ١٩٣٤. وافتتح الخط ذو الإثنى عشرة بوصة رسميا في ١٤ يناير من السنة التالية، وطاقته السنوية أربعة ملايين من الأطنان. وهنا اتجه التفسير إلى ازدواج الخط، وتم الجزء المتجه عبر سوريا، أما الفرع الجنوبي منه فقد بلغ حدود إسرائيل ثم توقفت عملية الإنشاء بسبب الظروف التي نشأت في فلسطين. وكذلك قامت شركة البترول العراقية بمد خط جديد (٣٠ - ٣٢ بوصة) من كركوك إلى بانياس (في لبنان) وبدأ الزيت ينساب فيه في إبريل من عام ١٩٥٢. وطاقته هذا الخط السنوية ١٤ مليون طنا، بمعدل ٣٠٠.٠٠٠ برميل في اليوم^(١) وأنشئ خط فرعي في أغسطس سنة ١٩٥٢ ويصل حقل «عين زلع» (شمال الموصل) بالخط الثالث الكبير عند محطة الكيلو رقم (٢) وستكون طاقته مليوناً طناً. وبالإضافة إلى خط الأنابيب الذي يمتد من حقل الزبير إلى ميناء الفاو وتقدر طاقته بثمانية ملايين طن في العام، فإن هذه الشبكة ستجعل في الإمكان نقل البترول العراقي إلى الخارج بمعدل ٤٥٠.٠٠٠ برميل في اليوم الواحد في سنة ١٩٥٤ أي جوالى ٢٣ مليوناً من الأطنان في العام الواحد.

(١) سمحت حكومة العراق للشركة بإنشاء طريق برى بجذاء هذا الخط، وسيكون ملكاً للحكومتين العراقية والسورية.

أهم خطوط الأنابيب

من	إلى	القطر بال بوصة	الطول بالأميال	
كر كوك	حيفا	١٢	٦٢٠	(عاطل الآن)
»	طرابلس	١٢	٥٣٠	
»	حيفا	١٦	٦٢٠	(لم يتم)
»	طرابلس	١٦	٥٣٠	
»	بانياس	٣٠-٣٢	٥٦٠	
الزبير	الفاو	١٢	٧٥	
عين زلع	الخط الثالث الرئيسي		١٣٤ (١)	

وهناك معامل للتكرير منها اثنان لشركة البترول العراقية ، والثالث أقامته شركة خانقين ، كما افتتح معمل التكرير الحكومي بالقرب من البصرة وسينتج ٧٨٠٠٠٠٠ جالون في السنة ، وتقوم على إدارته شركة خانقين لحساب الحكومة .

(ثانياً) الشركات العاملة

بالعراق شركات أربع تقوم باستغلال البترول ، ورأس المال موزع بين المصالح البريطانية ، البريطانية - الهولندية ، والفرنسية ، والأمريكية . وفيما يلي نبذة موجزة عن كل منها .

(٢) يزمع إنشاء خط مواز له (٢٤ بوصة) « مجلة الإيكونوميست ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ » .

شركة النفط العراقية :

في عام ١٩٠٤ حصلت « شركة سكة حديد الأناضول ^(١) » Anatolische Eisenbahm Gesellschaft على وعد من حكومة السلطان عبد الحميد الثاني يتيح لها حق المسح والتنقيب في ولايتي البصرة والموصل ؛ على أن تختار هذه المصالح الألمانية بعد عامين من أتمام عملية المسح أن توقع عقداً مع الحكومة العثمانية للقيام باستغلال الحقول بصورة مشتركة . وإذا كان الاختيار لم يتحقق فقد كان المفهوم أن لأصحاب الوعد الأولوية .

وفي سنة ١٩٠٦ طلب دارسي امتيازاً من السلطان باستغلال البترول في ولايتي الموصل وبغداد ، ودارت المفاوضات بين الطرفين إلا أن نشوب الثورة التركية سنة ١٩٠٨ حال دون إتمام الإتفاق .

وفي سنة ١٩٠٨ سافر إلى تركيا الأميرال شستر ^(٢) للحصول على امتيازات اقتصادية ، واستطاع أن يهيئ الأذهان في البلاد لقبول عروضه . ولكن بفضل جهود جليبنسكيان الأرمني طالبت شركة الزيت الأنجلو-سكسونية ^(٣) بامتياز الاستغلال في إقليم الجزيرة ؛ وهكذا كانت هناك أربع مصالح تتنافس على البترول . غير أن خوف الألمان من المصالح الأمريكية دفعهم إلى التفاهم مع الإنجليز والهولنديين .

وفي سنة ١٩١٢ ألف سير إرنست كاسل ^(٤) « شركة النفط التركية » برأسمال قدره ٨٠.٠٠٠ جنيه بقصد استغلال بترول الجزيرة والتنقيب عنه في بقية أجزاء الإمبراطورية العثمانية . وكانت هذه الشركة الجديدة تتكون من مجموعة شل

(١) لحساب البنك الألماني .

(٢) ومن ورائه رئيس الجمهورية الأمريكية وغرفة تجارة نيويورك ووزير الخارجية الأمريكية .

(٣) تملكها مجموعة رويال دنش شل .

(٤) مالى بريطاني من أصل ألماني .

والبنك الألماني والبنك الوطني العثماني (والأخير مؤسسة بريطانية وله نصف أسهم شركة النفط الجديدة) .

وهنا تدخل الرسميون من الإنجليز والألمان فوقع إنفاق في ١٩ مارس ١٩١٤ بوزارة الخارجية البريطانية من قبل ممثلي الحكومتين الألمانية والبريطانية ، والبنك الوطني العثماني ، ومجموعة رويال دتش شل ، وجماعة دارسي . وبمقتضى الاتفاق تعهد كل من الشركاء الثلاثة بعدم السعي إلى نيل امتيازات في الإمبراطورية العثمانية دون اشتراك الآخرين . وبعد ذلك طلب سفيراً بريطانيا وألمانيا في الأستانة (١٩ يونيو سنة ١٩١٤) منح امتياز باستنباط البترول في ولايتي الموصل وبغداد ، ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى حال دون التنفيذ .

وفي ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٠ وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقاً بشأن البترول تضمن نصاً بخصوص إقليم الجزيرة وفيه تعهد الأولى باعطاء ٢٥٪ من صافي انتاج البترول الخام للفرنسيين طبقاً للأسعار السائدة في السوق ، وكذلك ٢٥٪ من أسهم الشركة التي تتكون من أجل استغلال البترول ، على أن يكون مفهوماً أن الشركة تظل دائماً تحت الإشراف البريطاني ، لأن شركة شل كانت قد أصبحت بريطانية فعلاً . وبمقتضى معاهدة سيفر (١٩٢٠/٩/١٠) وافقت تركيا على ما تدعيه شركة الزيت التركية من امتيازات بترولية .

ولما قامت الإدارة الوطنية في العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى تقدمت بريطانيا مطالبة بمنح مصالحها المالية حق استغلال البترول بصفة كون العراق وارثاً لالتزامات الحكومة العثمانية . واعترض الكثيرون على هذه الحجة على اعتبار أن الحكومة الأخيرة لم تمنح امتيازاً قانونياً ، كما أعلنت الولايات المتحدة أنه حق ولوفرض أن الامتياز كان قانونياً فإنه يخالف عهد عصبة الأمم الذي ينص على أنه في المناطق المشمولة بالانتداب تتمتع الدول جميعاً بحقوق اقتصادية متساوية ، وأنه لا يجوز انفراد دولة أو دول معينة بامتيازات استنباط البترول .

ودارت المفاوضات بين الجانبين البريطاني والأمريكي ولكنها هدأت قليلاً أثناء

الخلاف الذي نشب بين تركيا وبريطانيا حول الموصل ، غير أنه سرعان ما تجددت
وأمكن التفاهم بما يحفظ ولو من ناحية الشكل مبدأ « الباب المفتوح »
الذي تمسكت به الولايات المتحدة ، ولم يبق إذن إلا نيل الامتياز من الحكومة
العراقية .

وعمدت الحكومة البريطانية إلى مختلف الوسائل ، وانتهى الأمر بأن وقعت
شركة النفط التركية اتفاقاً مع الحكومة العراقية في ٢٤ مارس من سنة ١٩٢٥ .

أهم أحكام الامتياز :

وفيما يلي أهم الأحكام التي تضمنها الامتياز الممنوح الآتي :

أولاً : لشركة الزيت التركية حقوق استغلال النفط في جميع أنحاء العراق ما عدا
ولاية البصرة و « الأقاليم المنقولة » لمدة ٧٥ سنة تعود بعدها كافة ممتلكات
الشركة إلى الحكومة العراقية بدون مقابل .

ثانياً : تقوم الشركة بعملية مسح جيولوجي خلال ٨ شهور ؛ وعليها خلال ٣٣
شهراً أن تختار ٢٤ قطعة مستطيلة مساحة كل منها ثمانية أميال مربعة ،
على أن تبدأ أعمال التنقيب خلال ثلاث سنوات .

ثالثاً : في مدة أقصاها أربع سنوات من تاريخ الاتفاق ، ثم بعد ذلك سنوياً ، على
الحكومة العراقية أن تختار ما لا يقل عن ٢٤ قطعة مستطيلة مساحة كل
منها ثمانية أميال مربعة وتعرضها للمنافسة ، عن طريق الزايدات المختومة
بين الهيئات والشركات المسئولة وكذلك الأفراد دون تمييز بشبب الجنسية
وذلك لمن يريد استئجارها . وهذا النص الذي توردته المادة (٦) من
العقد إنما ارتأته الشركة بعد أن رأت إصرار المصالح الأمريكية على سياسة
الباب المفتوح .

رابعا : تدفع الشركة للحكومة العراقية حصة قدرها ٤ شلنات ذهباً عن كل طن متري على صافي الانتاج من الزيت لمدة ٢٠ سنة بعد إتمام خط الأنابيب ؛ وبعد ذلك التاريخ تقدر المدفوعات على أساس القيمة السوقية للزيت باعتبار متوسط القيمة خلال فترات كل منها عشر سنوات .

خامساً : يجب أن تظل الشركة بريطانية ومسجلة في بريطانيا العظمى ، وأن يكون رئيسها دائماً رعية بريطانية .

وفي سنة ١٩٢٦ بعد الاتفاق مع المجموعة الأمريكية وجلبنكيان أعيد تنظيم الشركة على الوضع التالي :

النسبة المئوية	المساهم
لكل منها ٢٣٧٥	شركة الزيت الإنجليزية - الفارسية
	شركة رويال دتش شل
	الشركة الفرنسية للبترول ^(١)
	شركة الاستثمار بالشرق الأدنى ^(٢)
٥	شركة جلبنكيان (الأرمني الأصل) ^(٣)
١٠٠	المجموع

وفي ٣١ يولية ١٩٣٨ وقعت هذه المجموعات التي تتكون منها شركة النفط التركية « اتفاق الخط الأحمر » وأهم نص فيه أن للشركة وحدها أو لمن تعينها هي

- (١) اتحاد يضم ٦٥ شركة .
 (٢) تمت عن طريق المجموعة التي نظمت سنة ١٩٢١ ، وكانت في الأصل مكونة من سبع شركات أمريكية وهي : نيوجرسي وتكساس والخليج وأتلانتيك ونيويورك وسنكلير والمكسيكية . وعند توقيع الاتفاق مع الشركة التركية هبط العدد إلى خمس شركات بسبب انسحاب سنكلير وتكساس ، وبعد ذلك انسحبت ثلاث شركات أخرى ولم يبق سوى ستاندارد أويل أوف نيوجرسي وسوكوني فا كوم ولكل منها ١١٨٨ في المائة .
 (٣) واسمه الكامل Calauste Sarkis Gulbenkian .

الحق في الحصول على الإمتيازات في المنطقة (وحددت على الخريطة بخط أحمر) التي كانت تتكون منها الإمبراطورية التركية السابقة في أوروبا وآسيا باستثناء مصر ومشيجة الكويت . وهذا إنما هو تأييد لنص مماثل في اتفاق ١٩ مارس ١٩١٤ .

وفي سنة ١٩٢٩ تغير اسم الشركة فأصبح « شركة النفط العراقية » ، وهذا هو الإسم الذي منستعمله منذ الآن حين الحديث عنها :

وأخذت الشركة صاحبة الامتياز تطالب أكثر من مرة بإطالة المدة المحدودة للاختيار حتى سرى الاعتقاد بأنها تعتمد ذلك وأنها تحتفظ بثروة العراق البترولية على سبيل الاحتياطي ، بالرغم مما يعود على البلاد من خسارة بسبب تأخير عمليات استنباط البترول . وخلال الزيارة التي قام بها لألمانيا السيد مزاحم الأمين الباجه جي (وهو الوزير المتقاعد) أدلى بمحدث إلى أحد الصحفيين في ٩ مايو سنة ١٩٣٠ جاء فيه :

« إن السكينة المستخرجة في السنوات الأخيرة في العالم كانت عظيمة جداً ولذلك كان من الضروري أن يحدث هبوط في الأسعار ، ومن هنا أوقف أصحاب النفط من الإنكليز والأمريكان أعمال الاستنباط في البلاد التي تعوزها السيادة السياسية التامة . ولقد أذاعوا ، على سبيل تهديئة خواطر الشعب العراقي ، أن أراضي الموصل فقيرة بنفطها ، والواقع أن منابع العراق من أغنى منابع النفطية العالمية ، وإذن فالإنجليز والأمريكان كانوا يحتفظون بآبار الموصل احتياطياً ولا يستغلونها ولا يبيعونها لئلا يستعمرها المنافسون فيزدودون العالم بنفط رخيص » .

قلنا إن الشركة تباطأت أو تعمدت التلـكؤ في الاختيار طبقاً لعقد الامتياز ، وهنا أصرت الحكومة العراقية على عدم إطالة المدة بعد ٢٩ نوفمبر من سنة ١٩٢٩ . وحاولت الشركة تبرير موقفها بعدم كفاية المدة النصوص عليها في الإتفاق ، وبأن أعمالها كثيراً ما تعرضت للعطل بسبب ما تعرضت له البلاد من قلاقل واضطرابات سياسية . إلا أنه إزاء تشبث الحكومة العراقية بموقفها لم يسع الشركة إلا مواجهة

الواقع وقررت الدخول في مفاوضات لعقد اتفاق جديد أصبح نافذ المفعول ابتداء من ٢١ مايو سنة ١٩٣١ . وفيما يلي أهم النصوص التي تضمنها الاتفاق الجديد (وإن كانت مدة الامتياز تبدأ من سنة ١٩٢٥ وتنتهي سنة ٢٠٠٠ أي بعد ٧٥ عاماً) :

١ — للشركة الحق الوحيد في استغلال موارد الزيت في جميع الأراضي الواقعة داخل ولايتي بغداد والموصل المحدودتين بالجانب الشرقي من نهر دجلة ، والحدود العراقية التركية والحدود الإيرانية التركية ، مع استثناء الأراضي المنقولة ^(١) . وبعبارة أدق أخرى شمل الاحتكار كافة موارد البترول في الأراضي العراقية شرقي نهر دجلة عدا ولاية البصرة « والأراضي المنقولة » . وتبلغ المساحة المشمولة بالامتياز ٣٢٠٠٠ ميل مربع أي ما يقرب من ٢٠ر٥ ٪ من مجموع المساحة ، ويلاحظ أنه قبل ذلك الاتفاق كان الامتياز يشمل ولايتي الموصل وبغداد بأسرها .

٢ — تتنازل الشركة عن كافة حقوقها في المساحات الباقية من الولايتين لتصرف فيها الحكومة العراقية حسبما تشاء ، وبناء على هذا بطل العمل بنظام القطع الذي كان منصوباً عليه في اتفاق سنة ١٩٢٥ .

٣ — تتعهد الشركة أن تقوم من جانبها بمد خط من الأنابيب ينتهي عند ساحل البحر المتوسط وذلك في تاريخ غايته نهاية عام ١٩٣٥ . ونصت المادة السادسة على أن يكون الخط ذا كفاية يستطيع معها نقل ٥٠ ٪ على الأقل من الزيت في العام الواحد . وتقرر أن يتفرع إلى شعبتين تصل إحداها إلى خليج عكا ، وتسير الأخرى عبر بلاد سوريا . ومعنى هذا الشرط الأخير أن ينتهي الزيت إلى موضعين أحدهما في الجهات الخاضعة للانتداب الفرنسي مادام لفرنسا ما يقرب من ربع أسهم الشركة ، والآخر في دائرة الانتداب البريطاني ، وهكذا نرى أن المصالح المالية هي

المسيطرة . ولا شك أن وصول البترول بالأنابيب إلى ساحل البحر المتوسط فيه اقتصاد كبير في النفقات عما إذا كان ينقل بحراً من الخليج الفارسي والمحيط الهندي والبحر الأحمر وقناة السويس ، وكذلك يسهل تأمين الأسطول البريطاني في البحر المتوسط بحاجته من الوقود . وأكثر من هذا زداد شدة قبضة الانتداب على الليقانت Levant إذ يصبح من الضروري المحافظة على أنابيب البترول وضمان وصول موارد الزيت سليمة كاملة .

٤ — تدفع الشركة منذ ذلك الحين وإلى أن ينتظم الإصدار من ساحل البحر المتوسط مبلغاً سنوياً قدره ٤٠٠.٠٠٠ جنيه (ذهباً) حق يبدأ تصدير الزيت بانتظام .

٥ — تضمن الشركة للحكومة حصّة على أساس أربعة شلنات عن الطن الواحد ، وذلك على إنتاج حده الأدنى مليوناً طن لمدة ٢٠ سنة بعد فتح خط الأنابيب .

٦ — تتعهد الشركة بخفض سعر منتجات شركة زيت البترول في العراق بما يقل عن ثمن الاستهلاك السنوي (بالأسعار السائدة حين عقد الاتفاق) بمبلغ إجمالي قدره ١٢٠.٠٠٠ جنيه . ويلاحظ أن أعظم الحفض ومقداره الثلث إنما هو في حالة زيت الوقود .

ولما حل ميعاد الدفعة الثانية كانت إنجلترا قد خرجت عن قاعدة الذهب . وفي هذه الحالة نشب الخلاف مع الحكومة العراقية التي طالبت بالدفع على أساس الذهب بينما أصرت الشركة على أن تفي بالتزاماتها بالجنيه الإسترليني . وهنا سافر نوري السعيد باشا إلى لندن لمباحثة المسؤولين من رجال الشركة ، وأخيراً قبلت الأخيرة أن تدفع مبلغاً قدره ٥٧٨.٠٠٠ جنيهاً على سبيل التسوية ، على أن يكون الدفع بعد ذلك بالجنيه الإسترليني .

٢ — شركة خانقين للنفط :

كان لشركة النفط «الإنجليزية — الإيرانية» حق استنباط واستغلال الزيت في منطقة «الأراضي المنقولة» Transferred Territories ^(١) ، وصادقت على ذلك الحكومتان التركية والعراقية . وفي ٣٠ أغسطس ١٩٢٥ تم الاتفاق بين هذه الشركة والحكومة العراقية على إنشاء شركة تابعة للعمل بالعراق وتعرف باسم «شركة خانقين» وإقامة معمل للتكرير ونقل الزيت المستخرج من إيران أو الأراضي المنقولة إلى ميناء على البحر عبر العراق . وتقوم الشركة باستنباط الزيت من حقل «نفط خانة» وتنقله في أنبوب طوله ٢٥ ميلا إلى معمل التكرير الذي تملكه ، والقائم على نهر علوان قرب خانقين .

ومدة امتياز الشركة من ١٩٢٥ إلى ١٩٩٥ ؛ والمساحة المشمولة بالامتياز هي ٦٨٤ ميلا مربعا أى ما يعادل ٠٤٪ من المساحة الكلية للبلاد ^(٢) .

٣ — شركة نفط الموصل :

في يونيو من سنة ١٩٣١ أعلنت الحكومة العراقية عن عزمها على منح الامتيازات باستنباط الزيت في المناطق التي لاتشملها الاتفاقات المبرمة مع الشركة الإنجليزية -

(١) بعد أن منحت الحكومة الفارسية الامتياز إلى دارسى حصلت الحكومة البريطانية على موافقة الحكومة التركية بأن يشمل الامتياز المنطقة الواقعة على الحدود التركية - الفارسية والتي نقلت سنة ١٩١٣ من فارس إلى تركيا .

(٢) كان الاتفاق الأول المفقود في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٥ يسرى لمدة ٣٥ سنة والمدفوعات عبارة عن نسبة مئوية على أساس الأرباح . وفي ٢٤ مايو سنة ١٩٢٦ أعيد النظر في الاتفاق وجدد لمدة ٢٥ سنة أخرى وأصبحت المدفوعات على أساس الطن المترى .

الإيرانية والشركة العراقية ، وهنا تقدمت عطاءات مختلفة فوقع الاختيار على مؤسسة بريطانية هي «شركة استثمار النفط البريطانية» British Development Company ووقع الطرفان اتفاقا في ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٢ وينص على الأمور التالية :

١ — تمنح الحكومة للشركة امتيازاً لمدة ٧٥ عاما بقصد استغلال النفط في جميع الأراضي العراقية الواقعة غربى نهر دجلة وشمالى خط عرض ٣٣° شمالا . ومساحة الامتياز ٤٦٠٠٠ ميل مربع أى ما يعادل ٢٩ر٥٪ من مجموع المساحة .

٢ — تتعهد الشركة بإصدار مليون طن سنويا خلال مدة قدرها سبع سنوات ونصف .

٣ — تدفع الشركة للحكومة العراقية ريعا سنويا لا تسترده ، وفقا للبيان التالى حتى يحين موعد الإصدار المنتظم :

السنة	بالجنيه الذهب
١٩٣٣	١٠٠٠٠٠
١٩٣٤	١٢٥٠٠٠
١٩٣٥	١٥٠٠٠٠
١٩٣٦	١٧٥٠٠٠
١٩٣٧ (وما بعدها)	٢٠٠٠٠٠

٤ — حصة الحكومة أربعة شلنات عن الطن الواحد لمدة ٢٠ سنة بعد انتهاء التصدير المنتظم . أما بعد ذلك (وعرضة لإعادة النظر على أساس أرباح الشركة) فيجب ألا تقل هذه الحصة خلال العشرين عاما الأولى عن ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه ذهبيا بشرط أن تسمع موارد الزيت في منطقة الامتياز بإنتاج مليون طن في السنة بسرعة معقولة من جانب الشركة .

٥ — تخصص الشركة للحكومة (خالي من النفقات) ٢٠٪ من الزيت المستخرج ، ولها أن تشتري الزيت من الحكومة إذا دعا الأمر بسعر محدود .

وقضى الامتياز كذلك بأن تتولى الشركة إنشاء خط أنابيب يكون الحد الأدنى لطاقته السنوية مليون طن ، أو تتخذ الإجراءات اللازمة لنقل هذا المقدار . غير أن الآمال خابت وزادت خسائر الشركة سنة ١٩٢٧ مما جعل من الصعب احتمالها لأن البترول الذي اكتشف بمقادير وافرة كان يحتوى على نسبة كبيرة من الكبريت مما يحول دون تكريره بطريقة مجزية . وهنا نقل الامتياز إلى «شركة نفط الموصل» وهى إحدى فروع شركة النفط العراقية .

٤ — شركة نفط البصرة :

وامتيازها لمدة ٧٥ عاماً ابتداء من ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ فى المناطق التى لم يسبق أن شملتها الاتفاقات السابقة ، ومساحتها تقرب من ٤٩٦ ٪ من مجموع المساحة للبلاد ، وتتضمن الجزء الذى يقع غربى نهر دجلة تحت خط عرض ٣٣° شمالاً . وطبقاً للاتفاق تدفع الشركة للحكومة إتاوة قدرها ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ذهباً ، وعليها عمل الترتيبات اللازمة لنقل خمسة ملايين طن من الزيت سنوياً .

٤ — شركة الرافدين :

وهذه الشركة تتولى تسويق البترول فى العراق وتحصل على حاجتها من معمل التكرير التابع لشركة خاقين أو من معامل شركة النفط الانجليزية - الايرانية ، وشركة انرافدين تابعة للأخيرة .

ضائقة الابرار :

من العرض الموجز الذى قدمناه نرى كيف أصبحت ثروة العراق النفطية ، ذات الإمكانات الواقعة فى أبهى الشركات البترولية الكبرى .

ومع ذلك لم تحصل الحكومة العراقية ، كغيرها من بلدان الشرق الأوسط المنتجة للبتروول ، إلا على حصة يسيرة من الأرباح ، مع أن البتروول كان ينبغي أن يكون مورداً رئيسياً من موارد الخزانة لأنه مصدر الثروة الرئيسى فى هذه البلدان ، إذ هو بالنسبة إليها كالقطن فى مصر . ويكفى لبيان ضآلة مكاسب البلدان المنتجة أن نورد هذه الأرقام التى توضح نسبة عوائد النفط إلى مجموع إيرادات هذه الدول ، وذلك قبل التعديلات الأخيرة مما سنشير إليها فيما بعد (١) .

(١) ملحق رقم ٦ من كتاب « فى شؤون النفط » (من منشورات حزب الاستقلال ، بغداد ١٩٥١) .

البحرين (جلايف الريالات)	المملكة العربية السعودية علايف الريالات	الوراق (جلايف المتنايز)				إيران (جلايف الريالات)				الوزارة
		١٩٤٩	١٩٤٨	١٩٤٣	١٩٣٨	١٩٤٩	١٩٤٨	١٩٤٣	١٩٣٨	
١٩٤٩	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٤٨	١٩٤٣	١٩٣٨	١٩٤٩	١٩٤٨	١٩٤٣	١٩٣٨	الإيرادات العامة عوائد النفط نسبة العوائد إلى الإيرادات في المائة
٧٠٠٤	٢١٥	٢٧,١٦	٢٣,٣٧	١٨,٨١	٧,٤٨	٩,٩٣	٧,٥٣٢	٣,٤٦٣	١,٢٥٨	
٣,٨٥	١٠٦	٣,١٢	١,٨٧	١,٨٨	١,٩٧	١,٣٨٤	١,١٧٤	٥٢٦ (١)	—	
٥٤,٦	٤٩,٣	١١,٥	٨	١٠	٢٦,٣	١٢,٩	١٥,٦	١٥,٢	—	

(١) لم تدسها إيران في الميزانية العامة لتلك السنة

(ثالثاً) الدعوة إلى تعديل الامتيازات

لم يعض طويل حتى أخذ الرأي العام العراقي يطالب بتعديل الامتيازات الممنوحة لشركات النفط على أساس زيادة حصة الحكومة ، وتوسيع نطاق الإنتاج ، والإصرار على تنفيذ الشركات لنصوص العقود التي ارتبطت بها .

ففي ٩ مارس ١٩٤٩ كتب النائب فائق السامرائي مقالا في جريدة « لواء الاستقلال » قال فيه :

« نصت الفقرة (٢) من الملحق رقم (٤) المعدلة للمادة (١٤) من المظاولة على لزوم إقامة الشركة بكل سرعة مناسبة مصفى في مكان تعينه الحكومة يكون ملاصقا لسكة حديدية وفي جوار كركوك ، وينشأ المصفى المذكور على حساب الحكومة وتشغله الحكومة لسد حاجة العراق ، ويستوعب السكينة الكافية لسد هذه الحاجة وعلى الحكومة أن تبادر إلى تسلم المصفى المذكور فوراً عند إكماله ، ولكن هذا المصفى ظل طيلة هذه السنوات بين أخذ ورد لأن الشركة نفسها لا ترى فيه ما يؤمن مصالحها ولها في حيفا مصفى . ومعنى هذا المقدر أن الشركة لم تقم بتنفيذ أحد التزاماتها المنصوص عليها في الامتياز .

وفي سنة ١٩٤٩ تقرر البدء في عمل مفاوضات مع الشركات ، واشتدت الدعوة إلى التعديل في البلاد ، وراحت جريدة « صدى الأهالي » لسان حال الحزب الوطني الديموقراطي تعبر عن المطالب التي لا بد من السعى إلى تحقيقها ، وهنا نختار النقال الذي نشره في صفحتها الأولى الأستاذ محمد حديد بعنوان « تعديل امتيازات النفط » وذلك في ٨ مايو سنة ١٩٥٠ .

١ - تعديل مقدار البديل الذي يدفع للعراق لقاء استثمار النفط من قبل الشركات بحيث يساوي نصف قيمة النفط المصدر ، كما تنص عليه الامتيازات الحديثة التي تمنحها الحكومات المستقلة ، ويجب أن يكون

قسم قسم من هذا البديل عيناً ، فتأخذ الحكومة حصة من النفط تعادل ربع الكميات المصدرة ، والقسم الآخر يدفع ببديل نقدي عن كل طن من النفط المصدر ، ويجب أن يعادل ربع قيمته كما يجب أن يدفع هذا البديل النقدي إما بالذهب أو بعملة قابلة للتحويل للذهب ، أو بالعملة الأسترلينية ، بشرط أن يكون سعر التحويل من الذهب إلى العملة الأسترلينية مساوياً للسعر الحر في الأسواق العالمية ، وليس للسعر الرسمي الذي يعتبر وهمياً .

٢ — توحيد الامتيازات الثلاثة الممنوحة لاستثمار النفط في العراق على أساس البديل المذكور .

٣ — زيادة الحد الأدنى لتصدير النفط في كل منطقة من مناطق الامتياز إلى الحد المناسب لقابلية إنتاج كل منطقة ، بحيث لا يقل مجموع ما يصدر في الامتيازات الثلاثة عن أربعين مليون طنّاً سنوياً .

٤ — حصر مناطق الامتيازات بالحقول التي اكتشف فيها النفط حتى الآن ، وإخراج المساحات غير المستثمرة من مناطق الامتيازات ، لتتصرف فيها الحكومة العراقية ، أو تمنح فيها امتيازات أخرى .

٥ — تعديل الأحكام التي يحدد بموجبها سعر النفط المباع في العراق بحيث تسمح بتجهيز البلاد بالنفط ، وهي صاحبة ، بسعر التكلفة مع ربح معقول ، إلى أن تقوم الحكومة بمشروع مصفى النفط الجديد .

٦ — إخضاع شركات النفط لضريبة الدخل أو زيادة المبلغ المقطوع الذي تدفعه لقاءها ، لاسيما وأن إحدى الشركات التابعة لها ، وهي شركة نفط الرافدين ، تحصل على ربح كبير من بيع النفط في العراق دون دفع ضريبة على ذلك .

٧ — تعديل الأحكام الخاصة باستخدام العراقيين ، بحيث تكون الشركات

بدون قيد أو شرط باستخدام العراقيين إلا في الوظائف التي توافق الحكومة العراقية على استخدام الأجانب فيها لعدم توافر العراقيين للاشتغال فيها ، وأن تكون الشركات ملزمة بإرسال البعثات من العراقيين إلى خارج العراق ، وفتح دورات خاصة لهم في العراق لتدريبهم على أعمالها .

٨ — إلزام الشركات بتحسين أحوال عمالها وتهيئة وسائل الراحة والرفاء لهم .

وهناك في الامتيازات أمور ثمانية كثيرة تستوجب التعديل لتأمين مصلحة العراق ولسد الطريق أمام الشركات للتملص من القيام بواجباتها والتزاماتها كما تفعل حتى الآن ، بواسطة وجود بعض القيود الاحترازية أو العبارات الغامضة .

ولكن يجب أن يكون الشرط الأول والأهم لتعديل امتيازات النفط ، نقل مصب النفط^(١) ومعمل تصفيته من حيفا إلى ميناء عربي آخر ، ويجب ألا تتساهل الحكومة في هذا الأمر مطلقاً . فيجب أن تفهم الشركات أنه ليس بوسع العراق قطعاً أن يسمح بصب النفط في حيفا ، وعلى الشركات أن تقطع أملها في ذلك وأن تبادر إلى نقل مصب النفط إلى ميناء عربي .

دعوة إلى التاميم :

وتقدم فريق من النواب بطلب لسن لأحة قانونية لتأميم شركات النفط وتلى في جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٥١ وقد جاء فيه :

« بالرغم مما أصاب العراق من غبن فاحش في امتيازاته النفطية المحجفة فإن شركات النفط في العراق قد أظهرت تعنتاً كبيراً وإصراراً على غدر حقوق العراق مما أدى إلى إمعانها في مخالفة نصوص الامتيازات مخالفة صريحة ، ومن ذلك :

(١) تم بعد ذلك مد خط الأنابيب من كركوك إلى بانياس (الطبعة الرابعة) .

أولاً : أنها امتنعت عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع غزارة هذه الآبار والمؤسسات الموجودة والتي في مقدورها زيادة طاقة الإنتاج أضعافاً مضاعفة .

ثانياً : أنها أوقفت استخراج النفط بصورة نهائية كشركة نغط البصرة والموصل لأن امتيازها أقل استغلالاً من امتيازات شركة النفط العراقية .

ثالثاً : امتنعت عن تسليم الحصة المستحقة (الرويالي Royalty) على أساس الذهب خلافاً لنصوص الامتياز .

رابعاً : أحججت عن تدريب العراقيين في الخارج على الأعمال الفنية بما ألزمت به في نصوص الامتياز وقد مضى أكثر من ربع قرن دون أن تهيء خيراً عراقياً واحداً حتى الآن .

لذلك نرى من الواجب أن نتقدم بطلبنا هذا للحكومة العراقية وفقاً للمادة (٤٥) من القانون الأساسي^(١) راجعين سن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط في العراق جميعها دون استثناء » .

بعض المخالفات من جانب الشركات :

وفي جلسة مجلس النواب العراقي المنعقدة في ٢٧ أبريل ١٩٥١ تكلم النائب فائق السامرائي فأورد طائفة من المخالفات التي ارتكبتها الشركات :

أولاً : نصت المادة (٣٤) من امتياز شركة النفط العراقية المحدودة على أنه « كلما عرضت الشركة على الجمهور أسهما للبيع تفتح قوائم الاكتتاب في العراق ، ويفضل العراقيون المقيمون في العراق على غيرهم في

(١) أي - الدستور .

الاكتتاب بعشرين في المائة على الأقل من الأسهم المعروضة للبيع » ،
وهناك نص مماثل في جميع الامتيازات النفطية الأخرى .

ثم استطرد النائب يقول : وقد مر أكثر من عشرين سنة على منح امتياز شركة
النفط العراقية وزيد رأسمال الشركات في مناسبات مختلفة ، ومع هذا فلم يفسح المجال
حق الآن للحكومة العراقية أو للعراقيين بالاكتتاب في أسهم الشركات . وقد سبق
أن عرضت على حضراتكم أن هذا الحق كفيلته اتفاقية سان ريمو . . . كما يلاحظ
أيضا أن الحكومة قبل عقدها اتفاقية شركة النفط العراقية (التركية حينذاك) في
عام ١٩٢٥ كانت قد استفسرت من الجهات البريطانية المختصة عما إذا كان الحق
الذي نصت عليه اتفاقية سان ريمو فيما يتعلق بإشراك العراق في رأسمال الشركة
يعتبر نافذاً وأيدت الحكومة البريطانية ذلك » . ولكن شركة النفط رفضت تنفيذ
النص بحجة قيامها على الأساس الفردي ، فالمادة (٣) من نظامها الداخلي تنص على
أن الشركة خصوصية لا تعرض أسهمها للبيع على الجمهور ، كما أن المادة (١١) تقضي
بتوزيع الأسهم الجديدة على الفرقاء المساهمين الخمسة الذين يؤلفون الشركة بنسبة
الحصص التي يملكونها . وهذا الاعتراض يخالف المادة (٣٢) من عقد الامتياز
والذي يحتم على الشركة أن يتضمن نظامها الداخلي ما تريده الحكومة من أحكام
مقاولة الامتياز . وجدت الحكومة العراقية محاولتها بعد الحرب العالمية الثانية
فرفضت الشركة قبولها كفريق مساهم .

ثانياً : نصت المادة (٢٩) من اتفاقية شركة النفط العراقية على وجوب قيام
« الشركة بقدر ما يمكن عملياً ضمن المعقول وبأقرب ما يمكن من
الوقت بتدريب العراقيين على الأعمال الهندسية والكيميائية والحفر
والميكانيك وغيرها من الأعمال الفنية » ، وبالرغم من انقضاء مدة
طويلة لم تتخذ الشركة تدابير جدية لإحلال العراقيين محل الأجانب في
الوظائف الفنية .

ثالثاً : وإذا انتقل النائب إلى موضوع دفع حصة الحكومة بالسعر الحقيقي للذهب وهو الذي عرض أمره على المحاكم البريطانية ، انتقد موقف الشركات ووازن بينه وبين ما جرى في المملكة العربية السعودية حين اضطرت الشركات إلى الموافقة على أن يكون الدفع حسب أسعار هذه الدولة لأن اتفاقية النفط عقدت فيها لا في أمريكا ، ثم قال « إن المادة المختصة بدفع حصة الحكومة في امتياز النفط السعودي تشابه تماماً النص الوارد في المادة العاشرة من امتياز الشركة العراقية » .

(رابعاً) التعديلات الجديدة

إزاء اشتداد الدعوة إلى تصحيح الأوضاع عمدت الحكومة العراقية إلى المفاوضة مع الشركات ، وصدر قرار من مجلس الوزراء في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٠ محولاً الوفد للمفاوض المداولة على الأمور الآتية :

١ — أن تدفع شركات النفط المبالغ المستحقة عليها بموجب نصوص امتيازات النفط بما يعادل سعر الذهب في السوق الحر بدلاً من السعر الرسمي للذهب .

٢ — مطالبة شركة النفط العراقية بتنفيذ الفقرة الثانية من المادة العاشرة من الاتفاقية تمهيداً لإعادة النظر في حصة الحكومة البالغة أربعة شلنات ذهب في تاريخ ٢٤ تشرين أول (أكتوبر) سنة ١٩٥٤ .

٣ — السعي لزيادة الحد الأدنى لكميات النفط المصدرة زيادة مناسبة .

٤ — السعي لجعل حصة الحكومة العينية لشركتي نفط البصرة والموصل متناسباً مع ما يصدر من النفط من جميع الحقول التابعة للشركات الثلاث في العراق وذلك على أساس المثلثة .

التعريف الاول سنة ١٩٥٠ :

وفي ١٥ آب (أغسطس) سنة ١٩٥٠ أصدرت مديرية الدعاية العامة بياناً رسمياً جاء فيه أن وفد المفاوضة توصل إلى النتائج الآتية :

أولاً : أن نصوص الامتيازات توجب الذهاب إلى التحكيم عند كل خلاف ، ولما كان تقرير سعر الذهب من الأهمية بمكان للعراق فقد أصر العراق على وجوب حسم الخلاف الناجم بينه وبين الشركات حول هذه النقطة الحيوية عن طريق المحاكم بدلاً من التحكيم . وقد وافقت الشركة على ذلك وقررت الحكومة إقامة الدعوى على شركة النفط العراقية لتأمين حقوقها .

ثانياً : استطاع الوفد المفاوض حمل شركة النفط العراقية على قبول دفع الحد الأعلى المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة العاشرة من الامتياز بنسبة ستة شلنات ذهباً للطن الواحد بدلاً من أربعة .

ومما هو جدير بالذكر أن الحد الأعلى المذكور في المادة العاشرة يتقرر بعد احتساب أسعار النفط وأرباح الشركة وخسائرها للمدة المبتدئة من تاريخ التصدير سنة ١٩٣٤ إلى نهاية تشرين الأول سنة ١٩٥٤ . غير أن الوفد المفاوض نجح في حمل الشركة على أن تدفع للعراق ابتداء من كانون ثاني (يناير) سنة ١٩٥٠ الحد الأعلى البالغ ٦ شلنات ذهب للطن الواحد دون المساس بحقوق العراق المنصوص عليها في الامتياز . ويتنظر أن يدخل العراق نتيحة هذا الاتفاق ما لا يقل عن سبعة عشر مليون دينار بالإضافة إلى المبالغ التي يستحقها خلال المدة المبتدئة من أول كانون ثاني سنة ١٩٥٠ إلى نهاية تشرين أول سنة ١٩٥٤ .

ثالثاً : أما فيما يتعلق بالتصدير من حقول كركوك فيؤمل أن يبلغ الإنتاج في نهاية عام ١٩٥٣ ثمانية عشر مليون طن صنوياً بدلاً من ٦ مليون طن الحالية وبهذا تزداد مدخولات العراق من حصته زيادة كبيرة .

أما فيما يتعلق بشركتي نفط البصرة والموصل فقد ارتئى مواصلة المفاوضات في المستقبل معهما لتحقيق النقاط الأخرى التي تضمنها قرار مجلس الوزراء .

التعميل التالي سنة ١٩٥١ :

لم ترض المعارضة في العراق عن الاتفاق وهاجمته واتهمت نوري السعيد بالتفريط في حقوق البلاد ، وأخذت الدعوة تشتد من جديد مطالبة بمزايا أوفر ، بل وراح الكثيرون يدعون إلى تأميم الصناعة البترولية ، كما رأينا في الطلب الذي تقدم به عدد من النواب إلى المجلس النيابي . ومما ساعد على قوة هذه الدعوات ما أقدمت عليه إيران من تأميم البترول وإلغاء امتياز الشركة البريطانية ، كما أن الشركات الأمريكية بادرت إلى عقد اتفاقات جديدة مع المملكة العربية السعودية والكويت على أساس المشاركة في الأرباح ، مما زاد من نصيب تلك البلدان زيادة كبيرة .

وإزاء هذا ، ورغبة في تهدئة الحواطر ، وخشية عن تكرار ما وقع في إيران ، وتمشيا مع اتجاه الشركات الأمريكية ، عقد اتفاق جديد في ١٣ أغسطس سنة ١٩٥١ ويتضمن شكلا آخر من المشاركة المتساوية في الأرباح قبل دفع الضرائب الأجنبية . ويحدد الربح بأن تخصم من قيمة الزيت الخام عند الحدود العراقية نفقات الإنتاج والنقل إلى الحدود ، ولكن يجب ألا يقل ما يحصل عليه العراق عن قيمة ربع الزيت الخام الذي تنتجه وتنقله شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل عند موافى شرق البحر المتوسط ، وعن ثلث الزيت الخام الذي تنتجه وتنقله شركة نفط البصرة عند ميناء الفاو الواقع على الخليج الفارسي . وللحكومة العراقية أن تأخذ عينا عند النهايات البحرية ١٢.٥٪ من الزيت الخام المستخرج في العراق .

وينص الاتفاق كذلك على أن الحد الأدنى لإنتاج الشركة العراقية وشركة الموصل ٢٢ مليوناً من الأطنان الطولية لسنة ١٩٥٤ وما بعدها ، ٨ ملايين بالنسبة لشركة

البصرة لسنة ١٩٥٦ وما بعدها . وبذلك سيصل إنتاج النفط العراقي إلى ٣٠ مليون طنّاً طويلاً على الأقل سنة ١٩٥٥ . وعلاوة على ذلك تعهدت الشركات أن تزود معمل التكرير الحكومي المزمع إقامته عند بايجي على مقربة من بغداد (وقد تم العمل فعلاً سنة ١٩٥٢) بالزيت الخام اللازم للاستهلاك المحلي بسعر خمسة شلنات للطن وهو سعر التكلفة (ويعادل ١٠٣ سنتاً للبرميل) ، على أن تتحمل الحكومة نفقة نقله .

والنصوص الأخرى في الاتفاق تتضمن المسائل التالية :

- (١) تدريب الموظفين العراقيين في كركوك وبالجامعات البريطانية .
- (٢) استخدام العمال العراقيين بقدر الإمكان .
- (٣) تعيين عدد من المديرين العراقيين في مجالس إدارة الشركات .
- (٤) دفع ١٤ مليون دولاراً لتسوية الخلافات القديمة .
- (٥) دفع حد أدنى قدره ١٤ مليون دولاراً سنوياً وذلك لمدة عامين في حالة التوقف الإجباري لعمليات استنباط البترول .
- (٦) إعادة النظر في الاتفاق إذا ما عقدت البلدان المجاورة اتفاقات مع شركات النفط وتتضمن شروطاً أفضل .

وطبقاً لهذا الاتفاق الجديد ارتفعت حصة العراق من ٨٧ مليون دولار سنة ١٩٤٩ وحوالي ٢٠ مليوناً سنة ١٩٥٠ إلى حوالي ٤٠ مليوناً سنة ١٩٥١ (خلاف مبلغ ١٤ مليون دولاراً المنصوص عليه لتسوية الخلافات القديمة) ، ومن المتوقع أن يحصل العراق في سنة ١٩٥٥ على ١٦٥ مليوناً من الدولارات (أو ٥٩ مليوناً جنيهاً) .

وبمقتضى اتفاق عقد مع « شركة النفط الإنجليزية — الإيرانية » ستستولى حكومة العراق على شركتي خانقين والرافدين وبذلك تشرف على عملية توزيع النفط في السوق المحلية وتحصل على الأرباح . وكذلك ستنتقل الشركات مصفاة خانقين وما لهما من مستودعات وخزانات ومراكز توزيع ووسائل نقل برى وبحرى إلى

الحكومة . وستقوم شركة خاتقين بدور الموزع في العراق حتى سنة ١٩٦١ .
كما ستقيم في البصرة معملًا لتكرير مشتقات النفط اللازمة للأسواق في جنوب
العراق .

ولا ريب أن هذا الاتفاق الأخير كان كسبًا واضحاً للعراق إذ ما قيس بالأحوال
السابقة ومن الناحية المالية .

البترول والاقتصاد العراقي :

يلعب البترول العراقي دوراً هاماً في اقتصاديات البلاد ، سيزداد أثره كلما تقدم
الإنتاج وزادت الأرباح . وتعنى الحكومات العراقية باستغلال حصتها في تنفيذ أعمال
ال عمران وخصوصاً بعد أن تقرر زيادة هذه الحصصة بسبب الاتفاق الأخير والذي أثرنا
إليه . ولقد أعلن في ٣ إبريل سنة ١٩٥١ تخصيص ٩١ مليون ديناراً من الإيرادات
الآتية عن طريق البترول لمشروع سنوات خمس . غير أن احتمالات أخرى يجب أن
تؤخذ في الحسبان وتقصد بها تناقص الإنتاج وبالتالي الأرباح إذا ما سويت المشكلة
الإيرانية من جهة ، وزاد الإنتاج في المناطق الأخرى بالشرق الأوسط من
جهة أخرى^(١) .

ملحق رقم (٥) ^(١)

المدفوعات إلى الحكومة العراقية

السنة	المدفوعات بالدينار
متوسط ٢٨/١٩٣٧ -	٦٤٤٦٩١
٣٤/١٩٣٣	
٣٥/١٩٣٤	١٠١٩٣٠٤
٣٦/١٩٣٥	٥٩٨٢٠٢
٣٧/١٩٣٦	٥٩٩٩٦٨
٣٨/١٩٣٧	٧٣٠٧٣١
٣٩/١٩٣٨	١٩٧٧٤٥٨
٤٠/١٩٣٩	٢٠١٤٠٨٨
٤١/١٩٤٠	١٥٧٥٩١٥
٤٢/١٩٤١	١٤٦٣٣٧٠
٤٣/١٩٤٢	١٤٦٣٣٧١
٤٤/١٩٤٣	١٧٩٤٢٤٥
٤٥/١٩٤٤	٢١٣٢٤٠٥
٤٦/١٩٤٥	٢٣١٥٥٩٩
٤٧/١٩٤٦	٢٣٢٦٩٦٨
٤٨/١٩٤٧	١٣٤٦٢٨٠
١٩٤٨	٢٠١٢٠٠٠
١٩٤٩	٤٣٨٨٠٠٠
١٩٥٠	٥٢٨٥٠٠٠

(١) المصدر السابق ص ٣٧٩ ، وهذه الأرقام ارتفعت بصورة واضحة بعد التعديل الأخير الذي
أشرنا إليه .

الفصل الثامن

إيران والحد من الاحتكار الانجليزي

الحرب العالمية الأولى

وقفت إيران على الحياد ولم تشترك في الحرب إلى جانب أى الطرفين ، ومع هذا كان جانب كبير من أرضها مسرحا للعمليات الحربية . ولما انضمت الإمبراطورية العثمانية إلى ناحية دول الوسط وأعلنت الحرب على الحلفاء اكتسبت أناييب بترول إيران أهمية كبيرة ، إذ كان من صالح الأتراك تدميرها وتعطيلها عن العمل ، كما حرصت الدولة البريطانية على الدفاع عنها وعن منابغ الزيت ومنشآت الشركة .

وحدث أن قطعت الأناييب في بعض المواضع بفعل قبائل إيرانية تأثرت بدعاية الأتراك المسلمين ، فما كان من الشركة إلا أن لجأت إلى إجراءات غريبة فامتنعت عن الوفاء بالتزاماتها المالية ، ثم طالبت بتعويض قدره ٦٠٠.٠٠٠ جنيه عما لحقها من الأضرار . وأبت الحكومة الإيرانية قبول هذا الوضع ، لأن حيادها خرقه الطرفان المتحاربان خلافا للقواعد القانونية الدولية المرعية ، فضلا عن هذا فإن خبراء من لإنجليز قدروا الخسارة بمبلغ بسيط لم يتجاوز عشرين ألفا من الجنيهات .

توترت العلاقات بين الطرفين ، خاصة وأن الشركة أثبت أن تقبل فكرة التحكم في هذا الخلاف كما تقضي بذلك نصوص عقد الامتياز .

وتعرضت البلاد للأهوال وأعمال التدمير بسبب حرب العصابات التي نشبت خلال الحرب ، وبسبب زحف وارتداد الأتراك والروس . وكانت الجيوش المتحاربة

أثناء تدهورها تسلب الناس ما يملكون من مال وغذاء ، وهذا إلى جانب الخسائر
الكثيرة في الأرواح .

وانتهزت إنجلترا والروسيا فرصة الحرب فتفاهمتا فيما بينهما على حساب هذا
القطر ، فأطلقت يد روسيا في القسم الشمالي منه بينما اختصت إنجلترا بالمنطقة الوسطى
المحايدة ومعها الجزء الجنوبي من البلاد^(١) ، وبهذا قسمت البلاد نهائيا بين الدولتين .
وكان الاتفاق سرياً بطبيعة الحال ، ولكن بعد انقلاب نظام الحكم في روسيا وسقوط
حكم القيصرية على أثر ثورة سنة ١٩١٧ الإشتراكية الحاسمة أسرع الحكم الجدد
فأذاعوا نصوص الاتفاقات السرية التي عقدتها الحكومة القيصرية مع حلفائها ، ولما
علم الإيرانيون بنبأ ذلك التقسيم اشتد غضبهم على إنجلترا ، ورأوا فيها عدواً يعمل
مافى وسعه على امتلاك بلادهم وإدخالها في نطاق الإمبراطورية ، وبذلك زادت
العلاقات بين الطرفين سوءاً وتوترت .

ولما وضعت الحرب أوزارها طالبت إيران أن تمثل في مؤتمر الصلح ،
وبعثت وفداً من قبلها إلى باريس لعرض قضيتها على الدول المنتصرة . وكان لإيران
مطالب أهمها :

١ — تعديل حدودها ، بحيث تشمل مناطق واسعة على حساب روسيا
وتركيا^(٢) .

٢ — التعويض الملائم عن الأضرار التي أصابتها بسبب الأعمال الحربية التي
قام بها الطرفان المتحاربان في أراضيها .

٣ — إلغاء الامتيازات التي كان الأجانب يتمتعون بها .

(١) في سنة ١٩٠٧ عقد اتفاق بين روسيا وإنجلترا وعقمتاه قسمت بلاد فارس منطقتي
يفوز ، الشمالية لروسيا والجنوبية لإنجلترا . وبينهما منطقة محايدة لمنع الإحتكاك بين الطرفين .
(٢) طالبت بغرب آسيا الصغرى لغاية نهر الفرات بما في ذلك ولايتا ديار بكر والموصل ، ثم إقليم
القوقاز بما فيه باكو وأريقان ، ومناطق أخرى في المشرق بحيث تشمل مقاطعتي مرو وخرخوه .

أبت إنجلترا الموافقة على السماح للوفد الإيراني بحضور مؤتمر الصلح بحجة أنه يضم الدول التي اشتركت في الحرب فعلاً^(١) ، كما كانت ترى أن مستقبل إيران لا يعني أحداً سوى إنجلترا وحدها . وقد كان لهذا العمل من جانب الإنجليز آثار سيئة ، فمن جهة استاء الإيرانيون لهذا الموقف إزاء وفدهم ، وهو موقف فيه إشعار بالإهانة والاحتقار . ومن جهة أخرى ثارت شكوك الدول الأخرى وبخاصة الولايات المتحدة حيث سرى الاعتقاد بأن لإنجلترا أغراضاً خفية في ذلك البلد الشرقى .

في هذا الوقت أرسلت إنجلترا إلى طهران وزيراً مفوضاً في شخص سير هتري كوكس وهو من أرفع الدبلوماسيين الإنجليز ذوي الخبرة الواسعة في شئون الشرق الأوسط ، وكان مؤيداً كل التأييد من جانب لورد كرزون . ودارت المفاوضات بين كوكس وحكومة طهران ، واستغرقت تسعة أشهر ، وأخيراً وصل الطرفان إلى اتفاق في ٩ أغسطس سنة ١٩١٩ وفيما يلي أهم نصوصه^(٢) :

-
- (١) هذه حجج يراد بها إبعاد القضايا القومية من أن تعرض على هذه الهيئات الدولية ، ويلاحظ أن إنجلترا كذلك حالت دون عرض الوفد المصري لأمر مصر على مؤتمر فرساي .
- (٢) راجع الجزء الثاني من كتاب Sir Percy Sykes . History of Persia (ص ٥٢٠ — ٥٢١) وقد جاء في ديباجة الاتفاق ما يأتي

« In virtue of the close ties of friendship which have existed between the two Governments in the past . and in the conviction that it is the essential and mutual interests of both in future that these ties should be cemented' and that the progress and prosperity of Persia should be promoted to the utmost' it is hereby agreed between the Persian Government on the one hand and his Britannic Majesty's Minister acting on behalf his Government on the other, as follows » .

ويتلو ذلك نصوص الاتفاق .

- ١ — الاعتراف باستقلال إيران وسلامة أراضيها .
 - ٢ — تقديم الحكومة البريطانية المستشارين الذين تطلبهم الحكومة الإيرانية .
 - ٣ — تقديم إنجلترا الضباط والمعدات والذخائر لإيران بصدد تنظيم جيشها .
 - ٤ — عقد قرض لإيران قدره مليونان من الجنيهات بفائدة ٧٪ / لمدة ٢٠ سنة .
لمساعدتها على تمويل المشروعات الإصلاحية المنصوص عليها في السادتين الثانية والثالثة من الاتفاق .
 - ٥ — التعاون المشترك في تنمية التجارة ومكافحة المجاعة ، وذلك بالاشتراك في المشروعات التي تؤدي إلى تحقيق هذه الغايات ، كإنشاء الطرق الحديدية ووسائل النقل الأخرى .
 - ٦ — اتفاق الحكومتين على تأليف لجنة مشتركة لفحص وإعادة النظر في التعريف الجمركية القائمة بقصد إصلاحها بما يكفل مصالح البلاد الشروعة وزيادة رخائها .
- وبرغم التأكد باستقلال البلاد وسلامة أراضيها فإن الاتفاق يمكن اعتباره إجمالاً كعاهدة حماية مستترة ، وقد أثار هذا الاتفاق الذي لم يودع مكتب عصبة الأمم شكوك فرنسا وغيرها من الدول ، كما غضبه الوطنيون من أهل إيران إذ رأوا فيه إشرافاً بريطانياً على بلادهم .
- كان لابد من أن يعرض الاتفاق على المجلس (البرلمان) تمشياً مع نصوص الدستور الصادر في ١٩٠٦ . وفي خريف سنة ١٩١٩ توجه الشاه إلى إنجلترا في زيارة استقبال فيها استقبالاً طيباً من جانب الحكومة الإنجليزية ، وهناك أعرب عن تقديره البالغ لما تتم بين البلدين ، وأخيراً عاد إلى طهران .
- وفي هذا الوقت سقطت الوزارة القائمة بالحكم ، وخلفتها أخرى أحد أعضائها ممن كانوا مواليين للألمان خلال الحرب . وبهذا يمكن القول بأن الاتفاق صار غير نافذ للمفعول من الوجهة العملية ولم يبق إلا ظهور الرجل الذي يفصح عن هذا رسمياً .

قلب نظام الحكم

حدد يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١ لاجتماع « المجلس » وكان المنظور أن يعرض عليه الاتفاق مع إنجلترا . وفي يوم ٢١ فبراير زحف على العاصمة واستولى عليها الضابط رضا خان الذى ينتمى إلى طبقة الفلاحين من أهل مقاطعة مازنداران وأصبح وزيراً للحربية ، وأسمرت الوزارة الجديدة فى السادس والعشرين من الشهر نفسه إلى إعلان إلغاء الاتفاق مع إنجلترا ، وهو اليوم الذى وقع فيه بمدينة موسكو اتفاق بين إيران وروسيا السوفيتية فى صالح الدولة الأولى كثيراً ، الأمر الذى عزز موقف الوزارة إزاء إنجلترا وما لها من أطماع ومصالح اقتصادية كبيرة فى البلاد . وقد أقر المجلس سياسة الوزارة ، وبدأت خلال المناقشات التى دارت روح العداء واضحة نحو الدولة البريطانية .

وفى سنة ١٩٢٤ استطاع رضا خان أن يتخلص من رئيس الوزراء ويتولى منصبه ، وبهذا آلت إليه مقاليد الأمور وأصبح له الإشراف الفعلى على سياسة البلاد واتجاهها ، وفى العام نفسه غادر السلطان أحمد البلاد خوفاً على حياته وسافر إلى أوروبا حيث أقام بها إلى أن مات سنة ١٩٣٠ .

وكانت تركيا قد ألغت السلطنة واتجهت إلى الجمهورية فأثر ذلك فى إيران وقامت حركة عبرت عنها الصحافة ، وترى إلى إقامة الحكم الجمهورى ، ولكن إقدام تركيا على إلغاء الخلافة وما تلا ذلك من أعمال عدها الرجعيون خروجاً على الإسلام ، كان له رد فعل فى إيران ، فخدمت حركة المطالبة بالحكم الجمهورى . إلا أن البلاد قررت فى أكتوبر سنة ١٩٢٥ عزل الشاه المقيم فى بلاد أجنبية بعيداً عن وطنه ، ودعيت جمعية تأسيسية نادت برضا خان شاهاً أى امبراطوراً للبلاد باسم « الشاه رضا بهلوى » .

عرض موهبته لقمم ايران بعد الحرب العظمى :

اتجهت سياسة الشاه الجديد نحو تعمير مرافق البلاد من مختلف النواحي . وكان أول ما ينبغى عمله المبادرة إلى دعم سلطان الحكومة المركزية وبسطه على

كافة الأرجاء . ولهذا ضربت الحكومة على أيدي القبائل العاصية بالنظام وجردتها من سلاحها ، وأخذت ثورات دبرها دعاة الفتن في بعض المقاطعات . وزجت بنفر من الزعماء والرؤساء للتمردين والنزاعين إلى الاستقلال المحلي في غياهب السجون ، وعملت على تقوية الجيش وزيادة عدده . وكان من أثر هذا كله أن انتشر الأمن وساد الهدوء ، وهذا كله عنصر أساسي لا بد من توفره حتى يمكن ضمان الاستقرار والنجاح للسياسة الإصلاحية المنشودة .

اتجهت عناية الحكومة بعد ذلك إلى الحالة المالية وعينت الدكتور Millspaugh الأمريكي مستشاراً مالياً وزودته في بادئ الأمر بسلطات واسعة ، فأقبل الرجل على عمله بهمة ونشاط وإخلاص . وقد ترتب على جهوده أن زادت إيرادات الحكومة وأمكن إجراء وفر في المصروفات ، وتوازنت الميزانية . ولكن ما لبث الخلاف أن نشب بينه وبين الحكومة . ويلاحظ أولاً أن العزم على جباية الضرائب من الأغنياء والفقراء على حد سواء أثار غضب الطبقة المالكة في البلاد لأنها تعودت أن تتضخم جيوبها على حساب الجماهير السكادحة من فقراء الفلاحين والصناع .

وكذلك عمدت الإدارة المالية إلى طرد عدد من الموظفين غير الأكفاء والذين كانوا يشغلون مناصبهم بحكم القرابة أو مراكزهم في أسرهم وعشائرهم ، وهو ذلك الهداء الويل في الأمم الشرقية حيث تلعب المحسوية دوراً كبيراً . وحدث أن ثار الجند في خراسان لعدم دفع مرتباتهم ، وهنا طالب الشاه بمبلغ من المال حتى يتمكن من تسوية النزاع فأبى الأمريكي ، الأمر الذي اضطر معه الامبراطور إلى أن يستدين ٣٠٠.٠٠٠ ريال من أحد مصارف طهران . ووقف المستشار موقف تصليب إزاء مطالب روسيا بشأن مصادب الأسماك إذ رفض الموافقة على منح أية امتيازات . ولكن ما لبثت الظروف أن أجبرت الحكومة الإيرانية على التفاهم مع الحكومة السوفيتية ، مما أثار غضب المستشار المالي إلى درجة شديدة .

وأخير نشب الخلاف الذي لم يتمكن الطرفان من تسويته ، ذلك أن الحكومة أرادت في حالة تجديد عقد الرجل أن تحد من سلطاته وطلبت أن يحال أي نزاع بينهما على مجلس الوزراء أو «المجلس» أي البرلمان الإيراني ، ولكن أصر الدكتور

على أن يعرض الموضوع على السلطة التشريعية وحدها لا غير^(١). وهنا انتهت أعمال البعثة الأمريكية وغادرت البلاد ، وأخذت الحكومة الإيرانية تستعين بعد ذلك بخبراء من دول أخرى كالألمانيا وسويسرا ، وبعضها دول ليس لها أطاع استعمارية خاصة في البلاد .

كان حجر الزاوية في سياسة العهد الجديد تحقيق استقلال البلاد بطريقة فعلية ، وأول ما يجب السعى إلى تحقيقه التخلص من الامتيازات القضائية التي يتمتع بها الأجانب المقيمون في البلاد . ويلاحظ أن روسيا تنازلت عما كان لرعاياها من امتيازات من هذا النوع سنة ١٩٢١ ، فكان هذا العمل ورقة رابحة في يد الحكومة الإيرانية . فضلا عن هذا فإن الدول اعترفت لتركيا الحديثة بحقها في الخلاص من الامتيازات (معاهدة لوزان) . وأخذت الحكومة الإيرانية تعمل على إصلاح النظام القضائي في بلادها أولا .

وفي سنة ١٩٢٧ صدرت التنظيمات القضائية الجديدة معتمدة على القانون الفرنسي وبعد هذا أبلغت الدول عزمها على إلغاء الامتيازات نهائيا من عام ١٩٢٨ ، فوافقت فرنسا على هذا الإجراء ، أما إنجلترا فتشبثت أولا ولسكنها اضطرت إلى الرضوخ أخيراً والموافقة على سياسة الحكومة الإيرانية . وفي السنة ذاتها صدر النظام الجزري الجديد وبمقتضاه فرض حد أعلى كبير للرسوم الجزرية بالنسبة إلى البلاد الأجنبية جميعاً إلا مع الدول التي تعقد معاهدات مع إيران فإنها تتمتع بالحد الأدنى . وقد وافقت الدول على النظام الجديد ، وبذا تخلصت البلاد من القيود المفروضة على استقلالها الاقتصادي . وما ذلك إلا لأن قادة إيران صمموا على الاستقلال وعرفوا السبل إليه واختاروا الظروف المناسبة واستغلوا المواقف الدولية فنجحوا ووقفوا ! أليس هذا درساً لغيرهم؟ نعتقد ذلك .

ولكن أي تقدم اقتصادي في بلاد كإيران غير ميسور مادامت المواصلات الداخلية متأخرة لأنها بلاد شاسعة الأرجاء ومعظمها جبلي وعري . فعند اعتلاء الشاه

العرش لم يزد طول الطرق البرية الصالحة للاستعمال وسير العجلات عن ١٢٠٠ ميل فأقدمت الحكومة على الاكثار منها ومتابعة العناية بها وإصلاح الموجود منها . وكانت النتيجة أن تضاعف طولها قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية ، ثم بدأت بعد ذلك العمل في مد خط حديدى كبير يعد من أبرز الأعمال الإصلاحية التى تمت في إيران الحديثة .

وبذلت جهود كبيرة نجحت إلى حد طيب في تنمية الزراعة وتنشيط التجارة وإدخال النهضة الصناعية أسوة بدول الغرب وحتى يكمل الاستقلال الاقتصادى للبلاد . وبما يلاحظ على سياسة الحكومة الإيرانية احتكارها للتجارة فعلا بحيث أنها كانت تسيطر على الصادرات والواردات ، كما كان كثير من المصانع والمنشآت ملكا للدولة . وقد يعترض البعض من رجال الاقتصاد على امتلاك الحكومة لمظاهر النشاط الاقتصادى ، ولكننا نرى اليوم الدول تعتمد إلى توطين أو تأمين الكثير من المشروعات Nationalisation إذا كان الغرض من هذا العمل على ما فيه صالح مختلف طوائف المجتمع وأن يكون هدفه القضاء على الفوارق القائمة والتي أثبتت ضررها أكثر مما أدت إلى مصلحة المجموع .

لعلنا توسعنا نوعا في الحديث عن نهضة إيران الحديثة ، ولكن الواقع أن هذا العرض كان أمراً لا بد منه حتى نستطيع أن نبين حالة البلاد في ذلك العهد الجديد ، وحتى يتسنى لنا إدراك الدوافع والظروف التى انتهت بالنزاع الخطير الذى نشب بشكل حاد منذ سنة ١٩٢٨ بين الحكومة الإيرانية وشركة الزيت الانجليزية .

النزاع مع شركة النفط

تحدثنا في فصل سابق عن امتياز دارسى ومدى ما انطوى عليه من القين بالنسبة إلى إيران . وبالرغم من المزايا الكبيرة التى حصلت عليها الشركة البريطانية فإنها حاولت دائماً التهرب من الإلتزامات المفروضة عليها طبقاً لنصوص عقد الامتياز ، وفيما يلي أمثلة لذلك :

١ — تعللت الشركة بتعطيل الأنابيب خلال الحرب العالمية الأولى فلم تدفع للحكومة الفارسية أية حصة من سنة ١٩١٦ (أى منذ البدء في توزيع

الأرباح) حتى سنة ١٩٢٠ . وأكثر من هذا فإنها استغلت تلفاً بسيطاً أصاب تلك الأنابيب بسبب العمليات الحربية ، ولم تكن الحكومة مسئولة عنه ، فطالبت بتعويض قدره ٤٠٠.٠٠٠ جنيه إسترليني .

٢ — بالرغم من أن الامتياز منح للرعابا البريطانيين فإن الحكومة البريطانية دخلت شريكا في الأمر بشراء ٥٦٪ من أسهم الشركة ، فضلا عن أنها عقدت اتفاقات طويلة الأجل كفلت للبحرية البريطانية الحصول على حاجتها من النفط بسعر يتراوح بين ٢٠ و ١٧ شلن للطن الواحد .

٣ — خالفت الشركة تعهداتها إذ لم تسمح في أي وقت للحكومة الفارسية بالفتيش على حساباتها وعملياتها ، كما أنها لم تقبل التحكم أبداً سواء أكان على يد حكيم أم ثلاثة حكام بطهران . ولهذا كان نصيب الحكومة يقدر على أساس البيانات التي تعدها وتقدمها الشركة والتي لم تكن تمثل الحقيقة فيما يتعلق بإيرادات الشركة أو أرباحها .

غير أن أعظم الخلاف بين الطرفين كان بشأن المبالغ المستحقة للحكومة الفارسية وسعى الشركة بأكثر من وسيلة لكي تنهرب من التزاماتها بما عاد على البلاد بالحسارة من الناحية المالية .

أولا : بدلا من دفع ١٦٪ من أرباح شركات استخراج وتكرير النفط لإيران فإن هذه الشركات لم تدفع سوى ١٣٪ من صافي الأرباح ، ولهذا نجد أنه فيما بين عامي ١٩٢٠ ، ١٩٣٢ دفعت الشركة لإيران أقل من ١٠ ملايين من الجنيهات . أما فيما يتعلق بالنسبة الباقية وهي ٣٪ فقد زعمت الشركة أنها دفعتها لملك الأراضي في منطقة الامتياز بصفة إيجار عن استعمال أراضيهم ، بينما يشير العقد إلى أن هذه النفقات يجب أن تدفعها الشركة من إيراداتها^(١) .

(١) من الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية الإيرانية إلى محكمة العدل الدولية في ٢٩ يونيو

وفي سنة ١٩٣٠ عندما بدأ تنفيذ قانون ضريبة الدخل لأول مرة في البلاد امتنعت الشركة عن دفع هذه الضريبة التي لم تنفع منها ، لمدة عامين .
ومن الطبيعي أن ترى الحكومة الإيرانية في شركة النفط سبيلا إلى الحصول على مقدار من المال يسد بعض حاجتها ، وكان يسوءها — إلى جانب ضالة نصيبها — أن تجد المبلغ الذي تستحقه غير منظم في مقداره ، فتارة يرتفع وأخرى ينخفض ، الأمر الذي يؤثر تأثيراً خطيراً في الإيرادات المنتظرة من ذلك المورد ؛ والبيان التالي عن بعض السنوات يوضح الأمر .

السنة	الحصة بالجنهات
١٩٢٣	٣١١٠٠٠
١٩٢٧/١٩٢٦	١٠٤٠٠٠٠٠
١٩٢٨/١٩٢٧	٥٠٢٠٠٠

ولقد هال الحكومة النقص المفوس في السنة الأخيرة واهتمت الشركة بأنها تحاول تقييد الإنتاج مما يعود على الدولة بالضرر ، ولكن الشركة إدعت أنها تعاني أزمة مالية في أسعار البترول وأنها مضطرة بسبب تلك الظروف ويسبب الاتفاقات التي يتعين عقدها مع الهيئات العالمية المشتغلة بالبترول إلى الحد من إنتاجها خشية هبوط في الأسعار إلى تقييد الإنتاج مؤقتاً ، وإلا هبطت الأسعار إلى حد كبير ، وتأثرت أعمال الشركة .

إلغاء الامتياز :

وإزاء رغبة الحكومة في تعديل الامتياز دارت المفاوضات بين الطرفين منذ عام ١٩٢٨ وكان الهدف في أول الأمر متعلقاً بطبيعة ومدى ما تطالب به الحكومة الإيرانية من ازدياد اشتراكها في أمر الامتياز ، ولكن المفاوضات تحطمت لأن الشركة أثبت أن تجيب الحكومة إلى غرضها من حيث تعديل شروط الامتياز بما يتفق مع وجهة النظر الإيرانية .

وفي أواخر سنة ١٩٣١ استؤنفت المباحثات على نطاق أضيق إذ كان الغرض المراد منها التفاهم على الطريقة التي يتم بها حساب أرباح الشركة . أما وقد انحصرت

للمفاوضة في هذا الأمر ، وهو عرضى بطبيعة الحال بالنسبة إلى الموضوع الأساسى وهو شروط الامتياز للجحفة ، أمكن الوصول إلى اتفاق يعث بصورة منه إلى العاصمة الإيرانية لتتال المصادقة (٢٩ مايو سنة ١٩٣٢) .

وجأة تحطمت الآمال ، وانهار البناء بأ كمله إذ دخل في الموضوع عنصر جديد كان له أثر حاسم ، إذ في ٣ يونيه سنة ١٩٣٢ قدرت حصة الحكومة فإذا بها مبلغ ٣٠٦٨٧٢ جنيه ، فكان ذلك التقدير صدمة أذهلت الحكومة الإيرانية حين شاهدت نصيبها يهبط إلى هذا الحد التافه إذا قيس بما كان عليه قبلا ، فهو ١٠٠٠٠٠٠ ١٤٣٧٠٠٠ جنيه سنة ١٩٢٩ ، ١٢٠٠٠ ١٢٨٧٣١٢ سنة ١٩٣٠ .

أصبح الموقف غاية في الحرج ولا بد من إيجاد مخرج منه ، فطلبت الحكومة من الشركة إيضاحاً وأن تعيد مراجعة الأمر . ويبدو أن صبرها قد نفذ ، ولذا بعثت في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ إنذاراً للشركة تعلن فيه إلغاء الامتياز اعتباراً من ذلك التاريخ .

وجاء في بلاع الحكومة الإيرانية أنه ليس لها غرض من هذا العمل سوى حماية المصالح الإيرانية ، وأردفت ذلك بقولها إنه إذا كانت شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية على استعداد — خلافا لما مضى — لأن تصون المصالح الإيرانية بالطريقة التى تتفق مع وجهة نظر الحكومة الإيرانية على أساس من النزاهة والعدالة ، ومع تقديم الضمانات اللازمة التى تكفل صيانة تلك المصالح ، فإن الحكومة من ناحية المبدأ لا تجد لديها ما يحول دون منح الشركة المذكورة امتياز جديد .

صبراً تغير الظروف :

وواضح أن العدالة كانت تؤيد الحكومة الإيرانية في موقفها ومطالبها ، فهى لا تريد إلغاء الامتياز لتمنحه لشركة أخرى ، وإنما تريد من الشركة أن تراعى مصلحة البلد الذى تستغل موارده على أساس المساواة العادلة .

ومن الطبيعى أن تصر الدولة الإيرانية الجديدة على وجهة نظرها ، فقد زالت

الظروف السابقة وجدت أخرى تختم إعادة النظر في الامتياز . ولماذا لا يكون لها هذا الحق المتواضع بيننا سبق لروسيا السوفيتية أن أنكرت ديونها وتعهدها التجارية والمالية قبل الدوا، الرأسمالية الأخرى ؟ .

لقد كانت إيران سنة ١٩٠١ دولة ضعيفة مهبطة الجناح يحكمها من لا يقدر المسئوليات الجسام إزاء مصالح البلاد ، ولم تمض سنوات قلائل حتى صارت البلاد منطقى نفوذ بين إنجلترا وروسيا القيصرية ، وتعرضت حرمة أرضها للانتهاك خلال الحرب ، كما امتنت كرامتها حين لم يسمح لوفدها بالدخول والاشتراك في مؤتمر الصلح بباريس . ولكن منذ ذلك التاريخ حتى سنة ١٩٣٢ تغيرت الظروف تغيراً كلياً وأساسياً ، فالأسرة المالكة التى منح أحد أفرادها ذلك الامتياز المحجف قد أصبحت فى ذمة التاريخ ، وهذا انقلاب لا يقل أهمية عما حدث فى روسيا ، ولم تعد إيران تلك الدولة الضعيفة إلى حد العجز بل أصبح لها جيش قوى حسن التدريب نسبياً يستطيع أن يصمد للاعتداء . والعلاقات مع روسيا وإن لم تكن ودية تماماً إلا أنها لم تكن متميزة بروح العداء السافر والتحفز لانتهاز الفرصة ، بل بالعكس تهمها حدوث كل ما فيه إخراج لانجلترا ، وأحوال إيران الداخلية تحسنت كثيراً واستتب فيها الأمن والنظام ، وأصلح الكثير من أحوالها الاقتصادية ، بفضل المستشارين من الدول الأخرى : وإيران فى سنة ١٩٣٢ ، قد تخلصت من وطأة الامتيازات الأجنبية .

الموقف الدولى :

وأحسنّت إيران اختيار الوقت لعملها الجرىء ، فسنة ١٩٣٢ تمثل أشد فترات الأزمة الاقتصادية العالمية سوءاً وما ترتب على ذلك من اضطراب أحوال العالم الرأسمالى ، واليابان قد نفدت سياستها فى منشوريا وغادرت عصبة الأمم ولم تقم وزناً لانجلترا أو غيرها ، والموقف فى أوروبا مضطرب قلق فالنازية فى ألمانيا قد عظم شأنها وأصبح وصولها إلى مقاليد الساطة مسألة وقت .

وفي ٢ فبراير سنة ١٩٣٢ اجتمع المؤتمر الدولي للنظر في مشكلة التسليح ، والبحث في الوسائل المؤدية إلى خفضه ، ولكن ما لبث أن بدأ التباين بين وجهات نظر الدول المشتركة فيه ، ووضحت روح الشك المتبادل ، وصار فشل المؤتمر أمراً حقيقياً ولا مناص منه .

هذه الظروف الدولية التي أحملناها كانت عاملاً شجع إيران على موقف التصلب إزاء الشركة ، ثم محاولة إلغاء الامتياز أخيراً .

نرخل الحكومة البريطانية :

ردت الشركة على الحكومة منكرة قانونية تصرفها هذا ومشروعيتها ، فكان الجواب أن القرار نهائي لانكوص عنه . وهنا أصبح لامفر من انتقال الأمر إلى الميدان السياسي ، فأرسلت الحكومة البريطانية في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ مذكرة شديدة اللهجة أعلنت فيها أنها تعد إلغاء الامتياز خرقاً للتعهدات وهو أمر لا تسمح به ولا تقره مطلقاً ، ثم طالبت إيران بسحب الإنذار في الحال وإلا أصبحت في حل من « اتخاذ كافة الإجراءات المشروعة » لحماية مصالح الشركة « العادلة التي لا يتنازع فيها أحد » ثم أُنذرت الحكومة الإيرانية بأنها لن تحتل مطلقاً أي ضرر يصيب الشركة أو مبانها أو عملياتها بأي حال من الأحوال . ولم تعبأ حكومة إيران بهذا التحذير أو الإنذار وأرسلت رداً شديداً على المذكرة ، فما كان من الحكومة البريطانية إلا أن بعثت بأخرى في ٨ ديسمبر وأعلنت فيها أنه إذا ظلت الحكومة الإيرانية ترفض سحب قرارها بإلغاء الامتياز في خلال أسبوع واحد من هذه المذكرة فلن يكن أمام الحكومة البريطانية سوى أن ترفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية الدائمة للنظر في قانونية هذا العمل (حسب المادة الاختيارية) .

وأجابت الحكومة الإيرانية منكرة اختصاص المحكمة في النظر في هذا الأمر ، واتهمت حكومة إنجلترا بأنها تعتمد على التهديد ، ثم صرحت بعزمها على إحالة الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم .

رفع الأمر إلى المجلس وعين المسيو بنيش مقررآ في الموضوع ، وقد استطاع الرجل إقناع الطرفين بالاتفاق فيما بينهما ، وتم ذلك في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ وصادق عليه البرلمان الإيراني في ٢٨ مايو والشاه في اليوم التالي وأصبح نافذ المفعول منذ ذلك التاريخ .

مزايا الاتفاق الجديد :

أولا : خفضت المساحة التي يشملها الامتياز إذ اقتضرت على النصف الجنوبي من المساحة الأصلية ، ومعنى هذا ازدياد الجهات التي تستطيع الحكومة الإيرانية فيما بعد أن تتصرف فيها بمنح امتيازات محلية أخرى أو باستغلال المنافسة بين الشركات المختلفة التي تسعى وراء استثمار موارد زيت البترول . وكانت الشركة حسب عقد الامتياز الأصلي قد حصلت بطريقة غير مباشرة على منع المنافسة من جانب الغير وذلك باحتكار إنشاء الأنابيب إلى الساحل الجنوبي ، فجاءت المادة الثالثة من الاتفاق الجديد ملغية هذا الاحتكار .

ونص الاتفاق على أن تعمل الشركة في منطقة الامتياز المخصصة على توسيع نطاق أعمالها . وتعهدت الشركة (للمادة التاسعة) بأن تبدأ في الحال عمليات إنتاج وتكرير زيت البترول في ولاية كرمنشاه بالإضافة إلى عملياتها السابقة في ولاية خوزستان .

ثانيا : تقرر ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٣ أن تأخذ الحكومة أربعة شلنات عن كل طن تنبعه الشركة للاستهلاك المحلي أو للاصدار من البلاد ، على أن تعهد الشركة ألا تنقص حصة الحكومة من ٧٥٠٠٠٠ ر. جنيه في السنة ، وزيادة على هذا تحصل الحكومة على ٢٠٪ من أرباح الشركة بعد استيلاء المساهمين على مبلغ أولى (حددت قواعده في الاتفاق) ومقابل هذا كله تمنع الحكومة الإيرانية عن الإصرار على حد أدنى من الإنتاج .

ثالثاً : بعد انقضاء ستين عاماً تؤول كافة ممتلكات الشركة إلى دولة إيران .

رابعاً : قصرت حقوق الاستغلال (كما كان الحال قبلاً) على زيت البترول .
وعلى الشركة أن تضع تحت تصرف الحكومة الإيرانية كافة ما قد تحصل عليه من معلومات بشأن الموارد الطبيعية الأخرى في منطقة الامتياز (المواد ١٢-١٤) .

خامساً : تتعهد الشركة بأن تختار العمال الحاذقين والهيئة الفنية والتجارية من الرعايا الإيرانيين إذا توافر هؤلاء ، أما العامل غير الفني فيجب أن يكون من إيران خاصة (المادة ١٦) . وتتعهد الشركة بأن تتفق كل سنة ١٠٠٠٠ جنيه في بريطانيا على تعليم بعثات من الإيرانيين تعليمياً فيأصل بصناعة الزيت ، كما تقدم الشركة على نفقتها الخاصة كافة الخدمات والأجهزة الصحية في أراضيها ومعاملها ومبانيها بإيران (المادة ١٧) .

سادساً : فيما يختص بالاستهلاك المحلي من البترول تقدم الشركة سعراً ملائماً بوجه خاص (١٨) .

أما المنازعات المالية المتعلقة بالمسائل التفصيلية فتقرر تسويتها بمبلغ إجمالي قدره مليون جنيه .

شركة الزيت الانجليزية الإيرانية والنفط الجبيري :

ينبغي ألا يتبادر إلى الذهن أن شروط الامتياز الجديد ليست في صالح الشركة مطلقاً . حقيقة تنازلت الأخيرة عن الكثير من حقوقها ولا نشك إلا أن الموقف الدولي المضطرب إذ ذاك وتحفز الشركات الأمريكية لاستغلال مثل هذا الاختلاف وتأييدها الأدبي والسري للحكومة الإيرانية — نقول إن هذا كله كان له دخل في موقف التصلب الذي اتخذته الحكومة إزاء الشركة من قبل . ولكن برغم هذا جميعه ، فقد خرجت الشركة الإنجليزية من الاتفاق الجديد بمغانم لها قيمتها وخطرها لنسبة إلى المستقبل .

١ — منح الشركة حق التنازل عن الامتياز بإخطار قبل الميعاد المطلوب بستين (المادة ٢٥) وإلا أصبح الامتياز سارياً لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩٣ . وبما أنه لم يكن من المنتظر أن تعهد الشركة إلى هذا الاجراء ، كان النص المشار إليه بمثابة امتداد بطريقة غير مباشرة لامتياز دارسى لمدة ٣٢ سنة أخرى . وهذا كسب يبرر الالتزامات التي تعهدت بها الشركة قبل حكومة إيران . وإذا لم تتنازل الشركة عن الإمتياز سرى لغاية التاريخ سالف الذكر إلا إذا قررت لجنة تحكيم إلغائه بسبب عدم وفاء الشركة بشروط الاتفاق . ومما من شك أن هذا البند الخاص بمد أجل الامتياز لم يكن في صالح إيران لأنه بمقتضى اتفاق دارسى كانت ستؤول إلى الحكومة جميع ممتلكات الشركة بدون دفع أى مبلغ وبلا مقابل سنة ١٩٦١ . وأهم المسائل التي تعد إخلالا من جانب الشركة عدم المبادرة بدفع أى مبلغ تحكم به محكمة التحكيم وذلك في ظرف شهر من دعوتها إلى الدفع ، أو الإخلال بمعنى تصفية أعمال الشركة ، وفيما عدا ذلك ليس للحكومة الإيرانية أن تلغى الامتياز ، كما لا يجوز تغيير نصوصه بأى عمل إدارى أو بالتشريع (المادة ٢١) .

٢ — وتمت كسب آخر وهو إعفاء الشركة من الرسوم الجمركية أو أى نوع من الضرائب على صادراتها من البترول و وارداتها من كافة المواد اللازمة لعملياتها التي تضطلع بها في إيران . ويسرى هذا الإعفاء أيضاً على ما تستورده الشركة من المهمات الطبية والأجهزة الصحية (المادة ٦) . ويلاحظ أن شركاتها المساعدة أفادت أيضاً من هذه الإعفاءات .

٣ — أعفيت الشركة كذلك (المادة ٧) من الإلتزام بتسليم ما تحت يدها من عملة أجنبية للحكومة الإيرانية .

٤ — تعفى الشركة خلال السنوات الثلاثين الأولى (المادة ١١) من جميع الضرائب الأهلية أو المحلية التي تفرض في إيران ، وذلك مقابل مبلغ إضافي يزداد على حصة الحكومة عن كل طن والنصوص عليها في المادة العاشرة . وتكون الزيادة على الشكل التالي :

المدة	عن الطن الواحد
(١) السنوات الخمس عشرة الأولى	٩ بنس عن ال ٦٠٠٠٠ ر ٦٠٠٠٠ طن الأولى و ٦ بنس عن كل طن بعد هذا الرقم مع ضمان حد أدنى قدره ٢٥٠٠٠ ر جنيه في السنة .
(٢) السنوات الخمس عشرة الثانية	شأن عن ال ٦٠٠٠٠ ر الأولى و ٩ بنس عما بعد ذلك مع حد أدنى قدره ٣٠٠٠٠ ر جنيه في السنة .
(٣) السنوات الثلاثين الثالثة حتى عام ١٩٩٣	يعمل ترتيب خاص بهذه الفترة بمقتضى اتفاق يتمه الطرفان قبل تلك السنة .
٥ — يحق للشركة أن تشتري أرضاً يملكها الأفراد أو الحكومة بغض النظر عن الطريقة التي ستستعمل فيها هذه الأراضي ، وكذلك منحت الحق في بيع أراضيها إلى شركاتها المساعدة .	
٦ — للشركة حق إنشاء الخطوط الحديدية والموانئ ، فضلا عن امتلاك كل وسائل المواصلات وأن يكون لديها جميع وسائل الشحن . والتزمت الحكومة الإيرانية بدفع تعويض عن أي استعمال ضروري لوسائل النقل والشحن الخاصة بالشركة في الدفاع الوطني .	
٧ — إعفاء الشركة من كل القوانين المعمول بها في البلاد للبضائع والتوريدات الغذائية واللوازم الأخرى مما تستورده لصالح موظفيها ومثل هذه التسهيلات منعت أي تحسين في زراعة المناطق المجاورة لمنطقة الامتياز وفي تجارتها وصناعتها .	

٨ — يبدو في الظاهر أن بند التحكيم يزيل عيوب البند المائل في اتفاق دارسي إلا أن التغيير كان في صالح الشركة إذ جعل الخلاف في يد حكم واحد كما أعطى لرئيس محكمة العدل الدولية حق تعيينه ، كما نقل الامتياز الجديد مكان التحكيم من طهران إلى مكان آخر يحدده الحكم .

هل كان اتفاق ١٩٣٣ مفروضاً على البلاد ؟

من المبررات التي تذرع بها الإيرانيون لتأميم الصناعة البترولية ووضع حد لعمليات شركة النفط الإنجليزية قولهم إن اتفاق ١٩٣٣ قد فرض على البلاد ، ومن هنا نجد الوثائق الرسمية تتحدث عنه بأنه « غير مشروع » . وتتلخص حججهم الرئيسية فيما يأتي : — (١)

١ — أن البلاد كانت محكومة حكماً دكتاتورياً في ذلك الوقت ولو أن يمثلي الشعب كانوا ممن اختارهم بملء حريته لما قبلوا مطلقاً التصديق على اتفاق من هذا القبيل .

٢ — إرسال السفن الحربية إلى المياه الإيرانية في سنة ١٩٣٢ وقد بلغت بريطانيا أوج قوتها بعد انتصارها في الحرب العالمية الأولى وفي وقت كانت الولايات المتحدة مشغولة بدعم اقتصادها الدولي وكانت روسيا مهتمة بأمورها الداخلية ، فضلاً عن ضعف إيران الحربي بالنسبة إلى إنجلترا .

٣ — إعراف السيد تاجي زاده وزير المالية حينذاك حيث قال « كنا بضع رجال ضعاف دون أي قوة نعارضه ، وكنا في غاية الأسف لما وقع . ويجب أن أقول إنه لم يكن من شأني ما أفعله في هذه المسألة سوى أن أوقع على تلك الورقة وما كان ليحدث أي خلاف لو كان هذا التوقيع لي أو لسواي وما حدث كان سيحدث على أي حال ... إنني شخصياً لم أوافق وكذلك فعل الآخرون ... »

(١) حصلنا على الوثائق الخاصة بهذا الفصل وذلك الذي يعالج موضوع التأميم من المصادر الرسمية الإيرانية فلها منا أبجل الفكر .

٤ - التصريحات التي صدرت من الشاه السابق (رضا بهلوي) عندما أثبتت مسألة مد أجل الإمتياز وهدد ممثلو الشركة بمغادرة إيران وقطع المفاوضات فقد قال « إنه عن المدهش سماع هذا الأمر وهو مستحيل كلية لنا نحن الذين كنا نلعب لمدة ثلاثين سنة أولئك الذين منحوا هذا الإمتياز في الأصل ويجب أن لا نضع أنفسنا في وضع نلعب بسببه لمدة خمسين عاما بسبب الموافقة على ذلك ... » .

نقدم أعمال الشركة :

بعد هذا التفاهم الذي حللنا أسبابه ومظاهره ومختلف نواحيه سارت الشركة في طريق التقدم المطرد واتسع نطاق أعمالها وبخاصة خلال سنوات الحرب الثانية . ونرى من الأفضل أن نورد خلاصة للتقرير المقدم إلى الجمعية العمومية عن سنة ١٩٤٤ إذ أنه يلقي ضوءاً كبيراً على مركز هذه الشركة قبيل انتهاء الحرب ، وهو مركز زاد قوة وتدعياً منذ ذلك التاريخ .

(١) الأرباح :

استهل التقرير ببيان أن حساب الأرباح الكلية يدل على زيادة بالنسبة إلى ما كان عليه سنة ١٩٤٣ . وقد خصص مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه لاحتياطي الأسهم الممتازة وتقرر توزيع ربح نهائي قدره ١٥ ٪ .

(٢) الإنتاج :

كان إنتاج إيران من الزيت خلال سنوات الحرب كالآتي ^(١) :

(١) فيما يلي أرقام أخرى عن تلك السنوات (راجع تقرير هيئة الأمم المتحدة عن الشرق الأوسط الذي أشرنا إليه من قبل) .

٩٥٥٠.٠٠٠	١٩٤٢	٩٧٣٧.٠٠٠	١٩٣٩
٩٨٦١.٠٠٠	١٩٤٣	٨٧٦٥.٠٠٠	١٩٤٠
١٣٤٨٧.٠٠٠	١٩٤٤	٦٧١١.٠٠٠	١٩٤١

السنة	الإنتاج (بالأطنان المترية)
١٩٣٩	٨٣٠٩٧٠٧
١٩٤٠	٨١٦٧٢٨٦
١٩٤١	٥٤٢٢١٠٢
١٩٤٢	٨٢٨٥٠٨٩
١٩٤٣	٨٨٧٨٦٨٩
١٩٤٤	١١٥٢١٥٥٥

ثم قال التقرير « أثرت في العام الماضي إلى سياسة الحلفاء التي أملتها الضرورة الناجمة عن النقص في عدد ناقلات الزيت مما اقتضى إمداد مراكز الاستهلاك من أقرب مواطن الإنتاج ، وبدأ أثر هذه السياسة واضحاً في إنتاج إيران سنة ١٩٤١ بصفة خاصة ولكن جاء الغزو الياباني لجزر الهند الهولندية وبورما في أوائل سنة ١٩٤٢ مما أدى إلى قطع موارد هذه الجهات ، وأصبح الخليج الفارسي أقرب منبع يحصل منه الحلفاء على مطالبهم للقيام بالحملة في الشرق الأوسط والشرق . وقد كانت المبيعات عام ١٩٤٤ أعلى منها في أي سنة سابقة خلال تاريخ الشركة .

ومعظم الزيت الخام من حفظ كل ومسجد سليمان ، أما حقن الزيت في كاش ساران والذي بدأ العمل في تنمية استغلاله عند ابتداء الأعمال الحربية فقد أمكن وصله منذ ذلك الوقت بعمل التكسير في عبادان بواسطة أنبوبة . وقد أجريت أعمال كشف عن البترول في آغا شاري منذ سنة ١٩٣٩ أثبتت وجود موارد كافية وبدأ الإنتاج في هذه المنطقة سنة ١٩٤٣ .

(٣) معمل التكسير في عبادان :

كان إنتاج المعمل خلال السنوات الأولى من الحرب دون طاقته . ولكن حدثت زيادة كبيرة مطردة منذ سنة ١٩٤٣ بحيث استازم الأمر زيادة معمل طاقته ٥٠٠٠٠ رطل في السنة . وتقدمت كذلك عمليات استخراج بنزين الطائرات

من بترول إيران تقدماً واسع النطاق ، بحيث يبلغ الإنتاج الآن ١٢٥٠٠٠ رطل في السنة . وقد أدت هذه المطالب الضخمة للمقاة على عائق الشركة إلى ازدياد عدد مستخدميها من ٦٥٠٠٠ .

(٤) معمل التكرير في حيفا :

ثم أشار التقرير بعد ذلك إلى معمل التكرير القائم في ميناء حيفا وكيف أنه عالج ٣٢٨٢٠٠٠ طن من بترول العراق خلال سنة ١٩٤٤ وقد بلغ إنتاجه ١٢٠٠٠ رطل منذ أواخر سنة ١٩٣٩ حتى ذلك التاريخ .

(٥) ثم عرض التقرير لمسألة إحتياطي البترول فقال إن مقاديره كبيرة وافية كما يستدل من الأبحاث التي أجريت على يد الخبراء والمختصين .

(٦) ناقلات الزيت :

كان عدد سفن أسطول الشركة قبل نشوب الحرب ٩٣ من السفن التي تمخر عباب المحيطات وحمولتها ٩٨٠٠٠٠ طن ولكن خسرت الشركة ٤٤ سفينة بسبب إعتداءات العدو غير أنها تمكنت بواسطة البناء والشراء من تعويض جانب من النقص بحيث أنه في ختام سنة ١٩٤٤ بلغ عدد سفن الأسطول ٦٩ سفينة حمولتها ٧٥٨٠٠٠ طن . وتعززت الشركة مواصلة أعمال الإنشاء والتجديد بحيث يتوافر لها تدريجياً عدد كاف من السفن لنقل الجانب الأكبر من منتجاتها .

الإنتاج ومراكزه :

تضم إيران ستة حقول رئيسية تقع عند سفوح جبال زاغروس ، على هيئة قوس تمتد حوالي ١٨٠ ميلاً من جزيرة عبادان حيث يصب شط العرب في الخليج الفارسي .

تطور الإنتاج ومقدار الاحتياطي

وتطور الإنتاج الإيراني عاما بعد آخر تبعاً لما كانت تسفر عنه الأبحاث من جديد ، وتمشيا مع التوسع في تسهيلات النقل والتكرير .

الإنتاج في سنوات ١٩١٤، ١٩٢٨، ١٩٣٣، ومن ١٩٣٨ إلى ١٩٥٠

(بآلاف الأطنان المترية)^(١)

السنة	المقدار	السنة	المقدار
١٩١٤	٣٥٤	١٩٤٣	٩٨٦١
١٩٢٨	٥٧٩١	١٩٤٤	١٣٤٨٧
١٩٣٣	٧٢٠٠	١٩٤٥	١٧١٠٨
١٩٣٨	١٠٣٥٩	١٩٤٦	١٩٤٩٧
١٩٣٩	٩٧٣٧	١٩٤٧	٢٠٥١٩
١٩٤٠	٨٧٦٥	١٩٤٨	٣٥٢٧٠
١٩٤١	٦٧١١	١٩٤٩	٢٧٢٣٧
١٩٤٢	٩٥٥٠	١٩٥٠	٣٢٣٥٩

ومعنى هذا أنه في بين عام ١٩٣٨ ، ١٩٥٠ زاد إنتاج إيران من النفط بنسبة ٦٠٪ وظلت إيران حتى نهاية عام ١٩٥٠ على رأس بلاد الشرق الأوسط ، أما بالنسبة إلى العالم فهي ثالث دولة منتجة للبتروك إذ تأتي بعد الولايات المتحدة وفنزويلا ؛ وإن كان الوضع قد تغير بطبيعة الحال منذ صدور قانون التأميم في أواسط سنة ١٩٥١ . أما الاحتياطي الثابت فإن الأرقام التي نشرت عنه في عام ١٩٤٩ تدل على أنه يبلغ ٩٢٧٤٠٠ ألف طن مترى أى ما يعادل ٨٧٧٪ من الاحتياطي العالمي في تلك السنة ، بينما لم يزد الإنتاج حينذاك عن ٢٠٩٪ من احتياطي النفط في ذلك البلد^(٢) .

(١) Review of Economic Conditions in the Middle East, opt
cit. p. 60 .

(٢) المصدر السابق ص ٦٠ .

معامل التكرير :

وهناك شبكة من الأنابيب لنقل البترول من الحقول إلى عبادان حيث يقوم أعظم معامل التكرير في العالم ، ويقوم هذا العمل بتكرير حوالى ٧٥ ٪ من الإنتاج ، أما الباقي فينقل خاماً إلى الخارج .

معامل التكرير في إيران

إسم الشركة	الموقع	الطاقة اليومية بالبراميل	الحالة
الأنجلو — إيرانية	عبادان	٥٠٠.٠٠٠	عامل
كرمنشاه للبترول (من شركات الأولى التابعة)	كرمنشاه	٢١٠٠	عامل

أنابيب البترول :

أنشأت الشركة أحد عشرة خطاً تمتد من حقول النفط حتى عبادان مشهور ؛ ويبلغ طولها ١٠٢٢ ، وطاقتها اليومية ٨٦٤.٠٠٠ برميل ، وتم إنشاؤها فيما بين عامى ١٩١٦ ، ١٩٤٨ . ولشركة أنابيب الشرق الأوسط المحدودة مشروع لمد خط أنابيب من حقول إيران والكويت إلى الساحل السورى ويكون طوله ٧٧٠ ميلاً وقطره (٣٤ — ٣٦) بوصة . ويحمل يومياً ٥٣٥.٠٠٠ .

جدول حقوق البترول الإيرانية

الإنتاج من الزيت الخام بالبراميل			عدد الآبار في ختام عام ١٩٤٨	سنة الكشف	اسم الإقليم والحقل
سنة ١٩٤٨	سنة ١٩٤٧	يومياً ختام عام ١٩٤٨			
١٤٨٨١٤٠٠٠	١٣٩٤٢٠٠	٣٩٠٠٠٠	٣	١٩٣٧/١٩٢٨	إقليم فارس كاش ساران إقليم كرمشاه شاه (١) إقليم خوزستان
١١٦٥٠٠٠	١٠٤٤٣٠٩	٣٥٠٠	٢	١٩٢٣	أغاشاري حفظ كل لالى مسجد سليمان نقط صفد
٦٨٦٤٤٠٠٠	٤٥٧٠١٢٠٠	٢٠٠٥٠٠	١٥	١٩٣٨/١٩٣٧	
٧٥٧٩٥٠٠٠	٦٨٨٨٤٩٠٠	٢٠٨٠٠٠	٢٣	١٩٢٨	
٢٩٩٣٠٠٠	١٨٣٠٠	١٣٠٠٠	٣	١٩٤٦	
٢٥٧٥٠٠٠	٢١٢٦١٣٠٠	٧٥٠٠٠	٢٩	١٩٠٨	
١٢١٤٠٠٠	٢٩٤٥٧٠٠	٣٠٠٠	٢	١٩٤٨/١٩٣٤	

(١) على سقربة من الحدود الإيرانية العراقية

الفصل التاسع

الشركات الأمريكية تنزل إلى الميدان

مذكرات أمريكية :

لمست الولايات المتحدة روح التوسع السافر خلال انعقاد مؤتمر الصلح على إثر هزيمة ألمانيا وحلفائها ، ورأت تهافت الشركات الإنجليزية والمصالح المالية الفرنسية على اقتسام بترول الشرق الأدنى بصفة خاصة .

في مثل هذا الجو أخذ مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً في ١٠ مارس سنة ١٩٢٠ يطلب فيه من رئيس الجمهورية بيانات عن مدى القيود المفروضة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الرعايا الأمريكيين الساعين وراء البترول ، من جانب فرنسا وبريطانيا العظمى وهولنده واليابان أو أية دولة أخرى ، أو البلاد التابعة لها . وكان السبب المباشر في اتخاذ هذا القرار ما حدث من إلقاء القبض على أمريكي يقوم بالبحث عن البترول على ساحل البحر الميت (أكتوبر ١٩١٩) وذلك بأمر القائد الإنجليزي وحاكم فلسطين في الوقت ذاته .

ولكن الحقيقة أن مناورات الدول والشركات فتحت أعين الأمريكيين على ما يدبر في الخفاء وأثارت قلقهم ومخاوفهم ، وخشى هؤلاء أن يفتى الأمر بإبعادهم عن هذا المجال الملىء بالاحتمالات الوفيرة . وقد ترتب على هذا الشعور أن بعث السفير الأمريكي دافيس بمذكرة قوية حازمة للهجة إلى اللورد كرزون ، أشار فيها إلى الأثر السيئ الذي أحدثه في نفس الجمهور الأمريكي ما تراه من أنباء عن إقدام بريطانيا العظمى في البلاد الواقعة تحت انتدابها على أن تخص مصالح الزيت البريطانية بامتيازات لم تمنح مثلاً للشركات الأجنبية ، وأضافت المذكرة أن بريطانيا كانت تعد العدة في هدوء للانفراد بموارد الزيت في تلك المناطق .

وأخيراً طالبت الولايات المتحدة بتطبيق مبدأ سياسة الباب المفتوح ، وأكدت حقها في أن تشترك في أية مباحثات تدور بشأن امتيازات البترول . أرسلت المذكرة في ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ ومر وقت دون تسلم رد عليها ، وفي هذه الأثناء لاحظ السفير نشر إتفاق سان ريمو ، وقد جاء في المادة السابعة منه بشأن إقليم الجزيرة ما يأتي :

« تتعهد الحكومة البريطانية أن تمنح الحكومة الفرنسية أو من يمثلها ٢٥٪ من صافي إنتاج الزيت الخام بأسعار السوق السائدة التي قد تحصل بها حكومة جلالته الملك من حقول زيت أرض الجزيرة وذلك في حالة ما إذا كان استثمارها من جانب الحكومة . أما في حالة استخدام شركة بترول خاصة لاستغلال حقول زيت أرض الجزيرة فإن الحكومة البريطانية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية نصيباً قدره ٢٥٪ من أسهم مثل هذه الشركة . والتمن الذي سيدفع لمثل هذا الاشتراك لا يزيد عما يدفعه المشتركون الآخرون في شركة البترول المذكورة . ومن المفهوم أن شركة البترول المذكورة ستكون تحت الإشراف البريطاني الدائم » وقد كان هذا الاتفاق داعياً إلى إرسال مذكرة جديدة أكد فيها السفير الأمريكي المبادئ التي سبق له الإدلاء بها ، ونوه بأن اتفاق سان ريمو يعد خرقاً لها لأنه يكسب فرنسا معاملة تفضيلية .

إزاء هذا أرسل اللورد كرزون رساله يؤكد فيها أنه لم تمد أنا بيب ولم تنشئ معامل تكرير مطلقاً ، وأما الخطوط الحديدية التي مدت ، والأرصعة التي بنيت فيها فلا غرض عسكري بحته ، وأشار بعد ذلك إلى أن إنتاج الإمبراطورية البريطانية من البترول عبارة عن ٢٥٪ من الإنتاج العالمي (أو ٤٥٪ إذا ما أضيف إليه زيت إيران) . ومما له مغزى في الرد الإنجليزى قوله بأن الهدف هو الحصول على رواسب بترول الجزيرة للدولة العربية المزمع إنشاؤها في المستقبل وفقاً للتتظيمات التي وضعت في معاهدة الصلح من تركيا (سيقر) وحسب نصوص الانتداب . ولا شك أن هذه الإشارة أريد بها إخفاء نيات إنجلترا الحقيقية . أما عن موضوع معاملة فرنسا فقد ذكر الرد أن هذا إجراء يتفق مع التفسير الذي ارضته الولايات المتحدة دائماً لنص « الدولة الأولى بالرعاية » في المعاهدات .

وفي مذكرة ثانية بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ أكد اللورد كرزون لحكومة الولايات المتحدة أنه ليس لدى إنجلترا النية مطلقاً في احتكار كل حقول البترول التي تشير إليها نصوص إتفاق سان ريمو ، ثم صرح بأن المطالب البريطانية مشروعة ولها ما يسوغها لأنه في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٤ أبلغ الصدر الأعظم السفير البريطاني بالآستانة في مذكرة رسمية أن وزارة المالية التركية قد قبلت تأجير حقول البترول التركية في ولايتي الموصل وبغداد إلى شركة البترول التركية مع احتفاظ وزارة المالية بالحق في تحديد نصيبها في المشروع وشرط التعاقد فيما بعد . أما عن المصالح التي كانت لألمانيا في الشركة المذكورة فقد أشارت المذكرة إلى أنها قد انتقلت إلى بريطانيا العظمى .

خطة الولايات المتحدة :

هذه المذكرات الدبلوماسية المتبادلة تلقي ضوءاً كبيراً على خطة الولايات المتحدة وأهدافها . لقد كانت هذه الدولة قبلاً قليلة الاهتمام ببترول الجزيرة ولكنها الآن أخذت تدخل في الصراع بطريقة إيجابية ، والسفر في هذا أن عوامل مختلفة قد جدت . فهي قد تعلمت من الحرب كيف عظم استخدام البترول محل الفحم في الأساطيل الحربية والتجارية وتوقعت سيادة هذا النوع الجديد من الوقود في مختلف وسائل النقل وقدّر بعض المختصين أن آبار الجزيرة غنية بهذا المعدن ، وتنبأ جماعة من العلماء بقرب نفاذ البترول من الولايات المتحدة في ظرف مدة وجيزة . ورأى الأمريكيون كيف تسعى إنجلترا إلى السيطرة على منابع الشرق الأوسط بتمامها تقريباً . وأخيراً نشطت المصالح البترولية الأمريكية في منافسة المصالح البريطانية في مختلف الجهات ، ولا ريب أنها حملت حكومة الولايات المتحدة على هذا المسعى صيانة لمصالحها وخدمة لأغراضها .

لقد اعترفت الولايات المتحدة النزول إلى ميدان حرب البترول في الشرق الأوسط ، وقد وردت العبارة الآتية في المذكرات التي تبادلتها الحكومتان الأمريكية والبريطانية « لا يمكن تجاهل الحقيقة بأن موارد الجزيرة المشهورة أثار اهتمام

الرأى العام فى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والبلاد الأخرى » وذلك لأنها ذات أهمية فى الحياة الاقتصادية . لقد كانت هذه العبارة على إيجازها تحذيراً وإنذاراً للدول الأخرى المعنية بشئون بترول الشرق الأوسط ، وبخاصة إنجلترا صاحبة النفوذ الغالب فيه .

اتفاق بين المصالح البترولية فى البلدين :

ويبدو أن الحزم الذى أبدته الولايات المتحدة أثار قلق إنجلترا ولذا نرى السير جون كادمان Sir John Kadman المستشار الفنى لشركة الزيت الإنجليزية الفارسية وصاحب السلطان المطلق فى شئون بترول الإمبراطورية البريطانية خلال الحرب ، يتوجه إلى الولايات المتحدة (١٩٢٠ — ١٩٢٢) بقصد التفاهم . وقد انتهى الأمر بعقد اتفاق — بإيعاز الحكومة البريطانية — سلمت بمقتضاه الشركة المشار إليها نصف ما لها فى أسهم شركة البترول التركية إلى شركة ستاندارد أويل الأمريكية .

هكذا تفاهمت المصالح الإنجليزية والأمريكية ، واستمر ما يعرف باتفاق الحط الأحمر نافذ المفعول بين الطرفين ، ولكنه لم يحل مطلقاً دون المنافسة بينهما . وهنا نجد أن المصالح الإنجليزية كانت تتمتع بالتأييد والرعاية من جانب حكومتها فى بلدان الشرق الأوسط ، غير أن الشركات الأمريكية كانت أعظم نشاطاً وأحسن استعداداً وأقوى من الناحية المالية ، ولهذا أخذت تتغلغل أولاً فى مناطق أخرى من هذا الإقليم متبعة الطريق السلمى ، كشبه الجزيرة العربية وتركيا ومصر .

برر تغلغل الشركات الأمريكية فى الشرق الأوسط :

كانت إنجلترا تملك فى أول الأمر حقوقاً وامتيازات بصدد استثمار موارد البترول الموجودة فى بعض أنحاء المملكة العربية السعودية . ولكننا نلاحظ أمراً عجيباً ألا وهو إقدامها على التنازل عن هذه الحقوق ، وذلك فى أوائل العقد الرابع من

القرن الحالى . وقد تضاربت الآراء فى تعليل هذا العمل . فقليل من جهة إن أصحاب المصالح من الإنجليز لم يصلوا إلى نتائج سريعة حاسمة بحيث خيل إليهم أن هذه الجهات غير صالحة للاستثمار وأنهم يبدلون جهوداً غابثة خير لهم أن يركزوها فى مناطق أخرى . وعلل البعض الأمر بأن الإنجليز لم يقوموا حقيقة بأبحاث ودراسات علمية وافية مما حمل على الاعتقاد سالف الذكر بشأن فقر شبه الجزيرة . وهناك من يزعم بأن هذا التنازل إنما كان جزءاً من تفاهم تم بين أصحاب المصالح الإنجليزية والأمريكية . وعلى كل حال لا بد أن هناك أمراً خفياً لم يكشف عنه بعد ، وأن على المستقبل أن يزح الغطاء عن هذا السر الغامض .

وقد حاولت مصالح مالية ألمانية ويابانية أن تحصل على امتيازات بترولية فى هذا المكان ولكنهما لم توفق ، وصارت القلبية للمصالح الأمريكية . فمن جهة نجد أن حكام البحرين والإمارات الصغيرة على سحل الخليج الفارسى فى حالة حماية بريطانية ، ولا يستطيعون منح أية امتيازات دون موافقة الحكومة البريطانية ، وما كان من المستطاع والحالة هكذا أن ينجح الألمان واليابانيون . ومن جهة أخرى لم يكن من المنظور أن يوفق الآخرون أيضاً فى المملكة العربية السعودية التى حرصت دائماً على أن تكون علاقاتها بالدول الأنجلوسكسونية ، وبخاصة إنجلترا ، ودية ، ولا شك أن هذا الاتجاه يتنافر مع منح امتيازات لدول يعد وجودها فى هذه المناطق خطراً على سلامة المواصلات البريطانية وأمن الإمبراطورية . وفضلاً عن هذا كان لأمريكا مزايا ظاهرة ألا وهى ادعاؤها على الدوام بأنها دولة بعيدة كل البعد عن الأطماع الاستعمارية . وتبدو أهمية الإدعاء إذا ذكرنا أنه فى الوقت الذى نشطت فيه الشركات الأمريكية للبحث عن البترول فى البحرين وشبه الجزيرة العربية كانت اليابان قد اعتدت على منشوريا وأخذت تستعد لتحقيق مآربها فى بقية أنحاء الصين . ويلاحظ من جهة أخرى أن الشركات الأمريكية الغنية بمواردها المالية قادرة على إنفاق الأموال بسخاء وعن سعة ، كما أنها وعدت بالقيام بإصلاحات زراعية واسعة النطاق . ولهذا نجد أن ولاية الأمور فى المملكة السعودية وجدوا فى العروض الأمريكية فرصة طيبة للحصول على مقدار كبير من المال ، فضلاً عما يتوقعونه من استصلاح آلاف الأفدنة من الصحراء المجردة وتحويلها إلى أراض زراعية تنتج مختلف المحصولات .

ففي سنة ١٩٣٠ نالت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا عن طريق شركتها التابعة « شركة بترول البحرين » حق البحث عن البترول واستنباطه في الجزر الثلاث التي يتكون منها أرخبيل البحرين ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح إنتاج الجزر كله ملكاً لشركة بترول البحرين . وكذلك وجهت الشركات الأمريكية اهتماماً إلى لبنان حيث قيل بوجود مقادير من الزيت في بعض جهات هذا القطر .

أما في تركيا فقد كانت الحكومة الجمهورية تقوم بأبحاث جيولوجية في مناطق مختلفة من البلاد وطلبت بعض الشركات الأمريكية الترخيص لها بإجراء أعمال التنقيب والاستغلال مقابل أن تضع ثلثي الإنتاج تحت تصرف الحكومة التركية .

ولكن توسع إمبراطورية الزيت الأمريكية بلغ أقصاه ونجح نجاحاً باهراً في المملكة العربية السعودية ، فقد توجه إلى الحجاز عدد كبير من الأمريكيين بصفتهم خبراء في شئون الزراعة ، ولكنهم كانوا في الحقيقة وكلاء بعثت بهم شركة ستاندارد أويل التي حصلت الشركة على أول امتياز في سنة ١٩٣٥ في قسم كبير من إمارة الحسا على ساحل الخليج الفارسي حيث تقوم بالاستغلال شركة California Arabian Standard Oil التي مدت أتبوبة إلى ميناء القطيف حيث أقامت فيه معامل كبيرة للتكرير . وحصلت الحكومة السعودية مقابل هذا على إتاوة ، فضلاً عن مقدار معين من البنزين . وفي السنة ذاتها حصلت شركة Standard Oil of Arabia على امتياز آخر على ساحل البحر الأحمر في العسير والحجاز .

ومنذ سنة ١٩٤٠ قامت بعثات جيولوجية كثيرة قوامها العلماء والمهندسون والخبراء الأمريكيون ، وبعضها لحساب الحكومة الأمريكية والبعض الآخر على نفقة الشركات ، بأبحاث ودراسات منتظمة على نطاق واسع في مختلف أرجاء المملكة العربية السعودية .

وقد أسفرت هذه الجهود عما يبرر ما تسكفته من جهد ومال ، إذ أمكن الاهتمام إلى حقول بترولية غنية إلى حد بالغ ولكن لم يسبق استغلالها . وهذه

الحقول واقعة في مساحة واسعة في شمالي غرب شبه الجزيرة ، وتمتد من شبه جزيرة سيناء حتى المدينة المنورة .

وفي يولييه سنة ١٩٤٢ تنازلت بريطانيا عما لها من حقوق وامتيازات في الجهات الواقعة على ساحل البحر الأحمر .

ولقد سبق أن ذكرنا أن استغلال البترول تقوم به شركة آبار الزيت الإنجليزية المصرية في مساحة قدرها ٢٦٠٠٠ كيلو متر مربع ، غير أنه في عام ١٩٣٧ نجد شركات أمريكية تحصل على امتيازات في منطقة واسعة مساحتها ٦١٠٠٠ كيلومتر مربع في شرقي قناة السويس .

إذا أخذنا هذه الحقائق في الاعتبار ، وذكرنا إلى جانبها اشتراك المصالح المالية الأمريكية في بترول العراق ، أمكن أن نقول إن هذه المصالح تسيطر بالفعل على الشطر الأعظم من بترول الشرق الأوسط^(١) . ولقد علقت مجلة Oil Forum في افتتاحية عددها الصادر في يناير سنة ١٩٥٠ على أهمية شركات البترول الأمريكية بالشرق الأوسط فقالت :

« لقد هيأت - أي الشركات - للولايات المتحدة حصوناً سياسية واستراتيجية تتجه نحو قلب العدوان والتسرب الشيوعيين . ولقد زادت رؤوس أموالها المستثمرة في الامتيازات والممتلكات من مجرد ٢٧٨٠٠٠ دولار سنة ١٩١٨ إلى ما يقرب من ٣٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٤٩ . وفي خلال العامين الأخيرين فقط أصاحت مجموعات من شركات البترول الأمريكية المستقلة السمع لنداء الدولة ، وذلك باستثمار ما يزيد على ٢٥ مليوناً من الدولارات في تنمية موارد البترول بالخليج الفارسي » .

(١) لعل إيران البلد الوحيد الذي عجزت فيه عن نيل بعض الأسهم ، وذلك لأن للبترول الإيراني أهمية خاصة في نظر الحكومة البريطانية التي تملك منابعه بالاشتراك مع الشركة .

الفصل العاشر

تحليل الامتيازات والانتاج في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية

البحرين

يتسكون أرخبيل البحرين من مجموعة من الجزر في الخليج الفارسي ، وتحد من الغرب شبه جزيرة قطر . بينما يمتد إلى الغرب منه ساحل إمارة الحسا . وتبلغ مساحة هذا الأرخبيل ٢١٣ ميلاً مربعاً . والجزيرة الرئيسية فيه وهي البحرين يبلغ طولها حوالي ٣٠ ميلاً ، ولا يتجاوز عرضها عشرة أميال . وتقع حقول البترول حول فوهة جبل دخان في الشمال ، ويقدر عدد سكان هذه المجموعة من الجزر بنحو ١٢٠٠٠ نسمة .

وفي أول أغسطس سنة ١٩٣٥ حصلت شركة ستاندارد أوف كاليفورنيا عن طريق شركتها التابعة المعروفة باسم شركة بترول البحرين (١) على امتياز في جزيرة البحرين ، كان قد سبق منحه لمؤسسة بريطانية ، وهي نقابة الشرق العامة Eastern General Syndicate .

وفي سنة ١٩٣٥ استولت جماعة تكساس Texas Oil Corporation على نصف أسهم شركة بترول البحرين . ويحصل شيخ البحرين على إتاوة قدرها ٣٥٠ روية عن كل طن من البترول المصدر ، وقد بلغت قيمة الإتاوة ٣١٨٧٥٠ جنيهاً في عام ١٩٤٧ .

(١) يلاحظ أن هذه الشركة مسجلة في سندا لأن المعاهدة العقودة مع بريطانيا تنص على وجوب أن تكون الامتيازات بريطانية .

وقد بلغ الإنتاج ١١٣٨٠٠٠ طن متري سنة ١٩٣٨ ثم هبط خلال سنوات الحرب الأخيرة ، غير أنه بانتهائها عاد إلى الزيادة . وبالرغم من هذا ما تزال البحرين في مؤخرة بلدان الشرق الأوسط من حيث الإنتاج . والبيان التالي . يبين تطور الإنتاج :

السنة	الإنتاج بآلاف الأطنان	السنة	الإنتاج بآلاف الأطنان
١٩٣٨	١١٣٨	١٩٤٥	١٠٠٣
١٩٣٩	١٠٤١	١٩٤٦	١٠٩٩
١٩٤٠	٩٧١	١٩٤٧	١٢٩١
١٩٤١	٩٣٢	١٩٤٨	١٤٩٦
١٩٤٢	٨٥٦	١٩٤٩	١٥٠٨
١٩٤٣	٩٠٢	١٩٥٠	١٥١٢
١٩٤٤	٩٢١		

والاحتياطي عبارة عن ٢٣٣٣٠٠ ألف طن متري أى ٠.٢٢ ٪ من الاحتياطي العالمى .

وفي عام ١٩٣٦ تم إنشاء معمل للتكرير تبلغ طاقته السنوية الآن ٢٠٠٠٠٠ رطل من الأطنان ، وإن كان أربعة أخماس هذا المقدار ينقل بواسطة أنبوبة (عمدة تحت البحر) من الظهران .

وطبقاً لعقد الامتياز تعهدت الشركة أن تدفع لشيخ البحرين ٣٥٠ روية عن كل طن من النفط الخام ، وهذا يعادل ١٤ سنتاً عن البرميل الواحد ، وذلك قبل خفض قيمة الروية في سنة ١٩٤٩ . وفي السنة التالية وافقت الشركة على أن تزيد ما تدفعه إلى عشر رويات للطن أى حوالى ٢٩ سنتاً عن البرميل ، على أن يسرى ذلك ابتداء من يناير . إلا أنه في سنة ١٩٥١ عقد اتفاق آخر زيدت بمقتضاه حصة الحكومة . ويخصص ثلث هذه الإيرادات للشيخ وأسرته ، وجزء من الباقي يحتفظ به على سبيل الاحتياطي ، بينما يستخدم الباقي لتمويل المصروفات العادية فضلاً عن المشروعات الإنشائية .

امارة الكويت

تقع إمارة الكويت على مقربة من رأس الخليج الفارسي ، ويحدها العراق من الشمال والغرب ، كما نلقى إلى جنوبها إمارة الحسا (وهي جزء من المملكة العربية السعودية) والتي تفصلها عن الكويت منطقة محايدة . وتبلغ المساحة الكلية حوالي ٢٠.٠٠٠ ميل مربع .

وتتولى عملية استغلال النفط « شركة نفط الكويت المحدودة » بمقتضى امتياز حصلت عليه في ٢٣ ديسمبر عام ١٩٣٣ لمدة ٧٥ عاماً ؛ وهذه الشركة مناصفة بين شركة النفط الإنجليزية — الإيرانية وشركة مباحث الخليج وهي أمريكية . وبدأت أولى عمليات التنقيب في منطقة بحره في شمالي خليج الكويت حيث أمكن حفر بئر على عمق ٧٩٥٠ قدماً ، ولكن سرعان ما تحول عنها الباحثون ، بينما استمر العمل في حقل برغان الواقع على مسافة ٢٨ ميلاً جنوبي بلدة الكويت ، ١٤ ميلاً من الساحل . وقامت الشركة أيضاً بأبحاث في منطقة مدانية ولكنها ما لبثت أن ركزت عملها في الحقل المذكور .

وفي مساحة قدرها ستة أميال مربعة حول برغان اكتشفت تسعة آبار فيما بين عامي ١٩٣٨ ، ١٩٤٥ ، كما كان العمل دائباً في ثلاث أخرى ، غير أن الحرب أدت إلى التوقف في النصف الثاني من عام ١٩٤٢ .

وفي أكتوبر سنة ١٩٤٥ استؤنفت العمليات ، وهنا تبدأ نقطة تحول بالغة الأهمية ، وتوالت الاكتشافات حتى بلغ عدد الآبار التي استغلت حتى الآن ١٠٣ بئراً لم يفرغ منها سوى ثلاثة ، وأخذ الإنتاج يرتفع بسرعة كبيرة ، كما يتضح من البيان التالي (مقدراً بالآلاف الأطنان المترية) :

السنة	الإنتاج
١٩٤٧	٢٢٠٠
١٩٤٨	٦٤٠٠
١٩٤٩	١٢٣٧٨
١٩٥٠	١٧٢٩١
١٩٥١	٢٨٢٢٦

وهكذا زاد الإنتاج خلال خمس سنوات ما يقرب من ١٤٠٠ ٪ ، وتقدر الزيادة من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٥١ بمقدار ٦٤ ٪ . وخلال عام ١٩٥٢ وصل الإنتاج إلى أكثر من ٣٧ مليوناً من الأطنان . وفيما يلي الإنتاج الشهري خلال هذه السنة (بآلاف الأطنان المترية ^(١)) .

يناير	٢٨٨٣	يوليه	٣٤٦٧
فبراير	٢٥٧٧	أغسطس	٣٠٤١
مارس	٣٣٥٢	سبتمبر	٣٠٦٠
أبريل	٣٢٤٢	أكتوبر	٣٢١٦
مايو	٣٣٢٩	نوفمبر	٣٢٨٢
يونيه	٣١٦٠	ديسمبر	٣٠٢٢

وبهذا ارتفع المتوسط الشهري من ٢٠٠٠ ر ١٤٤٠ طن (١٩٥٠) إلى ٣٥٤٠ ر ٣٥٤١ طن (١٩٥١) ، وهو عبارة عن ٣٣٦٠ ر ٣٣٦١ طن تقريباً لسنة ١٩٥٢ . وهذه الزيادة الملحوظة في إنتاج سنة ١٩٥٢ من أسبابها كشف بئر جديدة يطلق عليها مجوة رقم ١ Magua No . 1 في أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وتقع على مسافة سبعة أميال إلى الشمال من برغان .

ونظراً للظروف السائدة في إيران اليوم نجد أن الكويت تقع في المرتبة الثانية

بين بلاد الشرق الأوسط ، وإنتاجها يعادل في الوقت نفسه جوالى ٥٪ من الإنتاج العالمى . غير أن أهمية هذه المنطقة ترجع إلى عظم الاحتياطى الثابت بها والذى يقدر بنحو ١٥٠٠ مليون برميل أى نحو ١٤٠٥٪ من الاحتياطى العالمى . وهناك معمل تكرير فى الأحمدية وإنتاجه اليوى ٣٠٠٠٠ رطل ويقدر أن طاقته ستكون حاجيات الكويت .

وفى أول ديسمبر من سنة ١٩٥١ وقع اتفاق بين شيخ الكويت والشركات صاحبة الامتياز وينص على أمور عدة أهمها :

١ - زيادة إيراد الكويت من إنتاج البترول الخام ، وخضوع الشركات لضريبة دخل يفرضها شيخ الكويت اعتباراً من ١٢/١/١٩٥١ بما يؤدى إلى أن توزع الأرباح منصفة بين الطرفين .

٢ - مساهمة الشركات فى نفقات التعليم العالى لأبناء البلاد فى المدارس والجامعات بالخارج . وطبقاً لهذا التعديل يبلغ دخل الحكومة ١٤٠ مليون دولاراً أى ٤٩ مليوناً من الجنيهات ، وهو رقم يزداد باطراد تبعاً لازدياد الإنتاج .

أما عن أثر البترول فى اقتصاديات الكويت فإننا نفضل أن نورد بشأنه هذه العبارات التى نقتطفها من مقال بعث به إلينا تلميذنا الكويتى الأديب يعقوب الحمد : « قد لا يتسع المجال لأن نبحث هذا الموضوع بأسهاب ، إلا أن للبترول أثراً عميقاً فى الاقتصاد الوطنى الكويتى ، فالدخل المتزايد منه قد سمح للحكومة بأن تشجع البلدية على التوسع فى الأعمال الإنشائية ، وساعد الصحة والمعارف على تنفيذ بعض برامجهما ، وساعد على وجود توظيف كامل رغم كثرة تدفق الأجانب على الكويت ، وارتفع كذلك مستوى المعيشة قليلاً عن ذى قبل .

ويلاحظ أن العدد الإضافى من العمال الذين ينتجون ما يتطلب عمال صناعة البترول من الأغذية والمساكن كبير بما أدى إلى ارتفاع الأجور فى الصناعات المختلفة ، ومن ثم إلى ارتفاع نفقات المعيشة » .

وفي المثال المشار إليه طائفة من الأرقام للدلالة على تقدم أعمال الشركة واتساع نطاقها :

١ — تستخدم الشركة (كان ذلك سنة ١٩٥٠) ١٦٠.٠٠٠ نسمة منهم ٢٠٠٠ من أهل الكويت وإيران والعراق وبعض مدن الخليج .

٢ — كانت الشركة تستهلك من المياه العذبة ٢٦.٠٠٠ جالون يومياً وذلك في يناير سنة ١٩٤٨ فارتفع المقدار إلى ١٥٦.٧٥٠ جالونا في أبريل من السنة ذاتها . وبلغت وارداتها من المعدات والآلات ٦٧٠١ طن في يناير سنة ١٩٤٧ فزاد المقدار إلى ١٦.٤٠٣ طن في أبريل من السنة التالية :

منطقة الحياد (القسم الكويتي) :

تقع منطقة الحياد أو الشقة الحرام Neutral Zone بين الكويت والمملكة العربية السعودية . وفي عام ١٩٤٧ حصلت « شركة الزيت الأمريكية المستقلة » American Independence Oil Company (AMINOIL) على امتياز البحث عن البترول في مساحة قدرها ٥٥٠ ميل مربع بالمنطقة المحايدة لمدة ٦٠ عاماً . وتتكون الشركة من عشرة منتجين أمريكيين ، ويبلغ رأس مالها ١٠٠ مليون دولار كما بدأت أعمال التنقيب في أواخر سنة ١٩٤٩ .

ولقد دفعت الشركة لإمارة الكويت عند توقيع الامتياز ٧٥ مليون دولار ، وإلى حين تصدير البترول تتقاضى الحكومة الكويتية ٦٢٥.٠٠٠ دولار سنوياً بدل استنباط ، فضلاً عن دولارين ونصف دولار عن كل طن معد للإصدار ، ويحق للحكومة الكويتية أن تواصل تسلم بدل الاستنباط إذا مارأت ذلك متفقاً مع صالحها حتى بعد ظهور البترول .

ووافقت الشركة على إنشاء مستشفى كامل المعدات والأطباء للأمراض الصدرية،

وعلى مد الطرق من منطقة البترول إلى مدينة الكويت . وعليها كذلك أن تقيم معملا للتكرير وأن تساهم في نشر التعليم بالإمارة .

ومما يلفت النظر في هذا الامتياز الممنوح في المنطقة المحايدة أنه تتولاه شركة مستقلة بخلاف الحال في بلاد الشرق الأوسط الأخرى .

قطر

تبلغ مساحة شبه جزيرة قطر ٥٠٠٠ ميل مربع ، وسواحلها قليلة الغور وملأى بالرمال والشعاب . وهى عبارة عن لسان من الأرض يبرز من السواحل الجنوبية للخليج الفارسي في اتجاه شمالي ، كما أنها مستوية السطح وخالية من الحياة النباتية .

ولقد بدأت أعمال التنقيب عن البترول بالطرف الشمالي من حقل « دخان » في عام ١٩٣٨ وتمت في يناير من سنة ١٩٤٠ حيث بلغ الإنتاج اليومي ٥٠٠٠ برميل وبعد سنة كشفت بئر أخرى على مسيرة عشرة أميال جنوبي الأولى ، كما بدأ التنقيب عن بئر ثالثة . ثم توقفت الأعمال بسبب الخطر الألماني إلى أن استؤنفت سنة ١٩٤٧ وحفرت تسعة آبار منتجة .

وقد تعطل الإنتاج بطريقة تجارية بسبب الحاجة إلى استيراد مقادير كبيرة من المعدات وإلى إقامة اللباني للموظفين والعمال ، وإنشاء أماكن التخزين ، ومد أنبوبة طولها ٧٥ ميلا . وفي أواخر سنة ١٩٤٩ بدأ الإنتاج بطريقة تجارية وأرسلت أول شحنة في ٣١ ديسمبر ، وبلغ إنتاج آبار حقل دخان سنة ١٩٥٠ ٤٠٠٠٠ برميل في اليوم .

ويقوم باستغلال البترول في شبه جزيرة قطر شركة بريطانية Petroleum Development Qatar Company Ltd . وقد تأسست عام ١٩٣٦ لتتولى لمدة

٧٥ سنة استغلال الامتياز الذى منحه الشيخ عبد الله بن قاسم^(١) لشركة الزيت الإنجليزية الإيرانية سنة ١٩٣٥ .

ويلاحظ أن توزيع ملكية رأس مال شركة قطر كتوزيعه فى شركة البترول العراقية ، أى أن كلا من الأنجلو — إيرانيان والشركة الفرنسية وروبال دنش شل وشركة تنمية الشرق الأدنى (ستاندارد وسوكوفى فاكوم) تملك ٢٣٫٨٥ ٪ ، أما الخمسة فى المائة الباقية فيملكها جليبيكيان .

وبمقتضى قرار تحكيم ثبتت دعوى الشركة فى أن امتيازها يشمل المناطق المجاورة لشبه الجزيرة من ناحية البحر ؛ وبذلك أصبح نشاط شركة سوبيرير Superior Oil Company مقصوراً على الرصيف القارى .

الانتاج والاحتياطى :

السنة	الانتاج (بآلاف الأطنان المترية)
١٩٤٩	٩٦
١٩٥٠	١٠٦٣٢
١٩٥١	٢٣٣٦٤
١٩٥٢	٣٢٠٦

ومن هذه الأرقام يبدو مدى الزيادة فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ .

وطبقاً للأرقام الخاصة بسنة ١٩٤٩ قدر احتياطى قطر من النفط بنحو ٦٧٦٠٠ ألف طن متري وهذا يعادل ٠٫٠٦٤ ٪ من الاحتياطى العالمى . والإنتاج فى السنة ذاتها بلغ ٠٫٢ ٪ من الاحتياطى ، ولكن ينبغى أن نذكر أنه يبدأ إلا فى ذلك الحين ، ولكنه على أساس انتاج سنة ١٩٥٢ يبلغ ٠٫٤٤ ٪ من الاحتياطى .

(١) تولى العرش سنة ١٩١٣

المملكة العربية السعودية :

يعتبر زيت البترول أعظم الموارد الطبيعية في المملكة العربية السعودية . ومصدراً رئيسياً تحصل منه على إيراداتها . وتقع الحقول الرئيسية حول الظهران في أمانة الحسا . وهذه الحقول هي دمام وبيقق والقطيف ، وتعد من أغنى حقول العالم النفطية وأوفرها إنتاجاً . وفي سنة ١٩٥١ كشف حقل جديد في العنانية ويبشر بإنتاج كبير .

شركة الزيت العربية الأمريكية :

وتقوم باستغلال النفط « شركة الزيت العربية الأمريكية » (أرامكو) التي نالت الامتياز بالاشتراك مع شركتي ستاندارد أوف كاليفورنيا وتكساس ، ثم جرت مفاوضات بعد ذلك لتصبح الملكية على هذا النحو :

ستاندارد أوف كاليفورنيا	٣٠٪
تكساس	٣٠٪
ستاندارد أوف نيوجرسي	٣٠٪
سوكوني فاكوم	١٠٪

ومعنى هذا أن رؤوس الأموال الأمريكية هي التي تتولى استغلال البترول في المملكة العربية السعودية . وبدأ تنفيذ الامتياز في يولية سنة ١٩٣٣ لمدة ٦٦ سنة ، وبدأ الحفر واستمر العمل حتى حفرت البئر الثامنة في أكتوبر سنة ١٩٣٨ حيث تمكنت الشركة من استنباط البترول بطريقة تجارية . وكانت أول رسالة من النفط السعودي في مايو سنة ١٩٣٩ ، وقام الملك بزيارته الأولى لمراكز الشركة في الظهران . وتوالى فتح الآبار حتى صار مجموع الآبار المنتجة ١١٨ بئراً في نهاية عام ١٩٥١ ، والجدول التالي يبين الحالة في ذلك التاريخ :

الآبار في نهاية عام ١٩٥١ (١)

الحقل	منتجة مغلقة	للمراقبة موقوفة مؤقتا	مهجورة	يجرى حفرها	المجموع
بقيق	٦٢	١	٣	—	٦٦
عين دار	٢٠	١١	١	٢	٣٤
الدمام	٣٠	٢	—	٩	٤١
القطيف	٦	٤	١	١	١٣
أبو حدرية	—	١	—	١	٣
الفاصلي	—	١	—	—	١
حرض	—	٦	—	١	٧
السفانية	—	٤	—	—	٥
العمانية	—	٧	—	٣	١٠
العلاء	—	—	—	١	١
الجعوف	—	—	—	١	١
معقلا	—	—	—	١	١
المجموع	١١٨	٣٧	٥	٣	١٤
				٦	١٨٣

ووضعت الشركة مشروعات عدة منها إقامة معمل تكرير في رأس تنورة ، غير أن الحرب أوقفت العمل وأغلقت معظم الآبار ، ولم تتعد الصادرات ١٢٠٠٠ إلى ١٣٠٠٠ برميل في اليوم ، حيث كانت السكينة المستخرجة ترسل إلى معمل تكرير البحرين . وفي سنة ١٩٤٥ زيد المقدار إلى ٣٥٠٠٠ برميل يوميا ، وثم في أوائل السنة ذاتها مد أنبوبة تحت الأرض إلى البحرين وزاد الصادر إلى ٤٥٠٠٠ برميل في اليوم . وفي شتاء عام ١٩٤٥/١٩٤٦ تم إنشاء معمل التكرير في رأس تنورة ، وطاقته اليومية ١٤٠٠٠٠ برميل . والجدول التالي (لسنة ١٩٥١) يلقي ضوءا على حركة التكرير في هذا المعمل .

(١) تقرير عن سير الأعمال من قبل شركة الزيت العربية الأمريكية لعام ١٩٥١ .

(١) المتوجات المكررة في محل التكرير برأس تنورة (بالبراميل)

عام ١٩٥١	بزيق	كرومين	زيت ديزل	زيت وقود	اسفلت	المجموع
يناير	٩٥٦٤٧٣	٣٤٤٨٦٧	١٢٤٨٧٠٨	١٧٣٤٤٧٩	٥٠٨١	٤٢٨٩٦٠٥
فبراير	٩١٣٦٤٩	٣٥٢٨٢٢	٧٨٧٧٣٠	١٩٠٤٨٠٠	١٨٥٢	٣٩٦٠٨٥٤
مارس	١١١١٨٥٤	٣٨٥٥٠٩	١١٦٨٨٧٤	٢٠٦٦٩٠٧	٥٢٠٥	٤٧٣٨٣٤٩
أبريل	٩٩٤٠١٦	٣٦٤٧٦٧	١٠٠٧٣٩٣	٢١٩٢٢١٤	٣٧٤	٤٥٥٨٧٦٤
مايو	١٠١٥٤٩٢	٣١٨٣٧٨	١٠٨٩٦٢٨	١٩٢١٢٣٥	٢٢٥٤٥	٤٣٦٧٧٧٨
يونية	١٠٤٢٩٨٥	٤٢٥٥٤١	١٢٦٣٩٧٤	٢٤٢١١٢٨	٢٣٠٩٤	٥١٧٦٧٧٢
يوليو	١١٠١٩٥٨	٤٢٢٩٢٣	١١٨٢٤٢٧	٢٠٧٣٦٦٩	١٤٨٨٣	٤٧٩٥٨٦٠
أغسطس	٩٦٥١٥٩	٤٦١٨٢٦	١٢٨٠٨٩٦	٢١٥٠٥٠٦	١٧٣٢٢	٤٨٧٥٧٠٩
سبتمبر	١١٤٢٩٨٥	٤٧٤٦٩٧	١٣٣١٢٩٧	٢٢١٦٠٨٤	١٨٦٠٣	٥١٨٣٦٦٦
أكتوبر	١٠٠١٧٧	٣٦١٠٢٤	١٠٧٧٣٨٤	١٧١٩٠١١	٢٥٦٠٥	٤١٨٤٧٣١
نوفمبر	٨٤٩١٩٨	٣٩٣٠٨٣	١٢٣١١٧١	٢١١٤٦٢٢	١٩٤٣٨	٤٦٠٧٥١٢
ديسمبر	١٠٥٠٠٤٠	٣٦٩٨٨٣	١٢٥٤١٣٣	١٨٧٦٩٢٢	٢١٨٠٨	٤٥٧٢٧٩٦
المجموع	١٢١٤٥٥١٦	٤٦٧٥٣٢٠	١٣٩٢٣٦١٥	٢٤٣٩١٥٨٤	١٧٥٨١١	٥٥٣١١٨٤٦

(١) المصدر السابق .

تطور الإنتاج :

بدأ الإنتاج في أول أمره بسيطا فلم يزد في عام ١٩٣٨ عن ٦٨٠٠٠ طن ، وتعطلت العمليات خلال الحرب عن الدرجة الواجبة ولذلك لم يتعد ٢٨٧٢٠٠٠ سنة ١٩٤٥ . إلا أنه أخذ يزد بعد ذلك بخطى واسعة حتى وصل إلى أكثر من ٢٨ مليوناً من الأطنان في ختام سنة ١٩٥١ . وفي سنة ١٩٥٠ كانت المملكة العربية السعودية تشغل المحل الثاني بعد إيران ، ولكنها في السنة التالية (بسبب الظروف السائدة في إيران) أصبحت على رأس دول الشرق الأوسط المنتجة للبتروك . والبيان التالي (مقدراً بآلاف الأطنان المترية) يلقي ضوءاً على هذا التقدم السريع في الإنتاج :

السنة	الإنتاج (١)	السنة	الإنتاج (٢)
١٩٣٨	٦٧	١٩٤٥	٢٨٧٢
١٩٣٩	٥٣٩	١٩٤٦	٨٢٠٠
١٩٤٠	٧٠٠	١٩٤٧	١٢٣٠٠
١٩٤١	٥٩٠	١٩٤٨	١٩٢٠٠
١٩٤٢	٦٢٠	١٩٤٩	٢٣٤٧١
١٩٤٣	٦٥٠	١٩٥٠	٢٦١٧٩
١٩٤٤	١٠٦٣	١٩٥١	٣٧٦١٨

والجدول التالي يبين الإنتاج سنة ١٩٥١ طبقاً للآبار في الشهور المختلفة .

(١) Review of Economic Conditions in the Middle East p. 60

(٢) Petroleum Press Service. November 1952 p. 416.

إنتاج الزيت الخام - حسب الحقوق - بالأطنان

عام ١٩٥١	الدوام	بقيق	عين دار	القطيف	المجموع
يناير	٣٧٨٣٩٩	١٤٥٩٧٩٥	٤١٠٨٦٠	٣٧١٨٥	٢٢٨٦٢٤١
فبراير	٣٣٠٤٩٩	١٥١٧٧٧٦	٤١٨٨٦١	٦٧٤٩٨	٢٣٣٤٦٣٥
مارس	٣٥٨٠٤٨	١٦٢٣٧٨٤	٥٣٩٠٤٧	٨٦٨٨٣	٢٦٠٧٧٦٣
أبريل	٣٥٢٥٥٩	١٨٠٤٣٤٧	٥٠٨٨١١	٨٠١٩٠	٢٧٤٥٩٠٨
مايو	٣٧٠٦٨٧	١٩٩٦٨٨٦	٥٧٢٨١٨	٨١٣٣٦	٣٠٢١٧٢٨
يونية	٣٣٩٤٧٢	٢٠٠٠٨٣٦	٥٧٨٩٨١	٧٩٤٥٧	٢٩٩٨٧٤٨
يولية	٣٥٤٧٢٦	٢٣٢٢٠٥٢	٥٩٥٨٢٦	٧٦١٧٩	٣٣٤٨٩٧٢
أغسطس	٣٤٧٢٩٥	٢٣٩٩٤٨٢	٥٩٥٠٥٢	٧٩٢٩٣	٣٤٢١١٢٤
سبتمبر	٣٣٨٠١٨	٢٣٥٠٥٧٧	٥٧٧٠٧٤	٨٢٤٤٣	٣٣٤٨١١٤
أكتوبر	٣٣٥٦٣٠	٢٤١٩١٠٩	٦٢٣١١٦	٨٤٠٧٣	٣٤٦١٩٢٩
نوفمبر	٣١٥٣٩٧	٢١٤١٧٧٦	١٠٠٩٢٩٣	٧٩١١٥	٣٥٤٥٥٨٣
ديسمبر	٢٩٥١٠٥	٢٠٩٧٥٢٤	١٠١٣٣٣٩	٨١٨٥٥	٣٤٨٧٨٧٥
المجموع بالأطنان	٤١١٥٨٤٠	٢٤١٣٤١٤٨	٧٤٤٣٠٨٢	٩١٥٥٢٣	٣٦٦٠٨٥٨٥

(١) تقرير سير الأعمال من قبل شركة الزيت المصرية لعام ١٩٥١ الأمريكية.

وخلال سنة ١٩٥٢ ارتفع الإنتاج بصورة واضحة فبلغ ١٩٤٤٣٠٠٠ طن ،
والبيان التالي يوضح الحالة خلال الشهور المختلفة (بآلاف الأطنان المترية ^(١)) :

٣٦٢٠	يوليه	٣٦٣٣	يناير
٣٤٧٦	أغسطس	٣٤٤٣	فبراير
٣٣٧٢	سبتمبر	٣٤٩٦	مارس
٣٢٥٦	أكتوبر	٣٦١٩	أبريل
٣١٤٧	نوفمبر	٣٥٥٩	مايو
٣١١٩	ديسمبر	٣٧٠٣	يونيه

احتياطي البترول .

وطبقاً للأرقام الصادرة عن عام ١٩٤٩ يقدر احتياطي البترول في المملكة
العربية السعودية (بآلاف الأطنان المترية) بنحو ١٢١٣٤٠٠ أى ما يعادل
١١٤٨٪ من الاحتياطي العالمي ، وإن كانت النسبة أقل منها في حالة الكويت .
إلا أن الإنتاج في تلك السنة يعد ضئيلاً فعلاً إلى الاحتياطي إذ أنه لم يتعد ١٩٪
منه ، ولكنه أعلى من النسبة الخاصة بالكويت وهي ٠.٨٪ ، وبالشرق الأوسط
عامة وهي ١.٦٪ .

أنابيب البترول :

وينقل البترول من مواطن الإنتاج بواسطة مجموعة من الأنابيب كما يوضحها
الجدول التالي :

سنة الإنشاء	الطاقة (بالبراميل)	الطول بالأمتار	إلى	من	اسم الشركة المالكة
١٩٤٧	١١٠٠٠٠	٤٠	الظهران	بقيق	شركة الزيت العربية الأمريكية
١٩٤٦	١٠٠٠٠٠	٤١	»	»	
١٩٤٨	٣٠٠٠٠٠	٦٥	رأس تنورة	»	
١٩٤٦	١٢٣٠٠٠	٢٣	»	الظهران	
١٩٣٩	٦٥٠٠٠	٣٩	»	»	شركة خطوط الأنابيب العربية
١٩٤٥	١١٠٠٠٠	٣٤	البحرين	»	
١٩٥٠	٣٠٠٠٠٠	١١٠	صيدا	»	

وفي سنة ١٩٥١ تم مد خط أنابيب ذات قطر ١٢ بوصة من ملتقى الأنابيب في القطيف إلى رأس تنورة ، كما مد خط أنابيب ذات قطر ٢٠ — ٢٢ بوصة من المعمل الثالث لفرز الغاز عن الزيت في بقيق (البقة) إلى ملتقى الأنابيب في القطيف . وسيمد هذا الخط آجلاً إلى معمل فرز الغاز عن الزيت رقم ٢ في أبقيق .

وتم أيضاً في عام ١٩٥١ مد خط أنابيب قطرها ٤ بوصات لنقل المنتجات البيضاء من معمل تكرير رأس تنورة عبر خليج تاروت إلى مستودع البترول المركزي في الظهران وإلى مطار الظهران . ويجرى إنشاء خط طوله ٤٥ ميلاً من أنابيب قطرها ٣٠ — ٣١ بوصة من بقيق إلى العمانية ، وذلك لتوسيع الوسائل التي يتطلبها الإنتاج المتزايد من الزيت المستخرج من حقلي عين دار والعمانية . وبالإضافة إلى ما تقدم مدت أنابيب فرعية متعددة في مناطق القطيف وعين دار ورأس تنورة .

خط أنابيب التابرين :

وهذا أعظم وأطول خط في الشرق الأوسط . ويبدأ جنوبي صيدا (لبنان) عند نقطة انصباب نهر الزهراني في البحر المتوسط ، ثم يأخذ الطريق في الارتفاع حوالى ١٠٠٠ قدم خلال الأميال الأربعة الأولى ، ويرتفع بعد ذلك تدريجاً حتى يبلغ حداً أقصاه ١٩٠٠ قدم فوق سطح البحر عند عبوره الطرف الجنوبي من سلسلة جبال لبنان . وبعد ذلك يهبط الخط إلى ارتفاع ٦٠٠ قدم وينزل في وادي الليطاني ويمر بأراض عند حدود سوريا ، ويهبط من ارتفاع ١٨٠٠ قدم إلى قاع وادي الحسبانى على ارتفاع ٨٤٠ قدماً ، وبعد ذلك يرتفع بشدة لمسافة عشرة أميال إلى ٢١٠٠ قدم ، ويستمر مسافة أخرى طولها ٢٥ ميلاً قبل أن يهبط إلى وادي اليرموك . وبعد أن يمر بأطراف جبل الدروز ينتقل إلى المملكة الأردنية ومنها إلى القسم الشمالي من المملكة العربية السعودية في أراض يغلب عليها طابع الاستواء ، ويواصل السير إلى بقيق .

وقد بلغ ما نقل فيه خلال العام الأول التالى لإنشائه (ديسمبر ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١) ١٠٠ مليون برميل . وتقوم شركة التابلاين بإنشاء مصفاة في صيدا من أجل البترول السعودى وتقدر النفقات بأربعين مليون دولاراً ويستغرق إتمامه عامين ، والفهم أن المقادير التى سيكررها ستسد مطالب سوريا والأردن من البنزين وزيت الغاز ، وقد يمد تركيا ومصر بحاجتهما فى المستقبل .

وقد تولت إنشاء هذا الخط « شركة خطوط الأنابيب عبر البلاد العربية » Trans-Arabian Pipe Line Company وهى مؤسسة أمريكية . وكان أول التوجيه بشأن مد هذا الخط من ناحية السلطات الحربية الأمريكية كجزء من مشروع « هيئة احتياطات البترول » ؛ ثم عظم الحاجة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى يتسنى المساهمة اللازمة لإنعاش أوربا الغربية بصفة خاصة ، وهو أمر يتطلب القصد فى الوقت والنفقات .

وخط التابلاين يوفر هذين العنصرين ، ذلك أن الطريق البحرى طوله ٧٠٠٠ ميل وتستغرق عملية النقل ٢٠ يوما ، فضلا عن أن رسم عبور قناة السويس عبارة عن ١٨ سنتاً للبرميل ومعنى هذا ٤٠٠٠ ر.د. دولار عن كل ناقلة حديثة كبيرة . وعلاوة على ذلك فإن هذا الوفى فى المسافة وفر للولايات المتحدة الأمريكية ٦٥ ناقلة كانت تنقل البترول السعودى مع غيرها ، فصار فى الإمكان استخدامها فى مناطق أخرى .

ولقد بدأ العمل فى مد الخط سنة ١٩٤٧ وانتهى بعد أربع سنوات ، وقطره يتراوح بين ٣٠ ، ٣١ بوصة ، وتكلف ٢٣٠ مليون دولاراً .

خلاف حول سعر الذهب :

وطبقاً لعقد الامتياز تعهدت الشركة بدفع أربعة شلنات ذهباً عن كل طن من الزيت الخام . وسرعان ما نشب الخلاف حول سعر الذهب ، فطلبت الشركة أن تكون حصة الحكومة حسب السعر السائد فى الولايات المتحدة أى ٨ دولارات ،

٢٤ سنتا للجنه الواحد ، بحجة عدم استطاعتها جلب الذهب إلى جده ، ولكن الحكومة السعودية تمسكت بضرورة الدفع حسب سعر الذهب في جده ، والذي يتراوح بين ١٦ و ٢٠ دولاراً للجنه ، وذلك لأن الاتفاق عقد في المملكة السعودية وليس في الولايات المتحدة . وإزاء إصرار الحكومة السعودية تبلت الشركة (١٩٤٨) أن تدفع جنيهات إنجليزية في جده ، وإذا تعذر عليها ذلك تدفع عن كل جنيه ١٢ دولاراً ، كما وافقت أيضاً على تسوية حصة الحكومة التي سبق أداؤها على أساس هذا الاتفاق . وبذلك زادت حصة الحكومة عن البرميل الواحد من حوالي ٢٢ سنتا إلى ٣٢ سنتا .

تعديل الامتياز :

وفي سنة ١٩٤٩ راحت الحكومة تضغط على الشركة من أجل رفع مقدار الحصة ، وانتهت المفاوضات بين الطرفين إلى عقد اتفاق إضافي (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥١) يقضى أهم نص فيه بالمشاركة في الربح حتى أصبح نصيب الدولة ٦٥ سنتا عن البرميل الواحد .

مطالب جديدة :

ونشرت بعض الصحف في أواسط ١٩٥٢ أن الحكومة السعودية تقدمت بمطالب جديدة أهمها أن يكون نصف أعضاء مجلس الإدارة من السعوديين ، وأن تسلم الشركة خلال خمس سنوات نصف إقليم الامتياز على أن تعيد النصف الآخر بعد خمس سنوات أخرى . وإذا عجزت الشركة عن استغلال الآبار بسبب الحرب تدفع للحكومة مبلغ مائة مليون دولار .

والمطلب الخاص بإعادة منطقة الامتياز يدل على اتجاه نحو التأميم ، ولكن نجيل إلينا أن الغرض منه أن يكون نوعاً من الضغط على الشركة عساها تعيد النظر في الاتفاق ، أملاً في زيادة حصة الحكومة من الأرباح . وهذا دليل على تغير شعور الشعوب العربية إزاء الشركات القائمة باستخراج النفط من بلادها .

القسم السعودي من المنطقة المحايدة :

في ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٩ وقعت الحكومة السعودية اتفاقاً مع شركة نفط الباسفيك الغربية Pacific Western Oil Corporation ، يبيح للأخيرة استغلال البترول في القسم السعودي من المنطقة المحايدة . وكان الامتياز يقوم على مبدأ اقتسام الأرباح مناصفة ، بحيث أن الحصة المقررة للحكومة السعودية كانت أكثر من ضعف ما تعهدت بدفعه الشركات الأخرى في إقليم الشرق الأوسط . وهذا الاتفاق كثيراً ما رددته حكومات البلدان الأخرى في الإقليم ، كما استندت إليه الحكومة السعودية حين طلبت من شركة أرامكو تعديل الامتياز . ونظر لهذه الأهمية ننشر في ملحق هذا الفصل أهم المواد التي اشتمل عليها الاتفاق .

البحرين

أغفلت المعاهدة العقودة عام ١٩٢٤ بين بريطانيا واليمن تعيين الحدود الجنوبية للبلد الأخير ، وأرجأت الفصل في الأمر إلى مفاوضات تجرى فيما بين الطرفين . وهذا الغموض ليس في صالح اليمن ، وقد تسبب عن ذلك استمرار النزاع الذي كان يتخذ أحيانا شكلا عسكريا كما حدث من إقدام الطائرات البريطانية على ضرب حصن يمني أقيم سنة ١٩٣٦ في هذه المناطق ، وكما حدث أيضاً خلال عام ١٩٤٩ . وقد دارت مفاوضات بين الطرفين لمدة أسابيع وأصدر المؤتمر بلاغا رسمياً بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٠ جاء فيه أن المباحثات قد جرت في جو ودي للغاية وأن الوفدين قد قدما مقترحات للعرض على الحكومتين ، كما تم الاتفاق على استئناف العلاقات الدبلوماسية . ويعتقد الكثيرون أن موارد البترول تكمن وراء الخلاف بين البلدين . ففي عام ١٩٤٩ منحت بريطانيا امتياز التنقيب عن البترول في منطقة شابولشركة متفرعة عن شركة البترول العراقية والشركة الإنجليزية إيرانية .

وقد زارت المنطقة في ذلك الوقت بعثة علمية من ثلاثة من الخبراء قاموا بدراسات جيولوجية وقرروا أن البترول الموجود قد يعادل في مقاديره كل بترول المملكة

العربية السعودية . وهذا التصريح على أكبر قدر من الخطورة ويعتبر تأييداً لما قال به المستر چون فلي بعد رحلته عبر الربع الخالي سنة ١٩٣١ من أنه رأى البترول بوفرة في منطقة شابوا .

ولقد ذكر الخبراء أنهم كشفوا بحيرات من الأسفلت طولها ١٥ ميلاً وعرضها ١٠ أميال ، وقطراناً منبعثاً من باطن الأرض . وتقع شابوا على مسافة ٣٣٠ ميلاً من ميناء مكلا الخاضع للنفوذ البريطاني و ٢٦٠ ميلاً من واحة الحوف التابعة لليمن . وإذا ثبتت وفرة البترول هناك فمن المتوقع مد أنابيب لنقله عبر صحراء الربع الخالي ونجد حتى يتسنى نقله بواسطة خط التابلاين إلى ساحل البحر المتوسط (١) .

لبنان

في عام ١٩٤٧ قامت شركة البترول اللبنانية (إحدى توابع شركة البترول العراقية) بأبحاث جيولوجية وتابعتها خلال العام التالي ، ولكنها لم تصل إلى كشف جديدة بعد حفر البئر المعروف باسم « تربول رقم ١ (Terbol 1) » على مسافة ميلين من طرابلس ، وهي بئر جافة عمقها ١٠٠٥٩ قدماً .

سوريا

قامت شركة البترول اللبنانية السورية وهي من توابع شركة النفط العراقية بأبحاث جيولوجية في بعض مناطق من سوريا ، وحفرت آبار عدة على أعماق بعيدة دون أن تكتشف وجود البترول . وقد تنازلت الشركة عن الامتياز في البلدين .

(١) الأهرام عدد ١٨/٤/١٩٥٠ .

إلا أنه في ١٦ مايو سنة ١٩٤٩^(١) عقد اتفاق بين الحكومة السورية وشركة أنابيب البترول للشرق الأوسط بشأن مرور خط «تابلاين» في الأراضي السورية . ومدة الامتياز سبعون عاما ، ولشركة الحق في إنشاء ماتدعو الحاجة إليه من معامل التكرير على ساحل سوريا . أما الفوائد التي تعود على ذلك البلد فتتضمن حصوله على إتاوة سنوية قدرها خمسون ألفا من الجنيهات ، فضلا عن فرض رسم قدره ثلاثون شلنا عن كل ألف طن من الزيت الخام بنقله الخط المشار إليه بشرط ألا تقل الرسوم السنوية عن ٢٠.٠٠٠ ر. (٢) .

كذلك قامت شركة البترول العراقية بإنشاء خط أنابيب من كركوك إلى بانياس . وتضمنت الشروط بين الطرفين أن تدفع الشركة إلى الحكومة السورية بنسبة عن كل طن ينقله الخط ، إلى جانب مبلغ سنوي قدره ٢٥.٠٠٠ ليرة سورية . وكذلك تعهدت الشركة أن تبيع سنوياً للحكومة السورية مقدار ٢٠.٠٠٠ طن من البترول بضمن مخفض ويجرى تكرير هذا المقدار في المعمل الذي تقيمه الشركة في حمص .

ولقد وضعت شركة أنابيب الشرق الأوسط مشروعا ضخما يبنى بمقتضاه خطان من أنابيب البترول ويخترقان الأراضي السورية . ويبدأ الخط الأول من الكويت ويمر بالعراق وسوريا حتى يصل إلى نقطة على الساحل السوري . أما الخط الثاني فإنه يمتد من عبادان ويمر بالأراضي العراقية والسورية حتى يلتقي بموازة الخط الأول عند هذا الميناء الذي يراد إنشاؤه على ساحل سوريا . إلا أن هذا المشروع قد توقف البحث فيه نتيجة للأزمة الإيرانية الناجمة من تأميم الصناعة البترولية .

(١) هذا تاريخ تصديق الحكومة السورية لأن الاتفاق سبق أن وقعه الطرفان في أول

سبتمبر سنة ١٩٤٧ .

(٢) عدل الاتفاق على ما سنوضح بعد قليل .

فلسطين

قامت شركة فلسطين بأبحاث في جهات متفرقة حفرت بئراً إلى الشمال الشرقي من غزه وعمقه ٣٤٦ قدماً ثم هجرته ، توقفت الأعمال في منطقة كرنوب جنوبي البحر الميت ، وعلى كل فقد وقفت جميع الأبحاث المتعلقة بالتنقيب عن البترول بسبب اضطراب الموقف في فلسطين . وإذا كانت الدلائل لا تتم عن وجود الزيت في هذا البلد ، إلا أن أهمية فلسطين تنحصر في أن مدينة حيفا وهي جزء من دولة إسرائيل تحتوي على معمل تكرير تملكه شركتا شل والأنجلو إيرانيان . ولقد توقف العمل فيه لأن العراق منع انسياب البترول في خط الأنابيب الممتد من كركوك إلى حيفا بسبب الحرب بين إسرائيل والدول العربية .

ولقد بذلت إنجلترا وغيرها من الدول ذوات المصالح البترولية الكثير من الضغط على مصر لتسمح بمرور ناقلات الزيت في قناة السويس دون قيد أو شرط ولكن مصر مازالت مصرّة على موقفها حتى تحول دون وصول الزيت إلى إسرائيل . ولعل الاضطراب الذي أصاب عمليتي نقل البترول العراقي وتكريره في حيفا من العوامل التي تجعل الدولتين الأمريكية والإنجليزية تسعيان إلى تصفية الموقف نهائياً وتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل .

ولقد سبق لإحدى الصحف الأمريكية المعنية بالبترول أن اقترحت تدويل حيفا وبذلك تزول الدوافع التي تمنع العراق من إرسال بترول والتي تحول دون تصلب مصر بصدد مرور ناقلات الزيت عبر قناة السويس . غير أن الاقتراح لم يلق اهتماماً ، ولم تنظر إليه الدول الكبرى بعين الجدد ، فضلاً عن أن دولة إسرائيل لا يمكن أن توافق على أن يقطع منها أعظم ميناء فيها .

شرق الأردن

حصلت شركة بترول شرق الأردن (إحدى توابع شركة البترول العراقية) على امتياز عام ١٩٤٧^(١) بالبحث عن البترول في منطقة مساحتها ٢٨٠٠٠ من الأميال المربعة ، ولقد قامت خلال سنة ١٩٤٨ بأبحاث جيوفيزيكية وجيولوجية . وقد تنازلت الشركة (١٩٥٢) عن هذا الامتياز .

دول الشرق وأرباع المرور

بالرغم من أن لبنان وسوريا والأردن ليست من البلدان المنتجة للبترول ، إلا أنها تحصل على مغنم مالية بسبب مرور أنابيب البترول السعودي والعراقي عبر أراضيها . فطبقاً للاتفاق الأخير (١٩٥٢) بين الحكومة اللبنانية وشركة التابلاين يرتفع مقدار الأتاوة التي تحصل عليها الأولى من ٣٥ إلى ٥٤ مليون ليرة لبنانية ، وهذا معناه شلن عن كل طن من البترول ينقل عبر البلاد . وطبقاً للاتفاق المعقود مع شركة النفط العراقية في مايو سنة ١٩٥٢ تحصل الحكومة اللبنانية على مبلغ إجمالي مماثل ؛ وهذه الأتاوات تعادل عشر إيرادات الحكومة الأخيرة . وينص الاتفاق الأخير على أنه عند التصديق عليه من قبل لبنان تقوم الشركة بتوسيع معاملها بنسبة ٢٥٪ مما هو عليه ، وذلك لمواجهة كل مطالب البلاد . وكذلك تقوم شركة كالتكس بإنشاء مصفاة في صيدا كفاءتها السنوية ٦٥٠٠٠ طن . ونظرا لعدم التصديق على الاتفاقين فإن اللجنة المالية بالبرلمان اللبناني نصحت برفضهما على أساس عدم كفاية هذه المبالغ .

(١) يعطى الامتياز الشركة الحق في إنشاء خط أنابيب أو أكثر ولا يفرض على الشركة أية ضرائب عقارية أو مرور أو رسوم تصدير ، كأن لها الحق في استئجار أراضي الحكومة بإيجار بسيط . وقد ذكرت مجلة « الأردن الجديد » وهي تنتقد شروط الاعفاء أن الشركة استوردت عام ١٩٤٧ وبعده ما قيمته ٣٦.٣١٠ ر. ٣ جنيتها . وهذا الامتياز إنما هو امتداد للاتفاقية المعقودة سنة ١٩٣٠ بين الحكومة الأردنية وشركة البترول العراقية .

أما سوريا فقد زادت الإتاوة التي تدفعها لها شركة التابلاين من ٤٥٠.٠٠٠ إلى ١.٠٠٠.٠٠٠ دولار في السنة ، كما جرت مفاوضات بشأن اتفاق مع شركة نفط العراق بشأن خط الأنابيب المنتهي عند بانياس ؛ كما تقوم الحكومة السورية بمفاوضات مع الشركة العراقية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من أجل إنشاء معمل للتكرير .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل إن الحكومتين تحصلان على مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية تباعها لها الشركات مقابل العملات المحلية اللازمة لدفع الأجور وغير ذلك من النفقات الداخلية . ويتعين على الشركات أن تدفع للحكومة السورية العملة الأجنبية بالسعر الرسمي^(١) وهذه تقوم ببيعها في السوق الحرة فتحصل على ربح يصل إلى ٥٠٪ .

وتزود مصفاة طرابلس البلدين بالمشتقات البترولية مما يؤدي إلى وفرة في العملات الأجنبية . وكذلك أتاح مد الخطوط وإنشاء المصافي أعمالاً لكثير من أهل البلاد ، كما أن صناعة البترول في الكويت والمملكة السعودية وغيرها فتحت أسواقاً للفاكهة والخضر من سوريا ولبنان . ومما يلفت النظر أن الاستهلاك السنوي فيهما قد زاد من ٣٥٠.٠٠٠ طن سنة ١٩٤٩ إلى ٥٣٠.٠٠٠ طن سنة ١٩٥١ .

ومنذ سنة ١٩٤٦ تحصل الحكومة الأردنية سنوياً على ٦٠.٠٠٠ جنيه من شركة التابلاين ، ولكن طبقاً للاتفاق الموقود بين الطرفين في يونيو من سنة ١٩٥٢ سيرتفع المبلغ إلى ٢١٥.٠٠٠ جنيه في السنة . وكذلك تحصل الأردن على ٦٠.٠٠٠ جنيه سنوياً من شركة البترول العراقية مقابل الخطوط الموجودة في البلاد وأن كانت الآن عاطلة . وتدرس الجهات المسؤولة مشروع تحسين وتوسيع ميناء العقبة ، كما يجري التفكير في إنشاء معمل تكرير عند « مفرق » الواقعة على مسافة ٥٠ ميلاً إلى الشمال من العاصمة ؛ ولكن العقبة الوحيدة في الطريق هي ضالة استهلاك البلاد لأنه لا يتجاوز الآن ٥٠.٠٠٠ طن في السنة .

(١) وهو الآن (أوائل ١٩٥٣) عبارة عن ١٩ ليرة سورية للجنيه الإنجليزي .

تركيا

قررت الحكومة التركية إقامة معمل تكرير يتكلف حوالى ٢٥ مليون جنيه وكفاءته السنوية ٣٠٠٠٠٠ طن ، وذلك على مقربة من حقول رامانداج وجرزان فى أقصى الجنوب الشرقى من البلاد . وهذه الحقول كشفها ويديرها معهد التعدين والبحث والتنقيب الذى تملكه الحكومة ، وستقوم هذه الهيئة ذاتها بإدارة المصفاة الجديدة . ويلاحظ أن إنتاج هذين الحقلين لا يتجاوز الآن ٣٠٠٠٠ طن من الخام فى السنة نظراً لعدم توافر وسائل التكرير ، فإذا ما تم بناء المعمل فإن هذا الإنتاج سيرتفع إلى ٢٠٠٠٠٠ طن فى العام . وهنا نذكر أن استهلاك البلاد السنوى يبلغ حوالى ٧٠٠٠٠٠ طن .

ملحق رقم (٦)

مقتبسات من اتفاق الحكومة السعودية
مع شركة باسفيك وسترن كوربوريشن

المادة الرابعة :

على الشركة أن تدفع للحكومة عند توقيع هذه الاتفاقية مبلغ تسعة ملايين وخمسمائة ألف (٩٥٠٠٠٠٠) دولار بعملة الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد أودع هذا المبلغ لدى فرانتى ترست كومباني بنيويورك ويصبح ملكاً غير معلق على شرط وخالصاً للحكومة وحدها بمجرد توقيع الطرفين على هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة :

(١) تدفع الشركة ربيعاً مقداره خمسة وخمسون (٥٥) سنتاً بعملة الولايات المتحدة الأمريكية عن كل برميل من براميل الولايات المتحدة من الزيت الخام الذى تحصل عليه من المنطقة المحايدة ، ويشمل هذا أى زيت خام تحصل عليه لحسابها الخاص أو يحسب لها من الإنتاج الذى لا تقوم به الشركة أو الإنتاج الذى يتم باشتراك الشركة أو بالنيابة عنها مع طرف أو أطراف آخر ، ولكن لا يشمل الزيت الخام الذى تنتجه الشركة أو من أية عملية مشتركة للشركة أو بالنيابة عنها مع أى طرف أو أطراف آخر يطلب من الشركة أن تسلمه أو تحسبه لأى شخص أو شركة أو جهة سياسية بسبب طبيعة أو نطاق الحق الشائع المحول للشركة بموجب هذه الاتفاقية ، حيث أن قصد الطرفين أن الزيت الخام الذى تحتفظ به الشركة هو وحده الذى يخضع لهذا الربع الواحد بالنسبة لأى زيت خام . ولا يستحق ذلك الربع عن الزيت الخام الذى يستهلك فى حدود المعقول فى عمليات الشركة أو ما يتعلق بها ولكنه يستحق عن أى زيت خام يسلم للحكومة بموجب المادة الحادية عشرة الواردة فى هذه الاتفاقية ، والزيت الخام الذى يستحق الربع عنه يقدر بعد استبعاد الماء والرمل والمواد الغريبة الأخرى .

(ب) تدفع الشركة أيضاً للحكومة ربحاً مقداره إثنا عشر ونصف (١٢.٥) في المائة من المتحصلات الإجمالية التي تحصل عليها الشركة لحسابها الخاص من بيع أى غاز طبيعي أو منتجات أو مستخرجات أى غاز طبيعي يستخرج ويصنع ويبيع بمعرفة الشركة من المنطقة المحايدة المذكورة بعد خصم تكاليف تسليم ونقل هذا الغاز الطبيعي أو منتجات الغاز الطبيعي من مكان استخراجها إلى جهة الوصول النهائية أو إلى مركز الاستهلاك . ولا تجبر على أن تجمع أو تتخلص أو تكشف أياً من مثل هذا الغاز الطبيعي وإذا ما استغلت أو جمعت أو كشفت أياً من مثل هذا الغاز الطبيعي أو منتجات الغاز فإنها يجب عليها أن تبلغ الحكومة عن هذا ومن المفهوم أنه يقصد بالغاز الطبيعي ومنتجات الغاز الطبيعي الغاز الناتج من البترول ومنتجاته ومستخرجاته ومستخرجات البترول فقط .

(ج) يدفع هذان الربعان شهرياً في أو قبل اليوم الثلاثين بعد نهاية الشهر الذي استحق عنه أحدهما ولكن بشرط أن لا تدفع مثل هذه الدفعات الشهرية لحساب الربيع الذي يستحق بموجب الفقرة (١) من هذه المادة إلا ومضى فقط إذا ما جاوز مجموع المستحق من الربيع للحكومة طرف الشركة عملاً بالفقرة (١) من هذه المادة عن السنة التي دفعت عنها الشركة الربيع المقدم والمدفوع من الشركة طبقاً للمادة السادسة التالية من هذه الاتفاقية .

المادة السادسة :

إبتداء من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية وبعد هذا سنوياً في مثل التاريخ المذكور تدفع الشركة للحكومة مبلغ مليون واحد (١٠٠٠٠٠٠) دولاراً بعملة الولايات المتحدة الأمريكية مقدماً تحت حساب الربيع الذي تدفعه الشركة عن السنة التالية للدفع كما هو مبين في المادة الخامسة فقرة (١) من هذه الاتفاقية وإذا ما قلت جملة المستحق من الربيع طبقاً للمادة الخامسة فقرة (١) من هذه الاتفاقية في سنة ما عن المليون الواحد (١٠٠٠٠٠٠) دولاراً ، كان للحكومة على الرغم من ذلك الحق

في الاستيلاء على المدفوع مقدماً تحت حساب هذا الربع عن تلك السنة ولا يحق للشركة أن تسترد أى جزء منه إلا في الحالة النوه عنها في المادة الثانية والأربعين من هذه الاتفاقية وهي حالة خفض الحكومة للانتاج؛ فإن قصد الطرفين أن مقدار ما تدفعه الشركة مقدماً عن كل سنة بذاتها أى مبلغ مليون واحد (١٠٠٠٠٠٠) دولاراً المذكور هو الحد الأدنى للربع عن كل سنة واحدة بمجرد توقيع هذه الاتفاقية بعملة الولايات المتحدة الأميركية بمبلغ مليون واحد (١٠٠٠٠٠٠) دولاراً بموجب هذه المادة السادسة ، وقد أودع هذا المبلغ في شركة فرانتى ترست كومبانى بنيويورك ويصبح ملكاً غير معلق على شرط وخالصاً للحكومة وحدها بمجرد توقيع الطرفين على هذه الاتفاقية .

المادة السابعة :

خلال تسعين (٩٠) يوماً بعد كل حلول سنوى لتاريخ توقيع هذه الاتفاقية تدفع الشركة للحكومة :

(أ) مقداراً بعملة الولايات المتحدة الأميركية معادلاً لحصة وعشرين (٢٥٪) في المائة من صافى الأرباح التى حصلت عليها الشركة للسنة المنتهية في التاريخ السنوى المذكور من بيع المنتجات والمستخرجات بما فيها الغاز ومنتجات الغاز ومستخرجات الغاز التى حصلت عليها الشركة من المنطقة المحايدة المذكورة والتى لم تكرر بمعرفة الشركة في أى معمل من معامل التكرير المنشأة بمعرفتها في تلك المنطقة المحايدة المذكورة .

(ب) ومقداراً بعملة الولايات المتحدة الأميركية معادلاً لعشرين (٢٠٪) في المائة من صافى الأرباح التى حصلت عليها الشركة خلال تلك السنة من تشغيل أى معمل أو معامل التكرير المنشأة بمعرفة الشركة في المنطقة المحايدة المذكورة .

من المفهوم والمتفق عليه أنه لن يكون هناك ازدواج في نصيب الحكومة في حصتها في الأرباح عن السكبة الواحدة عملاً بالفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة على التعاقب

ومن المفهوم والمتفق عليه علاوة على هذا أن حصة الحكومة في تلك الأرباح بنوعها تكون من قبيل (كاريد انترست) الأرباح المحمولة ، بمعنى أن مقدارها يحدد بعد خصم كل التكاليف المرتبطة بها ولكن لا تتحمل الحكومة مسؤولية في تلك التكاليف أو أية خسارة أخرى ، ومن المفهوم والمتفق عليه أيضاً أن حصة الحكومة في تلك الأرباح تكون معفاة من كل الضرائب الواجبة لأية حكومة أخرى وإنما تحدد بدون خصم تلك الضرائب الواجب على الشركة وحدها دفعها ومن المفهوم والمتفق عليه فوق ذلك أن مقدار الأرباح السنوية وحصة الحكومة فيها تحدد طبقاً لما يجري عليه العرف في حساب الزيت مما هو مقبول كمعاهدة عامة في مناطق إنتاج الزيت الواقعة وسط القارة في الولايات المتحدة الأمريكية وإنه عند عدم قيام الشركة بدفع حصة الحكومة تقدم الشركة شهادة تؤيد مقدار تلك الأرباح .

المادة التاسعة :

بالإضافة على حقوق الحكومة في أن تحصل على منتجات عينية طبقاً للمادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية يكون للحكومة الحق في أن تشتري لاستعمالها الخاص وللإستعمال في البلاد العربية وليس لإعادة البيع للغير في الخارج أو التصدير ووفقاً لنفس الشروط بما في ذلك نوع العملة التي يدفع بها الثمن التي تباع بها تلك المنتجات لأي مشتر آخر مع خصم بواقع على خمسة (٥) في المائة من الثمن — مقداراً لا يتجاوز العشرين (٢٠٪) في المائة في القيمة من مجموع البترول ومنتجات البترول ومستخرجاته والغاز الطبيعي ومنتجات ومستخرجات الغاز الطبيعي التي تستخرجها الشركة وتحفظ لحسابها بها في المنطقة المحايدة المذكورة ، ويشمل هذا أية منتجات تحصل عليها الشركة لحسابها الخاص أو بحسب لها من الإنتاج الذي لا تقوم به الشركة أو الإنتاج الذي يتم باشتراك الشركة أو بالنيابة عنها مع طرف أو أطراف أخرى ولكن لا يشمل المنتجات التي تنتجها الشركة أو من أية عملية إنتاج مشتركة للشركة أو بالنيابة عنها مع أي طرف أو أطراف أخرى يطلب من الشركة أن تسلمها أو تحسبها لأي شخص أو شركة أو جهة سياسية بسبب طبيعة أو نطاق الحق الشائع المحول للشركة بموجب هذه الاتفاقية .

المادة العاشرة :

عندما يبلغ إنتاج الزيت الخام المستخرج بمعرفة الشركة أو الذى تحصل عليه لحسابها من المنطقة المحايدة المذكورة ، ويشمل هذا أى زيت خام تحصل عليه لحسابها الخاص ، أو يحسب لها من الإنتاج الذى لا تقوم به الشركة أو بالنيابة عنها مع طرف أو أطراف آخر ولكن لا يشمل الزيت الخام الذى تنتجه الشركة أو من أية عملية مشتركة للشركة أو بالنيابة عنها من طرف أو أطراف آخر يطلب من الشركة أن تسلمه أو تحسبه لأى شخص أو شركة أو جهة سياسية بسبب طبيعة أو نطاق الحق الشائع المحول للشركة بموجب هذه الاتفاقية — خمسة وسبعين ألف (٧٥٠٠٠) برميل من براميل الولايات المتحدة يومياً لمدة ٩٠ يوما فإن الشركة تبدأ ويتم بأسرع ما يمكن إجراؤه فى حدود الميعود بناء معمل أو معامل للتكرير حديثة الطراز فى المنطقة المحايدة المذكورة يكون الحد الأدنى لمقدورها العمل على الإنتاج اليومى ١٢٠٠٠ برميل من براميل الولايات المتحدة من الزيت الخام إلا إذا كانت الحكومة بناء على طلب الشركة قد استغنت عن طلب بناء معمل أو معامل التكرير هذه ، ويكون جزء من قوة التكرير المشار إليها صالحاً لإنتاج غازولين الطائرات ، وتنتج الشركة فى معمل أو معامل التكرير هذه ، وتبيع للحكومة للاستعمال فى تسييد الطرق والشوارع ، وذلك وفقاً لنفس الشروط بما فى ذلك نوع العملة التى يدفع بها الثمن الذى يباع به عادة فيما عدا المقدار الذى تنطبق بشأنه قاعدة خصم الـ ٥٪ بموجب المادة التاسعة من هذه الاتفاقية مقداراً من الأسفلت حسبما تطالب الحكومة وحسبما يتفق وصالح العرف المتبع عملاً فى التكرير بالنظر إلى طبيعة ومدى وسائل التكرير وطبيعة نوع الزيت الخام الذى يكرر والحالات الاقتصادية السائدة ويعين موقع أو مواقع معمل أو معامل التكرير هذه باتفاق متبادل بين طرفى هذه الاتفاقية .

المادة الحادية عشرة :

ابتداء من السنة التالية لحلول الموعد السنوى لتاريخ عقد هذه الاتفاقية بعد البدء فى بناء معمل أو معامل التكرير . تسلم الشركة سنوياً — بدون مقابل أو

تكاليف - للحكومة في جدة أو الرياض حسب رغبة الحكومة عند كل مرة من مرات التسليم مائة ألف ١٠٠٠٠٠ جالون من الغازولين بوحدة الولايات المتحدة وخمسين ألف ٥٠٠٠٠ جالون بوحدة الولايات المتحدة من الكيروسين أو - إذا أرادت الحكومة مقدار ٥٠٠٠٠ جالون بوحدة الولايات المتحدة من الغازولين عوضا وبدلا من الكيروسين المذكور . وتبقى الشركة قبل هذا التسليم على نفقتها ولصالح الحكومة وسائل للتخزين ثابتة سعتها مائة وخمسين ألف ١٥٠٠٠٠ جالون بوحدة الولايات المتحدة في كل من المدينتين المذكورتين على أرض تقدمها الحكومة لهذا الغرض .

وللحكومة - عندما تعلن رغبتها كتابيا - أن تأخذ غازولين للطائرات بدلا من أى أو كل الغازولين أو الكيروسين الذى لها الحق فيه بمقتضى هذه المادة بمعدل جالون واحد من وحدة الولايات المتحدة من غازولين الطائرات عن كل اثنين من جالونات الولايات المتحدة من الغازولين والكيروسين الذى يحق لها الحصول عليه وتعد الحكومة على نفقتها وسائل لتخزين أو أوعية لغازولين الطائرات .

وفي حالة ما إذا لم يكتمل معمل أو معامل التكرير هذه في الوقت الكافى لزيادة الحكومة بالمنتجات المذكورة التى للحكومة حق فيها بموجب هذه المادة تسلم الشركة للحكومة مقدارا من الزيت الخام يكون كافيا عقلا لإنتاج ما يعادل المقدار الذى لم يسلم من الغازولين والكيروسين الذى للحكومة الحق فيه بموجب هذه الاتفاقية ، ومبلغا من النقود يعادل التكاليف المعقولة لنفقة تسليم وتكرير ونقل وتحويل الزيت الخام الى غازولين أو كيروسين .

الفصل الحادى عشر

اطراد الزحف الأمريكى

الحرب ونفسى صناعة البترول الأمريكية :

فى سبتمبر من عام ١٩٣٩ اندلعت نار الحرب ، وهى حرب تميزت بسيادة العنصر الآلى ، فاشتد الطلب على البترول من قبل الحلفاء وبخاصة بعد دخول اليابان الميدان واستيلائها على منابعه فى جنوبى شرق آسيا . وكان الحلفاء فى حاجة ماسة إلى تأييد الولايات المتحدة الأدبى ثم المادى ، وتتابع الأحداث سرعاً حتى اندرجت هذه الدولة — أو شبه القارة حقيقة — فى زمرة المتحاربين .

ولقد كانت الحرب عاملاً حاسماً من حيث نتائجها بالنسبة إلى إمبراطورية البترول الأمريكية ، ونهياً للأخيرة مجال الغلبة والتفوق فى ميادين كثيرة . غير أن الظاهرة التى تسترعى النظر وخاصة خلال السنوات القلائل الأخيرة أن الحكومة الأمريكية ذاتها أخذت تعنى بمسائل البترول خارج حدود بلادها بطريقة رسمية ، وتفصح عن مشروعاتها وسياساتها بصدد هذا الإقليم . وتميزت هذه المرحلة بالتعارض والتصادم بين المصالح البترولية الأمريكية والبريطانية .

تنظيم وتعبئة موارد البترول :

فى ٢٧ مايو من سنة ١٩٤١ أعلن الرئيس روزفلت حالة طوارئ غير محدودة الأجل ، وعهد إلى المستر هارولد ل. إكس بمهمة توحيد مختلف مظاهر الصناعة البترولية لمواجهة هذه الحالة . وفى ٤ يونيه اختار إيكس نائباً له هو رالف دافيز من شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا . وفى نهاية يولييه نظمت الوحدات الإدارية

بوشنطن وأصبحت الوحدات الرئيسية تشمل أقساماً تختص بشئون الإنتاج والتكرير والنقل والتسويق والخزن والحصول على البيانات من الخارج والقيام بالأبحاث .

وفي ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ عين إكس ٧٨ من قادة الصناعة بالبلاد في « مجلس صناعة البترول للدفاع الوطنى » الذى أصبح فيما بعد يعرف باسم The Petroleum Independent War Council (PIWC) ، ليكون هيئة استشارية تصوغ السياسات وتضع البرامج اللازمة لسد مطالب الشعب الداخلية واحتياجات الحرب . وكذلك أنشئت في نيويورك « لجنة العمليات الأجنبية » لتقديم المشورة بشأن سياسات البترول الأجنبية . وهكذا توافر للولايات المتحدة تنظيم قوى عام لشئون البترول ، وفي هذا قال إكس :

« هذه حرب آلات وسفن وطائرات يحركها الزيت ، وباختصار نقول إن هذه حرب زيت ، فالجانب الذى يستطيع وقف تدفق المنتجات البترولية على العدو والذى يتمكن فى الوقت ذاته من إمداد دباباته ومدافعه الميكانيكية وسفنه وطائراته بالجازولين وزيت التشحيم والوقود من النوع السليم وفى الوقت المناسب وفى الأماكن الصالحة ، فهو الجانب الذى سيجرز فى النهاية النصر فى هذا الصراع العالمى . »

وليس من عجب أن يتحدث الرجل عن الصراع العالمى بأنه « حرب بترولية » وأن يؤكد أهمية هذه المادة ، ذلك أن الحقائق نفسها تنطق بذلك ، وبفداحة الاستهلاك من الزيت خلال الحرب .

ولكى نستطيع أن نقدر عاملاً له أثره فى هزيمة المانيا نذكر أن هجومها على روسيا كلفها ٢١ مليوناً من البراميل ، وتطلب هجوم هتلر الجوى على لندن الذى دام ٤٥ يوماً نحو ١٢ مليون برميلا ، كما كانت دول المحور تستهلك سنوياً ٢٢٥ مليوناً من البراميل ، مع العلم بأن مواردها من البترول وطاقها على إنتاجه محدودة .

ويبدو أن التفسير سالف الذكر بالنسبة إلى الولايات المتحدة إذا ذكرنا أنه ترتبت عليه زيادة فى عدد الآبار بنسب ٢٣ ٪ ، ٣٨ ٪ ، ٥٣ ٪ خلال سنوات

١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ بالقياس إلى سنة ١٩٤١ . وكذلك زاد إنتاج الزيت الخام من ١٤٠٠ مليون برميل سنة ١٩٤١ إلى ١٧٠٠ مليون برميل سنة ١٩٤٥ .

هيئة احتياطات البترول :

وفي ختام سنة ١٩٤٣ أنشأت حكومة الولايات المتحدة إدارة جديدة تعنى بشئون البترول ويطلق عليها اسم «هيئة احتياطات البترول» Petroleum Reserves Corporation ودى شركة مساهمة برأس مال قدره مليون من الدولارات . وبرغم هذا المظهر التجارى فهى منشأة ذات طابع سياسى ينم عن المدى الكبير لاهتمام الحكومة الأمريكية ، ذلك أن رئيس مجلس الإدارة هو إكس ، كما كان المجلس يضم شخصيات رسمية مسئولة لها وزنها من أمثال كوردل هل وكولى . وكان الغرض الظاهرى من تكوين هذه المؤسسة كما أعلن حينذاك ضمان الحصول على البترول من خارج الولايات المتحدة . ولكن الحقيقة أنها هيئة ترمى إلى تنمية مصالح البترول الأمريكية والدفاع عنها أينما تكون ، ووضع الخطط للحصول على الامتيازات فى شتى الأقاليم ، والاشتراك فى كافة أنواع المباحثات والمفاوضات التى يمكن أن تدور بين الدول بشأن موارد العالم البترولية ، وتأييد الشركات الأمريكية فى جهودها بمختلف الأساليب التى تتفاوت حسب الزمان والمكان .

وبعبارة أخرى نقول إن هذا العمل من جانب الولايات المتحدة يدل بما لا يرقى إليه الشك على أنها عولت بصفة قاطعة أن تتدخل بطريقة فعالة ومباشرة إن أمكن ، ولها من قوتها ومركزها ووفرة مواردها وحاجة العالم إلى رؤوس أموالها ما يكفل احترام إرادتها إن لم يكن النزول على هذه الإرادة .

أسباب التحول في موقف الولايات المتحدة :

أشرنا من قبل إلى تدخل حكومة الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الأولى حتى ظفرت لشركاتها بالاشتراك في استغلال البترول العراقي ، كما تحدثنا عن الامتيازات التي حصلت عليها المصالح البترولية الأمريكية خلال فترة ما بين الحربين في بلدان أخرى بالشرق الأوسط . ولكننا نلاحظ أن اهتمام الحكومة الأمريكية بالأمر قد عظم بصورة واضحة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، وهنا نرى لزوما علينا أن نعرض لبعض الدوافع الأساسية التي تكمن وراء هذا التحول الجديد والخطير .

١ — تحدث الكثيرون من الكتاب والسياسة الأمريكيين عن اطراد الزيادة في استهلاك المشتقات البترولية الأمر الذي قد تقصر عنه مواردهم الدانية . ولكننا إذ نرجع إلى الأرقام نجد أن الولايات المتحدة ما زالت أكبر الدول المنتجة للبترول . ففي سنة ١٩٣٨ كان إنتاجها من الخام يعادل ٦١ ٪ من الإنتاج العالمي ؛ فارتفعت النسبة إلى ٦٥ ٪ سنة ١٩٤٥ (١) . وفيما بين عامي ١٩٤٦ ، ١٩٥٢ زاد إنتاجها من ٢٣٤٢١٥٠٠٠ طن إلى ٣١٠٠٠٠٠٠ طن ، والرقم الأخير يعادل ٥٠٢ ٪ من الإنتاج العالمي ، مما يدل على أنها ما زالت تحتفظ بالمكانة الأولى (٢) .

(١) هذه الزيادة لم يتم تحقيقها إلا بتحسين الأساليب الفنية وازدياد عدد الآبار من ٣٨٠٠٠ سنة ١٩٣٨ إلى ٤١٨٠٠٠ سنة ١٩٤٤ أي بنسبة ١٠ في المائة .

(٢) فيما يلي أرقام الإنتاج (بآلاف الأطنان المترية) :

٢٣٤٢١٥	١٩٤٦
٢٢٧١٩٠	١٩٤٨
٢٧١٠٨١	١٩٥٠
٣٠٢٠٠٠	١٩٥١
٣١٠٠٠٠	١٩٥٢

حقيقة ينتظر أن يعظم الاعتماد من جانب الصناعة والنقل والأغراض المدنية الأخرى على البترول ومشتقاته في السنوات القادمة ومع ذلك فإن الانتاج المحلي كفيلاً أن يسد الشطر الأعظم من مطالب المستقبل . وفي هذا تحدث السادة Swearingen Boatwright (من كبار مديري شركة ستاندارد أويل يانديانا) أمام معهد البترول الأمريكي أن الطلب في الولايات المتحدة (المحلى ومعه الصادر) سيصل إلى ١٠٠٠٠٠٠ برميل يومياً في سنة ١٩٦٧ ويمكن للانتاج المحلي من البترول الخام والغاز الطبيعي أن يواجهه بالإضافة إلى استيراد لا يتعدى ١٠٠٠٠٠٠ برميل في اليوم . وهما يلاحظان كذلك أن طاقة البلاد الانتاجية الاحتياطية من الخام والغاز الطبيعي السائل سترتفع من ٩٠٠٠٠٠ برميل يومياً (١٩٥٢) إلى ١٩٠٠٠٠٠ برميل يومياً (١٩٦٧) ، أى بأكثر من الضعف .

والخلاصة أن الإنتاج من البترول في الولايات المتحدة آخذ في الازدياد باستمرار بفضل تحسين مستوى الأساليب الفنية وحفر آبار جديدة وزيادة استثمار رؤوس الأموال حتى أنه يقدر أن الاستثمارات الجديدة ستبلغ ٧٥٠٠٠ مليون دولار خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧ طبقاً للمصدر المشار إليه .

٢ — ومن الحجج التي أبرزت في ذلك الحين ما يتعلق بقرب نفاد احتياطي البلاد من البترول ، وقد أورد المستر كس البيانات الآتية عن الاحتياطيات العالمية (١٩٤٥) أمام مؤتمر البترول في الولايات المتحدة :

الاحتياطي (بملايين الأطنان)	المنطقة
٢٧٠٠	الولايات المتحدة
٦٠٢٥	سواحل البحر الكاريبي
١٢٠٠	الشرق الأوسط
١١٦٥	الاتحاد السوفيتي

ولسكننا نعلم أن ما يسمونه الاحتياطي الثابت Proven Reserve ليس ثابتاً في

الواقع وإعما يتغير من سنة إلى أخرى كما يتضح من البيان التالى الذى أوردته مجلة « ستاتيسٲ » Statist فى مقالها الذى سلفت الإشارة إليه (بملايين البراميل):

العالم	الولايات المتحدة	بداية السنة
—	٥٠٠٠	١٩٢٥
٢٣٠٠٠	١٢١٧٧	١٩٣٥
٦٤٠٠٠	١٩٧٨٥	١٩٤٥
٦٧٠٣٥	٢٠٨٧٤	١٩٤٧
٧١٣١٢	٢١٤٨٨	١٩٤٨
٧٨٣٢٢	٢٣٢٨٠	١٩٤٩

وهذه التغيرات راجعة إلى تقدم طرق الاستنباط وتقدير المناطق التى تضم البترول . وإلى جانب هذا النوع من الاحتياطى ينبغى أن نأخذ فى الحسبان « الاحتياطيات الممكنة » possible reserves ، وهى خاصة بالمناطق التى يحتمل وجود البترول فيها . وقد قدرت الأحواض الرسوبية بالمناطق الملائمة بنحو ١٥٠ مليوناً من الأميال المربعة ، تحتوى على حوالى ٢٠ مليوناً من الأراضى ذات الموارد البترولية المحتملة .

وإذا فرضنا أن الميل المكعب يحتوى على ٤٠٠٠ رطل من الزيت كان مقدار هذا النوع من الاحتياطى المحتمل ٨٠ مليون طنّاً . وطبقاً لتقديرات الجمعية البريطانية سنة ١٩٤٧ يهبط الرقم إلى ٤٠ مليوناً ، فلو أخذنا المتوسط لكان احتياطى البترول الخام كافياً لسد مطالب العالم لمدة مائة عام على أساس الاستهلاك الحالى (١) .

ومن مصادر الزيت فى المستقبل البترول البحرى فكثيراً ما نجد « الرفوف القارية »

مجاورة لمناطق وحقول بترولية وافرة الغنى . والآن يستنبطون هذا البترول البحري في فنزويلا الغربية وخليج المكسيك وعلى مقربة من ساحل كاليفورنيا .

وكذلك يمكن استخلاص البترول من الفحم . وفضلا عن هذا هناك الغاز الطبيعي ويمكن استعماله في صورته الغازية أو تحويله إلى مواد سائلة . ويقدر أن احتياطي الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي (على أساس تحويله إلى مواد سائلة) يعادل احتياطيات ذلك البلد من الزيت الخام^(١) . ومن هنا يتضح أن مسألة الخوف من قرب نفاد البترول لا تستند إلى أساس علمي سليم .

٣ — تحدثنا عن مخاوف الأمريكيين بشأن قرب نفاد البترول في بلادهم ولكن هذا الخوف إنما مرده في الحقيقة إلى ما قد يحدث إذا ما نشبت حرب جديدة . وقد أعرب المستر إكس عن هذا الشعور إذ كتب في « المجلة الأمريكية » يقول :

« يساورنا القلق من ناحية حقيقة لا سبيل إلى إنكارها أو الجدل بشأنها ، وهي أننا في حالة ما إذا نشبت حرب عالمية ثالثة ، يتعين علينا أن نلجأ إلى استخدام البترول الذي يملكه الغير حتى يصير في مقدورنا مواصلة القتال لأن الولايات المتحدة لن يتوافر لديها البترول الكافي في ذلك الوقت . إن في استطاعتنا أن ننهي الصراع (يقصد الحرب العالمية الثانية) بطريقة كثيرة المكلفة جداً وبواسطة بترولنا الذي ننتجه . ولكن لن نتمكن أن نقوم بحرب عظيمة أخرى بالاعتماد على مواردنا ، خاصة إذا ما تطورت تلك الحرب فصارت ذات طابع عالمي واسع النطاق . لقد اتبعنا سياسة إسراف في إستهلاك موارد بترولنا على الطرق والسكك الحديدية والسفن البخارية والطائرات والاستعمالات المنزلية وفي مختلف أنواع المشروعات . لقد كان سيرنا سريعا حتى صرنا مسرفين ... فإذا كان علينا أن نحافظ على حضارتنا على أساس البترول فواجب علينا أن نكون على استعداد للسير نحو المناطق التي يتوافر فيها

(١) المصدر السابق ص ١٣

البترول . « إنى أتكلم من الناحية الموضوعية لا من وجهة النظر الاستعمارية » .
وقال : « ينبغى لنا أن نسير إلى حيث يمكننا الحصول على البترول » .

وإذن فواجب الاحتياط ضد أحداث المستقبل يقتضى أن يكون تحت تصرف الولايات المتحدة موارد بترولية كبيرة خارج حدودها مما يبعث على الاطمئنان .
ولكن أين يتوافر هذا الأمر ؟ لقد أمدنا المستر إكس بالإجابة إذا قال :

« إن عاصمة البترول تتجه نحو الشرق الأوسط ، وخير للولايات المتحدة أن تسرع
بالدخول إل هذه الإمبراطورية . ولكى يتسنى لها إدراك هذه الغاية يتعين عليها أن
يرسم لنفسها سياسة بصدد مسائل النفط » .

٤ — ولكن الدول الأخرى لا تأخذ مسألة قرب نفاذ الاحتياطى مأخذ الجد ،
وإنما تنظر إلى الأمر من زاوية أخرى فترى أن الولايات المتحدة ، ذات الإمكانيات
الفنية والصناعية والرأسمالية الضخمة ، قد اعترفت أن تلعب دوراً هاماً ، بل ورئيسياً
فى الشرق الأوسط ، وهو إقليم غنى بامكانياته ، آخذ فى النهوض والتقدم ، وفى حاجة
إلى أسباب هذا النهوض ، فهو إذن إقليم تتسع فيه الفرص . وفى هذا قال المستر
برتون Burton (عضو مجلس الشيوخ الأمريكى) بعد رحلة طويلة قام خلالها بزيارة
بلدان كثيرة فى إفريقيا وآسيا :

« إن الشرق الأوسط وإفريقية ميدان ثابت وطيد لسياسة إنشائية حازمة من
جانب الولايات المتحدة » .

والظروف بعد الحرب الأخيرة موالية لهذه الدولة . فإلى جانب مواردها الرأسمالية
والصناعية الضخمة ، فإن فرنسا قد خرجت من الإقليم وتزعزع مركز بريطانيا ،
وأكثر من هذا فإن موارد بريطانيا الرأسمالية وقوتها الصناعية تضائلت كثيراً
جداً عما كانت عليه من قبل . لقد تغير ميزان القوى ومال إلى جانب
الولايات المتحدة .

مشروع أمريكي خطير:

في ٥ فبراير من سنة ١٩٤٤^(١) فوجيء العالم بمشروع خطير أذاع أمره المستر هارولد إكس بصفته رئيس هيئة احتياطات البترول^(٢).

وفيما يلي أهم عناصر هذا المشروع الأمريكي الجديد:

١ — صرح المستر إكس أنه بناء على توصيات إدارتي الحرب والبحرية ورؤساء أركان القوات وإدارة بترول الجيش والبحرية ، قد خول له أن يسعى إلى عقد اتفاق من حيث المبدأ مع شركة الزيت العربية الأمريكية (التي تعمل في المملكة العربية) وشركة تنمية الخليج وتملكها شركة زيت الخليج The Gulf Oil Corporation وذلك بشأن مد خط أنابيب لنقل البترول من ساحل الخليج الفارسي إلى مكان على الساحل الشرقي للبحر المتوسط .

٢ — تتعهد الشركات أن تحتفظ الحكومة الولايات المتحدة بألف مليون برميل من احتياطات البترول الخام (أو ٢٠٪ من مجموع الاحتياطات الكلي إذا كان دون خمسة آلاف مليون برميل) . وهذا الجزء المخصص للحكومة الأمريكية تكون لها حرية شرائه كله أو بعضه لاستعمال القوات البحرية في أي وقت خلال فترة قدرها خمسون عاماً بسعر ينقص ٢٥٪ عن سعر السوق في إقليم الخليج الفارسي أو سعر البترول الخام المماثل في الولايات المتحدة (على أن يكون التقدير بالنسبة إلى أي النوعين أقل ثمناً) .

(١) في ٣ فبراير أعلن المستر إكس نفسه أن شركة الزيت العربية الأمريكية ستبدأ في الجال اجراء اللازم نحو انشاء معمل تكرير تتولى تمويله وتملكه ، وذلك بقصد عمل مشتقات البترول للدول المتحالفة . وهذا يتفق مع الخطط التي كانت شركات البترول الكبرى بالشرق الأوسط تضعها خلال الأشهر السابقة لذلك التصريح ، وهذه الخطط التي كانت ترى إلى زيادة انتاج البترول في تلك المناطق .

(٢) تابعة إلى Reconstruction Finance Corporation

٣ — وفضلا عن هذا يكون للحكومة الأمريكية في وقت الحرب أو الضرورات القومية ، الخيار في شراء جميع إنتاج الشركات من البترول الخام ومشتقاته بأسعار يتفق عليها في ذلك الوقت .

٤ — وينص الاتفاق المراد عقده على ألا تباع الشركات البترول أو مشتقاته إلى أية حكومة أخرى أو رعاياها إذا رأت الحكومة الأمريكية أن هذه المبيعات غير حكيمة من وجهة نظر سياسة البلد الخارجية أو مطالب السلامة الإجماعية ، وكذلك يتعين على الشركات قبل إجراء مفاوضات مع أية حكومة أن تبلغ أمرها إلى السلطات الأمريكية وإدارة إحتياجات البترول .

٥ — قدرت للمشروع نفقات تراوح بين ١٣٠ ، ١٦٥ مليوناً من الدولارات (٣٢ — ٤١ مليوناً من الجنيهات) وتتعهد الشركات برد هذه المبالغ إلى الحكومة الأمريكية خلال ٢٥ عاماً مع ما يتفق عليه من الفوائد وجانب من صافي الأرباح .

٦ — تمنح التسهيلات لمنتجى الزيت والمشتغلين بنقله (عن طريق الشركات التي يعقد معها الاتفاق) مقابل تعهدهم ببعض التزامات معينة .

٧ — وقيل كذلك بأن يوضع مشروع لإنشاء معمل تكرير ضخمة في الإسكندرية (إذا وقع عليها الاختيار كأحد نهائى الخط) يستطيع أن يخرج يوماً ربع مليون برميل . وكذلك قضت الخطة بتوسيع معمل التكرير في حيفا وزيادة طاقته الإنتاجية بحيث تصل إلى ٣٥٠٠٠٠ طن في السنة .

وقد جاء إعلان نبأ هذا المشروع على أثر زيارة الملك عبد العزيز آل سعود قام بها الماجور جنرال رويس رئيس قوات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ومعه بعض الخبراء في شؤون البترول ، من التابعين إلى مجموعة كالتيكس Great Caltex Oil Company وهي الشركة التي سبقت أن حصلت على امتيازات

هامة في المملكة العربية السعودية . وفي السابع من فبراير أعلن المستر كوردل هل أن المفاوضات بشأن الأنوبة المزمع مدها ستبدأ سريعا مع الملك عبد العزيز .

مزرع انجلترا :

وقد أحيط الموضوع في بداية أمره بكثير من الغموض ، وأثار شديد الاهتمام في الدولة البريطانية مما تردد صداه في الصحف والبرلمان . ففي ٩ فبراير قدم أحد أعضاء مجلس العموم سؤالا إلى المستر إيدن وزير الخارجية حينذاك عما إذا كانت لديه معلومات يستطيع الإفشاء بها عن المشروع والشروط التي بمقتضاها ستتولى حكومة الولايات المتحدة إتمامه ، وهل معنى هذا أن تنال تلك الدولة السيادة على الأراضي التي سيجتازها الخط ، وهل ستكون لها إمتيازات إقليمية خاصة . فأجاب المستر إيدن بأنه ليست لديه معلومات يدلي بها إذ ما زال المشروع في مراحله التمهيدية ، وأعرب عن اعتقاده بأن حكومة الولايات المتحدة ستتصل بالدول التي يعينها الأمر حينما تتقدم مراحل بحث المشروع .

لم يكن في إجابة الوزير ما يبعث على الاطمئنان أو يعيد الثقة إلى النفوس وإن كان الشطر الأخير من إجابته برغم أسلوبه الدبلوماسي الرصين ، نوعاً من التحذير لأمريكا وإفصاحاً عن موقف الانجليز . ولذلك صرح المستر ستيتينيوس Stettinius في ١١ فبراير أن الحكومة الأمريكية ستبدأ في وقت قريب المباحثات مع إنجلترا بشأن بترول الشرق الأدنى ، وأن روسيا لن تمثل في تلك المرحلة الأولية إذ ليست لها مصالح بترولية بالشرق الأوسط .

وفي جلسة ٢٤ من الشهر ذاته نجح المستر هوربليشا يعبر عما يساور النفوس من قلق ومخاوف قائلاً إنه لا يتوقع في حالة انتهاء الحرب خروج الولايات المتحدة من تلك الأقاليم بقضها وقضيضها .

والواقع أن ضخامة المشروع وظهوره بعد سلسلة متصلة من عمليات الزحف الأمريكي في الشرق الأوسط ، مما حمل الكثيرين من الإنجليز وغيرهم على الاعتقاد

بأن حليفهم الكبرى ترمى إلى زحزحتهم عن مركزهم التقليدى الممتاز ، إن لم يكن إخراجهم نهائيا من الشرق الأوسط . قد يكون هذا صحيحا فى المستقبل البعيد حق ولو غطى الأمر بغشاء من التفاهم والاتفاق بين الطرفين غير متوازنى القوى . ولكن لا نظن أن أمريكا تعتمد الآن إلى إخراج إنجلترا بصفة فعالة من هذه البقعة الحيوية ، وذلك راجع إلى ما يساور الأمريكيين من قلق مبعثه روسيا السوفيتية . ولهذا نجيل إلينا أن أمريكا لن تسفر عن حقيقة نياتها أو تدخل بها فى مرحلة التنفيذ إزاء إنجلترا إلا إذا دعمت مركزها الاقتصادى والأدبى واطمأنت نوعا إلى السياسة الروسية . وفى هذه الحالة تبدأ المرحلة الأخيرة والنهائية من معركة الصراع على النفوذ فى ذلك المعبر الهام بين الغرب والشرق .

ماذا تكسب أمريكا من المشروع المقترح :

لاشك أن العالم محق إذا قابل المشروع عند ظهوره بالدهشة والحذر والقلق لأنه عمل يعود على الولايات المتحدة بمزايا لها أهميتها وشأنها الكبير ، وسنورد أهمها :

١ — فمن الناحية العسكرية تصبح تحت تصرف الجيش والبحرية والطيران احتياطات ضخمة مما يزيد فى مناعة هذه القوات بالنسبة إلى غيرها لأن معنى هذا أن تسيطر تلك البلاد (حسب تقدير إكس أمام المؤتمر) على أكثر من نصف احتياطى البترول فى العالم لعقود طويلة .

٢ — وتبدو الأهمية كذلك إذا ذكرنا أن للأمريكيين قاعدة بحرية قوية فى البحرين ، كما أنها كانت معتزلة أن تحتفظ بجانب من أسطولها فى البحر المتوسط . ومن هنا يبدو خطر المشروع بالنسبة إلى الأمم الشرقية ، إذ أين تكون هذه القواعد مع العلم بضرورة وجودها على مقربة من نهائى خط الأنابيب ؟ وهذا الأمر نفسه يعنى إنجلترا بصفة خاصة .

٣ — إن نقل البترول من ساحل الخليج الفارسى إلى موانئ البحر المتوسط مباشرة فيه توفير للوقت الذى تقطعه ناقلات البترول . كما أنه ينطوى على اقتصاد

في النفقات ، وكذلك تنتفي الحاجة إلى دفع رسوم المرور التي تفرضها شركة قنال السويس على السفن التي تجتاز هذا المجرى المائي الهام . وقد قدر الوفرة في النفقات بالنصف تقريباً .

٤ — ومن المحتمل كذلك أن جانباً من بترول العراق وإيران ، والذي يصدر من ميناء البصرة وعبادات ، قد يتحول إلى الطريق الجديد (حيفا ، الإسكندرية) بسبب قلة تكاليف النقل^(١) .

٥ — وأكثر من هذا ، فبواسطة هذه الأنايب ومعامل التكرير تزيد الولايات المتحدة من نفوذها الإقتصادي والسياسي في هذه الأقاليم .

موقف إنجلترا إزاء المشروع :

ولكن هل وقفت الحكومة البريطانية موقف المتفرج العاجز إزاء المشروع الأمريكي ؟ لم تلبث هذه الحكومة أن أنجحت ناحية الملك عبد العزيز آل سعود وهو الذي بيده أن يمنح الترخيص بمد خط الأنايب . فحصلت في إبريل سنة ١٩٤٤ على موافقة الملك على تعيين إنجليزي بصفة مستشار في شؤون البترول ، وكذلك سمح لبنك باركليز بفتح فرع له في المملكة العربية السعودية . ولجأت إنجلترا منذ سنوات إلى الأساليب الأمريكية ، فكانت تقدم إعانات للحكومة السعودية . وقد قص على الأستاذ راشد رستم عام ١٩٤٧ - وهو ممن تعينهم - المسائل الشرقية أن اجتماعاً ضمه مع إنجليزي مسئول في بلاد العرب ، فقال الأخير ما معناه : إتينا لانتفد موقف العجز ، فنحن ندفع ، ولكن أقل من الأمريكيين وهذا لا يسوئنا ، فللعرب أن يأخذوا ما شاءوا من الأموال من الشركات الأمريكية ولسكننا لا نزيد منهم إلا صداقتهم ، وعليهم أن يقنعوا كذلك بصداقتنا .

مؤتمر وسطون لشؤون البترول :

ويبدو أن الحكومة الأمريكية أدركت رد الفعل الناجم من المشروع ، ورأت

(١) هذا ما كان يتوقعه الناس في ذلك الحين ، ولكن الأنبوب المراد مده على هذا النجوم يتم ، كما أن خط نقل البترول السعودي أصبح ينتهي عند صيدا .

ضرورة التفاهم مع بريطانيا بصفة خاصة . ولهذا صرح الستر ستينيوس^(١) بعزم حكومتى البلدين على القيام بمباحثات أولية بصدد مسائل الزيت ، على أن تسبقها مباحثات فنية ثم زاد على ذلك قوله : إنه لن تتخذ أية قرارات تتعلق بالمناطق المنتجة للبترول إلا بعد استشارة الحكومات التى يعينها الأمر . وأعرب عن استعداد حكومة الولايات المتحدة لإجراء المباحثات مع أية دولة صديقة

دارت المباحثات الفنية من ١٨ إبريل حتى ٣ مايو حين صدر بلاغ مشترك فى عاصمتى البلدين جاء فيه أن المجموعتين المتباحثتين قد درستتا نطاق مصالح بلديهما فى البترول بروح من حسن التفاهم والمودة واستعرضتا المسائل التى تؤثر فى عمليات المجموعات الأمريكية والإنجليزية بالخارج ، وهى من المسائل ذات الصلة بإنتاج البترول وبخاصة فى الشرق الأوسط ، ومشروع مد أنبوبة عبر المملكة السعودية ومشروع شركة بترول العراق بصدد مد أنبوبة إضافية من كركوك إلى حيفا .

بعد ذلك دارت مفاوضات رسمية بين وفدين يمثلان الحكومتين البريطانية والأمريكية (٢٦ يولية) وانتهت بتوقيع اتفاق فى ٨ أغسطس سنة ١٩٤٤ وبما يلى أهم نصوص الاتفاق .

١ - اتفاق الحكومتين على أن يجرى استغلال وتنمية موارد البترول للتجارة الدولية بطريقة منظمة على أساس عالمى ، بحيث أنه - مع مراعاة اعتبارات السلامة العسكرية - توضع الترتيبات اللازمة لكى تحصل الدول المحبة للسلام على مقادير ملائمة من البترول تفى بمطالبها وأغراضها السلمية وذلك بأسعار عادلة وعلى أساس ليس فيه تمييز لطرف دون الآخر .

٢ - اعتراف الدولتين بتساوى الفرص أمام كل منهما ورعاياها من حيث الحصول على حقوق بالكشف عن البترول واستثماره فى المناطق التى لم

(١) ٧ مارس وصدر تصريح مماثل بلندن فى نفس الوقت .

يمنع بشأنها امتياز بعد ، وكذلك تحترم كل من الدولتين ورعاياها ما
للأخرى ورعاياها من حقوق وامتيازات بشأن البحث عن البترول ،
وكذلك يمنع فرض قيود من قبل جانب إزاء الآخر فيما يتعلق باستثمار
البترول وإنشاء المعامل لتكريره ، ومد الأنابيب لنقله ، مما يتنافى مع
نصوص الاتفاق .

٣ — تتصل الدولتان بالدول المنتجة والمستهلكة للبترول بالعالم بشأن إنشاء
مجلس دولي لشئون البترول ، ويكون مكوناً من ممثلين لجميع الدول التي
توقع الاتفاق .

٤ — نظراً لوجود مشا كل عاجلة بين الدولتين فإنهما يتفقان على إنشاء لجنة
مشتركة من ثمانية أعضاء (نصفهم من الإنجليز والنصف الآخر من
الأمريكيين) لبحث وتقدير الطلب العالمي على الزيت لمدة طويلة ،
والتوصية بأحسن الوسائل لمواجهة هذا الطلب بما يتفق مع المبادئ التي
يقوم عليها الاتفاق .

ولقد عدلت الاتفاقية بعد ذلك .

ملحق رقم (٧)

اتفاقية النفط بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة

إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإرلندا الشمالية ، اللتان لمواطنيهما حقوق مشتركة اشتراكاً متيناً للتنقيب عن مصادر البترول في البلدان الأخرى ، واستثمارها تعترف بما يلي :

١ - إن ضمان وجود مجهيزات كافية من البترول في ميدان التجارة الدولية لمواجهة حاجات الأسواق المتزايدة يعتبر ضرورة حيوية من ناحيتي الأمن والرفاء الاقتصادي لدى جميع الأمم .

٢ - وأن موارد البترول في العالم - في المستقبل المعلوم - كافية لضمان وجود تلك التجهيزات .

٣ - وأن التجهيزات يجب أن يحصل عليها من مختلف مناطق الإنتاج في العالم على أن يؤخذ بنظر الاعتبار عدة عوامل ، كوجود الاحتياطي ، والخبرة الهندسية الصحيحة ، والعوامل الاقتصادية ذات العلاقة بالموضوع ، ومصالح البلدان المنتجة والمستهلكة ، وأن يؤخذ بنظر الاعتبار أيضاً ، مواجهة الطلبات المتزايدة على أكمل وجه .

٤ - وأن مثل تلك التجهيزات النفطية يجب أن تهيأ وفقاً لمبادئ ميثاق الأطلسي ولغرض مواجهة حاجات الأمن الجماعي .

٥ - وإن إقرار هذه المبادئ من قبل الحكافة وإشاعتها على أحسن وجه يتم عن طريق الاتفاق الدولي الذي تشترك فيه البلدان التي تهتم بتجارة سواء أ كانت البلدان منتجة أو مستهلكة له .

المادة الأولى :

لقد اتفقت الحكومتان على أن استثمار مصادر البترول لغرض التجارة الدولية يجب أن يوسع وفق منهج تنظيمي يوضع على أسس عالمية ، على أن تؤخذ بنظر الاعتبار العوامل المفصلة في البند الثالث من المقدمة أعلاه ، وفي حدود القوانين النافذة المفعول ، أو عقود الامتيازات .

ولتحقيق هذا الغرض ، وكما إجراء تمهيدى لتوجيه الدعوة لعقد المؤتمر الدولي المشار إليه في المادة الثانية أدناه ، ستقوم الحكومتان بتوجيه جهودهما فيما يتعلق بمصادر البترول التي لمواطني أى الدولتين حقوق فيها ، حالياً ، أو ماسيحصلون عليه من حقوق مستقبل .

١ — يجب أن تهيأ تجهيزات نفطية مناسبة في ميدان التجارة الدولية لاستهلاكها من قبل المواطنين في جميع البلدان المسالمة ، وبأسعار معتدلة ، دون أى تمييز فيما بينهم ، كل ذلك في حدود اعتبارات السلامة العسكرية ، ونصوص « التدابير » التي توضع للحفاظ على السلامة والحيلولة دون الاعتداء المسلح .

٢ — وأن يكون استثمار مصادر البترول والمنافع التي تحصل عليها البلدان المنتجة منه متجهاً بشكل يشجع على تقدم تلك البلدان اقتصادياً .

٣ — وأن استثمار تلك الموارد يجب أن يتم بعد أن تؤخذ بنظر الاعتبار تهيأة التجهيزات البترولية المناسبة لحاجات الدولتين المتعاقدين وكافة البلدان الأخرى المحبة والسلام ، على أن يقيد كل ذلك نصوص ما يتم من « تدابير » تتعلق بالأمن الجماعي المشترك .

٤ — على الحكومتين المتعاقدين أن تحترما مبدأ تكافؤ الفرص بينها ، فيما يتعلق بالحصول على الحقوق الامتيازية للتنقيب على البترول واستثماره في المناطق التي ليس بها امتيازات في الوقت الحاضر .

٥ — تحترم حكومة كل من البلدين المتعاقدين وكذلك مواطنيهما ، كافة عقود

الامتياز القائمة والحقوق الشرعية المكتسبة . وتمتنع عن القيام بأي مجهود منفرد للتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بشأن عقود الامتياز والحقوق المكتسبة المشار إليها .

٦ — تتعهد كل من الحكومتين المتعاقبتين بأن لا تعرقل أعمال التنقيب عن مصادر البترول واستثمارها وإنشاء وتشغيل المصافي والمرافق الأخرى وتوزيع البترول عن طريق فرض القيود من قبل الحكومتين أو رعاياهما على تلك الأعمال بما يتعارض وأغراض هذه الاتفاقية ، كل ذلك في حدود الاعتبارات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى .

المادة الثانية :

تعترف الحكومتان المتعاقبتان بأن المبادئ المعلن عنها في المادة الأولى تطبق تطبيقاً عاماً وتستحق التطبيق من قبل كافة البلدان التي تهتم بالتجارة الدولية للبترول في العالم .

وعليه ، وبعد الأخذ بنظر الاعتبار تبني وتحقيق المبادئ التي تضمنتها هذه الاتفاقية ، على نطاق أوسع ، فقد اتفقت الحكومتان بأن تقررا على حكومات البلدان الأخرى التي تهتم بإنتاج واستهلاك البترول عقد اتفاقية بترولية دولية لإنشاء مجلس البترول الدولي الدائم - ضمن الأمور الأخرى التي تتناولها الاتفاقية - يتكون أعضاؤه من ممثلي كافة البلدان الموقعة على الاتفاقية المشار إليها .

ولتحقيق هذا الهدف ، تتعهد الحكومتان بموجب هذه الاتفاقية ، بأن تضعا الخطط اللازمة لعقد المؤتمر الدولي ليدرس كيفية التفاوض لعقد مثل هذه الاتفاقية الدولية ، كما أنهما تتعهدان بأن تتشاورا مع الحكومات الأخرى ذات العلاقة لغرض اتخاذ ما يقتضي من التدابير لتهيأ المؤتمر المقترح عقده .

المادة الثالثة :

وعلى كل حال فهناك مشاكل متعددة تهتم بها الحكومتان المتعاقبتان اهتماماً مشتركاً آتياً فيما يتعلق بموارد البترول التي عليها حقوق امتياز أو التي سيحصل رعايا

الدولتين على مثل تلك الحقوق فيها ، وهذه المشاكل يجب أن تبحث وتحسم على أسس وقتية تعاونية إذا أريد الحيلولة دون تدهور وضع التجهيزات البترولية بصورة عامة .

وبعد أن أخذت الحكومتان هذا الهدف بنظر الاعتبار ، اتفقت بموجب هذا على إنشاء «لجنة البترول الدولية» من ثمانية أعضاء تعين كل واحدة من الحكومتين أربعة منهم حالاً .

وبناء على المبادئ المذكورة في المادة الأولى أعلاه ، وتنفيذاً لها ستقوم لجنة البترول الدولية بدراسة المشاكل التي لها صبغة مشتركة بين الحكومتين ورعاياها ، وسيئاتها الواجبات والمسئوليات الآتية ، لغرض تسوية تلك المشاكل تسوية عادلة :

١ — أن تعد تخمينات لآجال بعيدة بشأن حاجات العالم البترولية ، على أن تأخذ بنظر الاعتبار مصالح البلدان المستهلكة والحاجات الاستهلاكية المتزايدة .

٢ — أن تقترح كيفية سد الحاجات التخمينية ، على أحسن وجه ، خلال الآجال التي يتناولها التخمين ، عن طريق الإنتاج الموزع توزيعاً عادلاً فيما بين البلدان المنتجة المختلفة وفقاً للمعيار المفصل في الفقرة الثالثة من مقدمة الاتفاقية .

٣ — أن تقدم للحكومتين التوصية بشأن السياسات الواسعة التي تتبعها الشركات المستثمرة للبترول على أن تأخذ تلك التوصيات بنظر الاعتبار تحقيق المناهج المقترحة في صلب الفقرة الثانية من هذه المادة .

٤ — أن تدرس المشاكل الآتية المشتركة التي قد تنجم فيما يتعلق بإنتاج وتصفية ونقل وتوزيع البترول على أسس عالمية ، كلما كان لرعايا أى الدولتين ، مصالح ملموسة ، وأن توصي الحكومتين المتعاقدين باتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة في كل ما يتعلق بذلك .

- ٥ — أن تقدم للحكومتين تقارير دورية بشأن نشاطها .
- ٦ — أن تضع بين وقت وآخر ، تقارير وتوصيات إضافية للحكومتين ، كلما كان ذلك مناسباً لغرض تنفيذ أغراض هذه الاتفاقية .
- واللجنة أن تؤسس أية منظمة ترى أنها ضرورية لغرض القيام بوظائفها (أى وظائف لجنة البترول الدولية) المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، وتحمل الحكومتان المتعاقدتان نفقات اللجنة المشار إليها بالتساوى .

المادة الرابعة :

ولتنفيذ هذه الاتفاقية تقدم الحكومتان المتعاقدتان تأكيدات متبادلة كإتاتى :

- ١ — أن تلتزما بالمبادئ المنصوص عليها في المادة الأولى بفقراتها الست .
- ٢ — أن تبذلا مساعيها للحصول على معاونة حكومات البلدان المنتجة والمستهلكة الأخرى لتحقيق المبادئ المنصوص عليها في المادة الأولى ، وأن تشاورا كلما كان ذلك مناسباً ، مع الحكومات التى لها علاقة بالنشاط المزمع مزاولته وفقاً للمادة الثالثة أعلاه .
- ٣ — أن تبذلا مساعيها بعد المصادقة على توصيات اللجنة ووفقاً للإجراءات الدستورية المتبعة فى كل منهما بأن تنفذ التوصيات المصادق عليها .
- ٤ — أن تلتزم كل حكومة منهما بأن تتخذ ما يلزم لتكون على علم تام بنشاط رعاياها الحالى أو المستقبل فيما يتعلق باستثمار وتصفية ونقل وتوزيع البترول .
- ٥ — أن تهيا كل من الحكومتين للجنة كافة المعلومات الضرورية لتحقيق أغراض هذه الاتفاقية فيما يتعلق بنشاط رعاياها .

إتفاقية البترول الأميركية — البريطانية المعدلة

نورد فيما يلي نص إتفاقية البترول المعدلة ، المنعقدة بين حكومتى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية :

المقدمة : إن حكومة الولايات المتحدة الأميركية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ، اللتان لرعاياهما حقوق مشتركة اشتراكاً متيناً للتنقيب عن مصادر البترول في البلدان الأخرى واستثمارها تعترفان بما يلي :

١ — إن ضمان وجود تجهيزات كافية من البترول في ميدان التجارة الدولية لمواجهة حاجات الأسواق المتزايدة يعتبر ضرورة حيوية من ناحيتي الأمن والرفاء الاقتصادى لجميع الأمم .

٢ — وأن موارد البترول في العالم — في المستقبل المعلوم — كافية لضمان وجود تلك التجهيزات .

٣ — وأن رفاء وأمن الأمم كافة يتطلبان إنما تجارة البترول الدولية بصورة فعالة ومنظمة .

٤ — وأن إتمام تجارة البترول الدولية يمكن أن يتحقق على أحسن وجه عن طرق عقد إتفاقية دولية فيما بين كافة البلدان التى لها مصالح في تجارة البترول سواء أكانت منتجة أو مستهلكة له .

وعليه فقد قررت الحكومتان المتعاقدتان أن تعقدا الإتفاقية الآتية باعتبارها إجراء تمهيدياً للدعوة إلى عقد مؤتمر دولى للتفاوض في عقد إتفاقية بترولية دولية .

المادة الأولى :

إن الحكومتين المتعاقدتين قد اتفقتا على أن تجارة البترول الدولية يجب أن تدار وفق خطة منظمة في كل ما يتعلق بشؤون تلك التجارة وعلى أسس عالمية

على أن تؤخذ بنظر الاعتبار الاعتبار المدرجة في المقدمة أعلاه وفي حدود القوانين النافذة وعقود الامتيازات ، ولتحقيق هذا الهدف في حدود اعتبارات الأمن العسكري ونصوص « التدابير » التي توضع للمحافظة على السلام والحيلولة دون الاعتداء المسلح ، تؤكد الحكومتان المتعاقدتان المبادئ العامة التالية فيما يتعلق بتجارة البترول الدولية :

(أ) أن تكون تجهيزات البترول المناسبة — والتي يراد بها في هذه الاتفاقية البترول الخام وكافة مشتقاته — في متناول يد كافة رعايا البلدان على أساس المنافسة الحرة وعدم التمييز بين بعضهم البعض في ميدان التجارة الدولية .

(ب) وإنه لجعل التجهيزات البترولية متوافرة في ميدان التجارة الدولية بالشكل السالف الذكر ، يجب أن يحافظ على مصالح البلدان المنتجة له لغرض تحقيق التقدم الاقتصادي في تلك البلدان .

المادة الثانية :

وتحقيقاً لأغراض هذه الاتفاقية توجه الحكومتان المتعاقدتان جهودهما نحو ما يلي :

(أ) احترام كافة عقود الامتيازات النافذة والحقوق المكتسبة شرعاً ولن يجرى أى تدخل مباشر أو غير مباشر فيما يتعلق بعقود الامتياز والحقوق المكتسبة المارة الذكر .

(ب) احترام مبدأ الفرص المتساوية فيما يتعلق بالحصول على حقوق التنقيب عن البترول واستثماره « في المستقبل » .

(ج) وأن التنقيب عن مصادر البترول واستثمارها وإتمامها وإنشاء وتشغيل المصافي والمرافق النفطية الأخرى وتوزيع البترول سوف لا تعرقل بقيود لاتأثلف وأغراض هذه الاتفاقية .

المادة الثالثة :

أن الحكومتين المتعاقبتين ستقترحان — بعد الأخذ بنظر الاعتبار تبني وتحقيق المبادئ التي تضمنتها هذه الاتفاقية — على حكومات البلدان الأخرى التي تهتم بانتاج واستهلاك البترول وحالما ترى ذلك عملياً التفاوض لعقد اتفاقية بترولية دولية لإنشاء مجلس البترول الدولي الدائم ضمن الأمور الأخرى التي تناوّلها الاتفاقية الدولية المقترحة .

ولتحقيق هذا الهدف تتعهد الحكومتان بموجب هذه الاتفاقية بأن تضعا الخطط اللازمة لعقد المؤتمر الدولي ليدرس كيفية التفاوض لعقد مثل هذه الاتفاقية الدولية كما أنهما تتعهدان بأن تتشاورا مع الحكومات الأخرى ذات العلاقة لغرض اتخاذ ما يقتضى من التدابير لتهيئة ما يلزم للمؤتمر المقترح عقده .

المادة الرابعة :

١ — هناك مشاكل متعددة ذات أهمية مشتركة بين الحكومتين المتعاقبتين فيما يتعلق بتجارة البترول الدولية ، يجب أن تبحث وتحسم على أسس وقتية تعاونية إذا أريد الحيلولة دون تدهور وضع التجهيزات البترولية بصورة عامة .

٢ — ونظراً لهذا الغرض فقد اتفقت الحكومتان المتعاقبتان على إنشاء لجنة البترول الدولية من ستة أعضاء تعين كل واحدة من الحكومتين ثلاثة منهم حالا ولتتبعين اللجنة من الاتصال الوثيق بعمليات الصناعة البترولية ستقوم الحكومتان المتعاقبتان بما يسهل قيام اللجنة بالمشاورات الكاملة مع الرعايا المشتغلين في صناعة البترول في كلا الدولتين .

٣ — وبناء على أغراض هذه الاتفاقية وتنفيذاً لها ستقوم اللجنة بدراسة المشاكل المشتركة بين الحكومتين ورعاياها وستنيط بها الواجبات والمسؤوليات التالية لغرض تسوية تلك المشاكل تسوية عادلة :

(١) أن تدرس مشاكل تجارة البترول الدولية الناشئة عن الارتباك التي خلفتها الحرب .

(ب) أن تدرس الاتجاهات الماضية والحالية في تجارة البترول الدولية .

(ج) أن تدرس آثار الطرق الصناعية المتغيرة على تجارة البترول الدولية .

(د) أن تعد تخمينات دورية عن حاجات العالم من البترول وعن التجهيزات المتوفرة لمواجهة تلك الطلبات ، وأن تقدم تقارير بشأن الوسائل التي يجب اتخاذها للتوفيق بين تلك الطلبات والتجهيزات لتحقيق اضطراد تجارة البترول الدولية بصورة فعالة ومنظمة .

(هـ) أن تقدم أية تقارير إضافية تراها مناسبة لتحقيق أغراض هذه الاتفاقية ولإحلال التفاهم العام لمشكلات تجارة البترول الدولية .

٤ - للجنة سلطة تنظيم شؤونها ووضع إجراءاتها ولها أن تؤسس المنظمات التي ترى أنها ضرورية للقيام بوظائفها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. وتتحمل الحكومتان المتعاقدتان نفقات اللجنة بالتساوي .

المادة الخامسة:

لقد اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على :

(١) أن تسعيا للحصول على معونة حكومات البلدان المنتجة والمستهلكة الأخرى لتحقيق المبادئ المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، وأن تتشاورا مع حكومات تلك البلدان فيما يتعلق بنشاط اللجنة .

(ب) وأن تقدم كل منهما المعونة لتهيأة المعلومات التي تطلبها اللجنة لغرض القيام بالوظائف المنوطة بها .

المادة السادسة:

لقد اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على :

(أ) أن تنشر تقارير اللجنة مالم تقرر إحدى الحكومتين خلاف ذلك بصد
قضية ما من القضايا المعنية .

(ب) أن ليس في هذه الاتفاقية أى نص يمكن أن يفسر بأنه يلزم أية واحدة من
الحكومتين المتعاقدتين بأن تتصرف وفقاً لأى تقرير أو اقتراح من تقارير
أو اقتراحات اللجنة أو يفسر بأنه ملزم لرعايا أية واحدة من الحكومتين ،
للعمل وفق أى تقرير أو اقتراحات اللجنة ، سواء وافقت الحكومة على
التقرير أو الاقتراح أو لم توافق .

المادة السابعة :

(أ) إن الأغراض العامة لهذه الاتفاقية هي بت تنمية تجارة البترول الدولية بصورة
تنظيمية ، وأن ليس في هذه الاتفاقية أى نص — فيما عدا المادة الثانية —
يمكن أن يفسر بأنه يطبق على عمليات صناعة البترول المحلية في حدود بلدان
كل من الحكومتين المتعاقدتين .

(ب) وأن ليس في هذه الاتفاقية ما يمكن أن يفسر بأنه يعطل أو يعدل أى قانون
أو نظام أو الحق في تشريع أى قانون أو نظام يتعلق باستيراد البترول
إلى بلاد كل من الحكومتين المتعاقدتين .

(ج) وأنه . لأغراض هذه المادة ، تعنى كلمة « البلد » .

١ — فيما يتعلق بحكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وإيرلندا الشمالية ،
المملكة المتحدة ، والمستعمرات البريطانية والأقاليم فيما وراء البحار
والحميات والدول المحمية وكافة الأقاليم المنتدبة ، التى هى تحت إدارة
تلك الحكومة .

٢ — وفيما يتعلق بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، الولايات المتحدة في
القارة وجميع الأقاليم الواقعة تحت اختصاص الولايات المتحدة والتي

نظمت بها غرائم مؤرخة بتاريخ هذه الاتفاقية وجرى تبادلها بين الطرفين .

المادة الثانية :

تدخل هذه الاتفاقية في حيز التنفيذ بتاريخ يتفق عليه الطرفان بعد أن تعلم كل حكومة الأخرى عن استعدادها لوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ وتبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول لمدة ثلاثة أشهر بعد تسلم أى من الحكومتين إنذاراً بإنهاء أحكامها أو حتى تلغى أحكامها بانفاقية البترول الدولية المزمع عقدها كما جاء في المادة الثالثة أعلاه .

الفصل الثاني عشر

المحور وبتروال الشرق الأوسط

كانت المانيا وإيطاليا تستعدان للصراع الذى لابد من نشوبه فى يوم من الأيام ، ولهذا السبب عملتا على الإكثار من إنتاج البترول الطبيعى والصناعى فى بلادها ، وعنيتا أيضاً باستيراد واختزان المقادير الكبيرة منه . غير أن إيطاليا أسرفت فى احتياطيها المخزون بسبب الحرب التى شنتها فى سبيل تحقيق أطامعها الاستعمارية فى الحبشة ، ولهذا لما بدأت الحرب فى أوروبا كان موقف إيطاليا ضعيفاً ، وبدا عجزها بعد وقت وجيز عن الاستمرار فى حرب طويلة الأمد . وساء موقف المانيا كذلك لأن اتساع نطاق ميدان القتال ألقى عليها أعباء كثيرة . بحيث وصل استهلاكها من البترول للقتال والاستعمالات المدنية الى أكثر من ضعف ما كان عليه قبل الحرب . وفضلاً عن هذا فإن الحصار البحرى العنيف الذى فرضه عليها الأسطول البريطانى جعل من أشق الأمور عليها أن تحصل على البترول من البلاد الأمريكية ومن القارات الأخرى . وجاءت الحرب مع روسيا ضغطاً قوياً على موارد المانيا المحدودة . وأخيراً اشتركت الولايات المتحدة إلى جانب الحلفاء فاستحال استيراد أى مقدار مهما كان بسيطاً من خارج القارة الأوربية .

دولنا المحور تواجهها الموقف :

اتجهت المانيا إلى تنمية موارد البترول الموجودة فى بعض أجزائها ، وقد عملت الشىء ذاته فى آبار غربى المجر والنمسا ، بحيث يقدر أن الدولة الأخيرة كانت تمدّها بمليون طن سنوياً خلال سنوات الحرب .

واستفادت المانيا كذلك من حقول البترول فى غاليسيا البولندية ، وكذلك حصلت على مقادير كبيرة استطاعت الوصول إلى مخازنها فى البلاد الأوربية التى

اجتاحتها كالأراضي الواسعة وفرنسا ، ورغم ما قام به المغلوبون من بعض أعمال التدمير وإشعال النار في المخزون من الزيت .

ووجهت إيطاليا همها إلى استثمار آبار ألبانيا وبعض مناطق اليونان ، وذلك بعد احتلال البلد الأخير ، وإن كان الإنتاج في كليهما قليلا ، ولا يسد جانباً كافياً من حاجة أداة الحرب الإيطالية . غير أن أعظم كسب حققته ألمانيا كان عن طريق السيطرة على آبار البترول الرومانية ، ذلك أنها ضمنته موارد كبيرة حيث أن إنتاج رومانيا من البترول الخام بلغ ٦٢٣٩٠٠٠ طن عام ١٩٣٩^(١) .

وأخيراً عمدت ألمانيا النازية إلى اجتياح روسيا على أمل وضع اليد على آبار البترول فيها ، إلى جانب أسباب أخرى ، ولم يكن الأمر سهلاً لأن الآبار الرئيسية موجودة عند بحر قزوين وفي إقليم القوقاز .

أما من جهة استنباط البترول الصناعي فقد تقدمت هذه الصناعة في ألمانيا تقدماً رائعاً خلال الحرب فكثر مصانعها إلى حد كبير ، بحيث أصبح الإنتاج منه على ما تعتقد كثير من المصادر ، يقرب من ستة ملايين طن في العام الواحد بعد أن كان حوالى المليون قبل الحرب .

غير أن الحرب لم تنته في عام أو عامين كما قدر وآمل زعماء الفاشية وأتباعها ، وإنما دامت زمناً طويلاً ، وانتشرت ميادين القتال وتشعبت في البر والبحر والجو ، وزادت الأعباء الملقاة على عاتق أداة الحرب الألمانية . وإزاء هذه الظروف بدأت النازية تشعر بثقل الحرب وشدة وطأتها وبدأ بوضوح كبير الخطر الشديد الناجم من قهرها في البترول وعجزها عن السيطرة على منابعه الغنية ، أضف إلى ذلك أن الحلفاء وجهوا أقصى همهم إلى الإغارة على مصانع البترول الصناعي التي كانت تعد ألمانيا بقدر كبير من حاجياتها ، ولقد أصابوا في إدراك هذا الهدف توفيقاً عظيماً وبخاصة بعد انتزاعهم سيادة الجو من أعدائهم ، وبعد الغارات الاكتساحية الشاملة بألاف الطائرات ليلاً ونهاراً ابتداء من عام ١٩٤٤ .

(١) كتاب الإحصاء السنوي لعصبة الأمم ١٩٣٩/٤٠ ص ١٣١ .

ولما انحازت رومانيا إلى المحور علنا ، واشتركت في الهجوم على روسيا تعرضت آبار الزيت فيها ومعامل تكريره وعربات نقله وأما كن خزنه إلى غارات عنيفة متصلة شنتها الطائرات السوفيتية بنجاح كبير . فضلا عن هذا فإن اشتراك رومانيا جعل جيوشها تعتمد اعتماداً كبيراً في مواصلة القتال على موارد بلادها وإنتاجها من البترول .

بنزول الشرق الأوسط :

كان من الطبيعي والملائم في خطر من أن تتوقف عملياتها الحربية في أية لحظة أو تعجز بالنسبة إلى أعدائها المسيطرين على الأغلبية الساحقة من موارد البترول أن تتطلع إلى الشرق الأوسط ، وبخاصة في إيران والعراق ، ولزيت إيران أهمية خاصة إذ يشمل نسبة كبيرة من البنزين .

وكانت ألمانيا تأمل من وراء الحملة على روسيا ، إلى جانب أغراض اقتصادية وعسكرية أخرى ، أن تبلغ جيوشها في فترة وجيزة منطقة بحر قزوين والقوقاز . وأن تدخل الأراضي الإيرانية فتواصل زحفها صوب الجنوب وبذلك تستولي على الآبار والنفثات التي تملكها شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية أو على الأقل يصحح في مكنتها حرمان عدوتها انجلترا من هذا المورد الهام اللازم لسيادتها في المحيط الهندي ومركزها الحربي في العراق وماجاوره .

وكانت ألمانيا تعتمد على الدعاية الواسعة التي قام بها وكلاؤها بجد ونشاط بحيث وصل الأمر بالحلفاء إلى اتهام الشاه رضا بهلوي بمعاونة الألمان والليل إليهم ، ويزي أن على التاريخ بأسانيده ووثائقه أن يثبت صحة هذا الاتهام لأننا نعتقد أن التهم التي توجه في أوقات الحروب تحتاج إلى قدر كبير من التأييد . وفي هذه الحالة بالذات كان لا بد من التماس عذر للتدخل وعزل الإمبراطور .

كانت الخطة الألمانية بديعة على الورق ؛ ولكن القول شيء والتنفيذ شيء آخر ، ذلك أن روسيا الاشتراكية صمدت أمام جحافل الألمان ، ولم تتحطم حسب

المنتظر . لقد وقفت حاجزاً منيعاً ضد الفاشية التي حفرت قبرها بيدها عند ستالينجراد وعجزت عن السيطرة على بترول القوقاز . وإلى جانب هذا لم يقف الحلفاء ساكتين أو عاجزين ، بل نراهم قد أسرعوا بالعمل ، فزحفت الجيوش الإنجليزية والروسية واحتلت إيران وسيطرت على بترولها .

الطمع في موارد العراق :

ويبدو أن الألمان كانوا يعلقون أكبر الآمال على العراق وموارده الكبيرة من البترول ، وخيل إليهم أن الوصول إليها في حكم اليسور والمستطاع ، لأن الأمور في ظاهرها كانت مواتية لهم إلى حد ما . فبعد أن سلمت فرنسا إثر انهيار قواتها الحاربة ، ظلت الإدارة الفرنسية في سوريا ولبنان خاضعة لسلطان حكومة فيشي العاجزة وأخذت البعثات المحورية تتدفق سراً وعلانية على البلدين الشرقيين لدراسة مواقع المطارات وبحث الاحتمالات التي قد تتمخض عنها الأيام . والمعلوم أن بترول العراق ينقل جانب منه إلى طرابلس الواقعة في المنطقة الخاضعة لسلطان فرنسا .

وزادت آمال الألمان ارتفاعاً ، بعد أن استولوا على اليونان وطردها الإنجليز من جزيرة كريت . وإذا سيطر المحور على البلقان صار هناك طريق مباشر إلى آسيا تسيطر عليه تركيا . وهذه - كما خيل لدول المحور - من الممكن اجتذابها بالوعد أو الوعيد .

والعراق نفسه كان عرضة للقلاقل السياسية ، وروح العداء للإنجليز فيه شديدة . وانتهى الأمر بثورة رشيد عالي الكيلاني مما جعل موقف إنجلترا في هذه المنطقة محفوفاً بالخطر . ولو قدر لهذه الحركة النجاح لربما وجدت ألمانيا تسكناً تستند إليهم في تحقيق أطماعها .

وفضلاً عن هذا كانت الجيوش المحورية معسكرة في شمال القارة الإفريقية عنى مقربة من مصر ، بل ووصل الأمر في أوائل صيف سنة ١٩٤٢ أن أصبح هذا البلد الأخير قاب قوسين أو أدنى من السقوط في أيدي الفاشية .

ولو أن هذا الحادث وقع فمن المؤكد أن الجيوش الألمانية والإيطالية كانت تسرع بمطاردة أعدائها إلى فلسطين وسوريا مما يجعل الوصول إلى بترول العراق ممكناً .
وأكثر من هذا فإن الأسطول البريطاني كان يفقد في هذه الحالة القواعد التي يستند إليها في شرقي البحر المتوسط . هذه كلها فروض لو قدر لها أن تصبح حقائق مادية لأصبحت موارد الشرق الأوسط من البترول تحت رحمة ألمانيا .

ولكن هذه الأحلام تبددت في لحظة الحقيقة . فأولاً زحفت الجيوش الإنجليزية مع القوات الفرنسية التابعة لدمجول على سوريا ولبنان وتمكنت من انتزاع البلدين من قبضة اتباع حكومة فيشي ، وبهذا سد ذلك الطريق أمام الألمان .

وعلاوة على هذا فإن معمل التكرير في طرابلس أصيب بخسائر فادحة نتيجة انفجار لم يعرف سببه بعد ، وحتى لو لم يحدث ذلك لما كان هناك نفع من المعمل لأن شركة بترول العراق عمدت بعد تسليم فرنسا إلى منع انسياب الزيت في خط الأنابيب .

أما ثورة رشيد عالي الكيلاني فقد أخفقت ، وهكذا تمكنت بريطانيا من حماية آبار الزيت ومعامل تكريره وأنابيب نقله ، ومن ناحية تركيا فإن هذه الدولة حافظت على حيادها بين الطرفين المتحاربين ، ولم تخضع للضغط النازي ، ورفضت كافة عروضه ، وسرى الاعتقاد بأنها ستقاوم أية محاولة لاجتياز أراضيها على غير رضاه منها . وهكذا سد السبيل أمام الألمان إلى العراق عبر الأراضي التركية . وفيما يتعلق بالحملة المحورية في شمالي إفريقيا فإنها انتهت كذلك بالإخفاق .

هكذا تبددت آمال دول المحور في الاستيلاء على بترول الشرق الأوسط ، وكانت النتيجة المترتبة على هذا كله أن تضاءلت موارد ألمانيا من الزيت وتضعفت أداة الحرب بها ، ووصل الأمر إلى أن طائراتها لم تكن لتجد الوقود اللازم لطيرانها ، لا للهجوم فحسب ، بل للدفاع أيضاً .

صعوبة الاستفادة من بترول الشرق الأوسط :

ومع هذا ، لنفرض جدلاً أن دول المحور تمكنت من أن تصل إلى بلدان الشرق الأوسط ، فهل كان في استطاعتها في هذه الحالة أن تستفيد حقاً من حقوله البترولية ؟ نشك في هذا إلى حد بعيد إذ من المحقق أن الحلفاء ما كانوا يغادرون هذه المناطق ويتركونها سليمة ، بل لابد أنهم كانوا يلجأون إلى تطبيق سياسة « حرق الأرض » التي اتبعوها بدقة في بورما أمام الجيوش اليابانية ، وحذقها الروس وهم يتقهقرون أمام الزحف الألماني .

ومن المؤكد أن الألمان كانوا ينتهون إلى البترول فيجدون آلاته قد نزعت ، ومعامل تسكيره قد دمرت . وأنابيب نقله قد حطمت أو نقلت من أماكنها ، ولا شك أن البترول لا قيمة له بغير معامل التسكير وأنابيب النقل إلى الموانئ التي يمكن منها حمله إلى مختلف ميادين القتال . وفي حالة إيران بصفة خاصة هناك صعوبة مادية قوية وهي عدم وجود أنابيب لنقل البترول إلى الشمال .

وحق في حالة إعداد الآلات اللازمة لاستخراج الزيت تنشأ عقبة التسكير . بل وإذا ما أمكن التغلب على الصعوبة الأخيرة ، نشأت أخرى أشد تعقيداً وهي طريقة النقل ، أما برّاً فلا بد من آلاف العربات الحديدية المعدة لهذا الغرض ، وهو ما لم يكن متوافراً لدى ألمانيا ، وأما بطريق البحر فهو مستحيل قطعاً لأن السيادة في الخليج الفارسي والمحيط الهندي للبحريات المتحالفة ، وعلى ذلك إذا أمكن لألمانيا تدير بعض السفن من ناقلات الزيت على أن تخرج بحمولتها بجرأ حتى تصل إلى البحر المتوسط ، فإنها كانت تتعرض قطعاً لهجوم الأسطول البريطاني عليها ، وتدميرها وإغراقها ، وبخاصة لأن مفتاح البحر الأحمر الجنوبي وهو عدن واقع تحت سيطرة الإنجليز الذين أحكموا هذه السيطرة بعد أن نجحوا في إخراج الإيطاليين من الحبشة ومستعمراتهم في شرقي إفريقيا .

موقف الحلفاء :

أما الحلفاء فكان مركزهم من هذه الناحية ممتازاً بالنسبة إلى الألمان وحلفائهم . حقيقة عمدت الغواصات والطائرات المحورية إلى مهاجمة السفن المتحالفة من ناقلات البترول وإغراقها ، وكذلك وضعت ألمانيا يدها على آبار رومانيا وحالت بين الإنجليز والاستفادة منها .

وفي الشرق الأقصى تمكن اليابانيون في وقت قصير من إخراج الإنجليز والهولنديين من جزر الهند الشرقية والملايو وبورما ، وهي جهات ذات موارد بترولية واسعة تستغلها شركات شل وتوابعها وبورما .

ولكن يلاحظ من جهة أخرى أن الحلفاء كانوا متفوقين في البحر وإنتاج السفن ، وازداد التفوق باطراد مما جعل من الميسور تعويض النقص الناجم من إغراق السفن بفعل العدو . وفضلاً عن هذا وخاصة بعد دخول الولايات المتحدة إلى الميدان ، كان الحلفاء يسيطرون على أغنى مناطق البترول وهي القارة الأمريكية وبلدان الشرق الأوسط . وثمت أمر له أهميته وهو أن هذه الجهات الغنية ظلت بعيدة عن متناول العدو وطائراته وبهذا كانت في مأمن من أن تمتد إليها يد التدمير ، أو التعطيل على أقل تقدير . ويمكن إدراك قيمة هذه الميزة إذ ذكرنا مدى التخريب الواسع النطاق الذي تعرضت له آبار البترول ومصانعه ومستودعاته وناقلاته برأ وبحراً في البلاد التابعة أو الخاضعة للبحر .

وفضلاً عن هذا عملت الولايات المتحدة على زيادة إنتاجها لمواجهة المطالب الحربية في مختلف الميادين ، وحق روسيا التي عانت الأمرين واجتاح العدو أرضها وأنزل بها أكبر الضربات ، استمرت محتفظة ببتترول باكو والقوقاز ولذا لم تعجز عن مواصلة القتال .

أهمية الشرق الأوسط في إصرار النصر :

لقد لعب الشرق الأوسط دوراً بالغ الأهمية في إصرار النصر الذي حققه الحلفاء .
فهؤلاء احتفظوا ببترول إيران والبحرين والكويت والعراق ومصر ، ولم يقف الأمر
عند هذا الحد بل إنهم بذلوا غاية جهدهم في زيادة طاقة هذه المناطق على
الإنتاج .

وبهذا البترول الوفير أمكن تزويد القوات البرية والبحرية المحاربة في الشرق
الأقصى بعد أن حرمت من موارد ذلك الإقليم من آسيا وهكذا استطاع الأسطول
البريطاني أن يحتفظ بمكانته وأن يدافع عن الهند وأن يحمي الطريق في المحيط الهندي
وأن ينقلب هو وأساطيل الحلفاء من الدفاع إلى الهجوم . ولولا بترول الشرق الأوسط
لأصبحت الأعمال الحربية في البحر المتوسط وشمالي إفريقيا بضربة شديدة وإن كان
أمل المحور في النصر أكبر .

والواقع أننا لانعدو الحق إذا قررنا أن الحلفاء طافوا على بحر من زيت الشرق
الأوسط نحو النصر الذي أحرزوه .

الفصل الثالث عشر

صراع حول بترول شمال إيران

تحدثنا في فصول سابقة عن الامتياز الذي منح لرأس المال البريطاني بشأن استنباط البترول الإيراني ، ولكنه لم يشمل أقاليم أذربيجان وجيلان ومازاندران واسترabad وخراسان ، أى الأقاليم الشمالية التى جعلت منها تقاليد الصراع الدولى منطقة نفوذ لروسيا القيصرية .

غير أنه فى عام ١٩١٦ منح امتياز فى هذه المناطق الشمالية لرجل روسى يدعى اكاكى خشتاريا Akakiy Khoshtaria ، وهو امتياز يستند إلى منحة من جانب الشاه مظفر الدين ويرجع تاريخها إلى عام ١٨٩٦ . إلا أن نشوب الحرب العالمية الأولى حال دون دخول هذا الامتياز فى دور التنفيذ ، وفى عام ١٩٢٠ اشترته شركة الأنجلو إيرانيان لقاء مبلغ قدره ٢٠٠.٠٠٠ جنيه انجليزى ، وتكونت من أجله « شركة بترول شمال فارس (١) » .

كان هذا العمل فوزاً للمصالح البترولية البريطانية ، ولكنه أثار السخط من جوانب متعددة . فالروسيا السوفيتية رأت فيه وسيلة لتسرب النفوذ البريطانى ولو بطريق غير مباشر إلى منطقة نفوذها التقليدية ، والشركات الأمريكية كانت تطمح فى الاستفادة من هذه الأقاليم الشمالية ، والحكومة الإيرانية خشيت أن يترتب على الأمر وقوع أعظم الموارد الطبيعية بالبلاد فى أيدي أجنبية . ولهذا السبب ، وخوفاً من إغضاب الروس ، أعلنت الحكومة الإيرانية عدم شرعية الامتياز والمنحة ولأن الأسرة الحاكمة حين إعطاء المنحة كانت تبدد ثروة البلاد وإذن فأعمالها

غير ملزمة . وأكثر من هذا فمعاهدة سنة ١٩٢١ مع روسيا نصت على إلغاء كافة الامتيازات الممنوحة لهذه الدولة ورعاياها . واعتضت شركة الأنجلو إيرانيان على اعتبار أن مالك الامتياز عن رعايا جمهورية جورجيا الحرة ، ولكن المسألة زادت تعقيداً حين اجتاحت الجيوش السوفيتية هذه الجمهورية عام ١٩٢١ ، مما أضعف مركز الشركة البريطانية .

وقامت الحكومة الإيرانية من جانبها بإجراء مفاوضات مع شركة ستاندارد أويل الأمريكية ووافق « المجلس » (البرلمان الإيراني) على منح الأخيرة امتيازاً لمدة خمسين سنة ، وذلك في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ . ونص العقد على أن تحصل الحكومة الإيرانية على ٥٠٪ من الزيت الذي يجرى إنتاجه ، كما أنه لا يجوز التنازل عن الامتياز لأى طرف ثالث ، بل إن انضمام أى رأسمالى إلى الشركة يستدعى موافقة المجلس وإلا عد الامتياز لاغياً .

وهنا احتجت الحكومة البريطانية باسم امتياز شركة الأنجلو إيرانيان ، وردت الحكومة الأمريكية على ذلك مستندة إلى مبدأ « الباب المفتوح » الذى يتيح لمتخلف المصالح المالية الأجنبية أن تسعى إلى العمل ومزاولة نشاطها في البلاد الإيرانية . وأخيراً اتفق الطرفان الأمريكى والبريطانى على اقسام الامتياز مناصفة ، ويبدو أن السبب الذى حمل الأمريكيين على الرضوخ ما كان للشركة الإنجليزية الكبرى من احتكار نقل البترول في منطقة امتيازها . إلا أن الحكومة السوفيتية أعلنت معارضتها وعزمها على مقاومة هذا الإجراء مما اضطر الحكومة الإيرانية إلى قطع المفاوضات .

ولم يمض وقت حتى عادت الحكومة الإيرانية تواصل الموضوع من جديد ، ومع شركه سنكلير الأمريكية هذه المرة Sinclair Consolidated Oil Corporation وأقر المجلس الامتياز في يونيو سنة ١٩٢٣ ، معلناً في الوقت ذاته بطلان أية امتيازات أو حقوق أخرى في الأقاليم الشمالية من البلاد . وكانت الظروف مواتية للشركة الأمريكية إذ سبق لها أن حصلت على امتياز باستنباط البترول من جزيرة سخالين ، كما أنها أخذت تفاوض الحكومة السوفيتية بشأن السماح بنقل البترول الإيراني

الذي تنتجه عن طريق خط الأنابيب الروسي الممتد من باكو إلى باطوم ، مقابل أن تشتري الشركة من البترول الروسي كمية تعادل ما تنتجه من البترول الإيراني أو أكثر منه .

ولكن سرعان ما وقعت أحداث مفاجئة في إيران ، إذ في اليوم الذي صادق فيه البرلمان الإيراني على الامتياز شبت النار في ميناء ، وأعقب ذلك اغتيال نائب قنصل الولايات المتحدة في العاصمة . وإزاء هذا التقلبات قطعت الشركة المفاوضات التي كان لا بد من إجرائها لتحديد التفاصيل المتعلقة بالامتياز .

* * *

توقفت المحاولات والجهود المبذولة بشأن بترول القسم الشمالي من إيران ، ولكن في ٤ فبراير سنة ١٩٣٧ وافق البرلمان على منح امتياز في منطقة خراسان لشركة أمريكية^(١) ، كما نالت شركة أخرى متصلة بها وهي شركة الأنابيب الإيرانية Iranian Pipe-Line Company امتيازاً بإنشاء أنابيب في البلاد .

غير أن هذا الامتياز الجديد لم يقدر له النضوج إذ تنازلت عنه الشركة ذاتها ، بسبب اضطراب الأحوال الدولية في ذلك الحين ، كما أنه لا بد من نقل البترول من شمال البلاد إلى جنوبها مما يكلف نفقات طائلة لا تجعل العملية مجزية .

وبهذا تنتهي قصة السعي إلى نيل حقوق استنباط البترول في شمال إيران ، وهي قصة توضح لنا الصراع بين المصالح الأجنبية ، وتضارب مصالح الدول الثلاث وهي روسيا وإنجلترا والولايات المتحدة في هذه البقعة الحساسة من العالم .

وليسعنا أن ندع هذا الفصل دون أن نشير إلى امتياز وإن كان أقل شأنًا . ففي عام ١٨٧٨ منح الشاه ناصر الدين امتيازاً لأحد رعاياه ، وهو الحاج علي أكبر أمين امتيازاً باستنباط البترول في سمنان الواقعة إلى الشرق من العاصمة ، وتأيد الامتياز في سنة ١٩٢٤ .

(١) Amiranian Oil Company وتملكها The Seaboard Oil Company of Delaware

وسرعان ما دعت شركة الأنجلو إيرانيان أنه داخل في نطاق امتيازها ، وعارضت الحكومة الإيرانية وأيدها الروس الذين سبق أن اشتروا نصيبا من الامتياز من صاحبه ، وتأسست شركة « إيرانية » Kavar Khurian عام ١٩٢٥ برأس مال قدره ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ريال مقسمة إلى ١٠٠.٠٠٠ سهم ، تملك الحكومة السوفيتية ٦٥٪ منها .

وفي سنة ١٩٢٦ سمح لرأس المال الفرنسي بالاشتراك ، وتألفت « نقابة إيرانية - فرنسية » للقيام بعمليات البحث عن البترول واستنباطه (١) .

(١) راجع بشأن هذا الفصل كتاب :

« Russia and the West in Iran (1928—1948) by George Lenczowski, p. 76 end after .

الفصل الرابع عشر

الحرب العالمية الثانية

وسياسة روسيا نحو البترول الإيراني

مؤتمر العلاقات الاقتصادية بين روسيا وإيران (١٩٢١-١٩٣٩) :

أشرنا إلى الاتفاق الذي عقده روسيا السوفيتية وإيران سنة ١٩٢١ وبمقتضاه تنازلت الأولى عما كان لها منذ العهد القيصري من حقوق وامتيازات اقتصادية سواء أكانت للدولة الروسية أم لرعاياها . وهكذا أعادت للقطر الشرقي ما كان له من طرق برية وحديدية ، وامتيازات باستنباط الزيت ، وخطوط تليفونية ، ومنشآت الموانئ وغير ذلك كثير ، الأمر الذي جعل إيران تسترد سيادتها الاقتصادية والسياسية تماماً وبطريقة واقعية في أنحائها الشمالية .

ولكن مقابل هذا تعهدت الدولة الإيرانية ألا تتنازل عن الامتيازات الروسية لأي دولة أجنبية مطلقاً ، ومعنى هذا أن روسيا حرصت تماماً على إبعاد أى نفوذ اقتصادى عن شمالي إيران المتاخم لبلادها ، وهو احتياط يدل على بعد نظر من جانب السياسة الروسية .

غير أن التنازل الروسى المشار إليه استثنى مسألة صناعات الصيد على الساحل الإيراني من بحر قزوين ، كما اشترط عقد اتفاق جمركى بين الدولتين . ودارت المفاوضات بعد ذلك بين الطرفين دون الوصول إلى نتيجة إيجابية ؛ وهنا لجأت الحكومة الروسية إلى أساليب الضغط الاقتصادى مستعينة بموقعها الجغرافى ومركزها الاقتصادى فقاطعت التجارة الإيرانية الأمر الذى سبب خسائر فادحة للزراع والتجار الإيرانيين لأن ٩٠٪ من صادرات إيران كانت وجهتها روسيا . ولم تكف بذلك

بل إنها منعت إرسال البترول من باكو إلى جارتها الصغيرة ، وهذا العمل ضربة أليمة الواقع لأن صعوبة المواصلات إذ ذاك نحو الجنوب جعلت من الصعب الحصول على البترول من شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية .

لم يكن في استطاعة إيران تحمل وطأة هذه الحرب الاقتصادية فاضطرت إلى الرضوخ واتفق الطرفان سنة ١٩٢٧ على ما فيه ارضاء المطالب الروسية ، ولكن الحادث ترك أثراً سيئاً في علاقات الدولتين في المستقبل ولهذا هبطت التجارة بينهما فكانت ٣٥ مليون ريالاً سنة ١٩٣٧ و ٢٤ مليوناً سنة ١٩٣٨ (وهذه الأرقام تشمل الصادرات والواردات) . ومما يلاحظ أن العلاقات مع ألمانيا توثقت وعظم نفوذ الأخيرة في إيران قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بسنوات ، فاستعان الشاه بالخبراء والفنيين والمهندسين الألمان وأرسل البعث إلى بلادهم . وقد كان من أثر هذا أن شغلت ألمانيا المرتبة الثانية في تجارة إيران إذ بلغت قيمتها ٣٤ مليوناً سنة ١٩٣٨ .

الحرب العالمية الثانية واحتلال إيران

عظم النفوذ الألماني في إيران وبخاصة فيما بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٤١ ولما هاجم هتلر روسيا وتوغل في أراضيها خشي الحلفاء سيادة النفوذ الألماني المذكور وزادت مخاوفهم بسبب الحركات في العراق ، وكان لا بد من إرسال الإمداد إلى روسيا ، ولهذا أسرعت الجيوش الإنجليزية والروسية إلى احتلال إيران ، فأقامت الأولى في جنوب البلاد وعسكرت الثانية في القسم الشمالي ، ولكن تعهدت الدولتان بضمان سلامة إيران واستقلالها ، وسحب جيوشهما من بلادها في ميعاد غايته ستة أشهر بعد انتهاء الحرب . وفي مؤتمر طهران المنعقد في أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ ضمنت الولايات المتحدة استقلال إيران وصدر تصريح بذلك من الدول الثلاث وهي إنجلترا والولايات المتحدة والروسيا (١) .

The Governments of ... are at one with the Government of (١)
Iran in their for the maintenance of the independence, sovereignty
and territorial integrity of Iran .

سبب على الامتيازات :

أشرنا في الفصل السابق إلى المحاولات الرامية إلى استغلال البترول في المناطق التي لم يشملها امتياز دارسي وكيف أنها لم تصل إلى نتيجة إيجابية ، ولكن الحرب العالمية الثانية أدت إلى عودة الصراع وبصورة عنيفة هذه المرة .

ففي أواخر عام ١٩٤٣ بعثت شركة شل البريطانية بممثل لها لإجراء المفاوضات بشأن امتياز بالنسبة للمنطقة الجنوبية .

وفي ربيع العام التالي وصل ممثلان آخران لشركتي سوكوني فا كوم وسنكلير الأمريكيتين . وسرعان مابرز إلى الميدان عنصر لم يكن متوقعا في النصف الثاني من سبتمبر وصل العاصمة الإيرانية الميسورجي كافتاتادزي Sergei I. Kavtadze نائب قوميسر الشؤون الخارجية في الاتحاد السوفيتي على رأس بعثة كبيرة من الخبراء الدبلوماسيين والفنيين ، ولم يلبث أن علم أن حضوره كان بشأن البحث في استغلال البترول في منطقة سمنان . ولكن إن هي إلا أيام قلائل حتى شاع أن الدبلوماسي السوفيتي جاء يسعى إلى نيل امتياز باستنباط البترول في المناطق الشمالية الخمس . وتباينت تفسيرات هذا العمل ، فزعم البعض أن روسيا إنما اتخذت من الطلب وسيلة لحل إيران على رفض المطالب الأمريكية ، وقال آخرون إنها كانت رغبة حقا في نيل حقوق بترولية .

ومهما يكن من أمر ، ففي ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤ أعلنت الحكومة الإيرانية أنها قد رفضت جميع المطالب التي تلقتها بشأن منح الامتيازات ، فما كان من المندوب الروسي إلا أن دعا إلى مؤتمر صحفى حمل فيه على القرار سالف الذكر ووصفه بأنه عمل عدائي خال من حسن النية والإخلاص إزاء بلاده . وفي ٣٠ أكتوبر أذاع رئيس الوزارة الإيرانية حديثاً أبدى فيه أسفه لموقف المندوب الروسي ثم برر الإجراء الذي اتخذته بلاده بالأسباب الآتية :

١ — طالما كانت الجيوش الأجنبية موجودة في الأراضي الإيرانية فإن الرأي العام لابد وأن يعتقد أن الامتيازات الخاصة باستخراج البترول قد منحت تحت تأثير ضغط خارجي .

٢ — عدم وضوح الموقف الاقتصادي في العالم .

٣ — ترك مؤتمر واشنطن لشئون البترول المشكلة في موضع الشك ولم يتوصل إلى حل نهائي حاسم .

٤ — إن كافة ممثلي إيران بالخارج أرسلوا إلى حكومتهم يحثونها على تأجيل منح أية امتيازات إلى ما بعد انتهاء الحرب .

وفي أول نوفمبر أبلغ المستر ليلاند موريس سفير الولايات المتحدة في طهران أن حكومته ترى أن قرار إيران في نطاق حقوقها ، وأذاع راديو لندن أن الحكومة البريطانية ليس لديها أي اعتراض عليه .

هذا العمل من جانب الحكومة الإيرانية أثار روسيا التي اعتقدت أنها مؤامرة مدبرة ، وعندنا أن الحكومة الإيرانية لم يكن لتتخذ مثل هذا القرار إلا بعد التفاهم مع الإنجليز الذين أرادوا سد الطريق في وجه حصول روسيا على امتيازات للبترول في شمالي إيران . ومعنى هذا أن حرب البترول أصبحت سافرة وإن كانت حكومة إيران هي الأداة التي استخدمت في هذا الصدد .

والواقع أنه لو لم يكن هذا القرار موجهاً ضد دولة بالذات لما وافقت عليه إنجلترا والولايات المتحدة ، وأكبر الظن أنهما كانتا تحولان دون صدوره حتى يتسنى لشركتهما الدخول في الميدان ؛ ولكنهما يعلمان أن أية محاولة من هذا القبيل غير ممكنة لأن إيران متعهدة ألا تتنازل عن امتيازات روسيا القيصرية لدول أخرى .

سخطت إذن روسيا وتحركت العناصر اليسارية في إيران . وفي ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وافق البرلمان الإيراني على قانون ينص على ألا يقوم رئيس وزارة أو وزير بإجراء مفاوضات رسمية بصدد امتيازات الزيت مع ممثلين رسميين أو غير رسميين لأي دولة

أو مع ممثلي شركات البترول . وجعلت عقوبة هذا العمل أو توقيع أى اتفاق الحبس من ثلاث إلى ثمان سنوات ، والتفى المؤبد من البلاد .

وقد زاد هذا العمل من غضب الروسيا حتى أن صحيفة « الحرب والطبقة العاملة » التى تصدر فى موسكو علقت عليه قائلة إن القانون صدر بقصد قيام احتكار لامتيازات الزيت بإيران ، ومعنى هذا أن الإجراء اتخذ لمصالح شركة الزيت الإنجليزية ، ثم ختمت مقالها مهددة الطبقات الحاكمة فى إيران من جراء السياسة التى رأت انتهاجها .

عظم نفوذ حزب توده فى إيران ، وفى أبريل سنة ١٩٤٥ استقالت الوزارة ، وبعد أيام قلائل بدأ مؤتمر سان فرانسيسكو أعماله . واشتدت أعمال الحزب بروزاً ، وفى ديسمبر سنة ١٩٤٥ أقام الحزب حكومة ذات استقلال ذاتى فى مقاطعة أذربيجان .

وهنا رفعت الحكومة الإيرانية الاحتجاجات إلى الاتحاد السوفيتى ، ثم أحالت المسألة إلى مجلس الأمن فى يناير سنة ١٩٤٦ ، وهذا الأخير أصدر قراراً فى ٣٠ يناير يقضى بموافقة على إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين ، وطلب إليهما موافاته بما تسفر عنه المفاوضات من نتائج ، كما أنه احتفظ بالحق فى طلب البيانات عن سير المفاوضات فى أى وقت .

وتمشياً مع قرار مجلس الأمن سافر رئيس الوزراء الإيرانى إلى موسكو ، ولكن لم تؤد الزيارة إلى نتيجة . وفى ٢ مارس انتهى أجل المعاهدة الثلاثية وجلت القوات البريطانية والأمريكية عن البلاد . وفى ١٩ مارس رفعت حكومة إيران إلى مجلس الأمن أمر خلافها مع الاتحاد السوفيتى على أنه خلاف يعرض السلام الدولى للخطر ، كما أنه خلافاً لمعاهدة سنة ١٩٤٣ يحتفظ الاتحاد السوفيتى بقوات فى إيران بعد الثانى من مارس ، وهذا العمل من جانبه معناه تدخل فى الشؤون الداخلية لإيران .

وكرّرت الإشاعات عن ضغط توقعه الروسيا على إيران ، وقيل إن مفاوضات

دارت بين حكومة قوام السلطنة والسلطات الروسية ، وربما انتهت بعقد معاهدة سياسية واقتصادية خطيرة الشأن بين البلدين . وقد ذكر مراسل جريدة الديلي تلغراف في طهران أن المعاهدة ستشتمل على المسائل التالية :

- (١) تتعهد روسيا بسحب قواتها ومعداتها الحربية قبل السادس من شهر مايو .
- (٢) تمنح إيران للروسيا تسهيلات تجارية لتمكين الأخيرة من إصدار بضائعها من موانئ إيران الواقعة على الخليج الفارسي إلى بلاد العرب والهند والشرق الأقصى وشرق إفريقيا .
- (٣) تمنح إيران الروسية في المعاملات التجارية مركز « أولى الدول بالمراعاة » .
- (٤) إذا أرادت الحكومة الإيرانية أن تستعين بخبراء من الأجانب فإنها تقرضهم من روسيا ، مع مراعاة أن يكونوا من الجمهوريات السوفيتية التي يكثر فيها المسلمون قرب حدود إيران .
- (٥) يعقد الطرفان معاهدة تجارية واقتصادية شاملة بحيث يستغنى كل منهما بموارد الآخر عن المصادر الأجنبية ما دام ذلك في المستطاع ومادامت المواصلات بين الدولتين أقصر منها بين إيران وأى دولة أجنبية ، ويستغنى من كلفة الدول الأجنبية أفغانستان والدول العربية المجاورة لإيران مثل العراق .
- (٦) عقد محالفة دفاعية بين البلدين .
- (٧) تتفاوض الدولتان لعقد معاهدة لاستغلال الزيت الإيراني الذي لا تستغله الشركات الإنجليزية والأمريكية ، وللتنقيب عن الزيت في مناطق جديدة .
- (٨) لا تعقد إيران مع أية دولة أجنبية ثالثة أى اتفاق أو معاهدة أو محالفة سياسية أو حربية إلا إذا كانت تبلغ روسيا ذلك أولاً ، حتى إذا كان هناك ما يتعارض مع المصالح الروسية وقفت المفاوضات .
- (٩) تعقد روسيا لإيران قرضاً مالياً كبيراً لتستخدمه الأخيرة في رفع مستوى الطبقات وتحسين نظم الإصلاح الزراعى والصناعى .

ولو أن مثل هذه المعاهدة تمت لكان معناها فعلا أن تصبح إيران مقاطعة تابعة أو داخلية في نطاق الاتحاد السوفيتي شأنها كأي قسم آخر منه ، مع مراعاة المحافظة على المظاهر الشكلية لتغطية الموقف من الناحية الدولية والدبلوماسية .

ويخيل إلينا أن هذه البيانات فيها قدر من المبالغة من جانب مراسل الديلي تلغراف وهي الصحيفة المحافظة ، وإن كنا لا نستبعد المسائل الخاصة بالعلاقات الاقتصادية والتجارية .

(١) الاتفاق بين إيران وروسيا :

في وسط هذا الجو المليء بالتكهنات والشائعات وعوامل القلق النفسي ، طلعت الصحف الصادرة في ٦ أبريل سنة ١٩٤٦ بنص البلاغ الرسمي الذي أعلنه السيد قوام السلطنة رئيس الوزارة الإيرانية ، وهذا نصه :

« إن المفاوضات التي بدأت في موسكو بين رئيس الوزارة الإيرانية والسلطات السوفيتية استؤنفت في طهران بعد عودة رئيس الوزارة ووصول السفير السوفيتي ، وقد انتهت هذه المفاوضات في ٤ أبريل الحالي بعقد اتفاق تام بشأن جميع المسائل وهي :

(١) تجلو قوات الجيش الأحمر عن جميع أراضي إيران في غضون شهر ونصف ابتداء من ٢٤ مارس الماضي .

(٢) الموافقة على تأسيس شركة إيرانية سوفيتية مشتركة للزيت تعرض شروطها على الدورة الخامسة عشرة للبرلمان الإيراني للتصديق عليها في بحر سبعة أشهر ابتداء من ٢٤ مارس الماضي .

(١) في الواقع كان الاتفاق مجرد تفاهم شفوي بين الطرفين في ٤ أبريل ١٩٤٦ ، أعقبه تبادل خطابات بشأنه بين رئيس وزراء إيران والسفير الروسي I.X.Sadckikov (The Middle East: A Political and Economic Survey p.211)

(٣) أما فيما يختص بأذربيجان فهي باعتبارها مسألة إيرانية داخلية فستوضع بشأنها ترتيبات سلمية بين الحكومة وشعب أذربيجان تتضمن تنفيذ بعض اصلاحات تتسق والقوانين القائمة وتتمشى مع روح الود نحو شعب أذربيجان .

وهكذا تنفس العالم القلق الصعداء وانفجرت أزمة عنيفة ، وزال التوتر الشديد بين الحلفاء السابقين ، ولو ظاهرياً ، وفي هذه المسألة ذاتها . وقد أعرب متحدث بلسان الحكومة الإيرانية عن أمله في « أن يسفر الاتفاق عن قيام عهد جديد للعلاقات الإيرانية الروسية » ، وقال : اننى أعتقد أن هذا الحادث على جانب عظيم من الأهمية ، وأن جميع حلفائنا سيجوبون به باعتباره خدمة جليلة تقدم للسلام العالمى . وفى ٩ مايو أعلن رئيس وزراء إيران أنه قد تم جلاء القوات الروسية عن البلاد . وفى ٩ يونيه بدأت المفاوضات بين أذربيجان والحكومة الإيرانية .

الشركة الروسية الإيرانية لاستثمار بترول إيران :

ويستفاد مما أذاعه راديو موسكو وأوردته صحيفة الأخبار التى تصدر فى بغداد أن رئيس الحكومة الإيرانية بعث إلى المستر ساجيكوف السفير الروسى ب طهران برسالة تتضمن الشروط الرئيسية التى بموجبها سيوافق الشاه على تأسيس الشركة الإيرانية الروسية للبحث عن البترول واستغلاله فى شمالى إيران . وتوضح الرسالة أن جميع مقاطعة أذربيجان ستكون قابلة لعمليات الشركة ، عدأ جزء منها واقع على الحدود الإيرانية الروسية التركية حتى ميلاندواب . وتتعهد الحكومة الإيرانية ألا تمنح أية دولة أجنبية امتيازات فى غرب أذربيجان .

وتبلغ مساحة هذه المنطقة ٣٠٠ كيلومتر مربع وتحدها شمالا روسيا ، وشرقا بحر قزوين وجنوباً أذربيجان وغرباً بحيرة أورميسا ؛ وفى الخامس والعشرين سنة الأولى من أعمال الشركة يكون ٤٩ ٪ من رأس مالها للفريق الإيرانى و ٥١ ٪

للجانب الروسى ، وخلال الخمس والعشرين سنة الثانية تقسم الأسهم بالتساوى بين الدولتين ، وتقسم الأرباح بنسبة عدد الأسهم التى يملكها كل منهما .

والشروط الأخرى التى تضمنتها رسالة حكومة ايران تنص على أن رأس المال الذى ستستغله يتمثل فى آبار البترول الموجودة حالياً ، أما الحكومة الروسية فيتمثل رأس مالها فى النفقات والمعدات وأجور الإخصائين والعمال الذين يحتاج اليهم الشركة لاستثمار الزيت . والمدة المرخص بها للشركة هى خمسون عاماً ، وبعد انتهاء هذه المدة يكون للحكومة الإيرانية الحق فى أن تشتري الأسهم التى من نصيب الدولة الروسية أو أن تمد أعمال الشركة .

وبموازنة هذه الشروط بمثيلتها فى حالة الامتياز الممنوح لشركة الزيت الإنجليزية الإيرانية نلاحظ أن ما يقرب من نصف الأسهم لإيران ، ومعنى هذا حصول هذه الدولة على نصف الأرباح الناجمة عن عملية استخراج البترول ، ولا يزيد نصيبها فى تأسيس الشركة عن تقديم الآبار .

وفضلاً عن هذا فإن قيام شركة على هذا الوضع له أهمية أدبية تفوق موقف الدولة الإيرانية فى حالة الامتياز الممنوح لرأس المال الإنجليزي لأن المفروض فى حالة الاشتراك مع الروس أن يكون لإيران من أعضاء مجلس الإدارة عدد يقرب من نصف المجموع الكلى ، وهى ميزة تحرم منها الحكومات الشرقية مع شركات الاحتكار الأجنبية .

تعليل اهتمام روسيا بالبترول الإيراني:

نرى بما لا يحتمل اللبس والنقاش أن الخلاف الذى نشب بين إيران والروسيا كان يدور حول آبار البترول فهو إذن جزء من هذه الحرب البترولية فى إيران . وهذه الحقيقة أدركها المراقبون السياسيون والاقتصاديون فى كل مكان ، ورغم المحاولات الدبلوماسية التى بذلت فى أول الأمر لإخفائها ، وإن أقوال الساسة الإيرانيين لا تستطيع مع ما يحوطها من رواء أن تخفى أن الروس كانوا يسعون

فعلا إلى الاشتراك في الإشراف على بترول إيران ونيل جانب منه ، خاصة وأن نصيب الحكومة الإيرانية من الإنتاج سيستغل قدر منه في إشباع حاجياتهم ثم تبيع الباقي منه إلى الدولة الروسية . فكيف نعلل هذا الاهتمام الكبير من جانب روسيا السوفيتية ؟ حقيقة إنها حاربت أية محاولة من جانب الشركات الأجنبية للعمل في آبار البترول الواقعة في شمال إيران ، ولكنها لم تستخدم ضغطاً لنيل امتيازات لها كما فعلت فيما بعد .

تقدم إنتاج البترول بالروسيا بعد الحرب الأولى وتزايد خلال الحرب الأخيرة الى درجة كبيرة بحيث لم تكن الروسية في حاجة الى الاستيراد في هذه الناحية . ومن جهة أخرى تحتوى الحقول الروسية على احتياطي كبير قدره المستر اكس بحوالى ١٦ر٥ ٪ من الاحتياطي العالمى . غير أن التقديرات الروسية تفوق هذا التقدير الى درجة كبيرة ، ففي سنة ١٩٢٥ قال العالم الروسى رمزين ان احتياطي بلاده يعادل ٣٨ر٤ ٪ من الاحتياطي العالمى ، بينما يجعل الأستاذ ستريزيف Strizhev النسبة ٤٥ ٪ . وفي سنة ١٩٣٩ قدرت « دائرة المعارف السوفيتية الكبرى » هذا الاحتياطي بحوالى ٦ر٤ بليون من الأطنان من المجموع العالمى البالغ ٩٥ بليون ، ومعنى هذا « أن الاتحاد السوفيتى يملك ٦٨ر٢ ٪ من احتياطي البترول بالعالم ، فهو اذن يشغل المحل الأول من هذه الناحية » .

وأجمع علماء طبقات الأرض والاقتصاد من الروس على أن بلادهم تسيطر على أكثر من نصف احتياطي البترول في العالم ^(١) . وقد يبدو على هذه التقديرات طابع المغالاة ، وقد يكون تقدير المستر إكس أقرب الى الحقيقة نوعاً ، ومع هذا لا مرأى أن روسيا في مركز طيب ، وأن بها من الاحتياطي ما يكفيها لسنوات كثيرة في المستقبل ، فهي اذن مطمئنة من هذه الناحية ، فضلاً عما تملكه من مناجم غنية بالفحم وما أمامها من امتعالات التوسع في توليد القوة الكهربائية .

ولكن يلاحظ من جهة أخرى أن الحرب الأخيرة التي شنتها النازية على روسيا أصابت هذه البلاد بخسائر فادحة ، نفرب كثير من المناجم ، ودمر عدد كبير من آبار البترول ومحطات توليد الكهرباء ، ولا بد من بذل مجهود كبير ومضى وقت طويل حتى يقضى إصلاح ما أفسدته الحرب وإعادة الآبار إلى إنتاجها السابق .

وأقدمت روسيا بعد الحرب على تنفيذ سياسة واسعة النطاق من الإصلاح والإنشاء في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي ، وهذا يتطلب أعظم المقادير من الفحم والبترول ، ولهذا السبب ترى نفسها في حاجة إلى ضمان مورد من البترول تستغله لتحقيق هذه الأهداف من الموارد الواقعة خارج حدودها بدون الحاجة إلى شرائه ودفع ثمنه .

وفضلاً عن هذا فإن شراء حاجتها يجعلها تحت رحمة كل من أمريكا وإنجلترا اللتين قد تتخذان من هذه الحاجة وسيلة لضغط أو مساومة . وأخيراً ترى روسيا أن الحكمة تقضى عليها بالاقتصاد في استهلاك احتياطياتها من البترول مهما كان كبيراً ، والطريق المؤدية إلى هذا ، مع ضمان الحصول على المقادير اللازمة للأغراض الاقتصادية والعسكرية ، تكون باستثمار موارد بترول جديدة في بلاد تساهم فيها بنصيب وافر أو تسيطر عليها كلها أو على جانب منها . وبغض النظر عن أية اعتبارات أخرى فلا ريب أن روسيا إنما تحذو حذو سياسة الولايات المتحدة التي أفصح عنها المستر إكس على ما نقلناه من أقواله في موضع آخر من هذا الكتاب .

ولكن للموضوع ناحية سياسية لها خطرها وأهميتها ، وهي ناحية متعددة الجوانب والمظاهر . فمن جهة نعلم أن روسيا كانت حريصة دائماً على أن تحول دون تسرب أى نفوذ خارجى إلى المناطق الشمالية من إيران وهذه سياسة تقليدية ، سواء كان النفوذ سياسياً ممثلاً في احتلال ، أو اقتصادياً على هيئة امتيازات أو احتسكات لاستغلال موارد الثروة في هذه الأنحاء . فمثلاً امتياز دارسى استنى مقاطعات خمساً ، واتفاق سنة ١٩٠٧ وتفاهم سنة ١٩١٥ مع إنجلترا أبعدا الأخيرة عن الشمال تماماً ، وجاء التنازل السويفتي سنة ١٩٢١ مصحوباً باشتراط عدم منح إيران تلك الامتيازات المتنازل عنها لأية دولة أجنبية .

ولما استقر رأى الحلفاء خلال الحرب الثانية على احتلال إيران كان القسم الشمالى من هذه البلاد منطقة الاحتلال الروسى ، والحركة اليسارية أشد ما تكون قوة فى أذربيجان وهى منطقة البترول وذات الأهمية العسكرية من وجهة نظر الدفاع الروسية وهذا بغض النظر عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التى جعلت المقاطعة تربة خصبة للشورات والاضطرابات . غير أن الأحداث توالى من سنة ١٩٤٠ فازعجت السياسة الروسية . فمن جهة عملت الدولتان الأنجلو سكسونيتان على تنمية إنتاج البترول فى مناطق الشرق الأوسط بصفة خاصة ، وتغلغل المصالح الأمريكية فى المملكة العربية السعودية حتى وضعت يدها بالفعل على بترولها من إنتاج حالى واحتياطى ، وأعلنت أمريكا مشروعها الخاص بمد خط أنابيب من الخليج الفارسى حتى ساحل البحر المتوسط .

وأخذت إنجلترا تحاول التفاهم مع هذه الدولة على ما يشبه إنشاء احتكار ثنائى لموارد بترول الشرق الأوسط ودارت بينهما مفاوضات فى هذا الصدد . إذن أصبحت الحرب حول بترول الشرق الأوسط حربا سافرة وذات طابع رسمى ، ومن هنا وجدت روسيا أن الواجب يقضى عليها بالاشتراك فى المعركة قبل أن تنتهى إلى غير صالحها .

ثم جاءت القرارات التى اتخذتها الحكومة الإيرانية بشأن منفع امتيازات البترول فى بلادها فاعتقدت روسيا أن الأمر مؤامرة مدبرة لإقصائها عن الإقليم بأسره وسد الطريق عليها ، كما خيل إليها أن هذه الأعمال كلها خدعة بحيث إذا انتهت الحرب وجلت جيوشها عن الأراضى الإيرانية أسرع ذلك القطر الشرقى فتمنع امتيازات جديدة للشركات الأمريكية بناء على تفاهم سرى مع بعض الهيئات أو السلطات الإيرانية .

لهذه الأسباب مجتمعة صممت أن تبادر فتقطع الطريق على غيرها ، بأن تساهم فى استثمار منابع الزيت فى القسم الشمالى من البلاد وأن تقصر هذا الحق عليها وحدها وبهذا تفوت الفرصة على إنجلترا والولايات المتحدة .

والخلاصة أن الظروف كلها تؤيد وجود حرب بترولية فى الشرق الأوسط بين

أطراف ثلاثة وهم الحلفاء الثلاثة في النضال ضد المحور ، وبعبارة أخرى كان هدف روسيا أن تدق إسفيناً لنفسها بين مناطق البترول الخاضعة لبريطانيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط .

وتمت أمر آخر ، فالمعلوم أنه على أثر تحطيم الإمبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى أصبح النفوذ الأعلى في بلدان الشرق العربي لانجلترا بوجه خاص ، فهي ترتبط بمعاهدات صداقة دائمة مع مصر والعراق ، وهي تجعل من شرق الأردن نقطة ارتكاز في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة من العالم . فلما شبت نار الحرب الثانية تحطمت إيطاليا ولم تعد خطراً في البحرين المتوسط والأحمر . وانتهزت انجلترا نمو الروح القومية العربية فعاونتها حتى نجحت في إقصاء فرنسا عن الليقانت .

حقيقة جاءت المصالح الأمريكية وأخذت تدعم مركزها الاقتصادي في الشرق الأوسط ولكنها ظلت في بداية المرحلة . وعلى كل حال اختل توازن القوى في هذا الإقليم البالغ الأهمية .

وبطبيعة الحال لم يفت الساسة الروس ملاحظة مختلف التطورات والأحداث ، وانتظروا حتى الوقت المناسب ! فلما هاجمهم النازية وانضموا إلى الحلفاء ، عرفوا كيف يستغلون الظروف الجديدة الناشئة ، واستطاعوا أن يزيدوا نفوذهم في الشرق الأوسط ، ومن أمثلة ذلك أن اعترفت مصر بحكومة الاتحاد السوفيتي في أغسطس سنة ١٩٤٣ وتبادلت الدولتان التمثيل السياسي . وفي صيف سنة ١٩٤٤ استؤنفت العلاقات الروسية مع سوريا ولبنان ، ونعلم أن الاتحاد السوفيتي يشتمل على عدة جمهوريات يعيش فيها عنصر إسلامي قوى ، وهي جورجيا وإزبك وتركمان والقرغيز وغيرها . وقد تقرر في الإصلاح الدستوري الذي حدث في روسيا في فبراير سنة ١٩٤٤ منح جمهوريات الاتحاد حق إنشاء علاقات خارجية دبلوماسية وتسكين جيوش مستقلة خاصة بها . وعلى هذا الأساس تستطيع الجمهوريات ذات العنصر الإسلامي أن تدخل في تفاهم من أهل البلاد الإسلامية وتعقد المعاهدات معهم . وبعبارة أخرى تريد روسيا أن تتخذ من هذه الجمهوريات معبراً للتفاهم مع العالم العربي ، وهي تعتقد أن هناك أحزاباً ديموقراطية في الشرق العربي مناوئة للاستعمار ، حريصة على

مصالح بلادها ، ولا تأبى أن تتفاهم مع أية دولة أجنبية التفاهم الذى يصون كرامة الشرق ويحقق مصالحه .

هذه المواقف من جانب روسيا تدل على أن السياسة الروسية تدرك خطر اختلال التوازن . ولهذا يرى الكثيرون من المراقبين السياسيين أن حصول السوڤيت على امتيازات فى إيران ، فضلاً عما له من أهمية من حيث مناوأة تجارة البترول الإنجليزية الأمريكية الموطدة الأركان فى بلدان الشرق الأوسط ، فإنه قد يؤدى من جهة أخرى إلى التأثير فى توازن القوى الدولية فى المستقبل . قد يرى البعض أن الضغط الذى وقع على إيران كان سببه الأول والرئيسى حصول الروس على امتيازات استنباط البترول ، ولكن مهما كانت أهمية هذه المسألة يبدو أن مسألة البترول لم تكن سوى مظهر من مظاهر الصراع لنيل النفوذ فى إيران .

هذه على ما نرى أهم البواعث التى نعمل بها اهتمام روسيا بالحصول على السيطرة على البترول فى شمالى إيران ، وهى منابع يعتقد البعض أنها ستغل فى المستقبل انتاجاً أعظم مما يستخرجونه من منطقة الامتياز الإنجليزية (السابقة) فى البلاد .

نقض اتفاق الزيت :

نصت إحدى مواد الاتفاق على وجوب عرضه على البرلمان الإيرانى الجديد ، وعلى أية حال لا يجوز تأخير التصديق عن سبعة أشهر تبدأ من ٢٤ مارس ١٩٤٦ . ولقد انتهت مدة « المجلس » فى مارس وبدأت الانتخابات النيابية فى ديسمبر ثم اجتمع المجلس فى ١٧ يولية سنة ١٩٤٧ .

لم يتعجل قوام السلطنة تقديم الاتفاق الى المجلس فما كان من الحكومة السوڤيتية إلا أن أرسلت مذكرة فى ٢٧ أغسطس تهم فيها الحكومة الإيرانية بمخالفة النص والعودة إلى سياسة العداء والتمييز إزاء الاتحاد السوڤيتى . وفى ١٥ سبتمبر بعثت الحكومة السوڤيتية بمذكرة أخرى تشكو فيها من سياسة التسويف التى تسير عليها إيران . وأخيراً تقدم قوام السلطنة بالاتفاق إلى المجلس الذى قرر فى ٢٢ أكتوبر

أن الاتفاق باطل ولاغ ، لأنه لا يسمح بمنح امتيازات الزيت إلى الحكومات الأجنبية أو بقبولها شركاء في استغلاله ، إلا أن إيران ستقوم — بالاعتماد على مواردها — بتنفيذ برنامج سنوات خمس بقصد الكشف عن البترول . ولما تسلمت الحكومة السوفيتية المذكرة الإيرانية التي تتضمن القرار سالف الذكر ؛ اتهمت الحكومة الإيرانية بخرق تعهداتها وباتخاذ أعمال معادية لا تتفق مع العلاقات الودية بين الدولتين .

وفي ١٠ ديسمبر اقترح البرلمان الإيراني على عدم الثقة بحكومة قوام السلطنة ، فاستقال الرجل وتألفت وزارة أخرى برئاسة محمد حكيمى (٢٢ ديسمبر) ، وفي اليوم الثانى أعلنت حكومة الولايات المتحدة صورة الاتفاق الذى سبق أن عقده مع الحكومة الإيرانية فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧ . ويقضى الاتفاق ببقاء بعثة عسكرية أمريكية فى إيران لتعاون وزارة الحرب الإيرانية على تنمية كفاية الجيش ، وينتهى الاتفاق فى ٢٠ مارس ١٩٤٩ . وما يلفت النظر مانصت عليه إحدى مواد من أنه لا يجوز بأن تعهد مسائل الجيش الإيراني الى خبراء عسكريين ينتمون الى دول أخرى بدون موافقة الولايات المتحدة .

الفصل الخامس عشر

خلاف بين بريطانيا

وشركات البترول الأمريكية

خفض الجنيه الاسترليني :

في ١٩ سبتمبر من عام ١٩٤٩ قررت الحكومة البريطانية خفض قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة إلى الدولار الأمريكي . وقد ترتب على الحادث أن سرى خوف في أوساط البترول الأمريكية من أن يحل البترول البريطاني محل البترول الأمريكي في الأسواق العالمية ، وفي سوق الولايات المتحدة ذاتها .

غير أن البعض رأى أن هذه الميزة الجديدة المترتبة على خفض قيمة الجنيه الاسترليني ميزة مؤقتة وذلك لأسباب عدة منها أن شركات البترول البريطانية تحصل على معظم حاجاتها من الآلات والمعدات من الولايات المتحدة ، وهذا أمر من شأنه أن يرفع من « نفقاتها الدولارية » ، فضلا على هذا فأنجلترا تعد البترول من أهم مصادرها للحصول على العملة الأجنبية . وعلاوة على ذلك فهي مضطرة إلى دفع الحصص في الشرق الأوسط بالذهب ، كما طالبت الحكومة الإيرانية بزيادة حصتها .

ولهذه الأسباب وغيرها توقع البعض من المراقبين أن تعتمد إنجلترا إلى رفع أسعار البترول في المناطق الاسترلينية ، بل إن الشركات البريطانية ذاتها فكرت في الموضوع ، ولكن الحكومة البريطانية طلبت إليها عدم البت في الموضوع حتى تنتهى (أى الحكومة) من دراسة المسألة بحذافيرها ومن مختلف نواحيها .

قرار بريطاني خطير :

في ٢١ ديسمبر عام ١٩٤٩ أعلنت « وزارة الوقود والقوى » البريطانية مشروعها الخاص بخفض نسبة تتراوح بين ٥٪ و ١٠٪ مما تنفق من الدولارات على البترول ، والسبب في ذلك راجع إلى أن معظم ما لدى الدولة من الدولارات يذهب ثمناً لمشترياتها من البترول وما يتصل بذلك . وفيما يلي نص القرار الرسمي الصادر :

« نظراً لما تعانيه منطقة الاسترليني من عجز في مواردها الدولارية ، تشعر حكومة جلالة الملك بأهمها مضطرة إلى اتخاذ السياسة التي تتطلب من مستوردي البترول أن يستهلكوا الفائض السالف الإشارة إليه قبل أن يحصلوا على مقادير بترولية من مصادر الدولار . وبهذه الوسيلة تتوقع أن تحقق وفراً قدره ٥٪ - ١٠٪ من صافي ما تنفقه من دولارات على البترول خلال عام ١٩٥٠ .

« وعلى كل فإن حكومة جلالة الملك على استعداد للنظر في أية مقترحات تقدم ويراد بها التقليل من أثر أية صعوبة عملية مباشرة تتعرض لها شركات الولايات المتحدة للبترول » .

وعلى أثر صدور ذلك القرار تلقت الشركات الأمريكية إخطاراً رسمياً بخفض مماثل من جانب استراليا وسيلان والهند وكينيا .

وتتلخص وجهة النظر البريطانية في أن البترول هو المادة الوحيدة التي تسلكف منطقة الاسترليني مبالغ طائلة من الدولارات ، فطبقاً لتقديرات الوزارة البريطانية عن سنة ١٩٥٠ تبلغ النفقات الدولارية ٦٢٥ مليوناً بالشكل الآتي :

(أ) ٣٥٠ مليون دولاراً ثمن ١٣ مليون طنناً تستورد من شركات البترول الأمريكية .

(ب) ٢٧٥ مليوناً وهي النفقات الدولارية الخالصة لعمليات شركات البترول الاسترلينية ، ذلك أن سوق هذه الأخيرة المقدّر بنحو ٨٠ مليوناً من

الأطبان في السنة وإنتاجها يقعان خارج نطاق الكومنولث ، ويكلفان مقادير بالغة من الدولارات كرسوم امتياز وأجور وأدوات .

وقد يبدو على هذه الحجة أنها جزء من السياسة البريطانية الرامية إلى سد ثغرة الدولارات التي تعانيها المنطقة الاسترلينية بسبب الحرب الأخيرة وما بعدها ، كما أنها تتماشى مع القيود التي فرضتها الحكومة البريطانية على الاستيراد من منطقة الدولار وذلك على أثر القرار الصادر في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ والخاص بخفض قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة إلى الدولار .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات المالية البحتة تكون الحكومة البريطانية منطوية مع نفسها حين تعزم خفض مشترياتها من البترول بالعملة الصعبة بتلك النسبة التي تتراوح بين ٥٪ و ١٠٪ .

غير أن هناك سبباً آخر يفسر به ذلك العمل من جانب الحكومة البريطانية ، وأوردته وثيقة رسمية تقع في عشر صفحات ، وهو أنه بسبب القيود المفروضة على الاستهلاك فإن إنتاج الشركات البريطانية من البترول يزيد عن حاجة أسواقها العادية خلال عام ١٩٥٠ . وإذن يكون القرار وسيلة يراد بها تمكين الشركات البريطانية من توزيع إنتاجها في المنطقة الاسترلينية حتى لا يتبقى لديها فائض كبير يعرضها للخسارة وهذا الإنتاج سيتزايد فيما بعد عام ١٩٥٠ . وإذن تكون السياسة البريطانية التي حددها قرار ٢١ ديسمبر عام ١٩٤٩ مظهراً آخر من مظاهر الصراع بين الصالح البريطانية والأمريكية المشتغلة بشئون البترول . وبما يدل على ما يتوقعونه من ازدياد إنتاج الشركات البترولية في الشرق الأوسط خلال السنوات السنوات القادمة البيانات الواردة في الجدول التالي (مقدره بملايين الأطنان) :

١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٤٨	
٦٦,٥	٦١,١	٣١,٤	(١) الشركات البريطانية الهولندية
٥٦,٩	٥٠,٣	٢٣,٦	(٢) الشركات الأمريكية
٦,٣	٤,٣	٠,٠٩	(٣) الشركات الفرنسية
١٢٩,٧	١١٥,٧	٩٥,٩	الجملة

ومعنى هذا توقع زيادة قدرها ٣٥ مليون طناً عام ١٩٥٣ بالقياس إلى عام ١٩٤٨ وذلك في حالة الشركات التي يسيطر عليها رأس المال البريطاني .
وأكثر من هذا فإن الإنتاج العالمى للبترول الخام للشركات الاسترلينية سيزداد من ٦٦ مليون طناً في عام ١٩٤٨ إلى ١٠٦ مليون طن عام ١٩٥٢ ، كما سيزداد طاقتها من ٦٣ مليون طناً إلى ٩٤٨ مليوناً ، وذلك بسبب المشروعات الرامية إلى توسيع نطاق معامل التكسير ، وهي مشروعات تبلغ تكاليفها ١٢٠ مليوناً من الجنيهات .

وتعلق المجلة الإنجليزية New Statesman and the Nation على هذه الزيادات المنتظرة بقولها إن القصد من ذلك أن تصبح إنجلترا والسكتلة الاسترلينية في وضع مستقل عن إنتاج المنطقة الدولارية .

وكأنما أرادت المجلة المذكورة أن ترد على ثورة الغضب التي أحدثها القرار في نفوس الأمريكيين فقالت إن مصدرى البترول الأمريكيين يدركون تماماً أنه لولا المساعدات التي ينطوى عليها مشروع مارشال لما استطاعوا أن يبيعوا شيئاً بالدولار في أوروبا الغربية . كما أن هذا المشروع ذاته هو الذى حال بين إنجلترا وبين اتخاذ تدابير حازمة منذ بداية الأمر ، وهي تدابير كانت تؤدي إلى انقاص وارداتها البترولية بالعملة الصعبة ، وإلى توجيه تجارة شركات البترول البريطانية وجهة جديدة داخل إنجلترا وفيما وراء البحار .

ويستطرد كاتب المقال فيقول « وكان في النية السماح للأمريكان في أن يوردوا المزيد من النفط الى المناطق الاسترلينية اذا مازادوا كميات صرفياتهم الاسترلينية على العدد والأدوات والمخازن والمصالحات ، ويكون الأمريكان بنقل صرفياتهم من مناطق الدولار الى غير مناطق الدولار قد وفروا الدولارات اللازمة لتعزيز تجارة المنطقة الاسترلينية وتوسيعها وهو أمر جد مهم وقيم ولكن يظهر أنه كان بالنسبة الى الأمريكان مربكاً ومعتداً لأنهم لم يفكروا بسوى الأرباح والحصص » ولأن لغتهم مع الأسف كانت « لغة التقاويل الذى لا تهمه سوى أرباحه وأسعاره » .

وكانما أرادت الدوائر البريطانية أن تخفف الوقع فأشارت المذكرة الرسمية مسالفة الذكر الى أنه يمكن النظر بعين الاعتبار الى الشركات الأمريكية بحيث تعمل في منطقة الاسترليني بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات البريطانية ، وهذه الشروط هي :

١ — اجراء خفض محسوس في التكاليف الدولارية بالنسبة الى المملكة المتحدة .

٢ — اجراء العمليات أساسيا في منطقة الإسترليني ويجب أن تتولاها شركات تقيم فيها وتخضع لنظمها الضرائبية .

وأعلنت المذكرة كذلك أنه ليست هناك نية ترمي إلى توسيع أو حماية سوق للشركات البريطانية داخل المنطقة الإسترلينية .

وجبهة نظر المصالح الأمريكية :

ولقد تولت مجلة أويل فورم Oil Forum (عدد يناير ١٩٥٠) الرد على القرار البريطاني ومسوغاته ، مبدية في الوقت ذاته وجهة النظر الأمريكية ، فقالت ان الإحصائيات تنكر أقوال الوزارة البريطانية .

١ — خلال البحوث التي دارت في سبتمبر سنة ١٩٥٠ (بين إنجلترا والولايات المتحدة وكندا) اتضح أن منطقة الاسترليني كانت تنفق ٤٠٠ مليون دولار أكثر من نصفه للمملكة المتحدة .

٢ — خلال السنة المالية (١٩٤٨/٤٩) قدرت مطالب بريطانيا بالدولارات من البترول طبقا لمشروع مارشال بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار قدمت منه هيئة الإنعاش الأوربي (ECA) ١٦٧ مليوناً .

٣ — يقول رجال صناعة البترول الأمريكية ان نصيبهم من السوق كان حديثا ٣٠٪ من احتياجات منطقة الاسترليني .

٤ — منعت الحكومة البريطانية نقل الإسترليني من الدائنين الأجانب الى شركات الزيت الأمريكية .

وعلى ذلك « إذا كان على الشركات التي يسيطر عليها الأمريكيون أن تتشبت بامتيازاتها التي كلفتها كثيراً ، فلزام عليها أن تواصل عمليات الإنتاج بدون نقص محسوس . وفي حالة واحدة ، وهي الكويت ، نجد أن زيادة الإنتاج إلى المقدار المقترح وهو ٦٠٠.٠٠٠ برميل يومياً للمكيين الإنجليز المالكين نصفه من زيادة مواردهم ، معناها أن يتبقى لدى شركة زيت الخليج ٣٠٠.٠٠٠ برميل . والملك عبد العزيز قلق بسبب هذا الخفض في الإنتاج بالبلاد العربية ، وقد يصير على العودة إلى المستوى السابق وهو ٥٢٥.٠٠٠ . ويبلغ إنتاج البحرين ٣٠٠.٠٠٠ برميل ، كما يبلغ نصيب الشركات الأمريكية من البترول العراقي ٤٠.٠٠٠ برميل ، علاوة على ٥٠٠.٠٠٠ برميل هي نصيبها من الإنتاج المصري ، وربما ١٠.٠٠٠ برميل أخرى يومياً ينتظر الحصول عليها من الحقل الذي تم افتتاحه حديثاً في قطر .

وعلى هذا فمن المحتمل أن يلقى الشرق الأوسط بمفرده إلى السوق العالمية بنحو ٩٢٠.٠٠٠ برميل يومياً بحاجة إلى تصريفها » .

ويقول أرباب المصلحة من الأمريكيين إنه في أوائل سنة ١٩٥٠ كانت هناك أربعة أسواق عالمية :

- (١) إنجلترا مع الكومنولث والمستعمرات والكتلة الإسترلينية ، وطبقاً لقرار الحكومة لا يسمح للشركات الأمريكية أن تباع بترولها مقابل الإسترليني .
- (٢) وقعت مصر والسويد ويوغوسلافيا واليابان والأرجنتين والبرازيل اتفاقات ثنائية مع بريطانيا وبمقتضاها يتمتع البترول البريطاني بسوق تفضيلية .
- (٣) في بلاد العملة السهلة التي لها أرصدة نجد بريطانيا تباعها البترول مقابل هذه الأرصدة وليس للشركات الأمريكية أن تباع مقابل الإسترليني .
- (٤) لم يبق أمام الشركات الأمريكية إلا منطقة الإسترليني التي تعادل ٦٩ ٪ من السوق العالمية للبترول .

وفي عدد فبراير سنة ١٩٥٠ علقت المجلة ذاتها على سياسة بريطانيا بقولها : « تستطيع الحكومة البريطانية أن تعين أما كن يبيع الزيت الذي تنتجه الشركات

البريطانية والشروط التي يباع بها ؛ وبفضل رقابتها على النقد تستطيع أن تقرر أى المنتجات يجتاز حدودها أو يدخل الأسواق التي لها فيها رقابة فعالة .

ولقد عقدت اتفاقيات مع شعوب أخرى لإمداد الأخيرة بالبتروال الاسترليني ، مع إبعاد البتروال الوارد من المصادر الأخرى ، كما أنها فرضت الحظر على جميع الواردات من زيت الوقود عدا ما تنتجه منه الشركات البريطانية ، وخفضت وارداتها من الجازولين بمقدار الثلث » .

هذا هو الخلاف الذي نشب بين المصالح البتروالية ، عرضنا فيه لوجهة نظر كل من الفريقين ، وليس لنا من تعليق عليه إلا أنه مظهر آخر من مظاهر النضال بين شركات البتروال والحكومات التي تقف من ورائها ^(١) .

(١) أعلن رئيس مجلس إدارة مجموع كالتكس نبأ اتفاق مع الحكومة البريطانية في ١٨ يولية سنة ١٩٥٠ وأتم نصوص الاتفاق :

- ١ — تقوم شركة كالتكس (بالملكة المتحدة وهي إحدى فروع المجموعة) بأن توزع في المنطقة الاسترلينية بتروال كالتكس الذي يكرر في البحرين والذي مصدره الزيت الخام الذي تنتجه شركتا أرامكو والبحرين .
- ٢ — خفض متبادل في النفقات الدولارية فيما يتعلق ببتروال مجموعة كالتكس الذي تتولى بيعه شركة كالتكس (المملكة المتحدة) .
- ٣ — ومما سهّل الاتفاق أن شركة أرامكو قبلت أن تؤدى لها شركة كالتكس (بالملكة المتحدة) جانباً طيباً من المدفوعات بالاسترليني ، وتستطيع أرامكو استخدام مثل هذا الاسترليني في عملياتها الجارية .

الفصل السادس عشر

إيران وتأميم البترول

في عام ١٩٤٤ سن « المجلس » قانوناً يمنع منح أى امتياز للنفط ، كما تضمن علاوة على ذلك أنه « على الحكومة أن تقوم بالمفاوضات اللازمة وأن تتخذ التدابير الضرورية لجميع الحالات التي حدث فيها الإضرار بحقوق إيران في مواردها التي تحت الأرض وغيرها وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة الزيت في الجزء الجنوبي من البلاد لاستعادة الحقوق الوطنية كاملة ، والحكومة ملزمة بموافاة المجلس بالنتيجة » .

ومنذ ذلك الحين ، وكان الرأى العام قد تنبه إلى الغبن الذى فرضه اتفاق ١٩٣٣ على البلاد ، قامت المظاهرات في كل مكان تطالب باستعادة حقوق إيران . وعمدت الحكومة القائمة بالأمر حينذاك إلى مقاومة هذه الدعوة ، وعظم الصراع وبلغت التطورات ذروتها حين وقع الاعتداء على حياة الشاه في فبراير سنة ١٩٤٩ ، وهو الحادث الذى استغل لإعلان الأحكام العرفية وإلغاء الصحف التي كانت تناقش مسألة النفط وتدعو إلى تأميم هذه الصناعة الوطنية الكبرى .

اتفاق ارضافى :

ودارت مفاوضات لمدة ثمانية أشهر بين ممثلى كل من الشركة والحكومة الإيرانية ، وانتهت في تسكتم تام إلى الاتفاق الإضافى المعروف باسم اتفاق جاز جولشيان ، وتقرر عرضه على « المجلس » على وجه السرعة وكان ذلك قبل نهاية الدورة البرلمانية بأسبوع واحد ليصادق عليه مع أن الوقت لم يكن كافياً بحيث يتيح له أن يبحثه بحثاً وافياً دقيقاً .

وأهم مزايا هذا الاتفاق الإضافى تنحصر في الأمور التالية :

١ — رفع رسوم الامتياز من ٤ إلى ٦ شلنات وهى زيادة قدرها ٥٠ ٪ .

٢ — رفع معدل الضرائب إلى شلن عن الطن الواحد ، أى زيد من ٢٠٪ إلى ٢٥٪ .

٢ — موافقة الشركة على دفع حصة إيران البالغة ٢٠٪ كاملة على دفعة واحدة كل سنة عند تقديم الميزانية خلافا لما جرت عليه حتى ذلك التاريخ .

٤ — موافقة الشركة فيما يختص بالماضى على أن تدفع مرة واحدة حصة إيران من الاحتياطي الذى فى حيازتها .

٦ — لا تقل حصة إيران من الأرباح والاحتياطي عن ٤ ملايين جنيه استرليني فى السنة .

٦ — توافق الشركة على أن يعتبر الإتفاق سارى المفعول فيما يتعلق برفع مبلغ رسم الامتياز ومعدل الضرائب ابتداء من عام ١٩٤٨ .

٧ — توافق الشركة على تخفيض قدره ٢٥٪ كأساس لسعر الزيت بإيران بدلا من خفض ١٠٪ على أقل سعر فى خليج المكسيك والخليج الرومانى .

ولقد تحدث ممثل إنجلترا فى مجلس الأمن فقال أن الإتفاق المشار إليه كان سيرفع الإيراد الذى تحصل عليه الحكومة الايرانية خلال السنوات (١٩٤٨ — ١٩٥٠) من ٣٧٦٧ مليون جنيه إلى ٨٦٦٦ مليونا .

ولكن الرأى العام الإيرانى عارض فى الاتفاق لاعتبارات عدة منها^(١) :

١ — كان الإتفاق الإضافى سيؤكد فى مقدمته وفى البندين الأول والعاشر منه إتفاق سنة ١٩٣٣ .

٢ — فى تحديد المبلغ الذى يجب على الشركة دفعة كضريبة ورسم امتياز

(١) راجع فى هذا النشرة التى أصدرتها السفارة الإيرانية بالقاهرة بعنوان « النفط الأساسية لامتياز دارسى وما ترتب عليه من نتائج » ص ١٥ — ١٧ .

عن سنة ١٩٤٨ والرجعى المفعول للسنوات السابقة بينسكنوت تفسير
إجتهادى وفقاً لرأى الشركة بشرط الدفع بالذهب الذى كان موضع نزاع
فى حين أن التفسير الإيرانى كان هو الصحيح وفقاً لآراء كبراء رجال
القانون والمال مثل الميسوفان زيلند .

٣ — ما كان دخل إيران ليزيد من رسوم الامتياز والضريبة بتفسير الدفع
بالذهب مع اعتبار الفرق بين السعر الحقيقى للذهب وسعره الرسمى وهو
٥٠٪ تقريباً ، بل كان سينقص بنسبة تتراوح بين ٥٪ ، ١٠٪ .

٤ — فى حالة ظروف خارجة عن إرادة الشركة قد يوقف معها إنتاج الزيت
وتسكون الشركة عاجزة عن تصدير البترول الإيرانى يكون الحد الأدنى
المضمون وقدره ٤٠٠٠٠٠ ر. ٤ جنيه بنسبة مدة هذا الايقاف للتصدير . وفى
حالة استمرار هذا الايقاف لمدة عام بأ كمله لن يدفع أى مبلغ بصفة
حد أدنى فى حين أن إيران بموجب اتفاق سنة ١٩٣٣ كانت ستظل تحصل
على حد أدنى قدره ٧٥٠٠٠٠ ر. ٧٥ جنيه مهما كانت الظروف .

٥ — والاتفاق الاضافى برغم مظهره البراق وما جاء فيه عن تخفيض أ كبر
من السعر الأساسى لمنتجات النفط قد احتاط ليكون الحد الأدنى للسعر فيما
بعد محدوداً على أساس سعر الزيت فى منطقة خليج المكسيك فقط بدلا
من الأسعار السائدة فى خليج المكسيك والخليج الرومانى . وترتفع
الأسعار إرتفاعاً مستمراً فى خليج المكسيك نتيجة لنقل نقطة إرتكاز
صادرات الزيت من خليج المكسيك إلى الخليج الفارسى وانخفاض
تصدير الزيت من الولايات المتحدة وعليه كانت أسعار منتجات الزيت
بإيران سترتفع .

٦ — وبالرغم من أنه كان لايران وفقاً لاتفاق ١٩٣٣ حصة قدرها ٢٠٪
من كل المبالغ الاحتياطية للشركة فإن الاتفاق الاضافى قصر حقوقها

على الاحتياطي العام وكان سيحرمها من حقوقها في جميع المبالغ الاحتياطية الأخرى حرماناً نهائياً .

٧ — وكان يجب بلا شك أن يدفع المبلغ الذي كان على الشركة لإيران على ذمة المبالغ الاحتياطية من المبالغ الاحتياطية الموجودة السابقة . وقد صار واضحاً من ميزانية عام ١٩٤٨ أن مبلغ ١١ مليون جنيه استرليني المستحق حتى ختام سنة ١٩٤٨ على المبالغ الاحتياطية قد دفع من المبالغ الاحتياطية السرية التي خصمت من إيراد سنة ١٩٤٨ ، وهذه العملية كبدت البلاد خسارة قدرها ٢٢٠٠٠٠٠٠ جنيه من حصتها .

٨ — وكانت كل مطالب إيران من الشركات المساعدة والحليفة ستصفي عند دفع جزء من حصة الحكومة في الاحتياطي العام .

ولهذه الاعتبارات وغيرها رفض المجلس التصديق على الاتفاق الإضافي . ولم يقف سخط الرأي العام عند حد بل تجلى في اغتيال رئيس الوزراء رازمارا الذي كان مؤيداً للتفاهم ومعارضاً في التأميم (١٠ مارس) . وأخيراً أخذت تعظم الدعوة إلى التأميم ، وفي أول مايو سنة ١٩٥١ صدر قانون التأميم .

الدوافع الكامنة وراء التأميم :

وجدير بنا أن نعرض لبعض الدوافع الكامنة وراء هذه الخطوة من جانب إيران^(١) :

أولاً : الانحراف عنه اتفاق ١٩٣٣

ويتجلى ذلك في الكثير من المخالفات التي ارتكبتها الشركة والتفسيرات التعسفية لعدد من نصوص ذلك الاتفاق .

(١) من المطبوعات والوثائق المختلفة التي نشرتها الحكومة الإيرانية .

١ — حاولت الشركة أن تدمج المياه الساحلية الإيرانية في المساحة التي يشملها الامتياز مع أن الأخير مقصور على الأراضي التي في إيران .

٢ — ضمنت الضرائب ورسوم الامتياز بالذهب على أساس سعره في السوق الحرة تبعاً لروح الانفاق ، ولكن الشركة كانت تبني حساباتها على السعر الرسمي للذهب الذي يصل إلى ٥٠٪ أقل من السعر الحقيقي .

٣ — تملك إيران في الحقيقة حصة تعادل ٢٠٪ من أرباح الشركة من كل من شركاتها المساعدة والمتحدة ، ولكن بما أن هذه الشركات تدفع للشركة الأصلية (الرئيسية) جزءاً فقط من أرباحها فإن إيران مستحصل بالتالي على جزء فقط من نصيبها البالغ ٢٠٪ من أرباح هذه الشركات المساعدة . فمثلاً شركة ناقلات البترول البريطانية التي دفعت الشركة الرئيسية كل رأس مالها حصلت على ربح قدره ١٠ مليون جنيه سنة ١٩٤٨ ودفعت فقط ٢٤٠.٠٠٠ جنيه أي ٦٪ من رأس مالها الاسمي للشركة الرئيسية وباعتبار ضريبة الدخل التي تدفع للحكومة البريطانية وصل نصيب إيران إلى الحد الأقصى وهو ٢٠.٠٠٠ جنيه أي ١٪ من نصيبها القانوني الذي كان يجب أن يكون مليوني جنيه كنصيب من ربح قدره عشرة ملايين .

٤ — فسرت الشركة نصيب إيران (٢٠٪) من الاحتياطي على أنه مقصور على الاحتياطي العام بينما لإيران الحق في ٢٠٪ من كل دخل الشركة قبل خصم ضريبة دخل الحكومة البريطانية وقبل نقل أي مبلغ منه لأي حساب احتياطي .

٥ — منعت الشركة بتفسيرها الخاطئ التعسفي للاتفاق أي إشراف من جانب الحكومة الإيرانية على الحسابات أو الاطلاع عليها ، وكذلك الحال بالنسبة إلى شركاتها المساعدة والمتحدة ، مع أن لمثل إيران الحق المطلق في الحصول على كل التفاصيل مما يتمتع به حاملو الأسهم . وزيادة على ذلك

فإن لإيران حصة توازى ٢٠٪ من كافة الأرباح . وكذلك منعت الشركة مراقبة كمية الزيت المصدرة (وكما ذكرت مجلة أمريكية صدرت الشركة ٥٦ مليون طناً سنة ١٩٥٠ لا ٣٢ مليوناً كما أعلنت الشركة) .

٦ — بدلا من السير على سياسة خفض عدد الموظفين والخبراء الأجانب ليحل بدلا منهم إيرانيون ، زادت الشركة عدد الأولين من ١٨٠٠ سنة ١٩٣٣ إلى ٤٨٠٠ سنة ١٩٤٨ . وكان بإيران فنيون أكفاء من أهل البلاد ولكن الشركة حالت دون الاستفادة منهم ، وتقول المصادر الإيرانية الرسمية إنه (عند التأميم) كان أكثر من ٨٠٪ من العمال الذين في خدمة الشركة ينقصهم المسكن اللائم ويقيمون في جحور هي أشبه بكهوف العصر الحجري .

٧ — زادت الشركة رأس مالها من الأسهم العادية مرتين بإصدار أسهم حرة لمساهميها السابقين وبذلك رفعت رأس المال الأصلي من ٩ مليون جنيه إلى ٢١ مليوناً . وقد جعل فشل الشركة في إصدار أسهم البند الثامن عشر من الاتفاق بلا مفعول وهو ما كان لصالح إيران ويبيح لها المشاركة في شراء أسهم الشركة العادية .

ثانيا : الخسائر المالية :

والواقع أن الحصة التي كانت تحصل عليها إيران لتعد ضئيلة إلى حد بعيد إذا قيسَت بالأرباح الطائلة التي كانت من نصيب الشركة البريطانية . ففي الرسالة التي بعث بها وزير خارجية إيران بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٥١ إلى رئيس محكمة العدل الدولية ذكر أنه حسب ميزانية سنة ١٩٤٨ (والتي لم تراجعها الحكومة ولم تتحقق من دقة وصحة أرقامها) كان الربح ٦٢ مليون جنيه استرليني ، كما دفعت الشركة إلى الحكومة البريطانية ضريبة دخل قدرها ٢٨ مليون جنيه ، بينما لم تتعد الضرائب

المدفوعة إلى الحكومة الإيرانية في نفس السنة ١٠٤٠٠٠٠٠٠ جنيه أى أقل من ٢٪ من أرباح الشركة ، هذا مع العلم أن ضريبة الدخل المدفوعة لحكومة إيران سنة ١٩٣٣ بلغت ٤٪ من كل المبالغ التى حصلت عليها الشركة . ولو أن اتفاق دارسى كان سارياً لحصلت إيران سنة ١٩٤٨ (على أساس أسعار ضريبة الدخل فى تلك السنة) على ٣١ مليوناً من الجنيهات .

وقد قال بعض المسؤولين الإيرانيين ممن تحدثنا إليهم فى الأمر إن بلادهم لم تنعم بالمزايا الواجبة من وراء هذه الثروة الطبيعية ، وطلبوا أن تتصور مدى الغبن الذى تتعرض له مصر لو فرض أنها منحت امتياز زراعة و انتاج وتسويق محصولها من القطن إلى شركة أجنبية ، وأشاروا أن من الطبيعى أن يسخط الرأى العام فى إيران على ذلك الوضع الذى حرم البلاد من أموال تكفى لتنفيذ المشروعات الإصلاحية التى ترفع مستوى حياة الشعب . وإذن فوراء سياسة التأمين تكمن فكرة استغلال الثروة البترولية لمصالح البلاد والحصول على أقصى ربح منها حتى يتسنى استغلال تلك الأموال الطائلة للخير العام .

واقعد عبر عن هذا المعنى وغيره الدكتور محمد مصدق فى رسالة بعث بها إلى المستر تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية فقال إن الدافع الثانى للتأمين هو الرغبة فى تحسين الأحوال الاقتصادية ، ذلك أنه خلال المدة التى تولت فيها الشركة استغلال موارد إيران لم تكن مستعدة إطلاقاً للنظر فى حقوق الشعب الإيرانى ومراعاتها حتى طبقاً لامتياز دارسى واتفاق ١٩٣٣ غير المشروع ، وخلال تلك المدة كانت الضرائب التى دفعت للحكومة البريطانية تزيد مرات عن الدخل الذى حصل عليه أصحاب النفط الأصليون وهم الشعب الإيرانى ؛ وعلى ذلك فالغرض من التأمين أن يحصل الشعب على الحد الأقصى من الأرباح .

ثالثاً : التحرر السياسى :

لم تكن شركة النفط الإنجليزية - الإيرانية مجرد مؤسسة عادية « تباشر أعمالاً تجارية خصب ، وإنما كانت فى الحقيقة عبارة عن قوة سياسية لها أثرها

وخطرهما واستطاعت أن تلعب أدواراً لها خطورتها في حياة إيران . فكانت تدفع الإتاوات لرجال القبائل كسبيل لاستخدامهم في الوقت المناسب ، وتثير القلاقل والاضطرابات إذا كان ذلك في صالحها ، وتجذب إلى جانبها الكثيرين من رجال السياسة وأعضاء البرلمان وكبار الموظفين لتكفل التمتع بالمزايا ولتجنب صدور التشريعات التي تتعارض مع أهدافها . ولقد أوضح الدكتور محمد مصدق كل ذلك في رسالته إلى المستر تشرشل التي سبق أن أشرنا إليها فقال إن الدافع الأول للتأميم إنما هو « اجتثاث النفوذ الأجنبي والعملاء الأجانب في البلاد وبذلك تتولى مصائرهما بنفسها وتضمن استقلالها السياسي متعاونة مع الشعوب المحبة للحرية في المحافظة على السلام العالمي . خلال نصف القرن الذي سيطرت فيه الشركة لم يكن ممكناً للحكومات الإيرانية أن تتخذ قراراً بمحض حريتها في شؤونها الداخلية وسياساتها الخارجية » .

هذه هي العوامل الرئيسية الكامنة وراء سياسة إيران من حيث تأميم الصناعة البترولية ، والواقع أنها كلها تمثل ذلك الاتجاه القومي الذي أخذ يزداد قوة في العالم عامة والشرق الأوسط خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية والذي يستهدف التحرر الاقتصادي والسياسي . إن إيران إذا عترمت تأميم الصناعة البترولية إنما توخت من وراء ذلك كله أن تسترد سيادتها الاقتصادية بأن تكون هي صاحبة الأمر في استغلال ثرواتها الطبيعية ، كما إنها بالقضاء على الإمتياز الطويل الأمد الذي كان ممنوحاً للجانب البريطاني قد عترمت أن تزيل عاملاً أجنبياً يتدخل بكافة السبل في الحد من إرادتها ويلعب دوراً له خطورته في عدم الاستقرار الداخلي . وعلى ذلك فإذا أردنا أن نفهم سياسة التأميم على وجهها الحقيقي كان لزاماً علينا أن ننظر إليها على أنها تعبير عن الإنبعاث القومي .

أمام محكمة العدل الدولية

في ٢٦ مايو ١٩٥١ قدمت المملكة المتحدة طلباً إلى محكمة العدل الدولية ضد إيران . وبعد أن استعرضت شروط اتفاق ٢٩ إبريل عام ١٩٣٣ والنزاع الذي

نشأ نتيجة قانون التأميم الصادر في أول مايو ١٩٥١ ، قالت إن المحكمة مختصة بالنظر في النزاع طبقاً لتصريح حكومة إيران والمودع لدى الأمانة العامة لعصبة الأمم في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٢ والذي بمقتضاه تقبل الاختصاص الإلجباري لمحكمة العدل الدولية ؛ وطلبت المملكة المتحدة من المحكمة أن تقرر أن إيران ملزمة برفع نزاعها مع الشركة إلى التحكيم طبقاً للمادة ٢٢ من اتفاق ١٩٣٣^(١) ، وإنها تقبل وتنفذ أى حكم يصدر عنها نتيجة لمثل هذا التحكيم .

وتطلب المملكة المتحدة من المحكمة أن تعلن :

١ — أن تنفيذ قانون التأميم بما يحمل معنى الإلغاء من جانب واحد أو تغيير شروط اتفاق ١٩٣٣ يكون مخالفاً للمادتين ٢٦ و ٢٧^(٢) من الاتفاق وهذا يكون مخالفاً للقانون الدولي وتكون إيران مسؤولة دولياً عن ذلك .

٢ — إن المادة ٢٢ من الاتفاقى تظل ملزمة قانوناً لإيران التى اذ حرمت الشركة من الحق القانونى المنصوص عليه فى الاتفاق ، قد أنكرت العدالة خلافاً للقانون الدولي .

٣ — إنه لا يمكن قانوناً إلغاء الاتفاق أو تغييره من جانب إيران الا بالاتفاق مع الشركة طبقاً للمادة ٢٦ من الاتفاق .

وطلبت من المحكمة أن تقرر أن على ايران تقديم الترضية الكاملة عن كافة

(١) فيما يلى نص المادة : « أى خلافات بين الطرفين مهما كانت طبيعتها وبخاصة الخلافات التى تنشأ عن تفسير هذا الاتفاق والحقوق والإلتزامات الواردة فيه ، وكذلك أى خلافات فى الرأى قد تنشأ بصدد مسائل يكون من الضرورى ، طبقاً لنصوص هذا الاتفاق ، أن تجرى تسويتها باتفاق الطرفين ، يجب تسويتها بطريق التحكيم » .

(٢) وهذه هى الفقرة الهامة من المادة ٢٦ « لا يجوز للحكومة إلغاء هذا الإمتياز أو تغيير الشروط الواردة فيه عن طريق تشريع عام أو خاص فى المستقبل أو بواسطة إجراءات إدارية أو أية أعمال وتصرفات أخرى من جانب السلطات التنفيذية » .

وتنص المادة ٢٦ على أن الامتياز ممنوح للشركة لمدة تنتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، وأنه لايجوز انتهاؤه إلا إذا تنازلت عنه الشركة ، أو ما إذا قررت محكمة التحكيم الغاؤه نتيجة لعدم قيام الشركة بتنفيذ الاتفاق .

التصرفات التي اتخذت إزاء الشركة والتي هي مخالفة للقانون الدولي أو اتفاق ١٩٣٣ ، وأن تعين طريقة الترضية والتعويض . واحتفظت المملكة المتحدة بحقوقها في أن تطلب من المحكمة أن تقرر ، طبقا للمادة ٤١ من لائحة الأخيرة ، تدابير مؤقتة لحماية حقوقها (أي بريطانيا) حتى يتسنى لأي رعاياها ، أي شركة النفط ، أن يتمتع بحقوقه الخولة له بمقتضى نصوص اتفاق ١٩٣٣ .

وفي ٢٢ يونيو ١٩٥١ طلبت المملكة المتحدة من المحكمة تقرير التدابير المؤقتة لحماية الشركة ومن ذلك :

١ — السماح للشركة ، بدون أي عائق ، أن تواصل أداء العمليات التي كانت تقوم بها قبل صدور قانون التأمين .

٢ — عدم مصادرة أملاكها أو أموالها التي تكتسبها .

٣ — تضمن الحكومة الإيرانية عدم اتخاذ أية خطوات تمنع تنفيذ قرار المحكمة إذا صدر لصالح المملكة المتحدة .

٤ — تعهد الحكومة الإيرانية والبريطانية بعدم اتخاذ أية إجراءات تؤدي الى زيادة حدة النزاع القائم . كما تعهد الحكومة الإيرانية بصفة خاصة بالامتناع عن الدعاية التي تلهب شعور الشعب الإيراني ضد الشركة والمملكة المتحدة .

وفي اليوم التالي طلب رئيس المملكة من حكومة ايران تجنب أية تدابير تزيد من حدة النزاع أو تعرقل تنفيذ أي حكم قد تصدره المحكمة . وفي ٢٩ من الشهر نفسه بعث وزير خارجية ايران برسالة الى الرئيس يطلب فيها أن تقرر المحكمة عدم اختصاصها بالنظر في الموضوع وذلك طبقا للاعتبارات الآتية :

١ — بفرض الاعتراف بشرعية اتفاق عام ١٩٣٣ فهو اتفاق مع شركة خاصة وليس مع الحكومة البريطانية . فهذه الشركة — كما هو الشأن بالنسبة الى جميع الشركات الخاصة من أجنبية أو محلية — تخضع للقوانين المحلية للبلاد الذي تعمل فيه . اما أن الحكومة البريطانية أكبر شريك في الشركة فإن

هذا لا يغير من مركز الأخيرة من حيث أنها هي التي وقعت على الاتفاق .

٢ — إن التصريح الصادر من حكومة ايران سنة ١٩٣٢ بشأن قبول اختصاص محكمة العدل الدولية يستبعد كافة المسائل المتعلقة بسيادتها القومية (١).

٣ — طبقاً للفقرة السابقة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ليس للأخيرة « أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما . وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق » .

٤ — ليس للمحكمة ولاية في هذه المسألة لأنه طبقاً للفقرة الأولى من المادة السادسة والثلاثين من « النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية » فإن ولايتها تشمل جميع القضايا التي يعرضها عليها المتقاضون ، كما يشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق الأمم المتحدة أو في المعاهدات والاتفاقات المعمول بها .

(١) وقعت الحكومة (الفارسية) هذا التصريح في ٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، وأودع التصديق في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٢ ، ويسرى لمدة ست سنوات وما بعد ذلك إلا إذا قدم لإخطار بشأن إنهاء العمل به .

وتسرى شروطه بغير اتفاق خاص إزاء أية دولة أخرى تقبل الالتزام نفسه « في أية منازعات تنشأ بعد التصديق على التصريح الحالى فيما يتعلق بالمواقف أو الحقائق التي تمس بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، تطبيق المعاهدات أو الاتفاقات التي قبلها فارس واللاحقة للتصديق على هذا التصريح » مع استثناء :

١ — المنازعات المتعلقة بالوضع الإقليمى لفارس ، بما في ذلك تلك المنازعات الحصة بحقوق سيادتها على جزرها وموانئها .

٢ — المنازعات التي اتفق أو قد يتفق الأطراف المعنيون على الالتجاء إلى سبيل آخر لتسويتها سلمياً .

٣ — المنازعات التي تدخل ، طبقاً للقانون الدولى ، في اختصاص فارس .

٤ — في حالة رفع أى نزاع إلى مجلس عصبة الأمم فإن فارس تحتفظ بالحق في أن تطلب من المحكمة وقف إجراءات السير في الدعوى .

٥ - لا يوجد نزاع بين الحكومتين الإيرانية والبريطانية ، ولكن الحكومة الأخيرة تحاول أن تفهم نفسها في مسألة « تدخل طبقا لبيدليات القانون الدولي ومبادئه الأولية في نطاق حق السيادة الذي للشعب الإيراني وإذن فهي مسألة من اختصاص الحكومة الإيرانية وحدها .

٦ - على فرض وجود خلاف بشأن تأمين النفط الإيراني فإنه بين الحكومة الإيرانية والشركة التي لا يختلف مركزها من الناحية القانونية عن مركز أى فرد من الرعايا البريطانيين واذن ليس للمحكمة أن تنظر في الأمر لأنه طبقا لنظامها الأساسي « للدول وحدها الحق في أن تكون أطرافا في الدعاوى التي ترفع للمحكمة » (م ٣٤ ف ١) .

٧ - إن موضوع النزاع لا يمكن عرضه على أية محكمة لأنه لا توجد هناك مسألة إلغاء أو مخالفة لاتفاق ١٩٣٣ ، وغاية الأمر أن حكومة وشعب إيران يستخدمان حقاً طبيعياً لهما وهو حق السيادة الذي لا ينازع فيه أحد ، ومن هنا قررا تأمين صناعة النفط في جميع أنحاء البلاد دون أى تمييز أو تفرقة . ولقد استخدمت الحكومة البريطانية مراراً هذا الحق بتأمين صناعاتها الكبرى ولم يكن لأصحابها حق في الشكوى .

وهكذا تمسكت إيران بقواعد القانون الدولي المتعارف عليها والتي تعد أى امتياز من هذا القبيل مع شركة خاصة أمراً لا يدخل لمحكمة العدل الدولية فيه ، كما أن المنح أو التأميم من حقوق السيادة .

أمر بالتدابير المؤقتة :

وفي ٣٠ يونيو عقدت جلسة في لاهى استمعت المحكمة خلالها لممثل المملكة المتحدة وحده ، إذ لم تبعث إيران بمندوب عنها ؛ وفي ٥ يولييه ١٩٥١ أصدرت أمراً بشأن التدابير المؤقتة (أثناء نظر الموضوع) :

(١) يتمتع كل من الطرفين عن أى إجراء يسىء إلى الطرف الآخر بشأن تنفيذ القرار الذي قد تتخذه المحكمة بعد ذلك .

- (٢) يتمتع الطرفان عن كل ما يؤدي إلى زيادة حدة النزاع أو اتساع نطاقه .
(٣) الامتناع عما يمنع الشركة من القيام بأعمالها الصناعية والتجارية كما كانت تمارسها قبل أول مايو ١٩٥١ :

ولقد اعترض القاضيان عبد الحميد بدوي ووينيارسكي Winiarski على هذا القرار لأنه لا يجوز صدوره إلا إذا رأت المحكمة - ولو بصورة مؤقتة - أنها مختصة ببحث النزاع .

اعترافهم بإيران :

وبعد أربعة أيام من صدور القرار بعث وزير خارجية إيران برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ذكر فيها - إلى جانب أشياء أخرى - أن المسألة لا تدخل في اختصاص المحكمة لأنها متصلة باختصاص إيران الداخلي بصدد امتياز فرض على البلاد في ظل ظروف خاصة ، كما أنه - مع التسليم بشرعيته - لا يعدو أن يكون امتيازاً ممنوحاً من قبل الحكومة الإيرانية لشخص قانوني خاص . ولم تكن المحكمة مختصة لأن إيران لم توافق على رفع الأمر إليها ، ولم يخول الميثاق للمحكمة ولاية في هذه القضية ، كما أنه ليست هناك معاهدات أو اتفاقات دولية تسبغ هذه الولاية على المحكمة ، فضلاً عن أن المسألة خارج نطاق التصريح الذي أصدرته إيران سنة ١٩٣٢ وكل هذا قد لفتت الحكومة الإيرانية نظر المحكمة إليه . وأشارت الرسالة إلى أن المحكمة قد هدمت ثقة إيران في العدالة الدولية . وإزاء هذه الاعتبارات جميعاً قررت إيران سحب تصريحها الخاص بقبولها الولاية الجزيرية للمحكمة .

في مجلس الأمن :

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٥١ شكت المملكة المتحدة الى مجلس الأمن من أن الحكومة الإيرانية لم تستجب الى قرار المحكمة ، وطلبت اليه النظر في الموقف الناجم من ذلك . وفي جلسة أول أكتوبر عارض ممثلا الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا في ادراج الشكوى

بجدول الأعمال ، على اعتبار أن المسألة خارج اختصاص المجلس ؛ ولكن هذه الهيئة قررت الإدراج بأغلبية ٩ أصوات ضد صوتين (الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا) . واستمرت المناقشات حتى ١٩ أكتوبر ، وخلالها تكلم ممثلا الدولتين .

محنة بريطانيا :

تكلم ممثل المملكة المتحدة واستعرض تاريخ الامتياز منذ عام ١٩٠٢ ، وقال انه في عام ١٩٤٩ عدت بعض الشروط المالية لصالح ايران بمقتضى اتفاق وقعه وزير المالية وايسكن « المجلس » لم يصادق عليه . وطبقاً للاتفاق المذكور كان إيراد إيران خلال الفترة (١٩٤٨ — ١٩٥٠) يرتفع من ٣٨٦٧ مليون جنيه الى ٧٦٦٦ مليوناً . غير أن حركة تدعو الى التأميم أخذت تنشط في البلاد ، وفي الوقت نفسه أعربت الشركة عن استعدادها للدخول في مفاوضات لعقد اتفاق جديد على أساس المشاركة في الأرباح . وفي ١٠ مارس قتل رئيس الوزارة ، وسار البرلمان الإيراني قدماً في التيار الذي انتهى بصدر قانون التأميم ، مما حمل بريطانيا على رفع الأمر الى محكمة العدل الدولية .

وبعد أن أشار الى المباحثات التي دارت عن طريق المستر هاريمان انتقل الى الناحية القانونية قائلاً إن التقدم الى مجلس الأمن يستند الى المادتين ٣٤ ، ٣٥ من الميثاق^(١) ، ذلك أنه ما من أحد يستطيع أن ينكر روح الإثارة في إيران ، ولا

(١) تقول المادة ٣٤ إن « مجلس الأمن أن يفحص أى نزاع أو أى موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعاً لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي » .
أما المادة ٣٥ فهذه نصها :

- ١ — لكل عضو من « الأمم المتحدة » أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العمومية إلى أى نزاع أو موقف من النوع المشار اليه في المادة الرابعة والثلاثين .
- ٢ — لكل دولة ليست عضواً في « الأمم المتحدة » أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العمومية إلى أى نزاع تكون طرفاً فيه إذا كانت تقبل مقدماً في خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمي المنصوص عليها في هذا الميثاق .
- ٣ — تجري أحكام المادتين ١١ ، ١٢ على الطريقة التي تعالج بها الجمعية العمومية المسائل التي تنبه اليها وفقاً لهذه المادة .

التهديد للسلام العالمى. ثم أضاف الى ذلك أن المحكمة أخطرت المجلس بالتدابير المؤقتة التى اتخذتها (طبقاً للمادة ٤١ ف ٢ من نظامها الأساسى بما يفيد اختصاص المجلس.

وفى جلسة ١٥ أكتوبر تقدم بمشروع قرار معدل ينتهى بأن يطلب المجلس استئناف المفاوضات فى أسرع وقت ممكن ، وتجنب أى عمل قد يزيد من حدة الموقف أو يسيء إلى حقوق ودعاوى ومواقف الطرفين .

رد إيران :

وتسكلم ممثل إيران ، وبعد أن أورد الأرقام عن ضالة نصيب بلاده ، انتقل إلى قانون التأميم وأوضح كيف نص على التعويض وعلى تخصيص ٢٥ ٪ من أرباح الشركة الجديدة لهذا الغرض ، وأن لعملاء الشركة المملوكة السابقين أن يواصلوا شراء حاجتهم بالأسعار العالمية ، كما تكون لهم الأولوية فى شراء أى مقادير إضافية. وكذلك فإن الحكومة الإيرانية أبدت استعدادها لتوقيع عقد طويل الأمد بشأن بيع النفط للمملكة المتحدة واستخدام الفنيين البريطانيين . ثم انتقد الاتجاه الحكومة البريطانية إلى المحكمة الدولية وكذلك قرار ٥ يوليه الذى أصدرته الأخيرة وهى غير ذات اختصاص . وإذ تحدث عن تهديد السلام أبان أن إيران لا يمكن أن تكون مصدره بسبب ضالة مواردها وافتقارها إلى إمكانيات الحرب ، أما إذا كان هناك تهديد من هذا القبيل فإنما مبعثه مظهر القوة من جانب المملكة المتحدة . ثم هاجم سياسة الشركة فى خفض الإنتاج ، ووضع ميزانيات وهمية ، وحرمان إيران من نصيبها العادل فى الأرباح ، والإكثار المطرد من عدد الفنيين الأجانب ، وعدم تقديم البيانات التى كانت تطلبها الحكومة البريطانية ؛ وتحدث بعد ذلك عن المفاوضات التالية وجهود المستر هاريمان وأورد العروض التى قدمها الطرف البريطانى وأوضح مبلغ تعارضها مع أهداف البلاد ، كما لخص المقترحات التى تقدمت بها الحكومة البريطانية . وختم ممثل إيران خطابه بقوله إن مشروع القرار البريطانى غير مقبول نظراً لأن المجلس غير مختص بالنظر فى الموضوع .

وأخيراً قرر المجلس فى ١٩ أكتوبر ١٩٥١ تأجيل المناقشة .

محكمة العدل تصدر قرارها :

عادت محكمة العدل الدولية الى النظر في النزاع ، وفي ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٢ أصدرت القرار التالي بأغلبية تسعة أصوات ضد خمسة :

« ترى المحكمة أنه ليس لها اختصاص في القضية الحالية » .

وكانت حجة الحكومة البريطانية أن اتفاق ٢٩ أبريل عام ١٩٣٣ له صفة مزدوجة فهو من جهة عقد امتياز بين حكومة إيران والشركة ، كما أنه من جهة أخرى اتفاق بين الحكومتين الإيرانية والبريطانية . ولكن المحكمة رفضت هذا التفسير لأن الحكومة البريطانية لم تكن طرفاً في العقد ، وطبقاً للأخير ليس للحكومة الإيرانية أن تطالب الحكومة البريطانية بأى حقوق ، كما أنها غير مطالبة بأى التزامات قبل الحكومة البريطانية ، وهى الالتزامات التى يتعين عليها الوفاء بها إزاء الشركة . والوثيقة التى تحمل توقيع كل من حكومة إيران والشركة لها غرض واحد ، وهو تنظيم العلاقات بين هذين الطرفين ، وليس بين الحكومتين . ولا عبرة بالوساطة التى سبق أن قام بها مجلس عصبة الأمم عن طريق المقرر ، والحكومة البريطانية حين رفعت الأمر إلى مجلس العصبة إنما كانت تمارس حقها فى الحماية الدبلوماسية لأحد رعاياها (وهو الشركة) من ضرر تعتقد أنه تعرض له .

ولقد كان القرار الذى أصدرته محكمة العدل الدولية بشأن عدم اختصاصها نصراً لوجهة نظر إيران القانونية فحسب ، وإنما للسياسة الإيرانية القومية كما تجلت فى تأميم صناعة النفط ، وقبول بالارتياح البالغ فى كافة بلاد الشرق الأوسط المنتجة للبتروىل لأنه مصدر تشجيع على أى اتجاه مماثل .

قطع العلاقات الدبلوماسية :

دارت مفاوضات عدة بين الجانبين الإيرانى والبريطانى من أجل الوصول إلى تسوية واشتركت فى بعضها الولايات المتحدة ولكنها - حتى الآن - لم تؤد إلى أية نتيجة إيجابية . وراحت حكومة إيران تنهم البريطانيين المقيمين فى البلاد بالقيام بأعمال تعرض سلامتها وأمنها للخطر ، وازداد التوتر حدة وأخيراً انتهى الأمر بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ .

بعض نتائج التأميم

لسنا نعدو الحقيقة إذ نقرر أن الإجراء الذي اتخذته الحكومة الإيرانية بشأن تأميم البترول في بلادها يعد من أخطر الأحداث التي حدثت في الفترة التالية لانتها الحرب العالمية الثانية .

في إنجلترا :

إن هذا العمل كان ضربة عنيفة لبريطانيا لأنه حرّمها من مورد بترولي ضخم حيث ظلت إيران ، حتى صدور قانون التأميم ، تشغل المقام الأول بين البلاد المنتجة في الشرق الأوسط ، كما حرّمها من أرباح ضخمة كانت تحصل عليها . غير أن الناحية السياسية لا تقل أهمية ، ذلك أن سمعة بريطانيا في الإقليم قد هبطت إلى حد بعيد ، وأن عجزها عن مواجهة الموقف كما كانت تفعل في الحالات المماثلة في الماضي ، عدت دليلا على تضائل نفوذها أو منزلتها في مضمار السياسة الدولية .

في الشرق الأوسط :

ولا ريب أن توقف الإنتاج الإيراني على أثر صدور قانون التأميم كان قريبا أن يكون ذا أثر سئ بالنسبة إلى الدول العربية ، ولكن هذه الأخيرة — عن طريق الشركات التابعة لها — استطاعت أن تتغلب على الأزمة الناشئة وذلك ببذل مزيد من النشاط في عمليات التنقيب والاستخراج في المناطق الأخرى ، الأمر الذي ترتب عليه حدوث زيادة واضحة في الإنتاج البترولي بالعراق والكويت والمملكة العربية السعودية ، كما تدل على ذلك الأرقام التي سبق لنا إيرادها .

إلا أن البلاد الأخرى المنتجة في الإقليم قد استفادت من الحادث الإيراني ، ذلك أن الشركات البترولية سارعت إلى تعديل الامتيازات فارتفعت بصورة ظاهرة الحصص التي تحصل عليها حكومات تلك البلدان ، على ما أوضحناه .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن الأصوات ترتفع من وقت لآخر مطالبة بتعديلات جديدة . وأكثر من هذا فإن هناك الكثيرين - وبخاصة في العراق - ممن يطالبون بتأمين الصناعة البترولية ، أسوة بما فعلت إيران .

في إيران :

١ - كان أول أثر مباشر للتأمين وتوقف أعمال الشركة البريطانية السابقة أن حرمت إيران من الأموال التي هي من نصيبها ، والتي كانت سترتفع كثيراً لو تم اتفاق مماثل لما حدث في البلاد الأخرى كالكويت والعراق والمملكة العربية السعودية . وهبط الإنتاج بشكل واضح ، ولم تتمكن إيران من تصريفه على ضآلته لعدم امتلاكها للناقلات من جهة ، كما أن البلاد الأخرى الكبيرة من حيث حاجاتها إلى البترول لم تتقدم إلى ميدان الشراء ، إما مراعاة لانجلترا أو خوفاً من المصادرة لسفنها في عرض البحار .

ومهما يكن من أمر فإن حرمان إيران من الأرباح الضخمة التي يجب أن تدرها صناعة البترول أحدث آثاراً خطيرة في اقتصادياتها ، كما توقف المشروع الذي سبق إعداده للتعمير والإصلاح في مختلف نواحي حياة البلاد .

وقد يتساءل الكثيرون لماذا لا تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي لانتهاز هذه الفرصة . أما الولايات المتحدة فإن شركاتها يعنيها أن تحل محل الإنجليز وكثيراً ما ترددت الروايات أو الأنباء عن محاولات من جانب هذه الشركات أو اتفاقات تريد عقدها مع الحكومة الإيرانية ، غير أن الواقع أن السياسة الأمريكية ليس من صالحها أن يحدث شيء من هذا القبيل لأنه يؤدي إلى إغضب إنجلترا وبالتالي إلى تصدع في جبهة المعسكر الغربي . وعلاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة ذاتها صاحبة إنتاج كبير ، كما أنها تقوم باستغلال البترول في أعظم المناطق إنتاجاً بالعالم .

فاذا انتقلنا إلى الاتحاد السوفيتي نجد أنه ليس بحاجة ماسة إلى البترول الإيراني اكتفاء بموارده المتنوعة من الوقود ، فضلا عن صعوبة نقل هذا البترول الذي يستخرج من الجزء الجنوبي من إيران لعدم وجود أنابيب تتجه شمالا صوب الحدود الروسية . وليس من اليسير على روسيا أن تنقله بحراً لعدم توافر الناقلات ، وطول المسافة والحاجة إلى دفع رسوم المرور في قناة السويس . وقد سبق أن صرح رئيس شركة البترول الأهلية الإيرانية أنه لم تقدم أية عروض من جانب الحكومة السوفيتية .

٢ — وحق لو فرض واستأنفت إيران إنتاجها فإن الاهتمام من جانب الدول الأخرى المستهلكة سينصب على استيراد البترول الخام ، لأن الكثير من البلدان في أوروبا عمدت بعد إغلاق معامل عباءان إلى تنمية صناعة التكرير عندها . وكذلك ينبغي ألا ننسى أن الشركات البريطانية تقوم الآن بإنشاء معمل تكرير في عدن ، كفاءته السنوية خمسة ملايين من الأطنان .

٣ — والذي يتابع تاريخ إيران الداخلي منذ أواسط عام ١٩٥١ يرى هذا البلد يتعرض من حين لآخر للمنازعات والقلاقل ، فالدكتور محمد مصدق قد طالب بمنحه سلطات استثنائية أراد استخدامها لغايتين إحداها مكافحة أولئك الذين يطالبون بالتفاهم مع الإنجليز ، والأخرى الحد من سلطان القصر والعمل على تنفيذ بعض الإصلاحات الداخلية كتقليل أظافر الإقطاع والرجعية . وقد أدى تشبث الرجل بهذه السياسة إلى صدام بينه وبين آية الله كاشاني ، الزعيم الديني ورئيس مجلس النواب ، وكذلك بينه وبين الشاه حتى أن الأخير كان على وشك أن يغادر البلاد لولا وقوف كاشاني وأنصاره إلى جانبه . وفي الوقت الذي تكتب فيه هذه السطور^(١) ترد الأنباء من إيران محدثة عن اشتداد الصراع بين حكومة مصدق والقصر بسبب إصرار الأولى على أن يلتزم الشاه حدوده

الدمستورية ، بحيث راحت الصحف تشير إلى احتمال نشوب الثورة في البلاد .

المعسكر الغربي :

وكان من نتيجة النزاع مع بريطانيا من جهة وعدم تأييد الولايات المتحدة لوجهة النظر الإيرانية من جهة أخرى ، أن ساءت العلاقات بوجه عام بين إيران ودول المعسكر الغربي حتى أصبح الأخير يوجس خيفة من المستقبل . ولا ريب أن بقاء الحال على هذا النحو معناه وجود نقطة بالغة الضعف في سياسة الغرب الدفاعية .

ملحق رقم (٩)

من مصدق إلى السفير البريطاني

وقبل أن نختم هذا الفصل تقدم الوثيقة التالية التي تجمل وجهة النظر الإيرانية والتي هي عبارة عن خطاب بعث به الدكتور محمد مصدق إلى السفير البريطاني في طهران ، قبل أن يغادر الأخير الأراضي الإيرانية بعد قطع العلاقات الدبلوماسية .

طهران في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٢
عزيزي المستر ميدلتون

الآن ، وأنتم وزملائكم على أهبة العودة إلى وطنكم ولم تعد إقامتكم في إيران سوى مسألة أيام ، أود أن أبعث عن طريقكم برسالة إلى مواطنيكم ، أملا في أنهم سيطلعون على الحقائق على ما هي عليه وسيعرفون كيف حاول الإيرانيون دائماً ، خلال الثمانية عشر شهراً الأخيرة ، استخدام ما يملكون من وسائل لمنع ظهور أي ثغرة فيما بين الشعبين من علاقات ودية طويلة الأمد . وبهذا الأمل أعرض بإيجاز حقائق التطورات في إيران خلال الثمانية عشر شهراً الأخيرة ، والتي أخفيت عن الشعب البريطاني بسبب الجهود التي تبذلها الشركة السابقة . ولقد حاولت حكومتى أيضاً أن تجد حلاً عادلاً للنزاع بشأن النفط ، عن طريق المفاوضات الودية لتزيل ما خلقه جشع شركة لا هدف لها سوى الربح ، من سحب الشك والتشاؤم التي خيمت على أفق العلاقات بين الدولتين ، وحتى تخلق جوّاً من الثقة والإخلاص المتبادلين وتفتح فصلاً جديداً في العلاقات الدبلوماسية بين إيران والمملكة المتحدة .

إن الوقت الثمين الذي كان يجب إنفاقه في إدخال الإصلاحات الداخلية ، قد ضاع مدى بسبب استمرار المفاوضات العقيمة مع البعثات المختلفة وتبادل المذكرات خلال التسعة عشر شهراً الأخيرة . غير أنه ترتب على ذلك أنه إذ وصلت - مع أسفنا الشديد - العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين إلى المرحلة الحالية ، أصبح من السهل على حكومة إيران وشعبها أن يوضحا للعالم أنه منذ بداية الأمر كانا راغبين بأوفر قدر من حسن النية في تسوية النزاع بشأن النفط ، ولم يدخرا وسعاً في إدراك هذه

الغاية ، بينما على النقيض من ذلك عمدت الشركة الطامعة التي تدرك أن آمالها ورغباتها غير القانونية موضع الحماية الكاملة من جانب الحكومة البريطانية ، إلى التهديد ورفعت النزاع إلى المحاكم الدولية وهي غير ذات اختصاص . وكذلك ، تمشياً مع سياسة التسوية بقصد الإفادة من عنصر الزمن لإحداث انهيار يصيب الشعب الإيراني ، نلقاها تسببت عمداً في إخفاق مختلف البعثات النفطية ، وعملت بطريق الدعاية التي مولتها من وراء نهب موارد الإيرانيين المساكين على نشر الشائعات حتى في أقصى أرجاء المعمورة ، زاعمة أن حكومة وشعب إيران ليسا على استعداد للوصول إلى تسوية بشأن موضوع النفط . وواصلت الشركة السابقة سياستها هذه غير المرغوب فيها ، وتطرفت حكومة المملكة المتحدة في بسط حمايتها على الدعاوى الوهمية وغير المشروعة من جانب الشركة السابقة ، إلى حد إدراج مبدأ العلاقات الودية في زوايا النسيان ، والاتجاء إلى الدسائس والمؤثرات الداخلية المقرونة بالضغط المالى والقيود الاقتصادية غير المعقولة ، مما لم يدع مجالاً للشك في أن حكومة المملكة المتحدة تتجاهل وتهدر مبادئ العلاقات الودية التي يجب أن تسود بين أعضاء هيئة الأمم المتحدة وذلك بإزالة العقاب الاقتصادى بالخلق الذى أوجده . حدث ذلك بينما تحملت الحكومة الإيرانية بشجاعة وصبر هذا العدوان على حقوقها على مر الشهور دون أى رد فعل من جانبها .

ولا حاجة أن نبين لغير ذوى الدراية بقصة هذه المغامرة أن الحكومة البريطانية أقامت نظاما دكتاتوريا في إيران بقصد حماية مصالحها غير المشروعة . أما الخطوة الثانية لها فتتمثل في فرض اتفاق جديد عام ١٩٣٣ على الشعب الإيراني بفضل نظام الحكم الذى خلقته ، مستندة إلى امتياز دارسى الأصل الذى لم يصدق عليه البرلمان الإيراني إطلاقاً . وبالرغم مما فيه من نقائص اقتصادية تهدر مصالحنا فإنه عرض سلامتنا السياسية واستقلالنا للخطر إذ أتاح للشركة السابقة ، بدون وجه حق ، أن تتدخل في شئوننا الاجتماعية والسياسية .

وخلال الخمسين عاما التي مارست فيها الشركة السابقة أعمالها نجد أنها ، وهي تستغل مواردنا النفطية التي درت عليها مئات الملايين من الجنهيات ، لم تنصرف يوما

واحداً بوصفها مشروعاً تجارياً بعيداً عن السياسة ، بل بالعكس كان لها يد في خلق ذلك الجو من الفساد الذي شهدناه في إيران خلال الخمسين عاماً الأخيرة .

وإذا أخذ في الاعتبار التطورات العالمية الحديثة بشأن حق الشعوب في تقرير مصيرها ، لم يعد في وسع أهل إيران احتمال سلوك الشركة السابقة ، وتطلبت مصالح الشعب الحقيقية إجراء تغيير سريع في الموقف ، مما تجلّى في تأميم صناعة النفط بالبلاد وبعبارة أخرى عمل الإيرانيون على الاستفادة من هذا الحق الطبيعي لكل شعب حر مستقل ، أسوة ببلاد أخرى كثيرة وبخاصة المملكة المتحدة ، استغلته لتأمين صناعاتها .

وبالرغم من أن الحكومة الإيرانية كانت تتصرف في حدود حقوقها الثابتة إذ أتمت صناعة النفط ، عمدت المملكة المتحدة منذ البداية إلى إجراءات داخل إيران وخارجها ، لحماية ما للشركة السابقة من مصالح غير قانونية ، وهذا ما يتعارض مع روح الصداقة بين الحكومتين . وعلى أثر تلك الحرب العنيفة غير المشروعة التي شنت على مشاعرنا وأمانينا القومية ، لم تجد الحكومة البريطانية في النهاية مناصاً من الاعتراف بحق الشعب الإيراني الذي لا سبيل إلى إنكاره في تأمين صناعته النفطية ، وتوقع الإيرانيون أن تلتزم الحكومة البريطانية هذا الاعتراف ببدء التأميم وأن تعمل وفقاً له . وكذلك بذلت الحكومة الإيرانية جهدها لتضع المصالح البريطانية موضع الاعتبار ، وذلك بالقدر الذي لا يتعارض مع نصوص قانون التأميم ، كما لم تدخر وسعاً في إظهار حسن نواياها . ومن أمثلة ذلك استعدادنا للسماح للشركة السابقة بتصدير أى مقدار من النفط على أن يعد الثمن لحساب دعاوى التعويض عند تسويتها ، ولكن لم تبد رغبة في قبول الاقتراح . وراحت الحكومة الإيرانية تعرض استمرار موظفي الشركة الفنيين في أداء أعمالهم وطبقاً لعقودهم الحالية ، فكان مصير هذا الاقتراح الرفض أيضاً . وإذا أبى الموظفون الفنيون البريطانيون العمل بشركة النفط الإيرانية الأهلية لم يسع الحكومة الإيرانية أن تنقدهم مرتباتهم ، وصار فصلهم أمراً أمّلته الظروف علينا .

وحولت الحكومة البريطانية النزاع مع الشركة السابقة الى نزاع بين دولتين ، ورفعت

فضية مكانها الطبيعي المحاكم الإيرانية إلى مجلس الأمن ، فلما خاب أملها اتجهت إلى محكمة العدل الدولية دون نتيجة إيجابية حتى أن العضو البريطاني في المحكمة ، سير أرنولد دنكان مكثير ، انحاز إلى جانب إيران ، وإني لأرى لزوماً على بهذه المناسبة أن أشكر له عبد الله وبعده عن التحيز .

ولما لم تقتنع الشركة السابقة بقرار محكمة العدل الدولية عادت تطلب منها أن تعين حكماً ، ولكن جاء الرد بالسلب . وكنا نتوقع بعد هذه الأعمال الكثيرة المنافية لروح الصداقة ، أن تغير الحكومة البريطانية سياستها إزاء إيران ، ولكنها - مع أسفنا الشديد - واصلت انتهاج السبيل ذاته .

ولكي يتسنى تسوية الخلافات أبدت الحكومة الإيرانية استعدادها لتعويض الشركة السابقة طبقاً لقوانين التأميم المعمول بها في بريطانيا العظمى أو في أى بلد آخر تختاره . وكدليل على حسن نيتها ، وطى قبيل الاستثناء ، امتنعت عن رفع القضية إلى المحاكم الإيرانية وهى الوحيدة المختصة بالنظر ووافقت على رفع موضوع التعويض إلى محكمة العدل الدولية ، ولكن الاقتراح رفض . وأخيراً عرضت أن تدفع ٢٠ مليوناً من الجنيهات (ذهباً مضموناً وقابلاً للتحويل إلى دولارات) من مبلغ ٤٩٥ مليوناً تستحقه إيران قبل الشركة طبقاً لميزانيتها المنشورة الأخيرة ، حتى يمكن أن تخف نوعاً حالة التوتر الاقتصادى التى تسود إيران الآن ، فكان مصير هذا الاقتراح كذلك الرفض .

وهذا المبلغ الذى يراد دفعه فوراً جزء من نصيب حكومة إيران فى رصيد الاحتياطى العام الموجود لدى الشركة السابقة طبقاً لميزانية ١٩٥١ والاتفاق المفروض على البلاد سنة ١٩٣٣ . فحسب ميزانية سنة ١٩٥١ يبلغ هذا الرصيد ١١٠,٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، منها ٨١٠,٠٠٠,٠٠٠ ضمن الإحتياطى العام ، والباقي وقدره ٢٩٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه أدخل ضمن مبلغ الـ ٤٩,٥٠٠,٠٠٠ . وعلى ذلك فمن المبلغ الإجمالى وقدره ١١١٥,٠٠٠,٠٠٠ تكون حصة الحكومة الايرانية وهى ٢٠ ٪ على أساس اتفاق ١٩٣٣ ، عبارة عن ٢٢١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وهذا المبلغ مستحق فوراً للشركة السابقة لحساب التعويض ، وقد رجونا أن يخصص منه لهذا الغرض ٢٠ مليوناً .

وفي هذه الأثناء ، وعلى ما سبق لنا ذكره ، نجد أن الحكومة البريطانية ، إلى جانب الصعاب الأخرى التي أثارتها ، لم تتورع عن تأييد المصالح غير الشرعية للشركة السابقة واستخدمت الضغط المالى والاقتصادى على شعب إيران وذلك بالحيلولة دون بيع الزيت الايرانى فى الأسواق العالمية ، بل وبرفض الافراج عن الاسترلينى الذى تملكه إيران فى المصارف الانجليزية .

وأخيراً كشفت حكومتكم الغطاء عن نواياها فى المذكرة التى بعث بها سعادة المستر أتنونى إيدن وزير الخارجية البريطانية فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ ردأ على المقترحات التى تقدمت الحكومة الايرانية . وقد وضع أن وزير الخارجية الانجليزية يطلب التعويض عن الأرباح التى كانت ستجنها الشركة السابقة لو أنها ظلت تواصل عملياتها فى نهب ثروة البلاد .

إن الصناعات تؤمم بقصد إزالة الاستغلال الخاص وتحويل الأرباح الناجمة من التأميم كلها إلى الخزانة العامة . وحسب آخر مذكرة لها تعزم الحكومة البريطانية أن تبعث اتفاق ١٩٣٣ إلى الحياة فى صورة جديدة ، ذلك أنها بدلا من قصر دعاوى التعويض على ممتلكات الشركة السابقة ومنشآتها فى إيران ، تطلب التعويض الذى يشمل كافة الأرباح غير المشروعة المفروض أنها تنجم من ذلك الاتفاق .

ولم تدع هذه المذكرة الأخيرة شكاً فى عقول المراقبين المحايدىن فى أن الحكومة البريطانية إلى جانب الإجراءات غير الودية التى اتخذتها لا تريد أن تدخل أقل تعديل على سياستها ، وإنما تبغى مواصلة سياستها غير الودية التى تتعارض مع أمانى الشعبين .

هذه الخطوات أرغمت حكومة إيران على قطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الحكومة البريطانية ، وأن تدع استئنافها إلى الوقت الذى قد تعنى فيه الحكومة البريطانية باعادة النظر فى سياستها ، على ضوء التطورات العالمية ويقظة شعب إيران ، ومع مراعاة الواجبة لمبادئ العدالة والنزاهة .

وتعلن الحكومة الإيرانية في وضوح وصراحة أن العلاقات المخلصة والودية بين شعبي إيران وبريطانيا العظمى ستظل قائمة على أسس ثابتة . ولهذا السبب ففي الوقت الذي يستعد فيه آخر أعضاء البعثة الدبلوماسية للإمبراطورية البريطانية لمغادرة العاصمة الإيرانية ، لن تقوم أية صعاب في وجه الرعايا البريطانيين ، سواء أكانوا من التجار أم من المسافرين . وإنما لعل يقيّن أنه في اليوم الذي يطلع فيه شعب بريطانيا العظمى المحب للحق على دفاتر وسجلات شركة الزيت السابقة وتتاح له الفرصة ليرى ما كانت تقدم عليه من التدخل وعدم العدالة والدسائس والمناورات السياسية وأعمال النهب ، فإنه سيعجب بالاريب من صبر شعبنا وقدرته على الاحتمال . ولكن هذا الستار القاتم الكثيف (من الدعاية الظالمة) الذي تسدله الشركة السابقة في بريطانيا العظمى وغيرها يحول دون انتشار الحق ، وأثبت هذا مرة أخرى أن قوة المال ما زالت تسخر من الحق والعدالة في القرن العشرين . ولكن شعبنا سيواصل كفاح الرجال حتى تصل أغلبية شعب بريطانيا العظمى إلى نفس الحكم البعيد عن التحيز ، الذي ارتآه سير آرنولد دنكان مكثير ، وسيسمع ويقرأ سطوراً مما قرأ وسمع .

خاتمة

أهداف وواجبات

حين أخرجنا الطبعة الأولى من كتابنا هذا عام ١٩٤٧ ، صدرناها بقولنا « والغاية التي نرعى إليها من هذا الكتاب أن تقدم للقارئ العربي صورة واضحة لذلك العراك الشديد الذي مازال ناشباً حول بترول بلاده منذ مستهل القرن العشرين » ، ورجونا « أن يجد القارئ العربي فيما نقدمه له حافزاً على العمل والنشاط ، وأن يكون كتابنا المتواضع هذا فاتحة لسلسلة باللغة العربية في موضوع « أدب حرب البترول » .

وإذ انتقلنا إلى خاتمة البحث طالبنا بالكثير من الأشياء نذكر منها :

أولاً : العمل على أن يزداد الكفاح القومي قوة وعنفاً من أجل القضاء على الاستعمار الأجنبي ، أيا كانت الصورة التي يبدو بها .

ثانياً : مقاومة العناصر الرجعية في الداخل لأنها الدعامات التي يرتكز إليها التسلط الأجنبي ، لتماثل الغايات والمصالح .

ثالثاً : السعي إلى إلغاء عقود الامتيازات الاحتكارية ، فإن تعذر ذلك فتعديلها لصالح البلاد المنتجة للبترول في الشرق الأوسط .

رابعاً : فرض الرسوم على أنابيب البترول الممتدة عبر أراضي البلدان غير المنتجة .

والواقع أننا كنا نهدف من وراء هذه الدراسات إلى القيام بدعوة هي — في رأينا وعند الأحرار — من صميم الحركة القومية النامية والمتطلعة . وكان الكثيرون ينظرون إلى مانادى به نظرة تنطوي على الكثير من التشاؤم ، بل وعدم التصديق من حيث إمكانية التحقيق . ولكننا كنا — ومازلنا — واثقين

من النتائج التي نأمل الوصول إليها ، ذلك أننا نعتقد دائماً أن الفكرة الصالحة ، كالبنرة الطيبة ، لا بد أن تنمو وتؤتي ثمارها ولو بعد حين .

وخلال السنوات القلائل التي أعقبت صدور الطبعة الأولى حدثت تطورات على جانب كبير من الأهمية فقد عظم اهتمام الناس بمسائل البترول ، وانتقلت الظاهرة إلى الصحافة والمجالس النيابية والهيئات الرسمية ، بل والجمهور ، وبهذا يمكن القول إن هذه الفترة القصيرة ، بالقياس إلى أعمار الشعوب ، شهدت نمو ماندعوه « الوعي البترولي » وهو ما كان في المقدمة من الغايات السكاملة وراء هذه الدراسة . أصبح « البترول » حديثاً يجري على الألسنة وفي المجالس ، ومامن محاضرة أقيمتها مثلاً عن الاقتصاد القومي في مصر أو البلاد العربية ، ألا وتوقع الحاضرون من أن أخوض مسائل البترول . وإني لأذكر كيف دعت إلى مدرسة السنية للبنات لأحضر مناقشة تدور حول هذا الموضوع الذي بدا شاغلاً للأذهان به بالرغم من أن مصر ليست من دول الشرق الأوسط الرئيسية من حيث إنتاج هذا الذهب الأسود .

وعظمت مقاومة الإستعمار . ففي العراق تحطمت المحاولة لتنفيذ مشروع معاهدة بورتسموث ، وفي أكتوبر من عام ١٩٥١ أقدمت مصر على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان لعام ١٨٩٩ ، كما رفضت ، جملة وتفصيلاً ، المقترحات الرباعية الخاصة بإنشاء قيادة متحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط .

ويعلن قادة مصر اليوم ، في خطبهم وبياناتهم وتصريحاتهم ، أن هدفهم الذي لن يتحولوا عنه إنما هو الجلاء الشامل غير المشروط أو المقيد . وحتى الآن لم تجرؤ حكومة عربية على قبول أية صورة للتنظيم الدفاعي المقترح ، لأن الذي يعني الشعوب أولاً وقبل كل شيء أن تحقق أمانها القومية .

وكانت مصر مسرحاً لأخطر حادث شهده العالم العربي في السنوات الأخيرة ، ففي ٢٣ يولييه من عام ١٩٥٢ حدث الانقلاب الكبير الذي أطاح بالملك السابق عن عرشه وأقصاه عن البلاد ، وحطم الإقطاع الزراعي الذي ظل قيداً غنياً على تقدم

الإنتاج والتطور السياسى والاجتماعى ، وكذلك عمل — وما زال يعمل — على تنقية الحياة العامة ممن أفسدوها .

أما فى عالم البترول فقد قررت إيران قرب انتصاف عام ١٩٥١ تأميم صناعة البترول فى البلاد ، كما عدلت الحصص المقررة للبلاد العربية المنتجة بصورة واضحة بما أدى إلى ارتفاع حصيلتها ، وكذلك ارتفعت الإتاوات التى تدفعها شركات البترول إلى حكومات لبنان وسوريا والأردن لقاء مرور الأنابيب عبر أراضيها .

ونحن إذ نلقى هذه النظرة إلى الوراء ونستعرض هاتيك الأحداث نشعر بقدر ، ولو يسير ، من الرضاء الدائى والاطمئنان كذلك إلى المستقبل ، ذلك أن دعوتنا حققت جانباً من النجاح الذى كنا نرجوه . ولكن ، هل انتهت مهمة شعوب الشرق الأوسط عند هذا الحد ؟ الجواب بالنفى على وجه التأكيد ، إذ مازال الاستعمار قائماً .

لقد قلنا ، ومازلنا نكرر وسنظل نواصل القول إن الاستعمار هو الفقر والجهل والمرض بل وهو الموت ، وإن فى الخلاص منه الفنى والعلم والصحة والحياة ، إن الاستعمار يجر فى أذياله العار والانحطاط الأدبى ، بينما التحرر يبعث فى النفوس الشعور بالشرف والعزة والكرامة . فعلى شعوب الشرق الأوسط أن تتبين طريقها بوضوح وجلاء وأن تسلك السبيل القويم . لسنا من ذوى التعصب الأعشى ، ولكننا ننادى بالاستقلال الصحيح . أما التعاون الاقتصادى مع الدول المختلفة فيذنبى ألا يخرج عن نطاق التعاون بمعناه الحقيقى ، وأن يكون بين شعوب تقف موقف المساواة إزاء بعضها البعض . نريد التعاون الحر الطليق الكريم بمحض إرادتنا ولصالح اقتصادياتنا ، ونأبى المشاركة أو المحالمة أو الصداقة التى تجعل بلادنا ذيلاً للآخرين .

أما فى الداخل فيجب أن تتجه كافة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية نحو خدمة الرجل العادى ، وبعبارة أخرى كما صرح اللواء أركان حرب محمد نجيب وإخوانه فى أكثر من مناسبة يتعين أن يكون المبدأ هو أن الحكم للحكوميين لا للحكام .

وأهم من هذا ينبغي بكل ما نملك من قوة ، ألا نسمح للخيانة أن تتسرب إلى صفوفنا ، والخيانة هنا تتمثل في الرجعية التي تسعى دائماً — من أجل الدفاع عن مصالحها الذاتية — إلى أن تؤخر التطور ، ولندكر هذه العبارة التي قلها الضابط المصري جمال عبد الناصر^(١) « أيها المواطنون .. لقد كان أول أهداف الضباط الأحرار هو القضاء على الإستعمار الأجنبي وأعوانه من الخونة المصريين فإن الذي ثبت أقدام الإستعمار في بلادنا هو الخونة المصريون^(٢) » .

والواقع أن علينا أن نكون على أشد الحذر من الرجعية مهما اختلف لون الثوب الذي ترتديه ، وأيا كان الميدان الذي تمارس نشاطها فيه . لقد أدركت أخيراً أن الحركات الشعبية آخذة في النمو والازدهار ، وأيقنت أن الجماهير تطالب بالتحرر الفعلي لا الوهمي ، وتكشف لها الخطر الذي يندر بزوال سلطانها القائم على غير أساس . وهذا الشعور يدفعها دائماً إلى التحالف مع الاستعمار ، وإنها لعل قدر وافر من الدهاء فهي تتظاهر بالرغبة في الحرية ومع ذلك قبلت المعاهدات ذات الصبغة الدائمة التي جعلت بلادها ذليلاً للاستعمار . ولكن الرجعية لا يمكن أن تقف في وجه يقظة الشعوب ، وإن ثورة مصر على يد جيشها لتضرب لنا أروع الأمثلة في تاريخ هذا البلد وكفاحه ضد عناصر الجحود والرجعية والخيانة . إن على الشعوب الشرقية التي تخوض معركة التحرير والاستقلال أن تحطم الرجعية لأنها بذلك تدك قواعد الاستعمار . وإذا نعود إلى موضوع البترول وأرباحه وشركائه فإننا الآن نطالب بأمور أخرى نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر :

أولاً : إن المبالغ الضخمة التي تحصل عليها الحكومات المنتجة يجب أن توجه كلها صوب الإصلاح وتنفيذ مشروعات التعمير والإنشاء ، والعراق هنا قد سار قدماً في هذا الطريق على ما أوضحنا في غير هذا المكان . ولكننا نود أن نعالج الأمر من ناحية أخرى على ضوء ما نفهمه من التعاون العربي لحير الشرق العربي بوصفه مجموعة متماسكة . إننا نطالب بإنشاء « بنك عربي للإنشاء والتعمير » يتكون رأسماله على النحو التالي :

(١) نائب رئيس مجلس قيادة الثورة .

(٢) الصحف المصرية (١٠ — ٤ — ١٩٥٣)

(١) ماتسائم به الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية من أنصبة طبقا لطاقتها ومواردها المالية ، ونعتقد أن مصر إلى جانب البلاد العربية ذات الإنتاج البترولوى الوفير تستطيع أن تلعب دوراً له أهميته القصوى في هذا المضمار .

(ب) تشترك الشركات البترولية التى تمارس أعمالها في البلاد العربية بجانب من أموالها وأرباحها الضخمة ، وينطبق الأمر ذاته على شركة قناة السويس . والفوائد التى تعود على إقليم الشرق العربى من المشروع كفيلة بأن تحملنا على التفكير الجدى من أجل إخراجه إلى حيز التنفيذ السريع ؛ —

١ — يضع موارد مالية لا بأس بها تحت تصرف البلاد التى تفتقر إلى هذا العنصر لتمكينها من متابعة عمليات الإنشاء الخاصة بها . بدلا من التوقف أو الاضطرار إلى طرق أبواب المصادر المالية الأجنبية .

٢ — تمكين بعض البلاد المنتجة للبترول والى تحصل على مبالغ كبيرة لقاء استغلاله ، من استثمار الأموال بطريقة مجزية لها ونافعة لغيرها .

٣ — الاستفادة من الأرباح الضخمة التى تتدفق على الشركات الكبرى العاملة في الإقليم .

٥ — تأكيد معنى التعاون بين العالم العربى ، ويكون ذلك العمل خطوة مؤدية إلى نواح أخرى تزيد الوحدة بين البلاد العربية قوة وثوقاً .

٦ — تأكيد الاستقلال الاقتصادى وهو أساس للسياسى . بالنسبة إلى العالم العربى . هذا ما دعونا إليه أكثر من مرة في كتاباتنا^(١) ومحاضراتنا ، وما تحدثنا بشأنه إلى الكثيرين من المسؤولين في البلاد العربية ، وما نحن

(١) كان آخر ما كتبناه بهذا الصدد مقالاً لنا نشرته جريدة «المصرى» في عددها الصادر

يوم ٢ إبريل ١٩٥٣ .

أولاء توجه الدعوة من جديد وأنا لعل ثقة أنها ستجد طريقها إلى ميدان التحقيق . عاجلاً أو آجلاً .

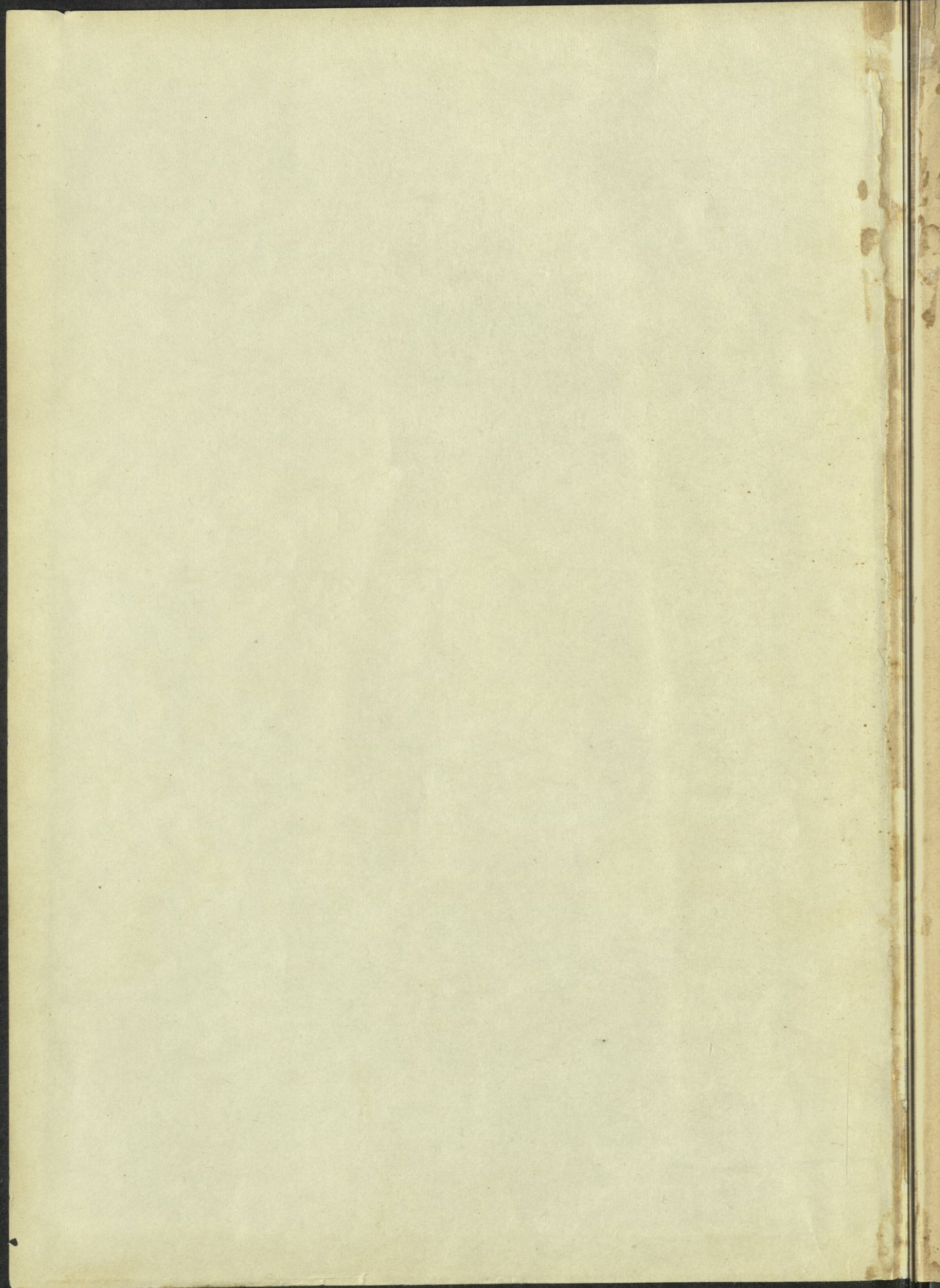
ثانياً : اسننا نذكر أن العراق والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية قد حصلت بمقتضى الاتفاقات الأخيرة على زيادات طيبة في الإتاوات التي تؤديها شركات البترول وهو ما كنا ، مع غيرنا ، ننادي به ولكننا نرى أنه يحسن بالحكومات العربية المنتجة للبترول أن تسير في اتجاه آخر ، وهو أن تكون شريكة في هذه الشركات ، كما ينبغي أن تطرح بعض أسهم الأخيرة ، وبنسبة طيبة ، في الأسواق أمام الوطنيين . إننا نعلم أن الكثيرين من أبناء العراق قد طالبوا بهذا الأمر ، وأنا لنأمل أن يكون ذلك جزءاً من السياسة البترولية التي تسير عليها البلدان المنتجة في الشرق العربي .

ثالثاً : من الضروري أن تصر الحكومات الشرقية على أن يكون لها عدد كاف من الممثلين في مجالس إدارة الشركات التي تعمل في أراضيها ، وهنا أمر غاية في الأهمية والخطورة ننبه إليه ونحذر منه . نحذر الشعوب من أن تخدع بالأسماء الرنانة التي يقع عليها اختيار الشركات ، وليس لأصحابها صوت مسموع في الإدارة ، وينحصر عملهم الوحيد في تسلم المكافآت وربما تسهيل الصلات ... إن هذه الأسماء عبارة عن « لافتات » تبدو لا معة وإن تكن غير ذلك . إنها ظاهرة اجتماعية خطيرة تلك التي نلقاها في البلاد الشرقية . نقرأ أسماء أعضاء مجالس الشركات أيا كانت فإذا بأغلبها يتكرر ، وتتساءل : هل لهذه جميعها أهمية علمية في المسائل الفنية أو المالية أو الاقتصادية ؟ فيقال لك ... لا ! وتسمع فجأة أن موظفاً كبيراً قد استقال من عمله وعين عضواً في مجالس إدارة بعض الشركات ، وتساءل مرة أخرى : هل هناك عمل جدى يؤديه بحيث يعود بالخير على الشركة ، فيقال كذلك ... لا .. ونقرأ مرة ثالثة أن بعض رجال الهيئات النيابية قد هبط عليهم الوحى فجأة فأصبحوا حجة في الاقتصاد والإدارة والمال بحيث وقع عليهم الاختيار ، وهنا يعرض السؤال الخالد : هل لكماية حقيقية ، فيكون الجواب بالنفى . ولا يتبقى أمامك

سوى العجب المقرون بالشك . إننا لا نعارض في أن يتولى شخص أيا كانت صفته ومنزله عملاً في الشركات الكبرى أو غيرها ، ولكننا نطالب أن تكون الكفاءة أو العمل المنتج المعيار في الاختيار .

رابعاً : ولزام أن نطالب الشركات ببيانات صحيحة عن عدد مستخدميها وموظفيها من الأجانب والوطنيين ، وعن نسبة كل فريق إلى مجموع المرتبات . إننا لا نعارض مطلقاً في الاستفادة بالعلم والخبرة أيا كان مصدرهما . ولكن بشرط ألا نجد الوطنيين اللذين لا يتوافر فيهم هذا العنصران . ولكن الأمر الذي نعترض عليه ونستنكره أن تقصر الوظائف العالية ، من فنية وإدارية ، على غير أبناء البلاد ؛ وإذا جاز هذا في بعضها ، فإنه لا ينطبق قطعاً بصورة مطلقة على جميعها . وحتى إذا قصرت ظروف بعض البلدان عن توفير العدد الكافي من الفنيين والإداريين الأكفاء من أبنائها ، فإن من واجب الشركات أن تعمل على سد النقص وأنا لنعلم أن عقود الامتيازات البترولية تنص على شيء من هذا القبيل . وكذلك يجب أن تتجه عنايتنا نحو تحقيق التسوية في الأجور والمرتبات إذا ما تساوت الأعمال والكفايات . أليس من الظلم الصارخ أن يتناول مصري مثلاً في مصرف كبير عشرة جنيهات وهو ذو مؤهلات عالية بينما يحصل أجنبي دونه علماً وكفاية على ضعف هذا المرتب ؟ إننا في الواقع إنما ندعو إلى مبادئ المساواة والإخاء .

هذا قليل من كثير نشير إليه على سبيل المثال ، ونعود فنقول إن الوعي البترولي ، وهو أحد مظاهر التطور القومي ، قد حقق الكثير من الانتصارات والمكاسب ، فالحالة اليوم ونحن نقدم هذه الطبعة الرابعة لأفضل مما كانت عليه يوم أخرجنا الأولى منذ خمس سنوات فقط ، وهذا ما يبعث في النفس الرضاء ويحمل على التفاؤل والاطمئنان إلى المستقبل .



تجليد صالح الدقر
٢٢٩٧٧ تلفون

البراي، راشد
حرب البترول في الشرق الاوسط
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01018888

